الأحاديث المنتقدة

في الصحيحين

المجلد الثاني

تأليف

أبو سفيان مصطفى باحو

الناشر

دار الضياء

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

رقم الايداع	2005 / 10904

مطبعة العمرانية للاوفست
الجيزة : 7779398

الناشر

مكتبة الضياء

الأَحَادِيثُ المُنتَقَدَةُ

فِي الصَّحِيحَيْنِ

المجلد الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

بني إسرائيل

١٨٣

❑ أخرج البخاري (٣٤٨٦ - ٣٢٨٢) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُ».

• أعله الدارقطني في التتبع (١٢٤ - ٣٤١) بالاختلاف على سعد بن إبراهيم[١].

فرواه يحيى بن قزعة والأويسي وسليمان بن داود الهاشمي[٢] وأبو مروان محمد بن عثمان[٣] ويعقوب بن حميد[٤] عن إبراهيم عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وخالفهم ابن وهب[٥] فرواه عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة، بدل أبي هريرة.

ورواه ابن عجلان[٦] عن سعد عن أبي سلمة عن عائشة.

- ورواه زكريا بن أبي زائدة عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة[٧].

---

(١) وقد زدت على ما ذكر أشياء.

(٢) سنن النسائي الكبرى (٨١٢٠) وفضائل الصحابة لأحمد (١٩).

(٣) فضائل الصحابة (٥٢٩).

(٤) السنة لابن أبي عاصم (١٢٦١).

(٥) صحيح مسلم (٢٣٩٨).

(٦) مسلم (٢٣٩٨) وابن حبان (٦٨٩٤) والترمذي (٣٦٩٣) وأحمد (٦/٥٥) والحاكم (٤٤٩٩) وغيرهما.

(٧) علقه البخاري عقب الحديث المتقدم.

- ورواه يعقوب وسعد ابنا إبراهيم بن سعد، وأبو صالح كاتب الليث، ويزيد بن الهاد عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة قال: بلغني أن النبي ﷺ قال.

وجمع ابن حجر في هدي الساري (٣٦٦) بين هذه الأوجه بأن رواية ابن الهاد لا تخالف رواية الأويسي، لأنها مبهمة، لم يذكر من بلغه، وعين ذلك في رواية الأويسي.

وأما رواية ابن وهب وابن عجلان، فلعل لأبي سلمة فيه شيخين وهما أبو هريرة وعائشة.

فتجمتع الروايات وتتفق، وتأتلف ولا تختلف.

وذكر النووي في شرح مسلم كلام الدارقطني (١٦٦/١٥) مختصرًا جدًا، وسكت.

وللحديث شواهد:

منها عن أبي هريرة عند ابن حبان (٦٨٨٩) وزوائد فضائل الصحابة لأحمد (٣١٥ - ٥٢٤ - ٦٨٤) بسند صحيح.

ومنها عن ابن عمر عند الترمذي (٣٦٨١) وابن حبان (٦٨٩٥) وفضائل الصحابة لأحمد (٣٩٥ - ٥٢٥) بسند صحيح.

ومنها عن أبي ذر في سنن أبي داود (٢٩٦٢) وابن ماجه (١٠٨) وفضائل الصحابة لأحمد (٣١٦ - ٣١٧ - ٥٢١ - ٦٨٧ - ٦٨٣) من طريقين، وسنده حسن.

ومنها عن عائشة في طبقات ابن سعد (٣٣٥/٢) والفضائل لأحمد (٥١٨) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك أخبرنا عبدالرحمان بن أبي الزناد سمعت ابن أبي عتيق يحدث عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: ما من نبي إلا في أمته معلم أو معلمان، وإن يكن في أمتي أحد فابن الخطاب، إن الحق على لسان عمر وقلبه.

وسنده حسن، لأن عبدالرحمن بن أبي الزناد وإن كان متكلما فيه، لكن رواية المدنيين عنه مستقيمة، وابن أبي فديك مدني. والله أعلم.

وبعد هذا فلا اعتراض على البخاري بحمد الله.

المناقب

١٨٤

□ روى مسلم (٢٢٧٧) عن سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ»(١).

● لم أجد له شاهدًا، وقد أعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/٤٥ ـ ٥٢ ـ ٦٤ ـ ٦٥) بسماك بن حرب.

وهو عند الطبراني في الكبير (١٩٠٧) والأوسط (٢٠١٢) من طريق شعبة عنه، وقد قدمت استثناء تصحيح حديث سماك إن كان من رواية شعبة عنه.

والحديث قال الترمذي (٣٦٢٤) : حسن غريب، وصححه ابن حبان (٦٤٨٢).

* * *

(١) ورواه من هذا الوجه كذلك: الترمذي (٣٦٢٤) وقال: حسن غريب، وأحمد (٥/٩٥) وابن حبان (٦٤٨٢) والدارمي (٢٠) وابن أبي شيبة (٦/٣١٣) وأبو يعلى (٧٤٦٩) والطبراني في الكبير (٢/٢٢٠ ـ ٢٣١ ـ ٢٣٨ ـ ٢٤٥) والأوسط (٢٠١٢).

١٨٥

□ روى مسلم (٢٥٤٣): من حديث ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ - وَهُوَ ابْنُ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ - عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ الْمَهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذْكَرُ فِيهَا الْقِيرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا خَيْرًا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ فِي مَوْضِعِ لَبِنَةٍ فَاخْرُجْ مِنْهَا».

قَالَ: فَمَرَّ بِرَبِيعَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، ابْنَيْ شُرَحْبِيلَ ابْنِ حَسَنَةَ، يَتَنَازَعَانِ فِي مَوْضِعِ لَبِنَةٍ فَخَرَجَ مِنْهَا[١].

ورواه مسلم من طريق وهب بن جرير حدثنا أبي سمعت حرملة المصري يحدث عن عبدالرحمن بن شماسة عن أبي بصرة عن أبي ذر.

• قال الدارقطني في التتبع (١٧٨ - ١٧٩) بالاختلاف في إسناده زاد جرير: أبا بصرة في إسناده[٢].

ونقصه ابن وهب.

وأعله العلائي بالإرسال، يريد الانقطاع فقال في جامع التحصيل (١٣٦ - ١٣٧): ولعل الأظهر هنا ترجيح الإرسال، لأن ابن شماسة إنما لقي من الصحابة من مات بعد أبي ذر بزمن طويل كعمرو بن العاص وزيد بن ثابت وغيرهما.

قلت: لكن عند مسلم كما تقدم تصريحه بالسماع.

ونفاه ابن يونس وحكاه عن أهل النقل.

أما لو رجحنا الطرق الأخرى التي روى مسلم أي بزيادة أبي بصرة. فالسند

---

(١) ورواه من هذا الوجه أحمد (١٧٣/٥ - ١٧٤) وابن حبان (٦٦٧٦) والبيهقي (٢٠٦/٩) والطبراني في الأوسط (٨٧٠١).

(٢) خرجه أحمد (١٧٣/٥).

متصل.

وللحديث طريق آخر يتقوى به:

رواه الحاكم (٤٠٣٢) عن معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه، وصححه على شرطها.

ـ وهو عند عبدالرزاق (٥٨/٦ ـ (٣٦٢/١٠) من هذا الوجه، لكن ليس عنده: عن أبيه.

وتابعه إسحاق بن راشد عن الزهري به خرجه الطبراني في الكبير (٦١/١٩).

١٨٦

☐ **روى البخاري (٢٩٣٩ ـ ٥٥٤٠): من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ لَمَّا اسْتُخْلِفَ بَعَثَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ، وَكَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ وَخَتَمَهُ بِخَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ نَقْشُ الْخَاتَمِ، ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولُ سَطْرٌ، وَاللَّهِ سَطْرٌ[1].**

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٥٢) بكون ثمامة لم يسمعه من أنس، ولا عبدالله بن المثنى من عمه ثمامة.

وقال ابن حجر في الهدي: حديث نقش الخاتم هو طرف من حديث أنس في الزكاة.

قلت: قد وقع تصريح ثمامة وابن المثنى عند الإسماعيلي من طريق علي بن المديني عن محمد بن عبدالله الأنصاري حدثني أبي ثمامة حدثني أنس.

وتابع ابن المثنى: عزرة بن ثابت عن ثمامة عن أنس، رواه ابن حبان (٥٤٩٦ ـ ٦٣٩٣) **قال:** ثنا أبو خليفة نا أبي نا عررة بن البرند عنه.

وللحديث شاهد عن ابن عمر، رواه البخاري (٥٥٣٥) وأبو داود (٤٢١٨ ـ

---

(١) ورواه من هذا الوجه: الترمذي (١٧٤٧ ـ ١٧٤٨) وابن حبان (١٤١٤) والبيهقي (٨٦/٤) والطحاوي (٢٦٤/٤).

(٤٢١٩) والنسائي (٥٢٧٦) وابن ماجه (٣٦٣٩) وأبو عوانة (٨٦٥٦ - ٨٦٥٧) وابن أبي شيبة (٥/١٩٠) بلفظ: اتخذ رسول اللَّه ﷺ خاتما من ورق وكان في يده، ثم كان بعد في يد أبي بكر، ثم كان بعد في يد عمر، ثم كان في يد عثمان حتى وقع بعد في بئر أريس، نقشه محمد رسول اللَّه.

وشاهد عن أنس، رواه البخاري (٥٥٣٤ - ٥٥٣٩) وأبو داود (٤٢١٤) والنسائي (٥٢٧٧) وابن ماجه (٣٦٤١) وأبو عوانة (٨٦٣٢).

* * *

١٨٧

❑ **روى البخاري (٣٤٣٨ - ٣٦٥٥ - ٤٧٨٧) ومسلم (٢٨٠٢): عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً، فَأَرَاهُمُ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ.**

● **أعله ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٢/٤٧٢ - ٤٧٣) بالإرسال.

قال: فهذا لم يقل إنه سمعه ولا هو شاهده، فلعله آخذه عن ابن مسعود أو غيره، وقد رواه أيضًا ابن عمر وابن عباس. انتهى.

قلت: هو مرسل صحابي، والجمهور على قبوله.

وقد جاء ما يشهد له:

فخرجه البخاري (٣٤٣٧ - ٣٦٥٦ - ٤٥٨٣) ومسلم (٢٨٠٠) وابن حبان (٦٤٩٥) والحاكم (٣٧٥٦) عن ابن مسعود بلفظ: انشق القمر على عهد رسول اللَّه ﷺ شقتين فقال النبي ﷺ: اشهدوا.

فالحديث ثابت الاتصال، ولكن ابن القطان يتشدد في رد مراسيل الصحابة.

ورواه البخاري (٣٤٣٩ - ٣٦٥٧ - ٤٥٨٥) عن ابن عباس بنحوه.

ورواه الترمذي (٢١٨٢) وابن حبان (٦٤٩٦) عن ابن عمر بنحوه.

فضائل الصحابة

١٨٨

❏ روى مسلم (١١٦): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو الدَّوْسِيَّ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ وَمَنْعَةٍ، قَالَ: حِصْنٌ كَانَ لِدَوْسٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَبَى ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّذِي ذَخَرَ اللَّهُ لِلْأَنْصَارِ فَلَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ هَاجَرَ إِلَيْهِ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَاجْتَوَوُا الْمَدِينَةَ، فَمَرِضَ فَجَزِعَ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ لَهُ فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ فَشَخَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَآهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، فَرَآهُ وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةٌ وَرَآهُ مُغَطِّيًا يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رَبُّكَ، فَقَالَ: غَفَرَ لِي بِهِجْرَتِي إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُغَطِّيًا يَدَيْكَ، قَالَ: قِيلَ لِي لَنْ نُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ فَقَصَّهَا الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيَدَيْهِ فَاغْفِرْ»(١).

- **انتقد** ابن القطان في بيان الوهم والإيهام على عبدالحق سكوته عليه، لأنه من حديث أبي الزبير عن جابر، وهو مدلس وقد عنعن (٤/٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣١٩ - ٣٢٢).

وقال: وليس من رواية الليث، ولا مما ذكر فيه سماعه، ولكنه أبرزه.

---

(١) خرجه من هذا الوجه البخاري في الأدب المفرد (٦١٤) وأحمد (٣/٣٧٠) وابن حبان (٣٠١٧) والحاكم (٦٩٦٣) والبيهقي (٨/١٧) وأبو عوانة (١٣٦) وأبو يعلى (٢١٧٥) والطبراني في الأوسط (٢٤٠٦) وأبو نعيم في الحلية (٦/٢٦١)، وقال: هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في كتابه.

والحديث صححه الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/١٤٢).
وصححه ابن حبان (٣٠١٧) والحاكم (٦٩٦٣) وأبو عوانة (١٣٦) وقال أبو نعيم في الحلية (٦/٢٦١): هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في كتابه.
فاتفق على صحته: مسلم وأبو عوانة وابن حبان والحاكم وأبو نعيم والذهبي وابن حجر.

* * *

١٨٩

❑ **روى مسلم (٥٦٧ ـ ١٦١٧): حديث قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ دِيكًا نَقَرَنِي ثَلَاثَ نَقَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أُرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجَلِي، وَإِنَّ أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُضَيِّعَ دِينَهُ، وَلَا خِلَافَتَهُ، وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ فَإِنْ عَجِلَ بِي أَمْرٌ، فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السِّتَّةِ، الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، وَإِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعَنُونَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَنَا ضَرَبْتُهُمْ بِيَدِي هَذِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ الْكَفَرَةُ الضُّلَّالُ، ثُمَّ إِنِّي لَا أَدَعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ، وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِ فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ»، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُشْهِدُكَ عَلَى أُمَرَاءِ الْأَمْصَارِ، وَإِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ، وَلِيُعَلِّمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ وَيَقْسِمُوا فِيهِمْ**

فِيَهُمْ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ هَذَا الْبَصَلَ وَالثُّومَ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيُمِتْهُمَا طَبْخًا(١).

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٣٧٠) **قال:** وقد خالف قتادة في إسناده ثلاثة ثقات، رووه عن سالم بن أبي الجعد عن عمر مرسلًا، لم يذكروا فيه معدان، وهم منصور بن المعتمر وحصين بن عبدالرحمن، وعمرو بن مرة.

ورواه عن منصور جرير بن عبدالحميد، ورواه عن حصين جماعة، منهم أبو الأحوص وجرير وابن فضيل وابن عيينة.

ورواه عن عمرو بن مرة عمران البرجمي.

وقتادة وإن كان ثقة، وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه يدلس ولم يذكر فيه سماعه من سالم، فاشتبه أن يكون بلغه عنه فرواه عنه. انتهى.

قلت: قتادة مدلس مشهور، لكن رواه عنه شعبة عند مسلم وغيره. وهو لا يحمل عن شيوخه ما دلسوا فيه(٢).

---

(١) ورواه من هذا الوجه: النسائي (٧٠٨) وابن ماجه (٣٣٦٣) وأحمد (١٥/١ - ٢٧ - ٤٨) وابن خزيمة (١٦٦٦) وابن حبان (٢٠٩١) والحاكم (٤٥١٠ - ٤٥١١) وأبو عوانة (١٢١٧ - ١٢١٨) والطحاوي (٢٣٨/٤) والبيهقي (٧٨/٣) (١٥٠/٨) والحميدي (٢٩) والطيالسي (٥٣) وأبو يعلى (١٨٤) وابن أبي شيبة (٤٣٧/٧).

(٢) روى ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل (٣٥/٢) بالسند الصحيح عن يحيى بن سعيد قال: كلما حدث به شعبة عن رجل فقد كفاك أمره، فلا تحتاج أن تقول لذلك الرجل سمع ممن حدث عنه.

وروى الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٢٢) و ابن أبي حاتم في الجرح (١٦٧/١) و الخطيب في الكفاية (١٩٧) بسند صحيح عن شعبة قال: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال ثنا كتبت، وإذا قال حدث لم أكتب.

وفي صحيح أبي عوانة (١٣٧٢): حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا أسد بن موسى قال سمعت=

وتابعه عبدالله بن بشر ومطر الوراق وإسحاق بن أبي فروة عن قتادة به مختصرًا كما في علل الدارقطني (٢/٢١٨).

أما إسحاق فلا عبرة به.

وأما مطر وعبد الله بن بشر فمختلف فيهما.

ولهذا والله أعلم مال الدراقطني إلى ترجيح هذا الوجه في العلل (٢/٢١٧) فذكر الخلاف في الحديث مطولا، ثم قال في خاتمته: والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة، والله أعلم.

أجاب النووي في شرح صحيح مسلم بقوله (٥/٥١ - ٥٢): هذا الاستدراك مردود، لأن قتادة وإن كان مدلسا فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح أن ما رواه البخاري ومسلم عن المدلسين وعنعنوه فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعنه عنه وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسلم وغيره سماعه من طريق آخر متصلا به.

وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتج بعنعنته، كما سبق بيانه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح، ولا شك عندنا في أن مسلما رحمه الله تعالى يعلم هذه القاعدة ويعلم تدليس قتادة، فلولا ثبوت سماعه عنده لم يحتج به، ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معدانا من غير أن يكون له ذكر والذي يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة أما زيادة من لم يكن فهذا لا يفعله المدلس، وإنما هذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه، وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها.

والعجب من الدارقطني رحمه الله تعالى في كونه جعل التدليس موجبا لاختراع

= شعبة يقول كان همتي من الدنيا شفتي قتادة، فإذا قال: سمعت كتبت، وإذا قال: قال، تركت.
وقال ابن حجر في الفتح (٤/٣٨ - ١٩٤): أما دعوى التدليس فمردودة بأن شعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم، وهذا من رواية شعبة.
وفي الباب نقول عديدة راجع كتابي الفوائد الحديثية.

ذكر رجل لا ذكر له ونسبه إلى مثل قتادة الذي محله من العدالة والحفظ والعلم بالغاية العالية، وبالله التوفيق. انتهى.

وأقول: قتادة مدلس وقد عنعن، أما كونه زاد أو نقص فلا يغير من الواقع شيئا ما لم يصرح: لأنه قد يروي الحديث عن رجل عن آخر فيسقط الأول ويبرز الثاني.

وقد اشتمل هذا الحديث على ثلاثة أشياء: رؤيا النقر، والكلالة، والنهي عن البصل والكراث.

أما الكلالة فلها طريق آخر عند عبدالرزاق (١٠/٣٠٥) بسند صحيح عن طاوس أن عمر.

وآخر عند أحمد (١/٣٨) ثنا أبو نعيم ثنا مالك بن مغول سمعت الفضيل بن عمرو عن إبراهيم النخعي عن عمر.

وللكلالة شواهد عديدة في الصحيحين وغيرهما عن البراء وجابر وغيرهما.

وأما النهي عن أكل البصل والثوم، فقد ورد من حديث جابر عن البخاري (٨١٦ - ٨١٧) ومسلم (٥٦٤).

وحديث أنس عند البخاري (٨١٨) ومسلم (٥٦٢).

وحديث أبي سعيد عند مسلم (٥٦٥).

وحديث أبي هريرة عند مسلم (٥٦٣).

وحديث ابن عمر عند البخاري (٨١٥).

وأما النقر، فله طريق آخر عند أحمد (١/٥١) والبيهقي (٩/٢٠٦) من طريق شعبة ثنا أبو جمرة الضبعي سمعت جويرية بن قدامة يقول: حججت فأتيت المدينة فسمعت عمر بن الخطاب. وسنده صحيح.

* * *

١٩٠

❏ روى البخاري (١٢٨٦): من حديث حُسَيْنٌ الْمُعَلِّم، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا حَضَرَ أُحُدٌ دَعَانِي أَبِي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أُرَانِي إِلَّا مَقْتُولاً فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنِّي لا أَتْرُكُ بَعْدِي أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ غَيْرَ نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ عَلَيَّ دَيْنًا فَاقْضِ، وَاسْتَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا، فَأَصْبَحْنَا فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَدُفِنَ مَعَهُ آخَرُ فِي قَبْرٍ، ثُمَّ لَمْ تَطِبْ نَفْسِي أَنْ أَتْرُكَهُ مَعَ الْآخَرِ فَاسْتَخْرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمِ وَضَعْتُهُ هُنَيَّةً غَيْرَ أُذُنِهِ.

● **قال ابن حجر** في الفتح (٣/٢١٥ - ٢١٦): هكذا أخرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن المفضل عن حسين، ولم أره بعد التتبع الكثير في شيء من كتب الحديث بهذا الإسناد إلى جابر إلا في البخاري، وقد عز على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه في مستخرجه من طريق البخاري، وأما أبو نعيم فأخرجه من طريق أبي الأشعث عن بشر بن المفضل فقال عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر، وقال بعده ليس أبو نضرة من شرط البخاري، **قال**: وروايته عن حسين عن عطاء عزيزة جدًا.

قلت: وطريق سعيد مشهورة عنه أخرجها أبو داود وابن سعد والحاكم والطبراني من طريقه عن أبي نضرة عن جابر.

واحتمل عندي أن يكون لبشر بن المفضل فيه شيخان إلى أن رأيته في المستدرك للحاكم(١) قد أخرجه عن أبي بكر بن إسحاق عن معاذ بن المثنى عن مسدد عن بشر، كما رواه أبو الأشعث عن بشر، وكذا أخرجه في الإكليل بهذا الإسناد إلى جابر، ولفظه لفظ البخاري سواء.

---

(١) (٤٩١٣).

فغلب على الظن حينئذ أن في هذه الطريق وهمًا.

لكن لم يتبين لي ممن هو، ولم أر من نبه على ذلك، وكأن البخاري استشعر بشيء من ذلك، فعقب هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر مختصرًا ليوضح أن له أصلا من طريق عطاء عن جابر، والله أعلم. انتهى.

قلت: الحديث صحيح إما بالوجهين أو من طريق سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر.

وقد خرجه من هذا الوجه: أبو داود (٣٢٣٢) والحاكم (٤٩١٣) والبيهقي (٤/ ٥٨ - ٦/٢٨٦) وغيرهم.

وللحديث طريق آخر عند البخاري (١٢٨٧) والنسائي (٢٠٢١) والبيهقي (٤/ ٥٧) عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر مختصرًا.

* * *

١٩١

❑ أخرج مسلم (١٨٠٢): وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عبدالرَّحْمَنِ، وَنَسَبَهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ ابْنُ عبداللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَارْتَدَّ عَلَيْهِ سَيْفُهُ فَقَتَلَهُ فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ وَشَكُّوا فِيهِ رَجُلٌ مَاتَ فِي سِلَاحِهِ وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ.

قَالَ سَلَمَةُ: فَقَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي أَنْ أَرْجُزَ لَكَ فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَعْلَمُ مَا تَقُولُ قَالَ فَقلت:

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا ... وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقْتَ
وَأَنْـزِلَـنْ سَـكِـينَةً عَـلَـيْنَا وَثَـبِّـتِ الأَقْـدَامَ إِنْ لاَقَـيْنَا
وَالْمُشْـرِكُونَ قَدْ بَغَـوْا عَلَيْنَا

❑ قَالَ فَلَمَّا قَضَيْتُ رَجَزِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ هَذَا»، قُلْتُ: قَالَهُ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ»، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَاسًا لَيَهَابُونَ الصَّلاَةَ عَلَيْهِ، يَقُولُونَ رَجُلٌ مَاتَ بِسِلاَحِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ ابنا لسلمة بن الأكوع، فحدثني عن أبيه، مثل ذلك غير أنه قال: حين قلت إن ناسا يهابون الصلاة عليه. فقال رسول الله ﷺ: «كذبوا، مات جاهدًا مجاهدًا فله أجره مرتين وأشار بإصبعيه»[1].

● **هذا الحديث فيه شيئان:**

أولهما: المحفوظ في هذه الرواية عن يونس وعن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن سلمة.

ووهم ابن وهب فقال عن يونس عن الزهري عن عبدالرحمن وعبد الله بن كعب بن مالك عن سلمة.

هذا حاصل تعقب الدارقطني في التتبع (٢٩٥) وأبو علي الجياني في التنبيه (٢٤٢) على مسلم في هذا.

قال الدارقطني: وهذا يقال إن ابن وهب وهم فيه، قد خالفه القاسم بن مبرور وراوه عن يونس عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب عن سلمة وهو الصواب. وكذلك رواه غير واحد عن الزهري. انتهى.

لكن مسلمًا رواه على الصواب ونبه على الخطأ فيه، فإن فيه عن عبدالرحمن (قال

---

(١) وكذا خرجه النسائي (٣١٥٠) وأحمد (٤٦/٤).

مسلم: ونسبه غير ابن وهب) فقال ابن عبدالله بن كعب بن مالك).

فانظر كيف عدل مسلم عن موضع الوهم في طريق ابن وهب.

فترك مسلم موضع الوهم، ورواه على الصواب ونسبه لغير ابن وهب، وهذا من بالغ دقة نظره وأمانته، رحمه الله.

وقد قرر هذا النووي في شرح مسلم (١٢/١٦٩) بكلام طويل فراجعه.

وعليه فلا وجه للتعقب عليه. راجع غرر الفوائد (٣٥٥).

ومع ذلك فللحديث طريق صحيحة كما سنذكره.

الشيء الثاني: قوله في آخر الحديث: ثم سألت ابنًا لسلمة بن الأكوع، فحدثني عن أبيه.

فيه مبهم، وبالتالي فالسند ضعيف.

لكن رواه مسلم (١٨٠٢) من طريق يزيد بن أبي عبيد عن سلمة به، خرجه قبل الوجه المنتقد مباشرة. **فصح الحديث والحمد لله.**

* * *

١٩٢

❑ **روى مسلم (٢٠٨١ ـ ٢٤٢٤): من مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: قَالَتْ: عَائِشَةُ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةً وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَدَخَلَ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (١).**

● **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام على عبدالحق سكوته عليه (٤/

(١) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود (٤٠٣٢) وأحمد (٦/١٦٢) والحاكم (٤٧٠٧ ـ ٧٣٩٠) وصححه والبيهقي (٢٦٨٠ ـ ٣٩٨٥) وأبو عوانة (٨٥٤٩).

٦١٠ - ٦١١)، وهو من رواية مصعب بن شيبة.

ونقل العقيلي عن أحمد أنه حكم بنكارته (١٩٧/٤).

ومصعب هذا، وإن وثقه ابن معين وغيره، فقد ضعفه أبو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم، كما تقدم بيانه في الحديث (٥).

لكن خرجه الترمذي (٣٧٨٧) عن عمر بن أبي سلمة. إلا أن في سنده محمد بن سليمان الأصبهاني ضعيف.

وخرجه أحمد (١٠٧/٤) وابن حبان (٦٩٧٦) والبيهقي (١٥٢/٢) والحاكم (١٥٩/٣) والطبراني في الكبير (٦٦/٢٢) عن واثلة، بسند صحيح.

ولم أره بهذا التمام إلا من طريق مصعب.

* * *

١٩٣

❏ **روى مسلم (٢٣٤٤): من طريق سِمَاكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ شَمِطَ مُقَدَّمُ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ، وَكَانَ إِذَا ادَّهَنَ لَمْ يَتَبَيَّنْ، وَإِذَا شَعِثَ رَأْسُهُ تَبَيَّنَ، وَكَانَ كَثِيرَ شَعْرِ اللِّحْيَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَجْهُهُ مِثْلُ السَّيْفِ، قَالَ: لَا بَلْ كَانَ مِثْلَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَكَانَ مُسْتَدِيرًا، وَرَأَيْتُ الْخَاتَمَ عِنْدَ كَتِفِهِ، مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَةِ يُشْبِهُ جَسَدَهُ[١].**

● **أعله ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٤٤/٤ - ٥٢ - ٦٤ - ٦٥) بسماك بن حرب. وقد تقدم ما فيه.

ولبعضه شواهد:

منها عن أبي جحيفة: كان أبيض قد شمط، رواه البخاري (٣٣٥١).

---

(١) رواه الترمذي (٣٦٤٤) والنسائي (١٥٠/٨) مختصرا وأحمد (٨٦/٥-١٠٤) وابن حبان (٦٢٩٧ - ٦٢٩٨ - ٦٣٠١) وابن أبي شيبة (٣٢٨/٦) والطبراني في الكبير (٢٢٢/٢ - ٢٤١).

ومنها عن البراء أنه سئل أكان وجه النبي ﷺ مثل السيف؟ **قال:** لا، بل مثل القمر، خرجه البخاري (٣٣٥٩).

وقد خرج مسلم وابن حبان (٦٢٩٨) آخر الحديث (الخاتم) من طريق شعبة عن سماك، وخرجه مسلم أوله، أي مسألة الإدهان، من طريق شعبة كذلك. وقد تقدم بيان صحة حديث سماك إذا كان من رواية شعبة عنه.

وانظر مختصر الشمائل (٣٠) والصحيحة (١٢٨/٥ ـ ٣٠٠٥/٧).

* * *

١٩٤

❑ **روى مسلم (٢٣٩٩): من حديث سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، أَخْبَرَنَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، وَفِي الْحِجَابِ، وَفِي أُسَارَى بَدْرٍ.**

• **قال الحافظ ابن عمار الشهيد** في علل صحيح مسلم (١٣٩): فوجدت له علة حدثني محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج حدثنا محمد بن إدريس حدثنا محمد بن عمر بن علي حدثنا سعيد بن عامر عن جويرية عن رجل عن نافع أن عمر **قال:** وافقني ربي في ثلاث. فذكر الحديث.

ولم يذكر ابن عمر في إسناده، وأدخل بين جويرية ونافع رجلا غير مسمى. انتهى.

وذكر الحافظ العلائي هذا الحديث في جامع التحصيل (١٣٢) ضمن الأحاديث التي ترجح فيها الحكم للرواية المزيدة على الرواية الناقصة.

لكن للحديث طريق آخر.

فخرجه البخاري (٣٩٣ ـ ٤٢١٣) والترمذي (٢٩٦٠) وابن ماجه (١٠٨٩) وأحمد (٢٣/١ ـ ٢٤ ـ ٣٦) والبيهقي (٨٧/٧) وابن حبان (٦٨٩٦) والدارمي

(١٨٤٩) والطبراني في الأوسط (٦٢٠٣) والبزار (٢٢٠) من طرق عن حميد عن أنس.

وهو عند الترمذي وابن ماجه مختصر.

فصح الحديث، والحمد لله.

* * *

١٩٥

❑ روى مسلم (٢٤٠٢): **عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُثْمَانَ، وَعَائِشَةَ حَدَّثَاهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ**(١).

- **قلت**: ونصه: عن عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَعُثْمَانَ حَدَّثَاهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ، لَابِسٌ مِرْطَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ، قَالَ عُثْمَانُ: ثُمَّ اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَجَلَسَ، وَقَالَ لِعَائِشَةَ: «**اجْمَعِي عَلَيْكِ ثِيَابَكِ**»، فَقَضَيْتُ إِلَيْهِ حَاجَتِي ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي لَمْ أَرَكَ فَزِعْتَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ كَمَا فَزِعْتَ لِعُثْمَانَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ عُثْمَانَ رَجُلٌ حَيِيٌّ، وَإِنِّي خَشِيتُ إِنْ أَذِنْتُ لَهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ أَنْ لَا يَبْلُغَ إِلَيَّ فِي حَاجَتِهِ**».

- **قال الدارقطني** في التتبع (٣٧٧): وخالفه معمر وابن أبي ذئب فجعلاه عن عائشة وحدها ولم يذكر عثمان.

---

(١) رواه أحمد (٧١/١) والبيهقي (٢٣١/٢) والبزار (٣٥٥) وأبو يعلى (٤٨١٨).

قلت: طريق معمر خرجها ابن حبان (٦٩٠٦) وأحمد (٦/١٦٧).

وطريق ابن أبي ذئب خرجها أحمد (٦/١٥٥) وأبو يعلى (٤٤٣٧).

وكذا رواه مالك عن الزهري به. خرجه الطحاوي (١/٤٧٤).

وعلى التسليم بما ذكره الدارقطني فالوهم خفيف لا يترتب عليه شيء ولا يقدح في صحة الحديث سندا ولا متنا.

وكون معمر وابن أبي ذئب خالفا صالح بن كيسان لا يضر.

لأنه تابعه عقيل بن خالد عن الزهري به. خرجه مسلم (٢٤٠٢) والطحاوي (١/ ٤٧٤) وأحمد (١/٧١) (٦/١٥٥).

فاتفق صالح بن كيسان وعقيل على جعله من مسند عثمان وعائشة، وجعله معمر وابن أبي ذئب من مسند عائشة وحدها. والكل صحابة، والحديث ثابت عنهما جميعًا، وهو الراجح، أو عن واحد منهما.

* * *

١٩٦

- **روى مسلم (٢٤١١) قال: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبداللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَوَيْهِ لِأَحَدٍ غَيْرِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ جَعَلَ يَقُولُ لَهُ يَوْمَ أُحُدٍ ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي.**
- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح.**
- **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح.**
- **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَقُ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، ح.**
- **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مِسْعَرٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عبداللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.**

- **قال أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (٢٩٨): قال أبو مسعود الدمشقي: كذا رواه مسلم: حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع، وأسقط منه سفيان، وتوهم الناس أنه وكيع عن مسعر، وإنما رواه أبو بكر في المسند، وفي المغازي وغير موضع عن وكيع عن سفيان عن سعد.

أجاب النووي في شرح مسلم (١٥/١٨٧) بعد أن بين إدراك وكيع لمسعر: فلا يمتنع أن يكون وكيع سمع هذا الحديث من مسعر، وكون ابن أبي شيبة رواه عن وكيع عن الثوري عن مسعر، لا يلزم منه منع سماعه من مسعر، كما قدمناه في نظائره، واللَّه أعلم.

قلت: هو في مصنف ابن أبي شيبة (٦/٣٧٥) كما قال الغساني.

والظاهر صحة ما قال.

فالحديث صحيح إلا هذا الوجه ففيه ما تقدم، وقد خرجه مسلم (٢٤١١) من وجه آخر **قال:** ثنا منصور بن أبي مزاحم ثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبدالله بن شداد سمعت عليا.

وخرجه البخاري من وجوه أخرى:

منها قال (٣٨٣٠) حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن يحيى بن سعيد قال سمعت سعيد بن المسيب قال سمعت سعدا يقول جمع لي النبي ﷺ أبويه يوم أحد.

(٣٨٣١) حدثنا قتيبة حدثنا ليث عن يحيى عن ابن المسيب أنه قال قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: لقد جمع لي رسول الله ﷺ يوم أحد أبويه كليهما، يريد حين قال (فداك أبي وأمي) وهو يقاتل.

(٣٨٣٢) حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر عن سعد عن ابن شداد قال سمعت عليًا رضي الله عنه يقول ما سمعت النبي ﷺ يجمع أبويه لأحد غير سعد.

(٣٨٣٣) حدثنا يسرة بن صفوان حدثنا إبراهيم عن أبيه عن عبدالله بن شداد عن علي رضي الله عنه قال: ما سمعت النبي ﷺ جمع أبويه لأحد إلا لسعد بن مالك، فإني سمعته يقول يوم أحد: يا سعد ارم فداك أبي وأمي.

فالحديث ثابت صحيح.

* * *

١٩٧

❑ **قال مسلم (٢٤٤٣): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَتَفَقَّدُ يَقُولُ: «أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ، أَيْنَ أَنَا غَدًا»، اسْتِبْطَاءً لِيَوْمِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي، قَبَضَهُ اللَّهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي.**

● **أعله الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة بأنه وجادة (رقم٤١).

والجواب من وجهين:

الأول: ما قاله السيوطي في التدريب (٦٢/٢) قال: قلت: جواب آخر وهو أن الوجادة المنقطعة أن يجد في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه فتأمل.

وقال أحمد شاكر في الباعث الحثيث بعد نقله كلام السيوطي (٣٧٦/١): وهذا الجواب هو الصحيح المتعين هنا، لأن الراوي إذا وجد في كتاب نفسه حديثًا عن شيخه كان على ثقة من أنه أخذه عنه، وقد تخونه ذاكرته فينسى أنه سمعه منه فيحتاط تورعا ويذكر أنه وجده في كتابه، كما فعل أبو بكر بن أبي شيبة. اهـ

والثاني: أن البخاري خرجه من طرق أخرى ليس فيها وجادة.

قال البخاري (١٣٢٣): حدثنا إسماعيل حدثني سليمان عن هشام.

وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا عن هشام عن عروة عن عائشة قالت إن كان رسول اللَّه ﷺ ليتعذر في مرضه أين أنا اليوم؟ أين أنا غدا؟ استبطاء ليوم عائشة، فلما كان يومي قبضه اللَّه ين سحري ونحري ودفن في بيتي.

وقال (٤١٨٥): حدثنا إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال حدثنا هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي اللَّه عنها به.

وخرجه البيهقي (٧٤/٧) من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن هشام به.

١٩٨

□ روى مسلم (٢٥٠١): من طريق عِكْرِمَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ، وَلَا يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللهِ ثَلَاثٌ أَعْطِنِيهِنَّ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أُزَوِّجُكَهَا، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَمُعَاوِيَةُ تَجْعَلُهُ كَاتِبًا بَيْنَ يَدَيْكَ، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَتُؤَمِّرُنِي حَتَّى أُقَاتِلَ الْكُفَّارَ كَمَا كُنْتُ أُقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: «نَعَمْ».

● حكم بنكارته الذهبي في الميزان (٩٣/٣).

وقال ابن حجر في الفتح (٢٨٥/٩): قول أبي سفيان (عندي أجمل العرب أم حبيبة، أزوجكها، قال: نعم) وأنكره الأئمة وبالغ ابن حزم في إنكاره وأجابوا بتأويلات بعيدة...

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (٧٥/٦ - ٧٦): وقد رد هذا الحديث جماعة من الحفاظ وعدوه من الأغلاط في كتاب مسلم.

قال ابن حزم[1]: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، فإنه لم يختلف في أن رسول الله تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر.

وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الكشف له: هذا الحديث وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة راويه.

وقد تكلف أقوام تأويلات فاسدة لتصحيح الحديث، كقول بعضهم: إنه سأله تجديد النكاح عليها.

---

(١) في المحلى (٣٢/٢) بمعناه.
ثم وقفت على كلام ابن حزم في: جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين لابن حزم (١٤ - ١٥).

وقول بعضهم: إنه ظن أن النكاح بغير إذنه وتزويجه غير تام، فسأل رسول الله ﷺ أن يزوجه إياها نكاحا تاما، فسلم له النبي ﷺ حاله وطيب قلبه بإجابته.

وقول بعضهم: إنه ظن أن التخيير كان طلاقا فسأل رجعتها وابتداء النكاح عليها.

وقول بعضهم: إنه استشعر كراهة النبي ﷺ لها وأراد بلفظ التزويج استدامة نكاحها لا ابتداءه.

وقول بعضهم: يحتمل أن يكون وقع طلاق فسأل تجديد النكاح.

وقول بعضهم: يحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك قبل إسلامه كالمشترط له في إسلامه، ويكون التقدير: ثلاث إن أسلمت تعطينيهن، وعلى هذا اعتمد المحب الطبري في جواباته للمسائل الواردة عليه وطول في تقريره.

وقال بعضهم: إنما سأله أن يزوجه ابنته الأخرى وهي أختها، وخفي عليه تحريم الجمع بين الأختين لقرب عهده بالإسلام، فقد خفي ذلك على ابنته أم حبيبة حتى سألت رسول الله ﷺ ذلك، وغلط الراوي في اسمها.

وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة التي يكفي في العلم بفسادها تصورها وتأمل الحديث.

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٧/٢٣٦): ولكن هذا له نظائر، روى مسلم أحاديث قد عرف أنها غلط، مثل قول أبي سفيان لما أسلم: أريد أن أزوجك أم حبيبة، ولا خلاف بين الناس أنه تزوجها قبل إسلام أبي سفيان، ولكن هذا قليل جدًا.

وانظر منهاج السنة (٧/٢١٦).

قلت: وما ذكره أولئك أولى من تصحيح مسلم، فهذه الزيادة منكرة لا تصح في هذا الحديث.

* * *

١٩٩

□ **روى مسلم (٢٥٣٦): حديث السُّدِّيِّ، عَنْ عبداللهِ الْبَهِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ، قَالَ: «الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ».**

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٣٧٥) **فقال:** والبهي إنما روى عن عروة عن عائشة، والله أعلم. انتهى.

قلت: ونفى سماع البهي من عائشة كذلك: أحمد. كما في المراسيل لابن أبي حاتم (١١٥).

وأثبته البخاري في تاريخه (٥/٥٦).

وقال القاضي عياض: قد صححوا روايته عن عائشة، وقد ذكر البخاري روايته عن عائشة. شرح مسلم للنووي (١٦/٨٩).

قلت: قد خرجه مسلم وغيره من طرق صحيحة غير هذه الطريق.

فمن ذلك:

١ ـ عن عبيدة السلماني عن ابن مسعود، خرجه البخاري (٢٥٠٩ ـ ٣٤٥١ ـ ٦٠٦٥ ـ ٦٢٨٢) ومسلم (٢٥٣٣) والترمذي (٣٨٥٩) وابن ماجه (٢٣٦٢) وأحمد (٣٧٨/١ ـ ٤٣٤ ـ ٤٤٢) والبيهقي (٤٥/١٠ ـ ١٢٢ ـ ١٥٩) وابن حبان (٤٣٢٨) وأبو يعلى (٥١٤٠) والطحاوي (١٥١/٤ ـ ١٥٢) والبزار (١٧٧٧ ـ ١٧٨٢) وابن أبي شيبة (٤٠٤/٦) والطيالسي (٢٩٩) والطبراني في الأوسط (٢٥٩١).

٢ ـ عن عبدالله بن شقيق عن أبي هريرة. رواه مسلم (٢٥٣٤) والطحاوي (٤/ ١٥١).

٣ ـ عن زهدم بن مضرب عن عمران، رواه البخاري (٢٥٠٨ ـ ٣٤٥٠ ـ ٦٠٦٤)

ومسلم (٢٥٣٥) وأحمد (٤/٤٣٦) والطحاوي (٤/١٥١) وابن أبي شيبة (٦/٤٠٤) والطيالسي (٨٤١).

٤ - عن زرارة بن أوفى عن عمران. رواه مسلم (٢٥٣٥) والترمذي (٢٢٢٢) والطحاوي (٤/١٥١) والبيهقي (١٠/١٦٠) والبزار (٣٥٢١) والطبراني في الكبير (١٨/٢١٢).

وفي الباب عن النعمان بن بشير وجعدة بن هبيرة.

* * *

٢٠٠

❑ **روى مسلم (٢٥٤٠) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ».**

● **قال أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (٣٠٤): قال أبو مسعود الدمشقي: هذا وهم، والصواب من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري لا عن أبي هريرة، وكذلك رواه يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب والناس.

قلت: وهو كما قال رحمه الله. وقد نقل كلامه هذا النووي في شرح مسلم (١٦/٩٦).

وممن رواه عن أبي معاوية كذلك:

- ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/٤٠٤).

- وأحمد في مسنده (٣/١١).
- ومسدد، رواه عنه أبو داود (٤٦٥٨).
- وعلي بن الجعد، رواه عنه ابن حبان (٧٢٥٥).
- والحسن بن علي الخلال، رواه عنه الترمذي (٣٨٦١).

وتابع أبو معاوية عليه:

- جرير خرجه مسلم (٢٥٤١) وابن حبان (٦٩٩٤).
- ووكيع، خرجه مسلم (٢٥٤١) وأحمد (٣/٥٤) وابن حبان (٧٢٥٣) والبيهقي (١٠/٢٠٩) وابن أبي شيبة (٦/٤٠٤).
- وشعبة، خرجه البخاري (٣٤٧٠) ومسلم (٢٥٤١) والترمذي (٣٨٦١) وأحمد (٣/٦٣) وابن حبان (٧٢٥٥) والطيالسي (٢١٨٣).

وخرجه ابن ماجه (١٦١) من طريق جرير ووكيع وأبي معاوية فجعله عن أبي هريرة، فوهم.

٢٠١

❑ **روى البخاري تعليقًا قال: (٢٦٢٦): وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ، أَنَّ عُثْمَانَ ﷺ حِينَ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللَّهَ وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ»، فَحَفَرْتُهَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ»، فَجَهَّزْتُهُمْ، قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ، وَقَالَ عُمَرُ فِي وَقْفِهِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَقَدْ يَلِيهِ الْوَاقِفُ وَغَيْرُهُ فَهُوَ وَاسِعٌ لِكُلٍّ.**

● أشار الدارقطني في التتبع (٢٧٤) لعلته، ولم يبينها، وذكرها في العلل، ونقلها عنه ابن حجر في الفتح (٥/٤٠٧)، وحاصلها: أن والد عبدان تفرد

به.

وأنه اختلف على أبي إسحاق.

فرواه شعبة(١) وزيد بن أبي أنيسة(٢) وعبد الكريم بن دينار عنه عن أبي عبدالرحمن السلمي أن عثمان.

ورواه عيسى بن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي إسحاق عن أبي سلمة عن عثمان(٣).

وتابعه أبو قطن عن يونس(٤).

وقال الدارقطني: وقول شعبة ومن تابعه أشبه بالصواب. فرجح طريق البخاري.

قال الحافظ في الفتح (٥/٤٠٧): قلت: وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فإنه ثقة، واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفراد يونس عن أبي إسحاق، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم، فيتعارض الترجيح، فلعل لأبي إسحاق فيه إسنادين.

قلت: وللحديث شواهد:

منها عن ثمامة بن حزن عن عثمان، رواه الترمذي (٣٧٠٣) والنسائي (٣٦٠٨) والبيهقي (٦/١٦٨) والدارقطني (٤/١٩٦).

وحسنه الترمذي، لكن فيه يحيى بن أبي الحجاج المنقري، وثقه ابن حبان فقط، والجريري اختلط.

ومنها: عن الأحنف بن قيس عن عثمان، خرجه النسائي (٣١٨٢ - ٣٦٠٧) وأحمد (١/٧٠) وابن حبان (٦٩٢٠) والبزار (٣٩١) والدارقطني (٤/١٩٥)

---

(١) علقه البخاري ووصله الدارقطني (٤/١٩٩) والإسماعيلي.

(٢) رواه الترمذي (٣٦٩٩) والنسائي (٣٦١٠) وابن حبان (٦٩١٦) والدارقطني (٤/١٩٩) والبيهقي (٦/١٦٧).

(٣) رواه النسائي (٣٦٠٩) والدارقطني (٤/١٩٨).

(٤) رواه أحمد (١/٥٩) والدارقطني (٤/١٩٨).

والضياء (٣٤٩).

لكن فيه عمرو بن جاوان، وثقه ابن حبان، وصحح له الضياء.

ومنها عن صعصعة بن معاوية الليثي، خرجه ابن خزيمة وابن حبان (٦٩١٩) وابن راهويه كما في الفتح.

ومنها عن عبيد الحميري، خرجه ابن مندة كما في الفتح.

ومنها عن عبدالرحمن بن حباب السلمي، خرجه الترمذي (٣٧٠٠). لكن فيه فرقد أبو طلحة، قال ابن المديني: لا أعرفه.

فهذه طرق عديدة للحديث تشهد لحديث البخاري بالصحة.

* * *

٢٠٢

❑ **روى البخاري (٣٣١٣): حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ: يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُالرَّحْمَنِ ابْنُ هُرْمُزَ الْأَعْرَجُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُرَيْشٌ، وَالْأَنْصَارُ، وَجُهَيْنَةُ، وَمُزَيْنَةُ، وَأَسْلَمُ، وَأَشْجَعُ، وَغِفَارُ، مَوَالِيَّ لَيْسَ لَهُمْ مَوْلًى دُونَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ».**

● وتعقبه **أبو مسعود الدمشقي** فقال كما في الفتح (٥٣٥/٦): حمل البخاري متن حديث يعقوب على متن حديث الثوري، ويعقوب إنما قال عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الأعرج، كما أخرجه مسلم.

ولفظه: غفار وأسلم ومزينة ومن كان من جهينة خير عند الله من أسد وغطفان وطيء. انتهى.

فحاصله أن رواية يعقوب مخالفة لرواية الثوري في المتن والإسناد، لأن الثوري يرويه عن سعد بن إبراهيم عن الأعرج.

ويعقوب يرويه عن أبيه عن صالح عن الأعرج.

قال الحافظ: قلت: ولم يصب أبو مسعود فيما جزم به، فإنهما حديثان متغايران متنا وإسنادا، روى كلا منهما إبراهيم بن سعد.

أحدهما الذي أخرجه مسلم، وهو عنده عن صالح عن الأعرج، **والآخر** الذي علقه البخاري، وهو عنده عن أبيه عن الأعرج.

ولو كان كما قال أبو مسعود لاقتضى أن البخاري أخطأ في قوله: حدثنا أبي عن أبيه حدثني الأعرج، وكان الصواب أن يقول: حدثنا أبي عن صالح عن الأعرج.

ونسبه البخاري إلى الوهم في ذلك لا تقبل إلا ببيان واضح قاطع، ومن أين يوجد؟ انتهى.

وقال في هدي الساري (٣٦٧): قلت: وهو تعقب غير جيد.

ثم ذكر نحو ماتقدم.

أي كون يعقوب رواه عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة باللفظ الذي خرجه مسلم لا يلزم منه وهم يعقوب في رواية حديث البخاري عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة.

فهذا حديث وذاك حديث.

ويؤيد هذا أن لفظهما مختلف.

فالرواية التي خرجها البخاري بلفظ: قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وأشجع وغفار موالي ليس لهم مولى دون الله ورسوله.

والرواية التي خرجها مسلم بلفظ: والذي نفس محمد بيده لغفار وأسلم ومزينة ومن كان من جهينة أو قال جهينة ومن كان من مزينة خير عند الله يوم القيامة من أسد وطيىء وغطفان.

وأبو مسعود لم يتعقب أصل الحديث، كما هو ظاهر، من رواية سفيان، وإنما من الوجه الذي ساقه البخاري من طريق يعقوب.

وقد روى مسلم (٢٥١٩) الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب بلفظ حديث

البخاري المنتقد.

ورواه مسلم من طريق سفيان وشعبة (٢٥٢٠) عن سعد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ حديث البخاري.

فهذان طريقان ليسا من طريق يعقوب. فصح الحديث بحمد اللَّه.

وأما بلفظ حديث مسلم: (خير)، فقد رواه البخاري (٣٣٢٤ - ٣٣٢٥) ومسلم (٢٥٢٢) من وجه آخر عن أبي بكرة به.

وخرجه البخاري (٣٣٢٦) ومسلم (٢٥٢١) من وجه آخر عن أبي هريرة.

* * *

٢٠٣

❑ **أخرج البخاري (٣٤٣٠) قال: حَدَّثَنِي عَبْدُاللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الْحَسَنَ، فَصَعِدَ بِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».**

● **قال الدارقطني** في التتبع (٢٢٢ - ٢٢٣): **قال:** والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة. انتهى.

يعني: فيكون ما أخرجه البخاري منقطعًا.

وقد تقدم الجواب عن هذا الإعلال في الحديث رقم (٥٨) وبينت هناك صحة سماع الحسن من أبي بكرة رضي الله عنه.

ثم رأيت ابن تيمية يقول في الفتاوى (١٨/ ١٩) عن هذا الحديث: فقد نازعه طائفة منهم أبو الوليد الباجي، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبي بكرة، لكن الصواب مع البخاري وأن الحسن سمعه من أبي بكرة كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع. انتهى.

وقد خرجه البخاري (٢٥٥٧ - ٦٦٩٢ - ٣٥٣٦) والنسائي (١٤١٠) وأحمد (٣٧/٥ - ٤٤) وابن حبان (٦٩٦٤) والبيهقي (١٦٥/٦) - (١٧٣/٨) والبزار (٣٦٥٧) من طريق الحسن مصرحا فيه بالسماع من أبي بكرة.

وهو في البخاري (٣٤٣٠) وأبي داود (٤٦٦٢) وغيرهما بالعنعنة.

وللحديث طريق آخر خرجه الطبراني في الأوسط (١٨١٠ - ٧٠٧١) والبزار (١٩٧٣ - مختصر زوائده) والطبراني في الكبير (٣٥/٣) من طرق عن عبدالرحمن بن مغراء ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر.

وابن مغراء هذا مختلف فيه، وتكلم ابن المديني وغيره في روايته عن الأعمش، وهذه منها.

لكن تابعه يحيى بن سعيد الأموي عن الأعمش، خرجه الخطيب في تاريخه (٨/ ٢٦)، وفي سنده علي بن عمر بن محمد الختلي لم أعرفه.

وللحديث شاهد عن أنس في السنن الواردة في الفتن (١٩) فراجعه.

* * *

٢٠٤

- أخرج البخاري (٣٤٨٩): حديث إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ، جَعَلَ يَأْلَمُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَكَأَنَّهُ يُجَزِّعُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَئِنْ كَانَ ذَاكَ لَقَدْ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ، وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ أَبَا بَكْرٍ، فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ، وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ صَحَبَتَهُمْ، فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُمْ، وَلَئِنْ فَارَقْتَهُمْ لَتُفَارِقَنَّهُمْ وَهُمْ عَنْكَ رَاضُونَ، قَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِضَاهُ فَإِنَّمَا ذَاكَ مَنٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَنَّ بِهِ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ وَرِضَاهُ فَإِنَّمَا ذَاكَ مَنٌّ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ مَنَّ بِهِ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا تَرَى مِنْ جَزَعِي فَهُوَ مِنْ أَجْلِكَ وَأَجْلِ أَصْحَابِكَ، وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ لِي طِلَاعَ الْأَرْضِ ذَهَبًا لَافْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ﷻ قَبْلَ أَنْ أَرَاهُ.

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٣٢٣) فقال: قال البخاري قال حماد ثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، ليس فيه المسور بهذا. انتهى.

قلت: البخاري على علم بهذا الخلاف كما نبه الدارقطني نفسه.

فقد قال عقب الحديث المتقدم: قال حماد بن زيد حدثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس دخلت على عمر بهذا.

وقال **ابن حجر** في هدي الساري (٣٦٧): قلت: طريق حماد أسندها الإسماعيلي وغيره، وقد أشار إليه البخاري، وابن أبي مليكة قد صح سماعه من ابن عباس ومن المسور جميعا، والمسور قد حضر القصة، فالظاهر أن ابن أبي مليكة رواه عن كل منهما، والله أعلم.

قلت: بمعناه ما خرجه الحاكم (٤٥١٥) وابن حبان (٦٨٩١) من طريقين يقوي أحدهما الآخر عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن ابن عباس أنه دخل على عمر حين طعن فقال: أبشر يا أمير المؤمنين أسلمت مع رسول الله ﷺ حين كفر الناس، وقاتلت مع رسول الله ﷺ حين خذله الناس، وتوفي رسول الله ﷺ وهو عنك راض، ولم يختلف في خلافتك رجلان، وقتلت شهيدا، فقال: أعد. فأعاد فقال: المغرور من غررتموه، لو أن ما على ظهرها من بيضاء وصفراء لافتديت به من هول المطلع.

ورواه ابن حبان (٦٩٠٥) وأبو يعلى (٢٧٣١) عن أبي رافع، لكن في سنده قطن بن نسير فيه كلام.

لكن تابعه محمد بن عبيد بن نجاسة، وهو ثقة عن جعفر به. رواه الحاكم (٤٥١٢) وعنه البيهقي (١٦/٤) (٤٨/٨) والطبراني في الكبير (٢٠٢/١٢).

فالحديث صحيح بشواهده.

ورواه الطبراني في الأوسط (٥٧٩) والكبير (٢٨٦/١٠) عن ابن عمر، وسنده صحيح، إلا ما يخشى من تسوية مباركة بن فضالة.

وقد صرح بالسماع فأمن تدليسه.

* * *

٢٠٥

☐ **أخرج البخاري (٣٥١٢): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: أَصَابَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ، سَنَةَ الرُّعَافِ حَتَّى حَبَسَهُ عَنِ الْحَجِّ، وَأَوْصَى فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، قَالَ: اسْتَخْلِفْ، قَالَ: وَقَالُوهُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ، فَسَكَتَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ أَحْسِبُهُ الْحَارِثَ، فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ عُثْمَانُ: وَقَالُوا، فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ هُوَ، فَسَكَتَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ قَالُوا الزُّبَيْرَ،**

قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَخَيْرُهُمْ مَا عَلِمْتُ، وَإِنْ كَانَ لَأَحَبَّهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

❑ **حدثني عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام أخبرني أبي سمعت مروان كنت عند عثمان أتاه رجل فقال: استخلف. قال: وقيل ذاك؟ قال: نعم الزبير. قال: أما والله إنكم لتعلمون أنه خيركم ثلاثًا.**

● **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٧٣) فقال: وقد اختلف في لفظه: علي بن مسهر وأبو أسامة عن هشام عن أبيه عنه. انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٦٧): قلت: البخاري أخرجه من حديث علي بن مسهر وأبي أسامة جميعا، وليس بينهما تباين يوجب تعليلا، كما سيأتي في مناقب الزبير إن شاء الله تعالى.

ولم يذكر في الفتح في مناقب الزبير شيئا مما وعد به (٧/٨٠ - ٨١).

وقد رواه أحمد (١/٦٤) والحاكم (٥٥٦٠) من طريق علي بن مسهر به.

ورواه أحمد في فضائل الصحابة (١٢٦٢) من طريق أبي أسامة.

ولم يتبين لي وجه المخالفة بينهما إلا أن يكون مراده أن في رواية علي بن مسهر: قال عثمان: فلعلهم قالوا إنه الزبير.

وفي رواية أبي أسامة: قال - أي الرجل الذي سأل عثمان - : نعم، الزبير.

ولا مخالفة بينهما، لأن في رواية علي بن مسهر أن عثمان قال: فلعلهم قالوا إنه الزبير؟ **قال:** نعم.

واختصر السؤال والجواب في رواية أبي أسامة، أو رواه بالمعنى.

والمعنى واحد فلا ضير، ليس بمثل هذا الاختلاف اليسير ترد أحاديث الثقات.

* * *

٢٠٦

❑ **أخرج البخاري (٣٥٢٠) قال: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا ثُلُثُ الْإِسْلَامِ.**

• **أعله الدارقطني** في التتبع (١٩١) فقال: خالفه ابن أبي زائدة ويحيى الأموي وأبو أسامة رووه عن هاشم عن ابن المسيب عن سعد. انتهى.

وهذا تعنت من الدارقطني رحمه الله.

لأن هاشم بن هاشم روى الحديث عن سعيد بن المسيب، ورواه كذلك عن عامر بن سعد.

وأي تعارض في هذا.

والبخاري على علم بالخلاف، فقد خرجه بالوجهين معا.

فقد خرجه عن مكي بن إبراهيم[1] كما تقدم.

وخرج عقبه حديث ابن زائدة (٣٥٢١).

وعلقه عن أبي أسامة، ووصله في مكان آخر (٣٦٤٥)[2].

وخرج الإسماعيلي حديث الأموي.

وخرج ابن ماجه (١٣٢) والطبراني في الكبير (١/١٤٢) طريق يحيى بن أبي زائدة.

وقد خرج الحديث الحاكم في صحيحه (٦١١٦) بالوجهين كذلك وصححه.

وأجاب ابن حجر بقوله في هدي الساري (٣٦٧): والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال لقرينة معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه وصحة سماع هاشم منه ومن سعد جميعا.

---

(١) وتابعه أبو بدر شجاع السكوني سمعت هاشم به، رواه الدارقطني في مسند سعد (٩٨).

(٢) وكذا رواه الطبراني في الكبير (١/١٣٨) والبزار (١٠٧٩) من طريق أبي أسامة.

ورواه ابن سعد في الطبقات (١٣٩/٣) من طريق آخر عن عامر بن سعد عن سعد.

لكن فيه الواقدي.

وللحديث شاهد قوي، أخرجه أحمد في الفضائل (١٣٠٣) عن عائشة بنت سعد به.

وسنده حسن.

* * *

٢٠٧

❏ **أخرج البخاري (٣٥٣٥ ـ ٤١١٩ ـ ٦٨٢٧) ومسلم (٢٤٢٠): من طريق شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ نَجْرَانَ: «لَأَبْعَثَنَّ يَعْنِي: عَلَيْكُمْ يَعْنِي أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ»، فَأَشْرَفَ أَصْحَابُهُ، فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ ﷺ[1].**

❏ **وأخرجه مسلم عن الثوري عن أبي إسحاق مثله.**

قال الدارقطني في التتبع (١٨١): رواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن عبدالله بن مسعود، ولا يثبت قول إسرائيل. انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٦٧): قلت: فقد وافقهما على تصحيحه عن حذيفة. اهـ.

قلت: وهذا من الأمثلة التي أسلفت أن الدارقطني قد يتعقب عليهما أحاديث لبيان الاختلاف فقط، لا لأنه يراها ضعيفة.

وطريق إسرائيل المذكورة خرجها أحمد (٤١٤/١).

---

(١) وخرجه من هذا الوجه كذلك: ابن ماجه (١٣٥) وأحمد (٣٩٩/٥ ـ ٤٠٠) والحاكم (٥١٦٢) وابن حبان (٦٩٩٩) والبيهقي (٨٦/١٠) والبزار (٢٩٢٥) والطيالسي (٤١٢).

وقد روى البخاري (٤١٢١ - ٦٨٢٨) ومسلم (٢٤١٩) والحاكم (٥١٦٣) وغيرهم الحديث من وجه آخر عن أنس بلفظ: إن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا: ابعث معنا رجلا يعلمنا القرآن، فأخذ بيد أبي عبيدة فأرسله معهم، **وقال**: هذا أمين هذه الأمة.

هذا لفظ الحاكم، وهو في الصحيحين مختصر.

* * *

السيرة والمغازي

٢٠٨

❑ أخرج البخاري (٣٤٢) ومسلم (١٦٣): عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُرِجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ...»، ثم ذكر حديث المعراج بطوله.

❑ ثم قال: قال ابن شهاب: وأخبرني ابن حزم أن ابن عباس وأبا حبة الأنصاري كانا يقولان: قال رسول اللَّه ﷺ: ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام.

● أعله الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٥٥٠) بأن رواية أبي بكر بن حزم عن أبي حبة مرسلة.

وأما عن ابن عباس فغير معروفة، ولكنها ممكنة.

وقد وقع تصريح أبي بكر بن حزم منه عند الحاكم (٦٦٦١) والطبراني في الكبير (٨٢٢) عن ابن شهاب أخبرني ابن حزم أن ابن عباس وأبا حبة الأنصاري أخبراه أن رسول اللَّه ﷺ قال: فذكره.

وقال ابن حجر في الفتح (٤٦٢/١): لكن رواية أبي بكر عن أبي حبة منقطعة لأنه استشهد بأحد، قبل مولد أبي بكر بدهر، وقبل مولد أبيه محمد أيضا. اهـ.

والصواب أن ابن حزم سمعه من ابن عباس فقط.

وللحديث شاهد عند الحاكم (٣٤١٤) وابن أبي شيبة (٣٣٥/٦) والطبري في التفسير (٩٤/١٦) وعبد اللَّه في السنة (١٢٣١) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: وقربناه نجيا، قال: سمع صريف القلم حين كتب في اللوح.

وسنده صحيح، وصححه الحاكم، لكنه موقوف.

وقد وافق البخاري ومسلمًا على تصحيح الحديث: الحاكم (٦٦٦١) وابن حبان (٧٤٠٦) والضياء (١١٢٦).

* * *

٢٠٩

- قال مسلم في صحيحه (٩٧٤): وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عبدُاللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عبدِاللَّهِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ فَقَالَتْ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِّي قُلْنَا بَلَى. ح.

- وحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حَجَّاجًا الْأَعْوَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عبدُاللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ بْنِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي، وَعَنْ أُمِّي، قَالَ: - فَظَنَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ أُمَّهُ الَّتِي وَلَدَتْهُ - قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: قَالَتْ: لَمَّا كَانَتْ لَيْلَتِي الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا عِنْدِي، انْقَلَبَ فَوَضَعَ رِدَاءَهُ، وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، وَبَسَطَ طَرَفَ إِزَارِهِ عَلَى فِرَاشِهِ فَاضْطَجَعَ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثَمَا ظَنَّ أَنْ قَدْ رَقَدْتُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا، وَانْتَعَلَ رُوَيْدًا، وَفَتَحَ الْبَابَ فَخَرَجَ، ثُمَّ أَجَافَهُ رُوَيْدًا، فَجَعَلْتُ دِرْعِي فِي رَأْسِي، وَاخْتَمَرْتُ وَتَقَنَّعْتُ إِزَارِي ثُمَّ انْطَلَقْتُ عَلَى إِثْرِهِ، حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْحَرَفَ فَانْحَرَفْتُ، فَأَسْرَعَ فَأَسْرَعْتُ، فَهَرْوَلَ فَهَرْوَلْتُ، فَأَحْضَرَ فَأَحْضَرْتُ، فَسَبَقْتُهُ فَدَخَلْتُ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنِ اضْطَجَعْتُ، فَدَخَلَ، فَقَالَ: «مَا لَكِ يَا عَائِشُ حَشْيَا رَابِيَةً»، قَالَتْ: قُلْتُ: لَا شَيْءَ،

قَالَ: «لَتُخْبِرِينِي أَوْ لَيُخْبِرَنِّي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ...» إلى آخر الحديث.

- **عده أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (١١٠) ضمن الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم.

وقال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (١٨٦): وهذا الحديث صحيح متصل أيضًا في كتاب مسلم، لأنه أورد إسناده متصلا إلى النبي ﷺ كما ترى، إلا أنه جعل لفظه لمن لم يسمه من شيوخه عن حجاج. اهـ.

قلت: وقد رواه أحمد (٢٢١/٦) وعنه البيهقي (٧٩/٤) قال ثنا حجاج عن ابن جريج حدثني عبدالله رجل من قريش أنه سمع محمد بن قيس قال سمعت عائشة.

وعبد الله المذكور هو ابن كثير.

والحديث محفوظ لابن جريج عن عبدالله بن كثير أنه سمع محمد بن قيس سمعت عائشة.

هكذا رواه حجاج كما تقدم.

وتابعه عبدالرزاق في مصنفه (٦٧١٢) ومن طريقه ابن حبان (٧١١٠).

وابن وهب عند النسائي (٣٩٦٣).

ويوسف بن سعيد عند أبي نعيم في المستخرج (٢١٨٨).

قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (١٩١): فثبت اتصاله من غير وجه، والحمد لله.

ووهم يوسف بن سعيد في رواية فقال بدل عبدالله بن كثير: عبدالله بن أبي مليكة.

وخطأه أبو علي الجياني الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (١٥٨) في ذلك ونقله عن أبي بكر النيسابوري وكذا الرشيد العطار (١٩٠).

* * *

٢١٠

روى مسلم (١٣٣٣): من حديث مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عبداللهِ بْنَ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ يُحَدِّثُ، عبداللهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ بِكُفْرٍ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَجَعَلْتُ بَابَهَا بِالْأَرْضِ وَلَأَدْخَلْتُ فِيهَا مِنَ الْحِجْرِ».

- **أعله ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام بالانقطاع بين مخرمة وأبيه (٢/ ٣٧٢ - ٣٧٣).

والجواب أن مسلما استجاز تخريجه، وإن كان مخرمة لم يسمع من أبيه، لأنه رواه من كتاب أبيه، فهو وجادة صحيحة، وقد روي ما يعضده.

فروى البخاري (١٥٠٨) ومسلم (١٣٣٣) وأبو داود (٢٨٢٩) والنسائي (٢٩٠١) وأحمد (٥٧/٦) والدارمي (١٨٦٨) وابن خزيمة (٢٧٤٢) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

ورواه البخاري (١٥٠٩) والبيهقي (٨٩/٥) عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة.

ورواه مسلم (١٣٣٣) وابن خزيمة (٢٧٤١) عن الحارث بن عبدالله بن أبي ربيعة عن عائشة.

ورواه مسلم (١٣٣٣) والبيهقي (٨٩/٥) والطحاوي (١٨٤/٢) عن عبدالله بن الزبير عن عائشة.

ورواه النسائي (٢٩٠٢) والدارمي (١٨٦٩) والطحاوي (١٨٤/٢) عن الأسود عن عائشة.

٢١١

❑ **روى مسلم (١٣٥٨): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ** (١).

• **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام على عبد الحق سكوته عليه وهو من طريق أبي الزبير عن جابر، وهو مدلس وقد عنعن (٤/٢٩٣ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣١٩ - ٣٢٢).

وللحديث طريق آخر بسند سالم من هذا:

خرجه الحميدي (٥٦٦) وأبو يعلى (١٤٥٩) من حديث مساور الوراق أخبرني جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه، وهو على شرط مسلم.

وله طريق آخر عن ابن عمر، خرجه ابن ماجه (٣٥٨٦)، لكن فيه: موسى بن عبيدة ضعيف.

وللحديث شواهد أخرى:

- حديث أنس في دخول النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر.

خرجه مسلم (١٣٥٧) وأبو داود (٢٦٨٥) والنسائي (٢٨٦٧) وابن ماجه (٢٨٠٥) والترمذي (١٦٩٣) وأحمد (٣/١٠٩ - ١٦٤ والدارمي (١٩٣٨) وابن خزيمة (٣٠٦٣) وابن حبان (٣٨٠٥) ومالك (٩٤٦) والبيهقي (٥/١٧٧) وغيرها.

وبوب عليه النووي: باب جواز دخول مكة بغير إحرام.

ونحوه لابن خزيمة وابن حبان والدارمي والبيهقي وغيرهم.

وبوب عليه النسائي: دخول مكة بغير إحرام.

---

(١) رواه من هذا الوجه: أبو داود (٤٠٧٦) والترمذي (١٦٧٩ - ١٧٣٥) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٢٨٦٩ - ٥٣٤٤) وابن ماجه (٢٨٢٢ - ٣٥٨٥) وأحمد (٣/٣٨٧ - ٣٦٣) والدارمي (١٩٣٩) وابن حبان (٣٧٢٢ - ٥٤٢٥) والبيهقي (٣/٢٤٦) - (٧/٥٩) والطيالسي (١٧٤٩) والطحاوي (٢/٢٥٨) - (٣/٣٢٩).

وعن طاوس مرسلًا، أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢١٠)، وفيه عنعنة ابن جريج، ولم يتنبه لها المعلق على ابن القطان.

٢١٢

❑ قال مسلم (١٤٢٢): **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِستِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، قَالَتْ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَوُعِكْتُ شَهْرًا، فَوَفَى شَعْرِي جُمَيْمَةً، فَأَتَتْنِي أُمُّ رُومَانَ وَأَنَا عَلَى أُرْجُوحَةٍ وَمَعِي صَوَاحِبِي، فَصَرَخَتْ بِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَدْرِي مَا تُرِيدُ بِي، فَأَخَذَتْ بِيَدِي فَأَوْقَفَتْنِي عَلَى الْبَابِ، فَقُلْتُ: هَهْ هَهْ، حَتَّى ذَهَبَ نَفَسِي، فَأَدْخَلَتْنِي بَيْتًا فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْنَ عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَأَسْلَمَتْنِي إِلَيْهِنَّ، فَغَسَلْنَ رَأْسِي، وَأَصْلَحْنَنِي فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضُحًى فَأَسْلَمْنَنِي إِلَيْهِ.**

- **ذكر الرشيد العطار** هذا الحديث في غرر الفوائد المجموعة (٤١٩) ضمن الأحاديث المروية بالوجادة، وذكر قبل (٤١٢) أنها من باب المقطوع.

قلت: من التشدد والمبالغة في النقد إعلال مثل هذا السند فقد خرجه مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة، ورواه من طريق ابن أبي شيبة وجادة عن أبي أسامة.

فالحديث صحيح لا شك فيه، وطريق ابن أبي شيبة متابعة.

وقد رواه البخاري (٣٦٨٣) وأبو داود (٤٩٣٣) والبيهقي (١٠/ ٢٢٠) وأبو يعلى (٤٨٩٧) من طريق أبي أسامة من غير وجادة.

ورواه البخاري (٣٦٨١) وابن ماجه (١٨٧٦) والبيهقي (٧/ ١٤٨) والدارمي (٢٢٦١) وأبو عوانة (٤٢٦٠) من طريق علي بن مسهر عن هشام به.

وخرجه أحمد (٦/ ٢٨٠) من طريق حماد بن سلمة عن هشام به.

٢١٣

- روى مسلم (١٧٦٨): عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَعْدٍ، فَأَتَاهُ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»، - أَوْ خَيْرِكُمْ - ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ»، قَالَ: تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ».
- ثم رواه من حديث عائشة.
- ثم قال (١٧٦٩): وحدثنا أبو كريب، حدثنا ابن نمير، حدثنا هشام، قال: قال أبي: فأخبرت أن رسول الله ﷺ قال: «لقد حكمت فيهم بحكم الله عز وجل».

- وهذا إسناد فيه مجهول.

قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٣٢٩): والجواب عنه أن مسلمًا رحمه الله قد أخرج هذا اللفظ بعينه متصلًا من رواية أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ. اهـ.

قلت: خرجه من هذا الوجه البخاري (٣٥٩٣ - ٣٨٩٥) ومسلم (١٧٦٨) وأبو داود (٥٢١٥) وأحمد (٢٢/٣) والبيهقي (٥٧/٦ - ٦٣/٩) وابن حبان (٧٠٢٦) وأبو عوانة (٦٧١٨) وأبو يعلى (١١٨٨) والطبراني في الكبير (٦/٦).

وخرجه مسلم وغيره عن عائشة.

وخرجه الحاكم (٢٥٧٠) والضياء في المختارة (٩٨٢) والطحاوي في شرح المعاني (٢١٦/٣) والبزار في مسنده (١٠٩١) عن سعد بن أبي وقاص.

* * *

٢١٤

- **أخرج مسلم (١٧٧١): عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْ مَكَّةَ الْمَدِينَةَ قَدِمُوا وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، وَكَانَ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أَعْطَوْهُمْ أَنْصَافَ ثِمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلَّ عَامٍ، وَيَكْفُونَهُمُ الْعَمَلَ وَالْمُؤْنَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَهِيَ تُدْعَى أُمَّ سُلَيْمٍ، وَكَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ كَانَ أَخًا لِأَنَسٍ لِأُمِّهِ، وَكَانَتْ أَعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِذَاقًا لَهَا فَأَعْطَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَوْلَاتَهُ أُمَّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.**
- **قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ خَيْبَرَ وَانْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَائِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ، قَالَ فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّي عِذَاقَهَا وَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ.**
- **قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ أُمِّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ فَلَمَّا وَلَدَتْ آمِنَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ أَبُوهُ فَكَانَتْ أُمُّ أَيْمَنَ تَحْضُنُهُ حَتَّى كَبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَقَهَا ثُمَّ أَنْكَحَهَا زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، ثُمَّ تُوُفِّيَتْ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ.**

- **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (٤٧٨): قلت: وهذه الزيادة من قول ابن شهاب متضمنة عتق النبي ﷺ لأم أيمن، وغير ذلك، وهي مرسلة كما ترى. اهـ .

وقد أخرج البخاري (٢٤٨٧) وابن حبان (٦٢٨٢) الحديث من هذا الوجه بغير هذه الزيادة، وهذا من بالغ نظرهما.

وقد أخرج هذه الزيادة كذلك: البخاري في تاريخه وابن السكن والطبراني في الكبير (٨٦/٢٥) وأبو عوانة (٢٦٥/٤).

ولبعض فقراتها شواهد عند ابن سعد في الطبقات (١/١٠٠ - ١١٦ -١١٨) فلتراجع.

وقد ساقه ابن سعد من طرق في أسانيدها مقال، ولم يميز حديث بعضهم من بعض، وأدرج الكل في سياق واحد، وبعض طرقها فيها الواقدي المتروك.

وأخرج البغوي وابن السكن من طريق سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن أم أيمن وكانت حاضنة النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال لبعض أهله إياك والخمر. الحديث.

قال ابن السكن: هذا مرسل. كذا في الإصابة (١٧١/٨).

وعلى كل حال فيبقى في النفس من هذه الزيادة.

* * *

٢١٥

- أخرج مسلم (١٧٨٠): حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وَفَدَتْ وُفُودٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يَصْنَعُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ الطَّعَامَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحْلِهِ، فَقُلْتُ: أَلَا أَصْنَعُ طَعَامًا فَأَدْعُوَهُمْ إِلَى رَحْلِي، فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يُصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيِّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي اللَّيْلَةَ، فَقَالَ: سَبَقْتَنِي، قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أُعْلِمُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِكُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ، فَقَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُجَنِّبَتَيْنِ، وَبَعَثَ خَالِدًا عَلَى الْمُجَنِّبَةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحُسَّرِ، فَأَخَذُوا بَطْنَ الْوَادِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَتِيبَةٍ، قَالَ: فَنَظَرَ فَرَآنِي، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «لَا يَأْتِينِي إِلَّا أَنْصَارِيٌّ».

- زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ، فَقَالَ: «اهْتِفْ لِي بِالْأَنْصَارِ»، قَالَ: فَأَطَافُوا بِهِ وَوَبَّشَتْ قُرَيْشٌ أَوْبَاشًا لَهَا وَأَتْبَاعًا، فَقَالُوا: نُقَدِّمُ هَؤُلَاءِ فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أُصِيبُوا أَعْطَيْنَا الَّذِي سُئِلْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ وَأَتْبَاعِهِمْ»، ثُمَّ قَالَ: بِيَدَيْهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: «حَتَّى تُوَافُونِي بِالصَّفَا»، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَمَا شَاءَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوَجِّهُ إِلَيْنَا شَيْئًا.... فذكر الحديث بطوله.

- قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٤٦٩): وهذه الزيادة غير متصلة أيضا في الكتاب، والله أعلم. انتهى.

قلت: لكن وصلها أبو داود (٣٠٢٤) وأحمد (٢/٥٣٨) وابن حبان (٤٧٦٠) والبيهقي (٩/١١٧) وأبو عوانة (٦٧٨٠) والطحاوي (٣/٣٢٤) والطيالسي (٢٤٤٢) من طرق عن سليمان بن المغيرة ثنا ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة به.

وتابع سليمان بن المغيرة: سلام بن مسكين عند الحاكم (٢٣٢٨) والبيهقي (٩/ ١١٨) والدارقطني (٣/٥٩) وأبو يعلى (٦٦٤٧).

فصح الحديث.

* * *

٢١٦

□ روى البخاري (٢٧٣٢ـ٢٧٣٦ـ٣١٨٧ـ٣٩٧٤ـ٥١٠٩ـ٦٠٠٢) ومسلم (١٣٦٤ ـ ١٣٦٥): من حديث عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ: «التَمِسْ غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي»، فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرْدِفُنِي وَرَاءَهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ»، فَلَمْ أَزَلْ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْنَا مِنْ خَيْبَرَ، وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ قَدْ حَازَهَا، فَكُنْتُ أَرَاهُ يُحَوِّي لَهَا وَرَاءَهُ بِعَبَاءَةٍ أَوْ بِكِسَاءٍ، ثُمَّ يُرْدِفُهَا وَرَاءَهُ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطَعٍ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَدَعَوْتُ رِجَالًا فَأَكَلُوا، وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءَهُ بِهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَا لَهُ أُحُدٌ، قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدِّهِمْ وَصَاعِهِمْ»(١).

هذا لفظ البخاري.

● **تكلم فيه ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (١٨٢/٤)، لأنه من رواية عمرو بن أبي عمرو.

وقال ص ١٨٤: وبالجملة فالرجل مستضعف، وأحاديثه تدل عليه.

قلت: عمرو بن أبي عمرو، وإن تكلم فيه ابن معين وغيره، فحديثه حسن أو قريب

---

(١) خرجه من هذا الوجه: أبو داود (١٥٤١) والنسائي (٥٤٥٠ ـ ٥٤٥٣ ـ ٥٤٧٦) والترمذي (٣٤٨٤) وأحمد (١٥٩/٣ ـ ٢٢٠ ـ ٢٢٦) والبيهقي (٣٠٤/٦).

منه.

وتابعه جماعة على اللفظ الأول ـ أي التعوذ من الهم وغيره ـ :

منهم: سليمان التيمي، خرجه البخاري (٢٦٦٧ ـ ٦٠٠٦) ومسلم (٢٧٠٦) وأبو داود (١٥٤٠) وابن حبان (١٠٠٩) وأحمد (١١٣/٣ ـ ١١٧).

وتابعه قتادة عن أنس، خرجه النسائي (٥٤٤٨ ـ ٥٤٥٩) وأحمد ٢٠٨/٣ ـ ٢١٤ ـ ٢٣١).

وتابعه المنهال بن عمرو عن أنس، خرجه النسائي (٥٤٤٩) وغيره.

وتابعه حميد خرجه النسائي (٥٤٥٦ ـ ٥٤٥٧) وغيره.

وله شاهد عن زيد بن أرقم، خرجه مسلم (٢٧٢٢) والنسائي (٥٤٥٨) وأحمد (٣٧١/٤).

وعن أبي سعيد، خرجه أبو داود (١٥٥٥).

وأما قصة زواجه بصفية.

فخرجها مسلم (١٣٦٥) من حديث عبد العزيز بن صهيب وثابت وشعيب بن الحبحاب وقتادة عن أنس.

وخرجها البخاري (٣٦٤) عن عبد العزيز بن صهيب وحميد (٣٩٧٥ ـ ٤٧٩٧) وثابت وشعيب بن الحبحاب (٤٧٩٨).

وأما قوله عن أحد: يحبنا ونحبه.

فرواه كذلك البخاري (٣٨٥٥) مسلم (١٣٩٣) عن قتادة عن أنس.

ورواه البخاري (١٤١١ ـ ٤١٦٠) ومسلم (١٣٩٢) عن أبي حميد.

وأما تحريم مكة والمدينة.

فخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة ورافع بن خديج وجابر وسعد وأنس وغيرهم.

وأما الدعاء بالبركة لمد المدينة.

فرواه مسلم (١٣٧٣) عن أبي هريرة وعن أبي سعيد (١٣٧٤).

فتبين بكل هذا صحة الحديث بجميع ألفاظه من طرق أخرى. والحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات.

* * *

٢١٧

❑ **أخرج مسلم (٢٧٦٩): حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: ثُمَّ غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، وَهُوَ يُرِيدُ الرُّومَ وَنَصَارَى الْعَرَبِ بِالشَّامِ.**

❑ **قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ كَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ حَدِيثَهُ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ.**

❑ **قَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ: لَمْ أَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا قَطُّ إِلَّا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، غَيْرَ أَنِّي قَدْ تَخَلَّفْتُ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَلَمْ يُعَاتِبْ أَحَدًا تَخَلَّفَ عَنْهُ.**

❑ **وساق حديث توبة كعب.**

- **قلت:** والشطر الأخير منه موصول عنده كما ترى، وكذا هو مخرج عند البخاري وأصحاب السنن.

والذي يهمنا هنا شطره الأول، وهو قوله: (عن ابن شهاب قال: غزا رسول اللَّه ﷺ غزوة تبوك، وهو يريد الروم ونصارى العرب بالشام)، وهو مرسل. كما في غرر الفوائد المجموعة (٤٩١ - ٤٩٣).

ولم أجد له شاهدًا.

٢١٨

❑ روى البخاري (٢٨٩٧) - (٣٩٦٧): من طريق شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: شَهِدْنَا خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ مِمَّنْ مَعَهُ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ: «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ، قَاتَلَ الرَّجُلُ أَشَدَّ الْقِتَالِ، حَتَّى كَثُرَتْ بِهِ الْجِرَاحَةُ، فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ يَرْتَابُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ أَلَمَ الْجِرَاحَةِ فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى كِنَانَتِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهَا أَسْهُمًا فَنَحَرَ بِهَا نَفْسَهُ، فَاشْتَدَّ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَدَّقَ اللَّهُ حَدِيثَكَ، انْتَحَرَ فُلَانٌ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ: «قُمْ يَا فُلَانُ، فَأَذِّنْ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ».

❑ تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ شَبِيبٌ: عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حُنَيْنًا.

❑ وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

❑ تَابَعَهُ صَالِحٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ، أَنَّ عَبْدَالرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُبَيْدَاللَّهِ بْنَ كَعْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ.

❑ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُاللَّهِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ، وَسَعِيدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

- وتعقبه أبو علي الجياني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (١٦٥) ونقله عن الذهلي بما حاصله:

أولا: قول البخاري في التعليق: قال الزهري وأخبرني عبيد الله بن عبد الله وسعيد وهم، والصواب: عبد الرحمان بن عبد الله وهو ابن كعب.

وهو كما قال، واحتمل الحافظ أن يكون الوهم فيه من إسحاق بن العلاء. وأما الغساني فظاهر عبارته أنه من البخاري.

لكن هذا لا يضر أصل الحديث، لأن هذا النقد إنما هو على التعليق لا على أصل الحديث.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٦٩): قلت: الخطب فيه يسير من سبق القلم من عبد الرحمن إلى عبد اللَّه.

وثانيًا: اختلف في هذا الحديث على الزهري:

رواه شعيب ومعمر[١] عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة تامًا.

ورواه يونس عن الزهري عن ابن المسيب وعبد الرحمان بن عبد اللَّه بن كعب عن أبي هريرة.

ورواه ابن المبارك عن الزهري عن سعيد عن النبي مرسلًا.

لكن ميزه الزبيدي وفصله.

فرواه عن الزهري عن عبد الرحمان بن كعب عن عبد اللَّه بن كعب عمن شهد خيبر فذكر الحديث إلى قوله فقتل نفسه.

ثم قال: وقال الزهري: وأخبرني عبد الرحمان بن عبد اللَّه وسعيد أن رسول اللَّه ﷺ قال: يا بلال قم فأذن. . إلخ.

وتابعه صالح[٢] وموسى بن عقبة وابن أخي الزهري ويونس كما في رواية ابن المبارك عنه عن الزهري به.

فحكم الذهلي[٣] على رواية يونس عن شعيب التي خرج البخاري بالوهم لأنه

---

(١) رواه من طريق معمر: البخاري (٢٨٩٧ - ٦٢٣٢) ومسلم (١١١) وأحمد (٣٠٩/٢) وابن حبان (٤٥١٩).

(٢) عند أحمد (١٣٥/٤) والذهلي كما في التنبيه (١٦٨) عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أنه أخبره بعض من شهد.

(٣) انظر كلامه منقولا من كتابه علل حديث الزهري في التنبيه (١٦٩ - ١٧٠) .

جعله كله موصولا عن ابن المسيب وعبد الرحمان.

قال أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (١٦٩): و قد واطأ الزبيدي إرسال آخر هذا الحديث عن ابن كعب بن مالك وسعيد ابن المسيب: موسى بن عقبة وابن أخي الزهري عن الزهري. اهـ .

والصواب في الحديث أنه عن الزهري عن سعيد وعبد الرحمن عن النبي ﷺ مرسلًا بآخر الحديث (قم يا بلال...)

وعن الزهري عن عبد الرحمان بن كعب عن عبد الله بن كعب عن أبي هريرة موصولا بأول الحديث.

فرواية معمر وشعيب التي خرج البخاري في آخرها إدراج، كما قال ابن حجر، والله أعلم.

قال الحافظ في الفتح (٧/٤٧٤) وقد اقتضى صنيع البخاري ترجيح رواية شعيب ومعمر، وأشار إلى أن بقية الروايات محتملة، وهذه عادته في الروايات المختلفة إذا رجح بعضها عنده اعتمده، وأشار إلى البقية، وأن ذلك لا يستلزم القدح في الرواية الراجحة، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى وجوه الاختلاف، فلا يرجح شيء منها. انتهى.

الوهم الثالث: قوله في الحديث عن أبي هريرة شهدنا خيبر وهم، كما صرح به موسى بن هارون وغيره، لأن أبا هريرة لم يشهدها.

وقوله شهدنا مجاز، لأنه شهد قسم النبي ﷺ لغنائم خيبر، قال الحافظ في هدي الساري (٣٧٠): وقد صرح بالوهم فيه موسى بن هارون وغيره، لأن أبا هريرة لم يشهدها، وإنما حضر عقب الفتح والجواب عن ذلك أن المراد من الحديث أصل القصة. انتهى.

قلت: نعم، وأصل القصة صحيح من وجوه أخرى.

منها عن سهل بن سعد خرجه الشيخان.

ومنها من طريق أبي هريرة كما سنذكره في الحديث الذي بعده. وانظر الفتح (٧/ ٤٧٣).

والحاصل أن الحديث صحيح، لكن قوله في آخره: قم يا بلال فأذن مدرج في رواية شعيب التي خرج البخاري، وقول أبي هريرة شهدنا خبير وهم أو مجاز فإنما شهد قسم الغنائم.

* * *

٢١٩

❏ **أخرج البخاري (٣٤٧٥ ـ ٤٥٣٧ ـ ٣٦٤٣): عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَخْبِرْنِي بِأَشَدِّ شَيْءٍ صَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي حِجْرِ الْكَعْبَةِ، إِذْ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ فِي عُنُقِهِ فَخَنَقَهُ خَنْقًا شَدِيدًا، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى أَخَذَ بِمَنْكِبِهِ وَدَفَعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ الْآيَةَ.**

❏ **تَابَعَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، قُلْتُ لِعَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.**

❏ **وَقَالَ عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قِيلَ لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ.**

❏ **وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ.**

● **أعله الدارقطني**[1] بالاختلاف في سنده.

فقال: أخرج البخاري حديث محمد بن إبراهيم التيمي حدثني عروة بن الزبير قال سألت ابن عمرو بن العاص أخبرني بأشد شيء صنعه المشركون بالنبي ﷺ. الحديث.

وتابعه ابن إسحاق عن يحيى بن عروة عن عروة قلت لعبد الله بن عمرو.

---

(١) هكذا في هدي الساري (٣٦٨) وليس في كتاب التتبع.

وقال هشام عن أبيه قيل لعمرو بن العاص.

وكذا قال محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عروة. انتهى.

قلت: رواية ابن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه: قلت لعبد اللّٰه بن عمرو، خرجها أحمد (٢١٨/٢) وابن حبان (٦٥٦٧) والبزار (٤٥٨/٦).

- ورواية هشام عن أبيه: قيل لعمرو بن العاص، خرجها الطبراني في الأوسط (٩١٠٠) والنسائي في الكبرى (٤٤٩/٦) والبيهقي في الدلائل كما في تغليق التعليق (٨٧/٤).

ورواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو، خرجها البخاري في خلق أفعال العباد (٧٥) وابن حبان (٦٥٦٩) وغيرهما.

وأجاب الحافظ في هدي الساري (٣٦٨) بكلام حاصله:

رواية محمد التيمي التي خرج البخاري أصح الروايات، لموافقة يحيى بن عروة له عليها.

ولثبوت لقاء عروة لعبد اللّٰه بن عمرو.

ولتصريح عروة بأنه هو الذي سأل.

ولا تعارضها رواية هشام، لأنه ليس فيها أنه سأل عمرا.

فيحتمل أنه بلغه ذلك عنه، فأرسله عنه، ثم لقي عبد اللّٰه بن عمرو فسأله فحدث بذلك عنه.

قلت: وهو كما قال الحافظ، ويقويه أن الحديث قصة، فيما لقاه النبي ﷺ من المشركين بمكة، لا تعلق لها بالأحكام الشرعية.

وقد تواترت إذاية المشركين للرسول ﷺ.

فتخريج حديث يؤكد تلك الإذاية، وقع فيه اختلاف يسير لا يضر.

قال الحافظ (٣٦٨): ومقتضى ذلك تصويب صنيع البخاري. وتبين بهذا وأمثاله أن الاختلاف عند النقاد لا يضر، إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات، أو أمكن الجمع على قواعدهم، واللّٰه أعلم.

وللحديث شواهد.

منها عن أنس بلفظ: لقد ضربوا رسول الله ﷺ حتى غشي عليه، فقام أبو بكر ؓ فجعل ينادي، ويقول: ويلكم أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله؟ قالوا: من هذا؟ قالوا: هذا ابن أبي قحافة المجنون.

خرجه الحاكم (٤٤٢٤) وأبو يعلى (٣٦٩١) وابن عدي (١١٣/٤ - ٢٣٣).

وصححه الحاكم على شرط مسلم، وهو كما قال.

وقال الهيثمي في المجمع (١٧/٦): ورجاله رجال الصحيح.

ومنها عن أسماء بنت أبي بكر.

خرجه أبو يعلى (٥٢) والحميدي (٣٢٤) وسعيد بن منصور (٢٨٩٩) من طريق سفيان بن عيينة ثنا الوليد بن كثير عن ابن تدرس مولى حكيم بن حزام عنها.

وابن تدرس لم أعرفه.

ومنها عن علي خرجه البزار (٧٦١).

* * *

٢٢٠

❑ **أخرج البخاري (٣٦٥١): من طريق ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَأَخْبَرَنِي جَدِّي زَيْدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ خَائِفًا، إِذْ جَاءَهُ الْعَاصِ بْنُ وَائِلٍ السَّهْمِيُّ أَبُو عَمْرٍو، عَلَيْهِ حُلَّةُ حِبَرَةٍ وَقَمِيصٌ مَكْفُوفٌ بِحَرِيرٍ وَهُوَ مِنْ بَنِي سَهْمٍ، وَهُمْ حُلَفَاؤُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: مَا بَالُكَ، قَالَ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونِي إِنْ أَسْلَمْتُ، قَالَ: لَا سَبِيلَ إِلَيْكَ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا أَمِنْتُ، فَخَرَجَ الْعَاصِ فَلَقِيَ النَّاسَ قَدْ سَالَ بِهِمُ الْوَادِي، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُونَ، فَقَالُوا: نُرِيدُ هَذَا ابْنَ الْخَطَّابِ الَّذِي صَبَا، قَالَ: لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ فَكَرَّ النَّاسُ.**

- **أعله الدارقطني في التتبع** (٢٥٨) فقال: خالفه الوليد بن مسلم عن عمر ابن محمد حدثني أبي عن جده عن ابن عمر، زاد فيه رجلا. انتهى.

أي: زاد في السند (حدثني عن أبي).

والجواب أنه قد صرح عمر بن محمد بسماعه الحديث من أبيه ومن جده فالظاهر أنه سمعه منهما.

لكن الوليد بن مسلم مدلس وقد عنعن.

فرواية البخاري هي المعتمدة.

أجاب ابن حجر في هدي الساري (٣٦٨): قلت: قد صرح في رواية البخاري بسماعه من جده، فالظاهر أنه سمعه منهما إن كان الوليد حفظه.

وقد روى الحديث الحاكم (٤٤٩٣) وابن حبان (٦٨٧٩) والضياء في المختارة (٢٢٦)عن ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر بسند حسن.

زاد عند الحاكم بعد ابن إسحاق: عبيد الله بن عمر، لكن ابن إسحاق صرح عند ابن حبان.

فإما أن التصريح وهم، ويكون ابن إسحاق دلسه، والصواب فيه بزيادة عبيد الله أو يكون سمعه منهما جميعًا، وهذا أصح في نظري.

لكن في حديث ابن عمر الأخير أنهم ضربوا عمر وأنقذه الواصل بن وائل.

ورواه البخاري (٣٦٥٢) والبيهقي (٦/٢٠٥) من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر به.

* * *

٢٢١

❏ أخرج البخاري (٣٧٠٠): من طريق ابنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ - يعني عن ابن عمر -[1] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: كَانَ فَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ فِي أَرْبَعَةٍ، وَفَرَضَ لِابْنِ عُمَرَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسَ مِائَةٍ، فَقِيلَ لَهُ: هُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَلِمَ نَقَصْتَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ أَبَوَاهُ، يَقُولُ: لَيْسَ هُوَ كَمَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ.

● قال الدارقطني في التتبع (٢٥٦): وهذا مرسل.

يعني أن نافعًا لم يدرك عمر بن الخطاب.

قلت: الظاهر أن نافعًا أخذه عن ابن عمر.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٦٩): قلت: لكن في سياق الخبر ما يدل على أن نافعا حمله عن عبد الله بن عمر، فقد قدمنا مرارا أن البخاري يعتمد مثل ذلك إذا

---

(١) هذه الزيادة غير ثابتة في الصحيح، بل هي من إصلاح بعض الرواة. قال ابن حجر في الفتح (٧/ ٢٥٣): ووقع في رواية غير أبي ذر هنا عن نافع يعني عن ابن عمر، ولعلها من إصلاح بعض الرواة، واغتر بها شيخنا ابن الملقن فأنكر على ابن التين قوله إن الحديث مرسل. وقال: لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها ابن عمر.

لكن البيهقي روى الحديث (٦/٣٤٩) بزيادة ابن عمر، وقال أخرجه البخاري في الصحيح هكذا.

ترجح بالقرائن أن الراوي أخذه عن الشيخ المذكور في السياق، والله أعلم، وقد أورده أبو نعيم من طريق أخرى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فذكر نحوه وأتم منه. انتهى.

وقد رواه حماد بن شاكر عن البخاري فوصله عن ابن عمر، كما في الفتح (٦/ ٣٤٩).

فاتصل الحديث والحمد لله.

ورواه البيهقي (٣٤٩/٦) من طريق هشام عن ابن جريج أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر.

وله شاهد عند البيهقي (٣٤٩/٦ ـ ٣٥٠) والترمذي (٣٨١٣) والطحاوي (٣/ ٣٠٥) وابن أبي شيبة (٤٥٣/٦ ـ ٤٥٥).

وللحديث شواهد أخرى عند البيهقي (٣٤٩/٦ ـ ٣٥٠).

* * *

٢٢٢

❑ **أخرج البخاري (٣٧٧١): من طريق جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ»، قَالَ: «مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ»، - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا ـ قَالَ: «وَكَذَلِكَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ».**

● **أعله الدارقطني في التتبع** (١٨٨) فقال: وأخرج البخاري عن إسحاق عن جرير عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة عن أبيه وكان أبوه من أهل بدر: «ما تعدون من شهد بدرًا فيكم».

وعن سليمان عن حماد عن يحيى عن معاذ مرسلًا وعن إسحاق بن منصور عن يزيد عن يحيى سمع معاذًا مرسلًا. قال: لم يسنده غير جرير وخالفه الثوري عن يحيى

عن عباية عن رافع. انتهى.

قلت: أخرج البخاري الطريقين على الاحتمال، لأنه رأى الخلاف فيه غير ضار. وجرير زاد وهو حافظ، فتقبل زيادته.

أجاب ابن حجر في هدي الساري (٣٦٩): قلت: سياق البخاري يعطي أن طريق حماد متصلة، فإنه قال حدثنا سليمان، يعني ابن حرب، حدثنا حماد، يعني ابن زيد، عن يحيى هو ابن سعيد عن معاذ بن رفاعة بن رافع، وكان رفاعة من أهل بدر، وكان رافع من أهل العقبة، وكان يقول لابنه يعني لرفاعة: ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة، قال: سأل جبريل النبي ﷺ فذكر الحديث، وروى ابن منده في المعرفة من طريق عمارة بن غزية عن يحيى بن سعيد عن رفاعة بن رافع، كذا عنده، ولعله عن ابن رفاعة بن رافع قال سمعت أبي يقول: إن جبريل قال، وهذا يقوي رواية جرير في الجملة، والله أعلم.

وطريق حماد ويزيد خرجها البخاري عقب حديث جرير (٣٧٧٢).

وطريق الثوري خرجها ابن ماجه (١٦٠) وأحمد (٤٦٥/٣) وإسحاق بن راهويه ومن طريقه الطبراني في الكبير (٢٧٧/٤) وابن حبان (٧٢٢٤).

وقال ابن حبان: وسفيان أحفظ من جرير وأتقن وأفقه.

ورواه أبو يعلى من طريق علي بن مسهر عن يحيى بن سعيد به.

لكن قال الحافظ في هدي الساري (٣٦٩): وهو حديث آخر غير حديث رفاعة بن رافع.

ثم رأيت في مصنف ابن أبي شيبة متابعا للثوري، رواه (٣٩٧/٦) قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن عباية بن رفاعة بن رافع الأنصاري عن جده به.

لكنه اضطرب فيه، فرواه في المصنف (٣٦٤/٧) به غير أنه قال: عن معاذ بدل عباية، وأرسله لم يذكر الجد.

٢٢٣

❑ روى البخاري (٣٩٠٠) ومسلم (٨٤٢): عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ، عَمَّنْ شَهِدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ، أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وِجَاهَ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّتِي مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وِجَاهَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

● أعله الدارقطني في التتبع (٢١٠) بأنه اختلف في إسناده على صالح بن خوات.

فرواه يزيد بن رومان عنه عمن صلى مع النبي ﷺ. خرجه البخاري (٣٩٠٠) ومسلم (٨٤٢) وأبو داود (١٢٣٨) والنسائي (١٥٣٧) والترمذي (٥٦٧) وأحمد (٣٧٠/٥).

ورواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنه عن سهل بن أبي حثمة. خرجه البخاري (٣٩٠٢) ومسلم (٨٤١).

ورواه يحيى بن سعيد عن القاسم عن صالح عن سهل موقوفا، خرجه البخاري (٣٩٠٢) وأبو داود (١٢٣٩).

زاد الحافظ أنه رواه أبو أويس عن يزيد بن رومان عن صالح عن أبيه، رواه ابن منده في المعرفة والبيهقي.

فحاصل الاختلاف فيه أنه مرة عن سهل مرفوعًا.

ومرة موقوفا.

ومرة عن خوات.

ومرة على الإبهام.

أما رواية الإبهام فلا تعارض ما تقدم، فيفسر المبهم إما أنه خوات، كما ذهب إليه ابن حجر في هدي الساري (٣٦٩) والفتح (٧/٤٢٢)، وإما أنه سهل بن أبي حثمة.

وأما رواية الوقف، فلا تعارض رواية الرفع، فرواه مرة موقوفا، وأخرى مرفوعا، ولهذا خرجه البخاري بالوجهين معلما بذلك.

ويؤكده أنه رواه عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن صالح عن سهل مرفوعا، خرجه البخاري (٣٩٠٢).

وللحديث طريق آخر:

فخرجه البخاري (٣٨٩٨ ـ ٣٩٠٦) ومسلم (٨٤٣) وابن خزيمة (١/٢٤) وابن حبان (١٠٩٦ ـ ٢٨٨٤) والحاكم (٥٥٧) من طرق عن جابر.

* * *

٢٢٤

❏ **روى البخاري (٣٩٢٢) قال: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بَلَغَنِي أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِاللَّهِ كَانَ يَقُولُ: كَانُوا أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً، فَقَالَ لِي سَعِيدٌ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ، كَانُوا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً الَّذِينَ بَايَعُوا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ.**

قال أبو داود: حدثنا قرة عن قتادة.

تابعه محمد بن بشار، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة.

• **قال أبو علي الجياني** الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (١٥٧): أما حديث أبي داود فمشهور عنه، وأما حديث سعيد بن أبي عروبة، فإن العباس بن الوليد بن مزيد رواه عن يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة، وقال فيه: فقال سعيد: نسي جابر، كانوا خمس عشرة مائة الذين بايعوا النبي ﷺ ولم يقل فيه هو: حدثني جابر،

جعله من قول سعيد بن المسيب، وكذلك رواه أبو موسى وبندار عن ابن أبي عدي عن سعيد كرواية العباس عن يزيد بن زريع عن سعيد، وكذلك رواه غندر عن شعبة، ورواه معاذ عن قرة كرواية أبي داود. انتهى.

قلت: حاصل ما ذكر أبو مسعود الدمشقي:

ما وقع في رواية البخاري هذه عن سعيد بن المسيب: حدثني جابر، وهم، والصواب ما رواه غيره عن سعيد قال: نسي جابر، كانوا خمس عشرة مائة.

جعله من قول سعيد لا من قول جابر.

ولا يوافق على هذا لأمرين:

الأول: أنه قد توبع كما ذكره البخاري، رواه أبو داود ثنا قرة عن قتادة به، خرجه البيهقي (٥/٢٣٥) وابن حبان (٤٨٧٤) وأبو عوانة (٧٢٠١).

الثاني: أنه جاء من غير هذه الطريق عن جابر بلفظ خمس عشرة مائة.

خرجه البخاري (٣٣٨٣ - ٣٩٢١) ومسلم (١٨٥٦) والبيهقي (٥/٢٣٥) وابن أبي شيبة (٧/٣٨٧) عن سالم بن أبي الجعد عن جابر به.

لكن رواه مسلم (١٨٥٦) عن سالم به غير أنه قال: ألف وأربعمائة.

ورواه عمرو بن دينار سمع جابرا بهذا، خرجه البخاري (٤٥٦٠) ومسلم (١٨٥٦) وأحمد (٣/٣٠٨) والبيهقي (٥/٢٣٥).

وتابعه أبو الزبير عن جابر خرجه مسلم (١٨٥٦).

وخرجه البخاري (٣٣٨٤ - ٣٩١٩ - ٣٩٢٠) عن البراء به، زاد في بعض الروايات: أو أكثر.

وخرجه مسلم (١٨٥٨) عن معقل به.

وكذا خرجه عن إياس بن سلمة به (١٨٠٧).

وورد الحديث بألفاظ أخرى.

وجمع الحافظ ابن حجر بين وجوهه فقال في الفتح (٧/٤٤٠): والجمع بين هذا الاختلاف أنهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، فمن قال ألفا وخمسمائة جبر الكسر،

ومن قال ألفا وأربعمائة ألغاه.

ويؤيده قوله في الرواية الثالثة من حديث البراء: ألفا وأربعمائة أو أكثر واعتمد على هذا الجمع النووي.

وأما البيهقي فمال إلى الترجيح، وقال إن رواية من قال ألف وأربعمائة أصح ثم ساقه من طريق أبي الزبير ومن طريق أبي سفيان كلاهما عن جابر كذلك ومن رواية معقل بن يسار وسلمة بن الأكوع والبراء بن عازب ومن طريق قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبيه.

قلت: ومعظم هذه الطرق عند مسلم ووقع عند ابن سعد في حديث معقل بن يسار زهاء ألف وأربعمائة، وهو ظاهر في عدم التحديد، وأما قول عبد اللّٰه بن أبي أوفى ألفا وثلاثمائة فيمكن حمله على ما اطلع هو عليه واطلع غيره على زيادة ناس لم يطلع هو عليهم، والزيادة من الثقة مقبولة، أو العدد الذي ذكره جملة من ابتدأ الخروج من المدينة، والزائد تلاحقوا بهم بعد ذلك.

أو العدد الذي ذكره هو عدد المقاتلة والزيادة عليها من الأتباع من الخدم والنساء والصبيان الذين لم يبلغوا الحلم.

وأما قول ابن إسحاق إنهم كانوا سبعمائة، فلم يوافق عليه، لأنه قاله استنباطا من قول جابر نحرنا البدنة عن عشرة، وكانوا نحروا سبعين بدنة، وهذا لا يدل على أنهم لم ينحروا غير البدن مع أن بعضهم لم يكن أحرم أصلا، وسيأتي في هذا الباب في حديث المسور ومروان أنهم خرجوا مع النبي ﷺ بضع عشرة مائة، فيجمع أيضا بأن الذين بايعوا كانوا كما تقدم وما زاد على ذلك كانوا غائبين عنها كمن توجه مع عثمان إلى مكة، على أن لفظ البضع يصدق على الخمس والأربع فلا تخالف.

وجزم موسى بن عقبة بأنهم كانوا ألفا وستمائة وفي حديث سلمة بن الأكوع عند ابن أبي شيبة ألفا وسبعمائة.

وحكى ابن سعد أنهم كانوا ألفا وخمسمائة وخمسة وعشرين، وهذا إن ثبت تحرير بالغ، ثم وجدته موصولا عن ابن عباس عند ابن مردويه، وفيه رد على ابن دحية

حيث زعم أن سبب الاختلاف في عددهم أن الذي ذكر عددهم لم يقصد التحديد، وإنما ذكره بالحدس والتخمين، والله أعلم.

* * *

٢٢٥

❑ روى البخاري (٣٩٣٠ - ٣٩٣١ - ٣٩٣٢) ومسلم (١٨٥٩): من حديث طارق، عن ابن المسيب، عن أبيه، **أَنَّهُ كَانَ فِيمَنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ نَسِينَاهَا فَلَمْ نَقْدِرْ** [1].

❑ ورواه البخاري (٣٩٢٩) ومسلم: عن شبابة، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد، عن أبيه: **لقد رأيت الشجرة ثم أنسيتها بعد فلم أعرفها**.

● **أعله الدارقطني** في التتبع (٢١٤) فقال: وأصحاب المغازي ينكرون ذلك، وحديث شبابة لم يتابع عليه. انتهى.

يقصد الدارقطني أن المسيب وأباه ليسا ممن بايع تحت الشجرة.

وأعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢/٤٧٠ - ٤٧١) حديثا آخر بنفس العلة فقال: المسيب بن حزن لم يحضر القصة، لأنه هو وأباه من مسلمة الفتح. انتهى.

ولم يجب عنه الحافظ في الهدي، ولا النووي في شرح مسلم.

لكن **قال الحافظ** في التهذيب في ترجمة المسيب بن حزن (١٠/١٣٨): زعم الواقدي ومصعب الزبيري أنه - أي المسيب - من مسلمة الفتح، ولم يصنعا شيئا، فقد ثبت في الصحيح أنه ممن شهد الحديبية.

وقد ثبت في صحيح البخاري (٣٩٣٠): عن طارق بن عبد الله قال: انطلقت حاجا، فمررت بقوم يصلون. قلت: ما هذا المسجد؟ قالوا: هذه الشجرة حيث بايع

---

(١) ورواه أحمد (٥/٤٣٣) قال ثنا عفان ثنا أبو عوانة عن طارق به.
ثم قال ثنا أبو أحمد ثنا سفيان عن طارق به.

رسول الله ﷺ بيعة الرضوان، فأتيت سعيد بن المسيب فأخبرته، فقال سعيد حدثني أبي أنه كان فيمن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة.

قال: فلما خرجنا من العام المقبل أنسيناها فلم نقدر عليها. فقال سعيد: إن أصحاب محمد ﷺ لم يعلموها وعلمتموها أنتم، فأنتم أعلم؟

وخرجه مسلم (١٨٥٩) مختصرًا.

فهذا حديث صريح أن المسيب ممن بايع تحت الشجرة وليس من مسلمة الفتح.

قال ابن حجر في الإصابة (١٢١/٦): وللمسيب حديث آخر في الصحيحين وغيرهما في قصة وفاة أبي طالب وفي كل ذلك رد لقول مصعب الزبيري: لا يختلف أصحابنا أن المسيب وأباه من مسلمة الفتح، وقد رد كلامه بذلك أبو أحمد العسكري، وقد شهد المسيب فتوح الشام، ولم يتحرر لي متى مات. انتهى.

قلت: وذكره فيمن بايع تحت الشجرة: ابن عبد البر في الاستيعاب (١٤٠٠/٣).

فالحديث لا علة له، والحمد لله رب العالمين.

* * *

٢٢٦

❑ أخرج مسلم (١١٥) قال: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَذَا حَدِيثُهُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا، فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرِقًا، غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالثِّيَابَ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الْوَادِي وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جُذَامَ يُدْعَى رِفَاعَةَ بْنَ زَيْدٍ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِي قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحُلُّ رَحْلَهُ فَرُمِيَ بِسَهْمٍ فَكَانَ فِيهِ حَتْفُهُ، فَقُلْنَا هَنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهِبُ عَلَيْهِ نَارًا أَخَذَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ»، قَالَ: فَفَزِعَ النَّاسُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ».

❑ وأخرجه البخاري (٣٩٩٣ - ٦٣٢٩) ومسلم (١١٥): من حديث مالك، عن ثور به[١].

● هذا الحديث فيه وهم، وهو قوله (خرجنا مع النبي إلى خيبر).
لأن أبا هريرة لم يحضر خيبر، وإنما حضر قسمة الغنائم بها.

حكى الدارقطني عن موسى بن هارون أنه قال: وهم ثور في هذا الحديث، لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي ﷺ إلى خيبر، وإنما قدم بعد خروجهم، وقدم عليهم خيبر بعد أن فتحت. الفتح (٤٨٨/٧) وهدي الساري (٣٧٠) وأجوبة أبي مسعود الدمشقي

(١) وكذا خرجه أبو داود (٢٧١١) والنسائي (٣٨٢٧) والبيهقي (٣١٦/٦ - ١٠٠/٩) وابن حبان (٤٨٥١) وهو في الموطأ (٩٨٠).

على اعتراضات الدارقطني على صحيح مسلم (رقم٥).

وقال أبو مسعود الدمشقي: إنما أراد البخاري ومسلم من تبيين هذا الحديث قصة مِدعم في غلول الشملة التي لم تصبها المقاسم، فإن النبي ﷺ قال: إنها لتشتعل عليه نارا.

وقد روى الزهري عن عنبسة بن سعيد، عن أبي هريرة ـ رضي اللَّه تعالى عنه ـ قال: أتيت النبي ﷺ خيبر بعدما استفتحها، فقلت: أسهم لي.

ورواه أيضًا عمرو بن سعيد بن العاص، عن جده، عن أبي هريرة.

ولا يشك أحد من أهل العلم أن أبا هريرة كان شهد قسم النبي ﷺ غنائم خيبر، هو وجعفر بن أبي طالب، وجماعة من مهاجرة الحبشة الذين قدموا في السفينة.

فإن كان ثور وهم في قوله: "خرجنا" فإن القصة المرادة من نفس الحديث صحيحة.

قال الحافظ في الفتح (٧/٤٨٨): قلت: وكأن محمد بن إسحاق صاحب المغازي استشعر بوهم ثور بن زيد في هذه اللفظة، فروى الحديث عنه بدونها، أخرجه ابن حبان والحاكم[(١)] وابن منده من طريقه بلفظ: انصرفنا مع رسول اللَّه ﷺ إلى وادي القرى. انتهى.

وابن إسحاق حجة في المغازي كما قال الحافظ في هدي الساري (٣٧١).

قلت: قصة عدم حضور أبي هريرة خيبر، خرجها البخاري (٣٩٩٦) وأبو داود (٢٧٢٤) عن عنبسة عنه.

وخرجها أحمد (٢/٣٤٥) والحاكم (٢٢٤١) والبيهقي (٢/٣٩٠ ـ ٦/٣٣٤) وابن خزيمة وابن حبان عن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة.

وقد خرجه البخاري من طريق أبي إسحاق الفزاري بلفظ: افتتحنا خيبر ولم نغنم ذهبا ولا فضة، إنما غنمنا البقر والإبل والمتاع والحوائط، ثم انصرفنا مع رسول اللَّه ﷺ

(١) (٤٣٤٧).

إلى وادي القرى... الحديث.

و(افتتحنا) تسلم من هذا الاعتراض بأن يحمل (افتتحنا) أي المسلمون، كما قال الحافظ في الفتح (٤٨٨/٧).

والحاصل أن الحديث صحيح، لكن لفظة: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر، فيها ما تقدم.

* * *

٢٢٧

- **أخرج البخاري (٤٠٢٨) قال: حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُالأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ إِلَى حُنَيْنٍ، وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَاءٍ فَوَضَعَهُ عَلَى رَاحَتِهِ أَوْ عَلَى رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: الْمُفْطِرُونَ لِلصُّوَّامِ أَفْطِرُوا.**
- **وَقَالَ عَبْدُالرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ.**
- **وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.**

- **وتعقبه الدارقطني** في التتبع (٣٣١) فقال: وقد أرسله حماد بن زيد والثقفي عن أيوب. انتهى.

وأجاب الحافظ في هدي الساري (٣٧١) فقال: قلت: قد ذكر البخاري حديث حماد تعليقا، واختلفت الروايات عنه في وصله وإرساله، ولكنه اعتمد الموصول لروايته له موصولا من حديث خالد عن عكرمة عن ابن عباس أيضا، على أنه لم يذكر حديث معمر إلا تعليقا. انتهى.

قلت: وهذا جواب سديد، فالبخاري خرج الحديث من طريق خالد عن عكرمة

عن ابن عباس.

أي من غير طريق أيوب التي اختلف عنه فيها، فالثقفي أرسلها ومعمر وصلها.

واختلف على حماد بن زيد فمرة وصل ومرة أرسل.

فاعتمد البخاري رواية من وصله عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس.

وللحديث شواهد:

منها عن أنس، إن رسول الله ﷺ كان في سفر ومعه أصحابه فشق عليهم الصوم، فدعا رسول الله بإناء فيه ماء، فشرب وهو على راحلته، والناس ينظرون إليه. خرجه ابن خزيمة (٢٠٣٩) والطحاوي (٦٦/٢).

وعن جابر بنحو هذا، خرجه الحاكم (١٥٨٢) والطحاوي (٦٥/٢) وابن حبان (٣٥٦٥) بسند صحيح. وصححه الحاكم على شرط مسلم.

وعن أبي سعيد بنحوه، خرجه أحمد (٢١/٣) وابن حبان (٣٥٥٠ - ٣٥٥٦) بسند صحيح.

فصح الحديث والحمد لله.

* * *

٢٢٨

□ قال البخاري (٤٠٨٦): حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُالْمَلِكِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا مُوسَى، وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: وَبَعَثَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مِخْلَافٍ، قَالَ: وَالْيَمَنُ مِخْلَافَانِ، ثُمَّ قَالَ: «يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنَفِّرَا»، فَانْطَلَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَمَلِهِ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا سَارَ فِي أَرْضِهِ كَانَ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَحْدَثَ بِهِ عَهْدًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَسَارَ مُعَاذٌ فِي أَرْضِهِ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَبِي مُوسَى، فَجَاءَ يَسِيرُ عَلَى بَغْلَتِهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ، وَإِذَا هُوَ جَالِسٌ، وَقَدِ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ قَدْ جُمِعَتْ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: يَا عَبْدَاللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَيُّمَ هَذَا، قَالَ: هَذَا رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قَالَ: لَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَالَ: إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِذَلِكَ، فَانْزِلْ، قَالَ: مَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالَ: يَا عَبْدَاللَّهِ كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، قَالَ: أَتَفَوَّقُهُ تَفَوُّقًا، قَالَ: فَكَيْفَ تَقْرَأُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ، قَالَ: أَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَأَقُومُ وَقَدْ قَضَيْتُ جُزْئِي مِنَ النَّوْمِ فَأَقْرَأُ مَا كَتَبَ اللَّهُ لِي فَأَحْتَسِبُ نَوْمَتِي كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمَتِي.

- أعله الدارقطني(١) فقال: وقد خالفه الهيثم بن جميل فرواه عن أبي عوانة عن عبد الملك عن أبي بردة عن أبيه. انتهى.

أي أن رواية البخاري مرسلة.

وهذه ليست بعلة قادحة، كما تقدم، وقد خرجه البخاري (٤٠٨٧) من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى موصولا مختصرا.

وقد تبين وصل طريق أبي عوانة المتقدمة، وصلها الهيثم بن جميل، كما ذكر

---

(١) هكذا نقل ابن حجر في هدي الساري (٣٧١)، وليس في كتاب التتبع.

الدارقطني، وقد خرجه من هذا الوجه البزار (٣١٥٣) والإسماعيلي كما في هدي الساري.

قال الحافظ في هدي الساري (٣٧١): فاعتمد أن أبا بردة حمله عن أبيه وترجح ذلك عنده بقرينة كونها تختص بأبيه، فدواعيه متوفرة على حملها عنه كما تقدمت نظائره.

وقال في الفتح (٨/٦١): وهذا صورته مرسل، وقد عقبه المصنف بطريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى، وهو ظاهر الاتصال، وإن كان فيما يتعلق بالسؤال عن الأشربة، لكن الغرض منه إثبات قصة بعث أبي موسى إلى اليمن، وهو مقصود الباب، ثم قواه بطريق طارق بن شهاب قال حدثني أبو موسى قال بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قومي الحديث.

وهو وإن كان إنما يتعلق بمسألة الإهلال، لكنه يثبت أصل قصة البعث المقصودة هنا أيضا.

ثم قوي قصة معاذ بحديث ابن عباس في وصية النبي ﷺ له حين أرسله إلى اليمن وبرواية عمرو بن ميمون عن معاذ.

والمراد بها أيضا إثبات أصل قصة بعث معاذ إلى اليمن، وإن كان سياق الحديث في معنى آخر. انتهى.

فلهذا استجاز البخاري ذكره من طريق أبي عوانة مرسلًا.

وللحديث طريق أخرى تكلم عليها الدارقطني.

❑ **فأخرج البخاري (٤٠٨٨) قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّهُ أَبَا مُوسَى، وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا وَبَشِّرَا وَلَا تُنَفِّرَا وَتَطَاوَعَا» فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ أَرْضَنَا بِهَا شَرَابٌ مِنَ الشَّعِيرِ الْمِزْرُ، وَشَرَابٌ مِنَ الْعَسَلِ الْبِتْعُ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، فَانْطَلَقَا، فَقَالَ مُعَاذٌ لِأَبِي مُوسَى: كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، قَالَ:**

قَائِمًا وَقَاعِدًا وَعَلَى رَاحِلَتِي، وَأَتَفَوَّقُهُ تَفَوُّقًا، قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَنَامُ وَأَقُومُ، فَأَحْتَسِبُ نَوْمَتِي، كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمَتِي، وَضَرَبَ فُسْطَاطًا، فَجَعَلَا يَتَزَاوَرَانِ، فَزَارَ مُعَاذٌ أَبَا مُوسَى، فَإِذَا رَجُلٌ مُوثَقٌ، فَقَالَ: مَا هَذَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَهُودِيٌّ أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ، فَقَالَ مُعَاذٌ: لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهُ.

تَابَعَهُ الْعَقَدِيُّ وَوَهْبٌ عَنْ شُعْبَةَ.

وَقَالَ وَكِيعٌ، وَالنَّضْرُ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِالحَمِيدِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

- **قال الدارقطني** في التتبع (١٦٤): وأخرج مسلم حديث شعبة من حديث وكيع وحده، ووكيع فيمن وصله، ولكن رواه مختصرا، وأحسب أن شعبة كان إذا حدث به بطوله أرسله، وإذا اختصره وصله، والله أعلم. انتهى.

أي اختلف على شعبة.

فرواه مسلم بن إبراهيم والعقدي[١]، ووهب عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه.

ورواه النضر[٢] ووكيع[٣] وأبو داود[٤] وحجاج[٥] وغندر[٦] عن شعبة عن سعيد عن أبيه عن جده[٧].

وهذا كسابقه، فاعتمد البخاري على صحة الوصل عن أبي موسى، ولا يضر من

---

(١) البخاري (٦٧٥١).

(٢) البخاري (٥٧٧٣).

(٣) البخاري (٢٨٧٣) ومسلم (١٧٣٣) وأحمد (٤/٤١٠) والبيهقي (١٠/٨٦).

(٤) في مسنده (٤٩٧) ومن طريقه البيهقي (٨/٢٩١).

(٥) مسند أبي عوانة (٦٥٦٠).

(٦) مسند أحمد (٤/٤١٧).

(٧) وهكذا رواه عبد الرحمن بن زياد عن ثقة عند الطحاوي (٤/٢١٧).

أرسله.

قال الدارقطني: فأحسب أن شعبة كان إذا حدث به بطوله أرسله، وإذا اختصره وصله.

فتعقبه الحافظ في هدي الساري (٣٧١): قلت: قد رواه علي بن الجعد[١] وغيره عن شعبة موصولا، وبتمامه أخرجه الإسماعيلي في صحيحه عن إبراهيم بن هاشم وغيره عن على بن الجعد. انتهى.

وتكلم الدارقطني في هذا الحديث كذلك من طريق خالد.

❑ **فروى البخاري (٤٠٨٧) قال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِبَةٍ تُصْنَعُ بِهَا، فَقَالَ: وَمَا هِيَ، قَالَ: «الْبِتْعُ وَالْمِزْرُ»، فَقُلْتُ لِأَبِي بُرْدَةَ: مَا الْبِتْعُ؟ قَالَ: نَبِيذُ الْعَسَلِ، وَالْمِزْرُ نَبِيذُ الشَّعِيرِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».**

❑ **رَوَاهُ جَرِيرٌ، وَعَبْدُالْوَاحِدِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.**

● **أعله الدارقطني**

في التتبع (١٦١) فقال: رواه جماعة من الحفاظ عن الشيباني فخالفوا خالدا، منهم جرير وعبد الواحد وابن فضيل وعلي بن مسهر وعمرو بن أبي قيس والثوري وإبراهيم بن الزبرقان وورقاء وإبراهيم بن طهمان و سعيد بن حازم ومنصور بن أبي الأسود وغيرهم، رووه عن الشيباني عن أبي بردة عن أبيه و لم يذكروا في الإسناد سعيد بن أبي بردة. اه

ولم يجب ابن حجر عن هذا بشيء.

والذي يظهر أن طريق الشيباني الصحيح فيها بدون سعيد بن أبي بردة، لكثرة من

---

(١) قلت: هو في مسنده (٥٣٦).

رواه عنه كذلك، ولم يلتفت البخاري لهذا، واعتمد صحة الوصل لوروده من طرق أخرى كذلك.

وتكلم الدارقطني على الحديث من طريق آخر:

- **قال في التتبع** (١٦٤ - ١٦٥): وأخرج مسلم هذا الحديث أيضًا عن محمد بن عباد عن ابن عيينة عن عمرو عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده، ولم يتابع ابن عباد عليه ولا يصح هذا عن عمرو بن دينار.

وقد روي عن ابن عيينة عن مسعر عن سعيد بن أبي بردة ولا يثبت أيضًا، ولم يخرجه البخاري من حديث ابن عيينة. انتهى.

ونقل هذا عن الدارقطني: النووي في شرح مسلم (١٧٠/١٣).

وقال قبل هذا (٤٣/١١): ولا إنكار على مسلم، لأن ابن عباد ثقة، وقد جزم بروايته عن سفيان عن عمرو عن سعيد، ولو لم يثبت لم يضر مسلما، فإن المتن ثابت من الطرق. انتهى.

والحاصل أن هذا الحديث الصحيح فيه عن أبي بردة عن أبي موسى.

وقصر بعض الرواة فقال عن أبي بردة.

أو يقال: هو صحيح بالوجهين، وقد سمعه منهما، أي من أبي بردة وابنه سعيد، فأيها صح فالحديث صحيح.

وقد خرجه مسلم (١٧٣٣) عن عمرو عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بقصة يسرا والشراب.

ورواه البخاري (٦٥٢٥) ومسلم (١٧٣٣) وأبو داود (٤٣٥٤) والنسائي (٤٠٦٦) وأحمد (٢٣١/٥) والبيهقي (٢٠٥/٨) والبزار (٣١٣١) والطبراني في الكبير (٤٢/٢٠) من طريق حميد بن هلال ثنا أبو بردة عن أبي موسى به بقصة قتل المرتد.

وخرجه أبو داود (٤٣٥٥) والبيهقي (٢٠٧/٨) من وجه آخر عن أبي بردة عن أبي موسى به.

وخرجه الطحاوي (٤/ ٢٢٠) والبزار (٣١٥١) من طريق أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى بقصة يسرا، والأشربة. ولم يذكر الطحاوي قصة يسرا.

ورواه ابن حبان (٥٣٧٦) وأبو عوانة (٧٩٥٠) من حديث زيد بن أبي أنيسة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى بالحديث تامًا.

وهو عند مسلم (١٧٣٣) والبيهقي (٨/ ٢٩١) من هذا الوجه مختصرا.

وخرج أحمد (٤/ ٤٠٢) والنسائي (٥٦٠٣) بسند ضعيف عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه بقصة الشراب.

* * *

٢٢٩

❑ **أخرج البخاري (٤١٦٣ - ٦٦٨٦): من حديث الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ فَأُقَاتِلَ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَّكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً».**

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٢٢ - ٢٢٣) قال: قال: والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة. انتهى.

وقد تقدم في الحديث رقم (٥٨) الكلام عن صحة سماع الحسن من أبي بكرة، فلا نعيد.

وقد خرجه من هذا الوجه كذلك: الترمذي (٢٢٦٢) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٥/ ٤٧ - ٥١) والنسائي (٥٣٨٨) والحاكم (٤٦٠٨ - ٥٥٩٩ - ٧٧٩٠) وصححه ابن حبان (٤٥١٦) والبزار (٣٦٤٧ - ٣٦٤٩).

فقد وافق البخاري على تصحيحه، وبالتالي تثبيت سماع الحسن من أبي بكرة:

الحاكم، والترمذي، وابن حبان.

وللحديث طرق أخرى.

فخرجه أحمد (٤٥/٥) والبزار (٣٦٨٥) من طريق عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه.

وخرجه أحمد (٣٨/٥ ـ ٤٧) وابن أبي شيبة (٥٣٨/٧) والطيالسي (٨٧٨) من طريق عيينة بن عبد الرحمن ثنى أبي عن أبي بكرة.

وسنده صحيح.

وخرجه أحمد (٥٠/٥) من طريق آخر عن أبي بكرة، لكن فيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف. لكنه صالح للشواهد.

ورواه الطبراني في الأوسط (٤٨٥٥) عن جابر بن سمرة مرفوعا به. لكن سنده ساقط فلا عبرة به، ويغني عنه ما تقدم.

* * *

٢٣٠

❑ أخرج البخاري (٤١٨٦): عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ قَالَتْ: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَكَانَتْ إِحْدَانَا تُعَوِّذُهُ بِدُعَاءٍ إِذَا مَرِضَ، فَذَهَبْتُ أُعَوِّذُهُ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: «فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى، فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى»، وَمَرَّ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ بِهَا حَاجَةً، فَأَخَذْتُهَا فَمَضَغْتُ رَأْسَهَا وَنَفَضْتُهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ بِهَا كَأَحْسَنِ مَا كَانَ مُسْتَنًّا، ثُمَّ نَاوَلَنِيهَا فَسَقَطَتْ يَدُهُ ـ أَوْ سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ ـ فَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الآخِرَةِ[1].

ورواه (٢٩٣٣) من طريق نافع سمعت ابن أبي مليكة قال قالت عائشة. فذكره.

● **أعله الدارقطني** في التتبع (٣٥٠) فقال: وأخرجه أيضًا من حديث يحيى عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن ذكوان عن عائشة مثله. ولم يخرجهما مسلم. انتهى.

أي أعله بالانقطاع: ابن أبي مليكة لم يسمع هذا الحديث من عائشة، وإنما سمعه من مولاها عنه.

وطريق ذكوان عند البخاري (٤١٨٤)

أجاب ابن حجر في هدي الساري (٣٧٢) بأن البخاري على عادته في تخريج شبه هذا لصحة سماع ابن أبي مليكة من عائشة.

---

(١) وكذا خرجه أحمد (٤٨/٦) والحاكم (٦٧١٩) وصححه وابن حبان (٦٦١٧ ـ ٧١١٦) والطبراني في الأوسط (١٧٩٧).

قال: قلت: أخرج البخاري الطريقين على الاحتمال لصحة سماع ابن أبي مليكة من عائشة، كما تقدم في نظائره، ويؤيد ذلك أن قتيبة بن سعيد روى هذا الحديث عن حفص بن ميسرة عن ابن أبي مليكة قال سمعت عائشة تقول: فذكره. انتهى.

قلت: الدارقطني رحمه الله إنما انتقد الحديث من هذه الطريق لا مطلقا، لأنه أعله بالطريق التي خرجه البخاري.

وهذا واضح لأهل الفن، يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، لكن نبينه ونؤكد عليه ليفهم غير أهل الفن اصطلاح أهل الفن، ولئلا يتسرع جاهل، وما أكثرهم، فيقول إن الحديث الفلاني ضعفه الدارقطني.

وقد تبين من خلال هذا التتبع كما ترى أن غالب انتقاد الدارقطني إنما هو لأسانيد معينة لأحاديث الصحيحين.

وظهر كذلك أن أكثر تلك الأحاديث المنتقدة لها شواهد مقوية ومتابعات معضدة، وأصول صحيحة ترجع إليها. ألا قتل الخراصون.

والحديث خرجه البخاري (١٣٢٣) ومسلم (٢٤٤٣) وأحمد (١٢١/٦ - ٢٠٠) والبيهقي (٧٤/٧) والطبراني في الأوسط (٦٨٨٧) من طريق هشام عن أبيه عن عائشة.

وخرجه مسلم (٢٤٤٤) وأحمد (٢٧٤/٦) عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة.

* * *

التفسير

٢٣١

❑ أخرج مسلم (١٤٧٩): من طريق عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، حَتَّى حَجَّ عُمَرُ، وَحَجَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ فَتَبَرَّزَ ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَنِ الْمَرْأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ ﷻ لَهُمَا ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، قَالَ عُمَرُ: وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَرِهَ وَاللَّهِ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمْهُ قَالَ: هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ قَالَ: كُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ...

❑ ثم ذكر الحديث بطوله، وقال في آخره: قال معمر فأخبرني أيوب أن عائشة قالت: لا تخبر نساءك أني اخترتك. فقال لها النبي ﷺ: إن الله أرسلني مبلغًا ولم يرسلني متعنتًا(١).

• قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٣٦٠): قلت: وهذا مقطوع، فإن أيوب السختياني لم يدرك عائشة رضي الله عنها، لأن مولده سنة ست وستين من الهجرة، وقيل سنة ثمان وستين، وتوفيت عائشة رضي الله عنها سنة ثمان

(١) وأخرجها من هذا الوجه: الترمذي (٣٣١٨) والبيهقي (٣٧/٧).

وخمسين، وقيل سنة سبع وخمسين والأول أشهر.

ومسلم رحمه الله إنما أخرج هذه الزيادة تبعا للحديث المسند الذي وقعت هي في آخره، ولم ير اختصارها منه على عادته التي بيناها قبل.

ومع ذلك فهذه الزيادة متصلة في كتابه في حديث التخيير من رواية أبي الزبير عن جابر، فثبت اتصالها في كتاب مسلم، والحمد لله.

قلت: نعم، أخرجها مسلم (١٤٧٨) وأبو عوانة (٤٥٨٦) والبيهقي (٣٨/٧) وأحمد (٣٢٨/٣) وغيرهم.

٢٣٢

❑ **أخرج البخاري (٣٧٤٨) ومسلم (٣٠٣٣): من طريق سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: نَزَلَتْ ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِى رَبِّهِمْ﴾، فِي سِتَّةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، عَلِيٍّ، وَحَمْزَةَ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ.**

❑ **وأخرجه البخاري (٣٧٥١ - ٤٤٦٦) ومسلم من طريق هشيم عن أبي هاشم به.**

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٣١٩) بالاضطراب في سنده.

قال: وأخرجا أيضا من حديث التيمي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن علي قال: أنا أول من يجثو للخصومة. قال قيس: وفيهم نزلت (هذان خصمان اختصموا) ولم يجاوز به قيسا. ثم قال البخاري: وقال عثمان عن جرير عن منصور عن أبي هاشم عن أبي مجلز قوله، فاضطرب الحديث. انتهى.

فرواه الثوري(١) وهشيم(٢) كما تقدم وشعبة(٣) عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن

(١) وكذا رواه ابن ماجه (٢٨٣٥) والحاكم (٣٤٥٤) والبيهقي (١٣٠/٩) وابن أبي شيبة (٣٥٧/٧).

(٢) وكذا رواه البيهقي (٢٧٦/٣).

(٣) رواه الطبراني في الكبير (١٤٩/٣) و الطيالسي (٤٨١).

قيس عن أبي ذر.

ورواه سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس عن علي قال: أنا أول من يجثو للخصومة، قال قيس: وفيهم نزلت هذان خصمان. أخرجه البخاري (٣٧٤٧ - ٣٧٤٩ - ٤٤٦٧) والحاكم (٣٤٥٦) والبزار (٧١٥).

ورواه منصور عن أبي هاشم عن أبي مجلز قوله، أخرجه ابن جرير (١٣٢/١٧).

قال ابن حجر في الفتح (٤٤٤/٨): ولا يخفى أن الحكم للواصل إذا كان حافظا، وسليمان وأبو هاشم متقاربان في الحفظ، فتقدم رواية من معه زيادة.

والثوري أحفظ من منصور فتقدم روايته، وقد وافقه شعبة عن أبي هاشم. أخرجه الطبراني، على أن الطبري أخرجه من وجه آخر عن جرير عن منصور موصولا.

فبهذا التقرير يرتفع اعتراض من ادعى أنه مضطرب، كما أشرت إلى ذلك في المقدمة وإنما أعيد مثل هذا لبعد العهد به، والله المستعان.

وقال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٢): قلت: لا اضطراب فيه، بل رواية منصور قصر فيها منصور، وقد وصلها الطبراني عن ابن حميد عن جرير إن كان ابن حميد حفظ، ووصلها أيضا الثوري وهشيم. وأما حديث سليمان التيمي عن أبي مجلز فلا مخالفة بينه وبين حديث أبي هاشم عنه، لأن رواية التيمي لحديث علي غير رواية أبي هاشم لحديث أبي ذر فهما حديثان مختلفان.

وبهذا يجمع بينهما وينتفي الاضطراب، والله أعلم.

تنبيه:

قوله (وأخرجاه من حديث سليمان التيمي) وهم، وإنما هو من أفراد البخاري. انتهى.

ودعوى الحافظ أن حديث التيمي وحديث أبي هاشم مختلفين بعيد.

بل هو حديث واحد، وقع في رواية التيمي زيادة ليست في رواية أبي هاشم.

وأقرب من جواب الحافظ أن يقال:

روى أبو مجلز عن قيس عن أبي ذر أن ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾، نزلت في الستة.
فلما تحقق قيس وأبو مجلز صحة الرواية، وخصوصا وأن أبا ذر كان يقسم عليها.
رووها متحملين لمدلولها.

فتارة يذكر أبو مجلز سبب النزول من قبله، وتارة ينسبه لشيخه قيس، وتارة يحكيه رواية، والكل صحيح، ولا تعارض بينها.

كما قد يسأل أحدنا عن آية، فيقول: نزلت في كذا وكذا. وتارة يسأل عنها فيقول: روى فلان فيذكر السبب نفسه.

وبعد كتابة ما تقدم رأيت الدارقطني ذكر الحديث في العلل (٦/٢٦٢)، وقال في خاتمته: والصحيح عن التيمي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن علي أنا أول من يجثو للخصومة، قال قيس: وفيهم نزلت هذان خصمان اختصموا، وحديث هشيم عن أبي هاشم صحيح. اهـ .

قلت: فرجع الدارقطني إلى تصحيح الحديث من الوجه الذي ساقه البخاري.

* * *

٢٣٣

❏ أخرج البخاري (٣٩١٢): عن مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ رُومَانَ، - وَهِيَ أُمُّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا قَاعِدَةٌ أَنَا وَعَائِشَةُ، إِذْ وَلَجَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَتْ: فَعَلَ اللَّهُ بِفُلَانٍ وَفَعَلَ، فَقَالَتْ أُمُّ رُومَانَ: وَمَا ذَاكَ، قَالَتِ: ابْنِي فِيمَنْ حَدَّثَ الْحَدِيثَ، قَالَتْ: وَمَا ذَاكَ، قَالَتْ: كَذَا وَكَذَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ، قَالَتْ: نَعَمْ، فَخَرَّتْ مَغْشِيًّا عَلَيْهَا، فَمَا أَفَاقَتْ إِلَّا وَعَلَيْهَا حُمَّى بِنَافِضٍ فَطَرَحْتُ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا فَغَطَّيْتُهَا، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا شَأْنُ هَذِهِ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَتْهَا الْحُمَّى بِنَافِضٍ، قَالَ: «فَلَعَلَّ فِي حَدِيثٍ تُحُدِّثَ بِهِ»، قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَعَدَتْ عَائِشَةُ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَئِنْ حَلَفْتُ لَا تُصَدِّقُونِي، وَلَئِنْ قُلْتُ لَا تَعْذِرُونِي، مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَيَعْقُوبَ وَبَنِيهِ ﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾، قَالَتْ: وَانْصَرَفَ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عُذْرَهَا، قَالَتْ: بِحَمْدِ اللَّهِ لَا بِحَمْدِ أَحَدٍ وَلَا بِحَمْدِكَ.

• قال الخطيب[(١)]: وهو وهم، لم يسمع مسروق من أم رومان رضي الله عنها، لأنها توفيت في عهد النبي ﷺ، وكان لمسروق حين توفيت ست سنين. قال: وخفيت هذه العلة على البخاري، وأظن مسلما فطن لهذه العلة فلم يخرجه له، ولو صح هذا لكان مسروق صحابيا لا مانع له من السماع من النبي ﷺ، والظاهر أنه مرسل.

---

(١) هدي الساري (٣٧٣).

ثم وقفت على كلام الخطيب في: جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين لابن حزم والخطيب (١٨ - فما بعد). وهو نص طويل، لولا طوله لنقلته. لكن حاصله ما ذكر الحافظ.

قال: ورأيته في تفسير سورة يوسف من الصحيح عن مسروق قال سألت أم رومان فذكره.

قال: وهو من رواية حصين عن شقيق عن مسروق، وحصين اختلط فلعله حدث به بعد اختلاطه.

وقد رأيته من رواية أخرى عنه عن شقيق عن مسروق قال سئلت أم رومان، فلعل قوله في رواية البخاري سألت تصحيف من سئلت. انتهى.

قلت: الحديث خرجه البخاري (٣٢٠٨) من طريق سفيان عن مسروق قال: سألت أم رومان، وهي أم عائشة عما قيل فيها ما قيل، قالت: بينما أنا مع عائشة...

وخرجه (٤٤١٤) من طريق أبي وائل قال حدثني مسروق قال حدثتني أم رومان.

وخرجه ابن حبان (٧١٠٣) والطبراني في الكبير (٨٣/٢٥) من طريق شقيق عن مسروق، قال سألت أم رومان.

فهذه طرق صحيحة بصحة سماعه منها.

ويبعد قطعا تضعيف هذه النصوص الواضحة.

قال ابن حجر (٣٧٣): وقال ابن عبد البر(١): رواية مسروق عن أم رومان مرسلة، وتبعه القاضي عياض وتبعهما جماعة من المتأخرين المقلدين للخطيب وغيره.

وعندي أن الذي وقع في الصحيح هو الصواب والراجح.

وذلك أن مستند هؤلاء في انقطاع هذا الحديث إنما هو ما روي عن علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف أن أم رومان ماتت سنة ست وأن النبي ﷺ حضر دفنها وقد نبه البخاري في تاريخه الأوسط والصغير(٢) على أنها رواية ضعيفة.

فقال في فصل من مات في خلافة عثمان: قال علي بن زيد عن القاسم ماتت أم رومان في زمن النبي ﷺ سنة ست.

قال البخاري: وفيه نظر، وحديث مسروق أسند، أي أصح إسنادا.

---

(١) الاستيعاب (١٩٣٥/٤).

(٢) التاريخ الصغير (٣٨).

وهو كما قال.

وقد جزم إبراهيم الحربي الحافظ بأن مسروقا إنما سمع من أم رومان في خلافة عمر.

وقال أبو نعيم الأصفهاني: عاشت أم رومان بعد النبي ﷺ دهرا.

قلت: ومما يدل على ضعف رواية علي بن زيد بن جدعان ما ثبت في الصحيح(١) من رواية أبي عثمان النهدي عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقراء. فذكر الحديث في قصة أضياف أبي بكر، وفيه قال قال عبد الرحمن إنما هو أنا وأمي وامرأتي وخادم بيتنا. الحديث.

وأم عبد الرحمن هي أم رومان لأنه شقيق عائشة، وعبد الرحمن إنما أسلم بعد سنة ست.

وقد ذكر الزبير بن بكار من طريق ابن عيينة عن علي بن زيد أن إسلام عبد الرحمن كان قبل الفتح. وكان الفتح في رمضان سنة ثمان.

فبان ضعف ما قال علي بن زيد في تقييد وفاة أم رومان. مع ما اشتهر من سوء حفظه في غير ذلك، فكيف تعل به الروايات الصحيحة المعتمدة والله أعلم. انتهى كلام ابن حجر.

وقال في الفتح (٤٣٨/٧): وهو شيء ذكره الواقدي ولا يتعقب الأسانيد الصحيحة بما يأتي عن الواقدي وذكره الزبير بن بكار بسند منقطع فيه ضعف أن أم رومان ماتت سنة ست في ذي الحجة...

وقد تعقب ذلك كله الخطيب معتمدا على ما تقدم عن الواقدي والزبير، وفيه نظر، لما وقع عند أحمد من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت: لما نزلت آية التخيير بدأ النبي ﷺ بعائشة فقال: يا عائشة إني عارض عليك أمرا فلا تفتاتي فيه بشيء حتى تعرضيه على أبويك أبي بكر وأم رومان. الحديث.

---

(١) صحيح البخاري (٥٧٧) ومسلم (٢٠٥٧).

وأصله في الصحيحين دون تسمية أم رومان، وآية التخيير نزلت سنة تسع اتفاقا، فهذا دال على تأخر موت أم رومان عن الوقت الذي ذكره الواقدي والزبير أيضا.

فقد تقدم في علامات النبوة من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر قال عبد الرحمن: وإنما هو أنا وأبي وأمي وامرأتي وخادم، وفيه عند المصنف في الأدب: فلما جاء أبو بكر قالت له أمي: احتبست عن أضيافك. الحديث.

وعبد الرحمن إنما هاجر في هدنة الحديبية، وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست، وهجرة عبد الرحمن في سنة سبع في قول ابن سعد، وفي قول الزبير فيها أو في التي بعدها، لأنه روى أن عبد الرحمن خرج في فئة من قريش قبل الفتح إلى النبي ﷺ، فتكون أم رومان تأخرت عن الوقت الذي ذكراه فيه.

وفي بعض هذا كفاية في التعقب على الخطيب ومن تبعه فيما تعقبوه على هذا الجامع الصحيح، والله المستعان.

وقد تلقى كلام الخطيب بالتسليم: صاحب المشارق والمطالع والسهيلي وابن سيد الناس وتبع المزي[١] والذهبي في مختصراته[٢] والعلائي في المراسيل[٣] وآخرون، وخالفهم صاحب الهدى. انتهى.

وحاصل جواب الحافظ أن مسروقًا صح سماعه من أم رومان كما في صحيح البخاري.

ومن زعم أن أم رومان ماتت سنة ٦ هـ معتمدا على رواية علي بن زيد، فمستنده واه، لأن علي بن زيد ضعيف.

وعليه فالحديث صحيح لا شك فيه.

فانظر ما أدق نظر البخاري رحمه الله كيف تتابع جمع من الحفاظ على تخطئته، فبان صحة اختياره وخطؤهم جميعًا.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٥/٣٦٠).

(٢) الكاشف (٢/٥٢٤).

(٣) (٢٧٧).

وللحديث طريق آخر سالم من كل شائبة، خرجه البخاري (٢٤٩٤ ـ ٢٥١٨ ـ ٣٨٠١ ـ ٤٤١٣) ومسلم (٢٧٧٠) وابن حبان (٤٢١٢) وأحمد (٦/١٩٤ ـ ١٩٧) وغيرهم من طريق الزهري أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة بنحوه.

* * *

٢٣٤

❑ أخرج البخاري (٣٩٤٣ ـ ٤٥٥٣ ـ ٤٧٢٥): عن عَبْدُاللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ شَيْءٍ، فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا عُمَرُ، نَزَرْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ، قَالَ عُمَرُ: فَحَرَّكْتُ بَعِيرِي ثُمَّ تَقَدَّمْتُ أَمَامَ الْمُسْلِمِينَ، وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزِلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا نَشِبْتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ بِي، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، وَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ①﴾».

● أعله الدارقطني في التتبع (٢٦٦) فقال: وأخرج البخاري عن القعنبي وابن يوسف وإسماعيل عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسير ومعه عمر فنزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾، مرسلًا ووصله قراد وابن عثمة ويزيد بن أبي حكيم والخريبي. انتهى.

من منهج البخاري في صحيحه في تخريج الأحاديث التي فيها قصة أنه إذا ورد

في القصة ما يدل على السماع اكتفى به عن إيراد الحديث بسند متصل.

وهذا الحديث من هذا الباب.

ففي أثناء القصة ما دل على سماع أسلم من عمر.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٣): قلت: بل ظاهر رواية البخاري الوصل، فإن أوله وإن كان صورته صورة المرسل فإن بعده ما يصرح بأن الحديث لأسلم عن عمر، ففيه بعد قوله: فسأله عمر عن شيء فلم يجبه: فقال عمر: نزرت رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك. قال عمر: فحركت بعيري ثم تقدمت أمام الناس وخشيت أن ينزل في قرآن، وساق الحديث على هذه الصورة حاكيًا لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلًا؟ هذا من العجب، والله أعلم. انتهى.

ثم الحديث وصله قراد أبو نوح عند أحمد (١/٣١) والدارقطني في غرائب مالك كما في الفتح.

ومحمد بن خالد بن عثمة عند الترمذي (٣٢٦٢)، وقال: حسن صحيح، والإسماعيلي.

ويزيد بن أبي حكيم، ومحمد بن حرب، وإسحاق الحنيني عند الدارقطني في غرائب مالك، كما في الفتح.

خمستهم عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر.

فصح الحديث واتصل.

* * *

٢٣٥

- أخرج البخاري (٤٢٩٢): عن هِشَامٍ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ مَرْوَانَ، قَالَ لِبَوَّابِهِ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْ، لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ، مُعَذَّبًا لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ، فَأَرَوْهُ أَنْ قَدِ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرِحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتْمَانِهِمْ، ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾، كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ ﴿يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾، تَابَعَهُ عَبْدُالرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بِهَذَا.

- **أعله الدارقطني في التتبع (٣٣٢) بالاختلاف في شيخ ابن أبي مليكة.**

قال: وأخرج البخاري حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة حديث مروان أنه أرسل رافعا مولاه يسأل عن تأويل قوله تعالى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾ من حديث حجاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف.

ومن حديث هشام بن يوسف عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن علقمة بن وقاص الحديث بعينه، وقد اختلفا فينظر من يتابع أحدهما.

وأخرج مسلم حديث حجاج دون حديث هشام. انتهى.

فهشام بن يوسف جعله هو علقمة بن وقاص كما تقدم، خرجه البخاري (٤٢٩٢).

وتابعه عبد الرزاق به، علقه البخاري (٤٢٩٢)، ووصله الطبري (٤/٢٠٧).

وخالفهما حجاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن أنه أخبره أن مروان به.

رواه البخاري (٤٢٩٢) ومسلم (٢٧٧٨) والترمذي (٣٠١٤) وأحمد (١/ ٢٩٨) وابن جرير (٢٠٧/٤) والطبراني (٣٠٠/١٠).

وتابعه محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه به رواه إسحاق بن راهويه في مسنده ومن طريقه الحاكم (٣١٧١) وصححه.

فالظاهر كما قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٢) أن ابن أبي مليكة حمله عن كل منهما أي عن علقمة وحميد، فصح الحديث من الوجهين.

وفي الحديث علة أخرى.

قال الحافظ في الفتح (٢٣٤/٨): رافع هذا لم أر له ذكرا في كتاب الرواة إلا بما جاء في هذا الحديث. والذي يظهر من سياق الحديث أنه توجه إلى ابن عباس فبلغه الرسالة، ورجع إلى مروان بالجواب، فلولا أنه معتمد عند مروان ما قنع برسالته، لكن قد ألزم الإسماعيلي البخاري أن يصحح حديث بسرة بن صفوان في نقض الوضوء من مس الذكر، فإن عروة ومروان اختلفا في ذلك فبعث مروان حرسيه إلى بسرة، فعاد إليه بالجواب عنها، فصار الحديث من رواية عروة عن رسول مروان عن بسرة، ورسول مروان مجهول الحال، فتوقف عن القول بصحة الحديث جماعة من الأئمة لذلك، فقال الإسماعيلي: إن القصة التي في حديث الباب شبيهة بحديث بسرة، فإن كان رسول مروان معتمدا في هذه، فليعتمد في الأخرى، فإنه لا فرق بينهما إلا أنه في هذه القصة سمي رافعا، ولم يسم الحرسي.

قلت: قول الحافظ: فلولا أنه معتمد عند مروان ما قنع برسالته، فيه بحث، لأنه وإن كان معتندا عند مروان فليس معتمدا عندنا، إلا أن يبين كونه ثقة، والحالة عدم ذلك.

ومسألة رواية العدل عن الراوي ليس تعديلا له، كما هو مشهور في المصطلح، لكن قد يقال: ليست هذه مجرد رواية لأنه اعتمد نقله، فيكون معتمدا عنده، أي هو

ثقة عنده، وهذا هو مراد ابن حجر بقوله (معتمدًا عنده)، فلهذا استجاز البخاري تخريج حديثه.

ولو قلت: إن البخاري صحح له وبالتالي فهو ثقة عنده، لما أبعدت. والله أعلم.

* * *

٢٣٦

❑ خرج البخاري (٤٦٣٦) قال: **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا - صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الْكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا، أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمِ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا فَلَمْ تُعْبَدْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ.**

• **قال أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (١٨٩): قال أبو مسعود الدمشقي رحمه الله: ثبت هذا الحديث والذي قبله من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني.

وإنما أخذ هذا[١] الكتاب من ابنه، ونظر فيه، يعني ابن جريج أخذه من ابن عطاء الخراساني.

قال الإمام أبو علي رضي الله عنه: وهذا التنبيه بديع من أبي مسعود رحمه الله. روينا عن صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني قال سمعت هشام بن يوسف يقول قال

---

(١) في المطبوع: وإنما أخذها هذا.

لي ابن جريج سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران. ثم قال: أعفني من هذا. قال هشام: فكان بعد إذا قال عطاء عن ابن عباس قال: الخراساني.

قال هشام: فكتبنا ما كتبنا ثم مللنا، يعني كتبنا أنه عطاء الخراساني.

فقال علي بن المديني: إنما كتبت أنا هذه القصة، لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء بن أبي رباح.

وعن صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني قال: سألت يحيى يعني القطان عن أحاديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال: ضعيفة. فقلت ليحيى: إنه يقول أخبرنا. قال: لا شيء، كله ضعيف، إنما هو من كتاب دفعه إليه. اهـ .

وفيما أبداه الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٣٧٦) نظر[١].

حيث قال: قلت: ففيه نوع اتصال ولذلك استجاز ابن جريج أن يقول فيه أخبرنا لكن البخاري ما أخرجه إلا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح، وأما الخراساني فليس من شرطه، لأنه لم يسمع من ابن عباس.

لكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني، فإن ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضا، فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني جميعًا. والله أعلم.

فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بد للجواد من كبوة والله المستعان.

وما ذكره أبو مسعود من التعقب قد سبقه إليه الإسماعيلي، ذكر ذلك الحميدي في الجمع عن البرقاني عنه. قال: وحكاه عن علي بن المديني[٢] يشير إلى القصة التي ساقها الجياني، والله الموفق. انتهى.

وغاية ما استند إليه تجويز أن يكون من رواية عطاء بن أبي رباح.

وكأن الحافظ استشعر ضعف ما أورده، ثم قال: عقب كلامه السابق: فهذا

(١) وانظر الفتح (٦٦٧/٧).

(٢) الجمع بين الصحيحين (٨٤/٢).

جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولابد للجواد من كبوة، والله المستعان.

فهذا تسليم من الحافظ لعلته، أي هذا الحديث من رواية ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، لا من رواية عطاء بن أبي رباح عنه.

والخراساني لم يسمع من ابن عباس، فيكون الحديث منقطعا.

ولم أجد له شاهدًا بعد طول البحث، إلا ما رواه ابن جرير في التفسير (٢٩/٩٩) قال: ثنى علي ثنا أبو صالح ثنى معاوية عن علي عن ابن عباس مختصرا.

وعلي شيخ ابن جرير هو ابن داود القنطري صدوق.

وأبو صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث فيه كلام معروف.

ومعاوية هو ابن صالح الحضرمي صدوق.

وعلي هو ابن أبي طلحة، فيه كلام، ولم يسمع من ابن عباس.

فالسند ضعيف لكنه صالح للشواهد في مثل هذا المقام.

فالحديث وارد من طريقين مختلفين، متكلم فيهما فيقوي أحدهما الآخر.

ثم وقفت في تفسير عبد الرزاق (٣٢٤٣) على الحديث عن معمر عن قتادة قوله.

* * *

٢٣٧

❑ خرج البخاري (٤٦٥٥) ومسلم (٢٨٧٦): عَنْ أَبِي يُونُسَ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ»، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾، قَالَ: «ذَاكَ الْعَرْضُ يُعْرَضُونَ وَمَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ هَلَكَ».

❑ وخرجه البخاري (٤٦٥٥ - ٦١٧١) ومسلم (٢٨٧٦): عن عثمان بن الأسود، قال: سمعت ابن أبي مليكة، سمعت عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت النبي ﷺ.

❑ وخرجه البخاري (٤٦٥٥) ومسلم (٢٨٧٦): عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

❑ وخرجه البخاري (١٠٣): عن نافع بن عمر، قال: حدثني ابن أبي مليكة، أن عائشة زوج النبي ﷺ: كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: «من حوسب عذب»، قالت عائشة: فقلت: أو ليس يقول اللّه تعالى ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾؟ قالت: فقال: «إنما ذلك العرض: ولكن من نوقش الحساب يهلك».

- **أعله الدارقطني في التتبع (٣٤٩)** فقال: وأخرجا جميعًا حديث أيوب عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة: «من حوسب عذب».
وزاد البخاري عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عائشة.
وأخرجا أيضا حديث حاتم عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة مثله، على

اختلافهما. انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٤): قلت في رواية البخاري من حديث عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة سمعت عائشة، فالظاهر أنه أخرجه على الاحتمال بأن يكون ابن أبي مليكة سمعه من القاسم عن عائشة ثم سمعه من عائشة، فحدث به على الوجهين، كما في نظائره. انتهى. ونحوه للنووي في شرح مسلم.

لأنه صح سماعه منهما جميعًا، فحدث به على الوجهين.

ويؤكده رواية عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة سمعت عائشة، رواه البخاري (٤٦٥٥ - ٦١٧١).

ورواه مسلم (٢٨٧٦) وابن حبان (٧٣٧٠) والترمذي (٢٤٢٨)، وقال: حسن صحيح.

ويؤكد صحة الحديث متابعة عباد بن عبد اللّٰه بن الزبير عن عائشة بمعناه، خرجه ابن خزيمة (٨٤٩) وابن حبان (٧٣٧٢) والحاكم (١٩٠ - ٩٣٦ - ٧٦٣٦) وصححه، وأحمد (٤٨/٦).

وتابعه عروة بن الزبير عن عائشة، خرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٤٩).

ورواه عبيد اللّٰه بن أبي زياد عن القاسم عن عائشة، خرجه أحمد (١٠٨/٦).

هذا فضلا على أن الذين رووه بزيادة القاسم أو بدونها ثقات، فأيوب[١] وعثمان بن الأسود[٢] ونافع بن عمر[٣] وأبو عامر الخزاز[٤] وبكار بن عبد اللّٰه الصنعاني[٥] وعبد الجبار بن الورد[٦] رووه عن ابن أبي مليكة عن عائشة.

---

(١) رواه البخاري (٤٦٥٥) ومسلم (٢٨٧٦) وأحمد (٤٧/٦) وابن حبان (٧٩٧١).

(٢) تقدم.

(٣) رواه البخاري (١٠٣) وأحمد (٩١/٦).

(٤) رواه أبو داود (٣٠٩٣).

(٥) رواه أحمد (١٢٧/٦).

(٦) رواه أحمد (٢٠٦/٦).

وحاتم بن أبي صغيرة[١] وأبو يونس القشيري[٢] رووه عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة.

ورجح الدارقطني في العلل هذه الرواية، قال: وقولهما أصح، لأنهما زادا، وهما حافظان متقنان، وزيادة الحافظ مقبولة.

أي يحيى القطان وابن المبارك عن حاتم بن أبي صغيرة.

ونقله عنه أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (١٩٢).

---

(١) رواه البخاري (٦١٧٢).

(٢) رواه مسلم (٢٨٧٦).

فضائل القرآن

٢٣٨

❑ **روى مسلم (٣٤٤): من حديث أَبِي الْعَلَاءِ بْنُ الشِّخِّيرِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْسَخُ حَدِيثُهُ بَعْضُهُ بَعْضًا كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ بَعْضُهُ بَعْضًا.**

● **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (رقم ٤٩): وأبو العلاء هذا معدود في التابعين من أهل البصرة واسمه يزيد بن عبد اللَّه بن الشخير، روى عن أبي هريرة وعبد اللَّه بن عمر وعياض بن حمار وغيرهم، وهو أخو مطرف بن عبداللَّه بن الشخير، وهذا الكلام لا أعلم أحدا رواه عن أحد من الصحابة رضي اللَّه عنهم من وجه يصح.

قلت: خرجه الدارقطني (٤/١٤٥) و الحازمي في الاعتبار (١٦) من حديث عبد اللَّه بن عبد الحكم نا ابن لهيعة عن أبي صخرة عن عبد اللَّه بن عطاء عن عروة بن الزبير عن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه.

وابن لهيعة ضعيف. وعبد اللَّه بن عطاء الظاهر أنه ابن إبراهيم مولى آل الزبير، قال ابن معين: لا شيء.

عند الدارقطني: عن أبي صخرة، وعند الحازمي: عن أبي صخر. ؟

ورواه الدارقطني (٤/١٤٥) و الحازمي في الاعتبار (١٦) من حديث محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر.

وابن البيلماني منكر الحديث، ومحمد بن الحارث البصري ضعيف.

ورواه الحازمي في الاعتبار عن أبي مجلز (١٦) من طريق عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه عنه.

والظاهر أن مسلمًا إنما ذكره عقب حديث: **«الماء من الماء»**، مشيرًا إلى أن الحديث منسوخ، وليس مراده تخريج حديث مستقل.

٢٣٩

- **أخرج مسلم (٨٠٠): من حديث مِسْعَرٌ وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «اقْرَأْ عَلَيَّ»، قَالَ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أُنْزِلَ، قَالَ: «إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي»، قَالَ: فَقَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ النِّسَاءِ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ فَبَكَى.**
- **قَالَ مِسْعَرٌ: فَحَدَّثَنِي مَعْنٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مَا دُمْتُ فِيهِمْ»، - أَوْ مَا كُنْتُ فِيهِمْ - شَكَّ مِسْعَرٌ.**

- **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (٤٣٦): قلت: هكذا هو في كتاب مسلم، وهو حديث ليس بمتصل من هذا الوجه، إلا ما في آخره من حديث معسر عن معن، فإنه مسند، وهذا القدر هو الذي احتج به مسلم. اهـ.

قلت: قد رواه البخاري (٤٣٠٦ - ٤٧٦٢ - ٤٧٦٨) ومسلم (٨٠٠) وأبو داود (٣٦٦٨) والترمذي (٣٠٢٥) والنسائي وأحمد (٣٨٠/١) والبيهقي (٢٣١/١٠) والطبراني في الكبير (٨٠/٩) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن ابن مسعود مرفوعا.

فصح الحديث، والحمد لله.

* * *

٢٤٠

❏ روى مسلم (٨١٠): عن عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ! أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟»، قَالَ: قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ! أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟»، قَالَ: قُلْتُ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ»(١).

● **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام على عبد الحق (٣٤٣/٤) سكوته عليه، وهو من طريق الجريري. وقد اختلط.

ولم يصرح ابن القطان بنسبته لمسلم، وهو فيه من الوجه الذي انتقده، لكن مسلمًا وأبا داود (١٤٦٠) خرجاه من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عنه.

وخرجه عبد الرازق من طريق الثوري عنه (٦٠٠١).

وهما ممن روى عنه قبل الاختلاط.

فصح الحديث، والحمد لله.

* * *

---

(١) ورواه كذلك الحاكم (٥٣٢٦) والطيالسي (٥٥٠) من طريق الجريري به، وسقط من إسناد الطيالسي أبو السليل.

٢٤١

❑ روى مسلم (٨١٧): من حديث ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ لَقِيَ عُمَرَ بِعُسْفَانَ، وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَعْمِلُهُ عَلَى مَكَّةَ، فَقَالَ: مَنِ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي، فَقَالَ: ابْنَ أَبْزَى، قَالَ: وَمَنِ ابْنُ أَبْزَى؟ قَالَ: مَوْلًى مِنْ مَوَالِينَا، قَالَ: فَاسْتَخْلَفْتَ عَلَيْهِمْ مَوْلًى، قَالَ: إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ وَإِنَّهُ عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ، قَالَ عُمَرُ: أَمَا إِنَّ نَبِيَّكُمْ ﷺ قَدْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ»[1].

- أعله الدارقطني في التتبع (٢٦١) فقال: وقد خالفه حبيب عن أبي الطفيل عن عمر قوله[2].

ولم يجب عنه النووي في شرح صحيح مسلم بشيء.

والذي يظهر أن الزهري أحفظ من حبيب، وأقل تدليسًا منه، فروايته أرجح.

وهو الذي رجحه الدارقطني نفسه في العلل (١٩٨/٢) فقال بعد أن ذكر الخلاف فيه: وحديث الزهري هو الصواب.

فرجح الحديث من الوجه الذي خرجه مسلم.

ولا يعارضه ما في التتبع، لأنه حكى فيه الخلاف وسكت.

ولو فرض ترجيح الوقف فهو مرفوع حكمًا.

* * *

---

(١) ورواه من هذا الوجه: ابن ماجه (٢١٨) والدارمي (٣٣٦٥) وأحمد (٣٥/١) والبيهقي (٣/ ٨٩).

(٢) ورواه أبو يعلى (٢١١) من طريق حبيب بن أبي ثابت أن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثه قال: خرجت مع عمر.

٢٤٢

❑ **أخرج البخاري (٤٦٧٧) قال: حدثنا أحمد بن أبى داود أبو جعفر المنادي، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أُقْرِئَكَ الْقُرْآنَ»، قَالَ: أَاللَّهُ سَمَّانِي لَكَ، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَقَدْ ذُكِرْتُ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: «نَعَمْ»، فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ.**

- **قال أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (١٩٣): هكذا قال البخاري: حدثنا أحمد بن أبي داود، وإنما اسمه محمد.

قال الحافظ في الفتح (٧٢٦/٨): قوله (حدثني أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي) كذا وقع عند الفربري عن البخاري، والذي وقع عند النسفي حدثني أبو جعفر المنادى حسب، فكأن تسميته من قبل الفربري، فعلى هذا لم يصب من وهم البخاري فيه، وكذا من قال إنه كان يرى أن محمدا وأحمد شيء واحد.

وقد ذكر ذلك الخطيب عن اللالكائي احتمالاً، قال: واشتبه على البخاري، قال: وقيل كان لأبي جعفر أخ اسمه أحمد.

قال: وهو باطل، والمشهور أن اسم أبي جعفر هذا محمد وهو ابن عبيد الله بن يزيد وأبو داود كنية أبيه، وليس لأبي جعفر في البخاري سوى هذا الحديث، وقد عاش بعد البخاري ستة عشر عاما، ولكنه عمر وعاش مائة سنة وسنة وأشهرا، وقد سمع منه هذا الحديث بعينه من لم يدرك البخاري، وهو أبو عمرو بن السماك، فشارك البخاري في روايته عن ابن المنادي هذا الحديث وبينهما في الوفاة ثمان وثمانون سنة، وهو من لطيف ما وقع من نوع السابق واللاحق.

قلت: ورواه أحمد قال ثنا روح فذكره (٢١٨/٣).

وتابع روحا: عبد الوهاب، خرجه أحمد (٣/٢٣٣).

وهذا الوهم الذي نبه عليه الغساني يسير لا يترتب عليه كبير شيء.

والحديث صحيح سندًا ومتنًا، لكن ابن المنادي اسمه محمد لا أحمد.

* * *

٢٤٣

❑ **أخرج البخاري (٤٧٣٩) قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» قَالَ: وَأَقْرَأَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ فِي إِمْرَةِ عُثْمَانَ حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ قَالَ وَذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا.**

❑ **وأخرجه (٤٧٤٠): من حديث سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».**

● **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٧٥) والعلل (٣/٥٣) باختلاف شعبة والثوري في إسناده، فأدخل شعبة بين علقمة وبين أبي عبد الرحمن سعد ابن عبيدة.

وقد تابع شعبة على زيادته من لا يحتج به.

وتابع الثوري جماعة ثقات.

أجاب الحافظ بكلام طويل في هدي الساري (٣٧٤).

حاصله: كلا الوجهين محفوظان.

أما ترجيح رواية الثوري، فلأنه تابعه مجموعة من الثقات.

وأما صحة رواية شعبة، فلاحتمال أن علقمة سمعه من سعد عن أبي عبد

الرحمان ثم لقي أبا عبد الرحمن فسمعه منه.

قلت: أما حديث شعبة فخرجه فضلا عن البخاري: أبو داود (١٤٥٢) والترمذي (٢٩٠٧) وأحمد (٥٨/١) وابن حبان (١١٨) والدارمي (٣٣٣٨) والخطيب في التاريخ (١٠٩/٤) وابن عدي في الكامل (٤٥/٦) وأبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٢٣٥) وغيرهم.

وأما حديث سفيان، فرواه فضلا عن البخاري: الترمذي (٢٩٠٨) وابن ماجه (٢١٢) وأحمد (٥٧/١) وعبد الرزاق (٥٩٩٥) وأبو عبيد (٢٣٦/١).

وشذت رواية عن سفيان بزيادة سعد كرواية شعبة.

وهي ما رواه ابن ماجه (٢١١) وأحمد (٦٩/١) والبزار (٣٩٦) والخطيب (٤/ ٣٠٢) من طريق يحيى القطان ثنا شعبة وسفيان عن علقمة عن سعد عن أبي عبد الرحمان عن عثمان.

لكن قال الترمذي: قال محمد بن بشار: وأصحاب سفيان لا يذكرون فيه عن سفيان عن سعد بن عبيدة. قال محمد بن بشار: وهو أصح.

قال أبو عيسى: وقد زاد شعبة في إسناد هذا الحديث: سعد بن عبيدة.

وكأن حديث سفيان أصح.

قال علي بن عبد الله قال يحيى بن سعيد: ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان.

قال أبو عيسى: سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال قال شعبة: سفيان أحفظ مني، وما حدثني سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني. انتهى كلام الترمذي.

وقال ابن عدي في الكامل (٣٩٩/٣): وذكر سعد بن عبيدة في هذا الإسناد عن الثوري غير محفوظ.

وقال (٤٥/٦) وهذا الحديث جمع فيه أيضا بين شعبة وقيس عن علقمة عن سعد بن عبيدة وشعبة، فذكر سعدا، وقيس لا يذكره، إلا أن يحيى بن آدم ذكره عنهما

فذكر سعد بن عبيدة.

وقال ابن حجر في الفتح (٩/٧٥): وقد شذت رواية عن الثوري بذكر سعد بن عبيد فيه... ونقل كلام الترمذي.

وقال (٩/٧٥): وأخرج ابن عدي من طريق يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع، وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع جميعًا عن علقمة عن سعد بن عبيدة.

قال: وكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن أبان كلاهما عن علقمة بزيادة سعد وزاد في إسناده رجلا آخر، كما سأبينه.

وكل هذه الروايات وهم.

والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة بإثباته.

وقال الحافظ في الفتح (٩/٧٤ - ٧٥): وقد أطنب الحافظ أبو العلاء العطار في كتابه "الهادي في القرآن" في تخريج طرقه، فذكر ممن تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعا كثيرا، وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له، وأكثر من تخريج طرقه أيضا.

ورجح الحفاظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد.

وقال الترمذي: كأن رواية سفيان أصح من رواية شعبة.

وأما البخاري فأخرج الطريقين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعًا محفوظان فيحمل على أن علقمة سمعه أولا من سعد، ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن، فثبته فيه سعد.

ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة، وهي قول أبي عبد الرحمن: فذلك الذي أقعدني هذا المقعد، كما سيأتي البحث فيه.

وذكر الدارقطني في العلل (٣/٥٣) الخلاف في هذا الحديث.

وقال في خاتمته (٥٩): وأصحها حديث علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي ﷺ.

فمال الدارقطني إلى ترجيح رواية شعبة.

العلة الثانية:

قال الدارقطني[1]: وقال حجاج بن محمد عن شعبة لم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان شيئا[2].

قلت: قول شعبة رواه كذلك ابن أبي حاتم في المراسيل (٣٨٤).

وقيل لأبي حاتم (٣٨٣): سمع من عثمان؟ قال: روى عنه ولم يذكر سماعا.

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: غير شعبة أثبت سماعه منه، والمثبت مقدم على النافي.

قال البخاري في تاريخه: سمع من عثمان.

وقال الداني: أخذ أبو عبد الرحمن القراءة عرضا عن عثمان وعلي... كذا في تحفة التحصيل (١٧٢).

الثاني: روى ابن عدي (٤/٢٥٥) من طريق ابن جريج عن عبد الكريم سمعت أبا عبد الرحمن السلمي حدثني عثمان.

ويؤكد هذين الوجهين أن في حديث البخاري أنه جلس للإقراء في خلافة عثمان.

هذا وللحديث شواهد:

منها: ما رواه الترمذي (٢٩٠٩) والدارمي (٣٣٣٧) والبزار (٦٩٨) وابن عدي (٤/٣٠٥) (٥/٣٠٠) والخطيب (١٠/٤٥٩) وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي به.

لكن عبد الرحمن وشيخه ضعيفان، وعبد الرحمن أضعفهما.

ومنها ما رواه ابن ماجه (٢١٣) وأحمد (١/١٥٣) والدارمي (٣٣٣٩) والبزار

---

(١) هكذا في هدي الساري (٣٧٤)، وليس في كتاب التتبع.

(٢) ورواه أبو عوانة في صحيحه من طريق حجاج به.

(١١٥٧) وابن عدي (١٩١/٢) والعقيلي (٢٦٦) وأبو يعلى (٨١٤) من طريق الحارث بن نبهان ثنا عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد عن سعد.

لكن الحارث متروك.

ومنها: ما رواه الطبراني في الكبير (٢٥٣/٨) عن أبي أمامة مرفوعا.

لكن فيه علي بن أبي طالب البزاز ضعيف.

ومنها: ما رواه الخطيب في تاريخه (١٨/٤) عن عبد الله بن عمرو مرفوعا، وفيه ابن لهيعة ضعيف، وفيه من لم أعرفهم.

ومنها ما رواه الخطيب (٩٦/٢) والطبراني في الكبير (٢٠٠/١٠) وابن أبي داود في الشريعة كما في الفتح عن شريك عن عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود.

لكن صوب الدارقطني في العلل (٣٣٣/٥) أن الصواب فيه عن عثمان، فرجع إلى الحديث المتقدم، وفيه كذلك شريك سيء الحفظ.

ومنها عن أنس خرجه الطبراني في الصغير (٣٩٧)

قال الهيثمي في المجمع (١٦٦/٧): وفيه محمد بن سنان وثقه الدارقطني وضعفه جماعة.

وبعد، فهذه طرق عديدة، لا يشك الواقف عليها أن الحديث صحيح، وقد صححه جماعة من الحفاظ.

* * *

٢٤٤

❑ **أخرج البخاري (٧٠٨٩): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».**

• **قال الدارقطني** في التتبع (١٢٧): و هذا يقال إن أبا عاصم وهم فيه، والصواب ما رواه الزهري(١) ومحمد بن إبراهيم ويحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو وغيرهم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ما أذن اللَّه لشيء إذنه لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به.

وقول أبي عاصم وهم، وقد رواه عقيل ويونس وعمرو بن الحارث وعمرو بن دينار وعمرو بن عطية وإسحاق بن راشد ومعمر وغيرهم عن الزهري بخلاف ما رواه أبو عاصم عن ابن جريج باللفظ الذي قدمناه ذكره.

وإنما روى ابن جريج هذا اللفظ الذي ذكره أبو عاصم عنه بإسناد آخر رواه عن ابن أبي مليكة عن ابن أبي نهيك عن سعيد، قاله ابن عيينة عنه.

وقال الخطيب في التاريخ (١/٢٩٥): قال أبو بكر النيسابوري: قول أبي أمية عن سعيد بن المسيب وهم منه في هذا الحديث، وقول أبي عاصم فيه: ليس منا من لم يتغن بالقرآن، وهم من أبي عاصم لكثرة من رواه عنه، هكذا.

قال الشيخ أبو بكر: روى هذا الحديث عبد الرزاق بن همام وحجاج بن محمد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة وحده، وكذلك رواه الأوزاعي وعمرو بن الحارث ومحمد بن الوليد الزبيدي وشعيب بن أبي حمزة ومعمر بن راشد وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعبيد اللَّه بن أبي زياد وإسحاق بن راشد ومعاوية بن يحيى الصدفي والوليد بن محمد الموقري عن الزهري.

---

(١) رواه عن الزهري به: البخاري (٤٧٣٥ ـ ٤٧٣٦) والبيهقي (١٠/٢٢٩).

واتفقوا كلهم، وابن جريج منهم، على أن لفظه: ما أذن اللَّه لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت أن يتغنى بالقرآن.

وأما المتن الذي ذكره أبو عاصم فإنما يروى عن ابن أبي مليكة عن ابن أبي نهيك عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ.

وهذا أحد الأحاديث التي فات ابن حجر الجواب عنه في هدي الساري.

وأما في الفتح (٩/٦٧ - ٦٨ - ٦٩) فحمله على أنه حديث واحد، بعضهم رواه بلفظ: ما أذن اللَّه، وبعضهم بلفظ: ليس منا.

والحديث رواه أبو داود (١٤٧٠) وأحمد (١/١٧٩) والبيهقي (١٠/٢٣٠) وابن أبي شيبة (٢/٢٥٧) وعبد الرزاق (٤١٧١) والبزار (١٢٣٤) والحميدي (٧٦) وأبو يعلى (٧٤٨) عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن عبيد اللَّه بن أبي نهيك عن سعد بلفظ: ليس منا من لم يتغن بالقرآن.

وتابعه ابن جريج عن ابن أبي مليكة به. رواه الحاكم (٢٠٩٢) والحميدي (٧٧).

وتابعه سعيد بن حسان، أخرجه أحمد (١/١٧٢) وابن أبي شيبة (٢/٢٥٧) والطيالسي (٢٠١).

وتابعه الليث عن عبد اللَّه بن أبي مليكة عن عبيد اللَّه بن أبي نهيك عن سعد به. أخرجه أبو داود (١٤٦٩) وأحمد (١/١٧٥) وابن حبان (١٢٠) والحاكم (٢٠٩٣) والدارمي (٣٤٨٨) والبيهقي (١٠/٢٣٠).

لكن قال الحاكم (١/٧٥٩): وقد اتفقت رواية عمرو بن دينار وابن جريج وسعيد بن حسان عن ابن أبي مليكة عن عبد اللَّه بن أبي نهيك، وقد خالفهما الليث بن سعد فقال عن عبد اللَّه بن أبي مليكة عن عبد اللَّه بن أبي نهيك. انتهى.

قلت: ولابن أبي مليكة فيه طرق أخرى، لكنها لا تصح.

منها عن عبد الجبار بن الورد عنه عن عبيد اللَّه بن أبي يزيد عن أبي لبابة، بلفظ ليس منا. رواه أبو داود (١٤٧١) والبيهقي (٢/٥٤) (١٠/٢٣٠).

ومنها عن أبي رافع إسماعيل بن رافع عن ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن

السائب قدم علينا سعد. و فيه: فلم يتغن به فليس منا. رواه ابن ماجه (١٣٣٧) و أبو يعلى (٦٨٩). لكن أبو رافع هذا ضعيف، و بعضهم ضعفه جدا.

ومنها عن عسل بن سفيان عن ابن أبي مليكة عن عائشة، رواه أبو يعلى (٤٧٥٥).

لكن قال أحمد: من قال عن عائشة فقد أخطأ، و ضعف عسل بن سفيان. العلل (١٤٤).

ورواه عبد الرزاق (٤١٧٠) عن ابن جريج عن عطاء قال دخل عبد الله بن عمر القارئ والمتوكل بن أبي نهيك على سعد فذكره.

وفيه إرسال وعنعنة ابن جريج.

وقد تقدم معنا إشارة الدارقطني إلى ترجيح كون الحديث بلفظ (ليس منا من لم يتغن بالقرآن) محفوظا من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن أبي نهيك عن سعد.

وذكرت سلفا من خرجه ومن تابعه على هذا اللفظ.

وعليه فالحديث صحيح من هذا الوجه.

وأما من طريق أبي عاصم التي تقدمت معنا فالدارقطني وغيره يروا عدم صحته من ذلك الوجه.

وخالفهم البخاري فصححه من ذلك الوجه كذلك.

واحتمل الحافظ في الفتح كونه بالوجهين.

* * *

النكاح

٢٤٥

❑ روى مسلم (١٠٨٣): من طريق مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَزْوَاجِهِ شَهْرًا.

❑ قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ قَالَتْ: لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً أَعُدُّهُنَّ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: بَدَأَ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَعُدُّهُنَّ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ».

• وأول هذا الحديث مرسل، وهو قوله: أقسم ألا يدخل على أزواجه شهرا. وانظر غرر الفوائد المجموعة (رقم٥٨).

قلت: وظاهر الحديث أن الزهري يرويه عن عروة عن عائشة، وقد جاء ذلك صريحا.

فقد وصله النسائي (٢١٣١) وأحمد (٦/٣٣) من طريق عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: أقسم رسول الله ﷺ أن لا يدخل على نسائه شهرا.

وتابع الزهري: أبو الرجال عن عمرة عن عائشة به. رواه ابن ماجه (٢٠٥٩) وأحمد (٦/١٠٥) و الطحاوي (٤/٢٧٢).

وللحديث شاهد عن عمر أخرجه البخاري (٢٣٣٦ - ٤٨٩٥) ومسلم (١٤٧٩).

وشاهد عن أم سلمة أن النبي ﷺ حلف ألا يدخل علي بعض أهله شهرًا.

رواه البخاري (٤٩٠٦) ومسلم (١٠٨٥) وابن ماجه (٢٠٦١) وأحمد (٦/ ٣١٥).

وشاهد آخر عن أنس. متفق عليه.

* * *

٢٤٦

❑ روى مسلم (١٤٠٣) : **من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيئَةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمُ امْرَأَةً، فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ»**[1].

● **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٤/٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣١٠ - ٣١٩ - ٣٢٢) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من رواية أبي الزبير عن جابر، وليس من رواية الليث عنه ولا صرح بالتحديث.

لكن صرح أبو الزبير بالسماع عند أحمد (٣/٣٤٨)، قال أحمد: حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير قال أخبرني جابر قال سمعت النبي ﷺ يقول: إذا أحدكم أعجبته المرأة فوقعت في نفسه، فليعمد إلى امرأته فليواقعها، فإن ذلك يرد من نفسه.

غير أنه من طريق ابن لهيعة، وهو ضعيف.

وله شاهدان:

الأول: عن أبي كبشة الأنماري.

أخرجه أحمد (٤/٢٣١) والطبراني في الكبير (٢٢/٣٣٨) من حديث معاوية

---

(١) رواه أبو داود (٢١٥٢) والترمذي (١١٥٧) وأحمد (٣/٣٣٠ - ٣٤١ - ٣٤٨ - ٣٩٥) والبيهقي (٧/٩٠) وابن حبان (٥٥٧٢) والطبراني في الكبير (٢٤/٥٠) والأوسط (٢٣٨٥).

ابن صالح عن أزهر بن سعيد الحرازي سمعت أبا كبشة.

ومعاوية فيه كلام، لكن حديثه حسن.

وأما أزهر فوثقه العجلي وابن حبان.

الثاني: عن ابن مسعود.

أخرجه الدارمي (٢٢١٥) عن عبد الله بن حلام عنه، وعبد الله هذا، قال الذهبي: لا يكاد يعرف، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/٢٧) على عادته.

فهذه طرق تشهد لحديث مسلم.

* * *

٢٤٧

□ **روى مسلم (١٤٠٦) قال: وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَقَالَ: «أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ كَانَ أَعْطَى شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ».**

- **قال الحافظ ابن عمار** الشهيد في علل صحيح مسلم (١٠٠): وهذا رواه حسين بن عياش، و هو شيخ بدون ابن أعين، عن معقل عن ابن أبي عبلة عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة.

وهو الصحيح عندنا لأن هذا اللفظ، إنما هو لعبد العزيز بن عمر ابن عبد العزيز، رواه عنه الناس. انتهى.

قلت: نعم، رواه عنه ابن نمير عند مسلم (١٤٠٦).

وعبدة بن سليمان عند مسلم (١٤٠٦) و ابن ماجه (١٩٦٢) والبيهقي (٧/ ٢٠٣) وابن أبي شيبة (٣/٥٥١) والطبراني في الكبير (٦٥٢٠).

ووكيع عند أحمد (٣/٤٠٥) و ابن الجارود (٦٩٩) و ابن حبان (٤١٤٧).

ومعمر عند أحمد (٣/٤٠٤).

وجعفر بن عون عند الدارمي (٢١٩٥) والبيهقي (٧/٢٠٣).

وإسحاق الأزرق عند أبي يعلى (٩٣٩).

وأبي نعيم عند البيهقي (٧/٢٠٣).

وسفيان عند الحميدي (٨٤٦) و الطبراني في الكبير (٧/١٠٩).

وغيرهم عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز به.

فالحديث صحيح من طريق عبد العزيز بن عمر لا من طريق أبيه و اللَّه أعلم، وهو أعز وأحكم.

والحديث محفوظ عند مسلم من غير طريق عبد العزيز هذا.

فخرجه (١٤٠٦) من طريق الزهري عن الربيع به، ولم يذكر إلى يوم القيامة.

* * *

٢٤٨

- **روى مسلم (١٤٣٠): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»[(١)].**

- **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٤/٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣١٠ - ٣١٩ - ٣٢٢) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من رواية أبي الزبير عن جابر، وليس من رواية الليث عنه ولا صرح بالتحديث.

قلت: بل قد صرح عند أبي عوانة (٤١٩١) وعند الطحاوي في المشكل (٤/١٤٨).

وله شاهد عن أبي هريرة مرفوعا: إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائما

---

(١) رواه من هذا الوجه: أبو داود (٣٧٤٠) وابن ماجه (١٧٥١) وأحمد (٣/٣٩٢) وابن حبان (٥٣٠٣) وأبو عوانة (٤١٨٨) والبيهقي (٧/٢٦٤).

فليصل، وإن كان مفطرا فليطعم، رواه مسلم وأبو داود (٢٤٦٠) والترمذي (٧٨٠) وابن حبان (٥٣٠٦) والبيهقي (٢٦٣/٧) وأحمد (٢٧٩/٢ - ٤٨٩ - ٥٠٧) وغيرهم.

* * *

٢٤٩

❑ روى مسلم (١٤٣٧): **عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا»**[1].

● **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام على عبد الحق (٤٥٠/٤) سكوته عليه، لأنه من رواية عمر بن حمزة.

لكنه عاد أدراجه فقال: حسن.

وأورده الذهبي فيما أنكر على عمر بن حمزة العمري (١٩٢/٢).

وضعفه الألباني في آداب الزفاف (١٤٣).

وعمر بن حمزة متكلم فيه. ومال الذهبي في الرواة المتكلم فيهم وابن القطان إلى تحسين أمره، ووثقه قبلهما الحاكم وابن حبان ومسلم.

وللحديث شواهد:

منها ما رواه أبو داوود (٢١٧٤) وأحمد (٥٤٠/٢) والبيهقي (١٩٤/٧) وغيرهم من حديث أبي نضرة عن شيخ من طفاوة.

والشيخ الطفاوي مجهول.

---

(١) رواه من هذا الوجه: أبو داود (٤٨٧٠) وأحمد (٦٩/٣) والبيهقي (١٩٣/٧) وأبو عوانة (٤٢٩٨) وابن أبي شيبة (٣٩/٤).

ومنها عن أسماء، رواه أحمد (٦/ ٤٥٦) والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٦٢) عن شهر بن حوشب عنها.

وشهر ضعيف.

ومنها عن أبي سعيد مرفوعا: الشياع حرام، خرجه أحمد (٣/ ٢٩) والبيهقي (٧/ ١٩٤) وأبو يعلى (١٣٩٦) والخطيب (٥/ ١٦٢) من طريقين عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم.

ودراج ضعيف.

فهذه شواهد تشهد للحديث.

* * *

٢٥٠

- **روى مسلم (١٤٣٨): عن هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا، قَالَ: نَعَمْ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ إِلَى قَوْلِهِ الْقَدَرُ.**
- **وحديث ابن عون هو: ذُكِرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكُمْ»، قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ، فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، قَالَ: «فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ»**(١).

- **قال الدارقطني** (٢٠٠): لم يتابع هشام، وخالفه أيوب وابن عون عن محمد عن عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد، فلعل ابن سيرين حفظه عنهما، والله أعلم.

وأخرجها كلها مسلم.

---

(١) وقد رواه أبو عوانة (٤٣٣٦) من طريق هشام به، فذكر لفظه.

ولم يجب النووي في شرح صحيح مسلم عن هذا بشيء.

وربما لأن الدارقطني احتمل كونه بالوجهين، فكأنه تراجع عن انتقاده.

فخرجه مسلم (١٤٣٨) وأحمد (٢٢/٣) وغيرهما من طريق شعبة عن أنس بن سرين عن معبد عن أبي سعيد به.

فصح الحديث واتصل.

وخرجه البخاري (٢١١٦ - ٢٤٠٤) وأبو داود (٢١٧٢) وأحمد (٦٣/٣ - ٦٨ - ٨٨) ومالك (١٢٣٩) والطحاوي (٣٣/٣) والبيهقي (٢٢٩/٧) عن ابن محيرز عن أبي سعيد.

وخرجه مسلم (١٤٣٨) وأبو داود (٢١٧٠) والترمذي (١١٣٨) والبيهقي (٧/ ٢٢٩)من طريق مجاهد عن قزعة عن أبي سعيد.

وخرجه أحمد (٢٦/٣ - ٤٧ - ٥٩) والبيهقي (٢٢٩/٧) والطحاوي (٣٤/٣) عن أبي الوداك عن أبي سعيد بمعناه.

٢٥١

❑ روى مسلم (١٤٥٣) من حديث **مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، تَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْغُلَامُ قَدِ اسْتَغْنَى عَنِ الرَّضَاعَةِ، فَقَالَتْ لِمَ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ»، فَقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ، فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ يَذْهَبْ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ»، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ.**

● أعله **ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٣٧٢/٢ - ٣٧٣) بالانقطاع بين مخرمة وأبيه.

وقد تقدم الكلام على حديث مخرمة عن أبيه، وأن مسلمًا استجاز تخريجه لأنه وجادة، وقد روى ما يشهد له بالصحة.

وللحديث طرق أخرى:

فرواه حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة عن عائشة، رواه مسلم (١٤٥٣) وأبو عوانة (٤٤٣٢).

ورواه مسلم (١٤٥٣) والنسائي (٣٣٢٠) وابن ماجه (١٩٤٣) وأحمد (٦/ ٣٨) (٦/٣٥٦) والبيهقي (٧/٤٥٩) من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة.

ورواه مسلم والنسائي (٣٣٢٢) وأحمد (٦/٢٠١) وأبو عوانة (٤٤٢٧) عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة.

ورواه أبو داود (٢٠٦١) وأحمد (٦/٢٠١) والبيهقي (٧/٤٥٩) وابن حبان (٤٢١٤) وأبو عوانة (٤٤٣١) وغيرهم عن عروة عن عائشة.

٢٥٢

- **روى مسلم (١٤٦٠): من حديث مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ إِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ عِنْدَكِ وَإِنْ شِئْتِ ثَلَّثْتُ ثُمَّ دُرْتُ»، قَالَتْ: ثَلِّثْ.**
- **ومن طريق سليمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن حميد، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول اللَّه ﷺ حين تزوج أم سلمة فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «إن شئت زدتك وحاسبتك به، للبكر سبع وللثيب ثلاث».**

- **وهذا مرسل:** أبو بكر بن عبد الرحمن لم يدرك القصة: كما نبه عليه

الدارقطني في التتبع (١٠٩).

وانظر غرر الفوائد المجموعة (٤٤٥).

واعتذر له الحافظ أبو مسعود الدمشقي في أجوبته على اعتراضات الدارقطني على صحيح مسلم (رقم٢٣) فقال: وإذا جوده ثقات وقصَّر به ثقات أيضا وبينه، فلا يلزمه عيب في ذلك. اهـ .

وأجاب النووي في شرح مسلم (٤٣/١٠) بأن الوصل زيادة ثقة يجب قبولها.

وعلى التسليم بعلته، فقد رواه مسلم (١٤٥٩) وأبو داود (٢١٢٢) وابن ماجه (١٩١٧) وأحمد (٢٩٢/٦) والبيهقي (٣٠١/٧) والطحاوي (٢٩/٣) والدارمي (٢٢١٠) وابن حبان (٤٢١٠) من حديث سفيان الثوري عن محمد بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة.

ورواه مسلم (١٤٦٠) وأحمد (٣٠٧/٦) وابن حبان (٤٠٦٥) وعبد الرزاق (٢٣٦/٦) والطحاوي (٢٩/٣) من طرق ثلاثة عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أم سلمة.

ورواه الحاكم (٦٧٥٩) وأحمد (٢٩٥/٦) وابن حبان (٢٩٤٩) والطحاوي (٢٩/٣) والطبراني في الكبير (٢٥٠/٢٣) عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة.

* * *

٢٥٣

روى مسلم (١٤٧٨): عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بِبَابِهِ لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ فَأُذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ وَاجِمًا سَاكِتًا، قَالَ: فَقَالَ لَأَقُولَنَّ شَيْئًا أُضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ سَأَلَتْنِي النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَأْتُ عُنُقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلْنَنِي النَّفَقَةَ»، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عُنُقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عُنُقَهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، فَقُلْنَ: وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عِنْدَهُ، ثُمَّ اعْتَزَلَهُنَّ شَهْرًا أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ﴾، حَتَّى بَلَغَ ﴿لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، قَالَ: فَبَدَأَ بِعَائِشَةَ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكِ أَمْرًا أُحِبُّ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكِ»، قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ، قَالَتْ: أَفِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ، قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتًا وَلَا مُتَعَنِّتًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيَسِّرًا»[1].

- انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام على عبد الحق سكوته عليه، وهو من حديث أبي الزبير عن جابر، وهو مدلس وقد عنعن (٤/٢٩٤ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣١٩ - ٣٢٢).

(١) خرجه من هذا الوجه: البيهقي (٧/٣٨) وأحمد (٣/٣٢٨) وأبو يعلى (٢٢٥٣).

قلت: لكنه صرح بالتحديث عند أبي عوانة (٤٥٨٧) فسلم من الضعف. وصرح عند أحمد (٣/٣٤٢) لكنه من طريق ابن لهيعة.

٢٥٤

❑ **أخرج مسلم (١٥٠٠): وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟»، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ»، قَالَ: نَعَمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنَّى هُوَ قَالَ لَعَلَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ.**

❑ **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ بَلَغَنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.**

- وفيه مبهم، وهو شيخ الزهري الذي بلغه عن أبي هريرة.

وقد رواه مسلم قبل من حديث ابن عيينة ومعمر وغيرهما عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة.

وإنما خرجه هكذا لأنه كذلك وقع له.

قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٣٦٥): وإنما أورده مسلم هكذا في الشواهد آخر الباب ليكثر والله أعلم بذلك طرق هذا الحديث، ولينبه على مخالفة عقيل للجماعة الذين رووه عن الزهري وجودوا إسناده والله ﷻ أعلم. اهـ .

قلت: أما طريق ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، فخرجها مسلم (١٥٠٠) وأبو داود (٢٢٦٠) والترمذي (٢١٢٨) والنسائي

(٣٤٧٨) وابن ماجه (٢٠٠٢) وأحمد (٢/٢٣٩) والبيهقي (٨/٢٥٢) وابن حبان (٤١٠٦) وابن الجارود (٨٤٨) وأبو عوانة (٤٤٥٦) وأبو يعلى (٥٨٦٩) والطحاوي (٣/١٠٣).

وأما طريق معمر عن الزهري به، فخرجها مسلم (١٥٠٠) والنسائي (٣٤٧٩) وأحمد (٢/٢٣٣ - ٢٧٩) وأبو عوانة (٤٤٥٧).

وتابعهما مالك عن الزهري به، خرجه البخاري (٤٩٩٩ - ٦٤٥٥) وأبو عوانة (٤٧٢٢) والبيهقي (٧/٢١٨ - ٤١٠ - ٨/٢٥١) والطحاوي (٣/١٠٣).

وتابعهم ابن أبي ذئب، خرجه مسلم.

وشعيب وغيرهم، فلا نطيل بتتبع ذلك.

وللزهري فيه طريق آخر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، خرجه البخاري (٦٨٨٤) والطحاوي (٣/١٠٣).

* * *

٢٥٥

❑ **أخرج البخاري (٤٧٩٣): حديث يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ وَهِيَ لِي حَلَالٌ».**

● **قال الدرقطني في التتبع (٣٤٤)**: وهذا مرسل. اهـ .

يعني أن عروة لم يدرك القصة.

وقد قدمت مرارا أن هذا لا يضر.

لأن عروة سمع الكثير من عائشة، فيحمل على أنه تحمله عنها، ثم صار يرويه بما ظاهره الإرسال.

وقد خرج البخاري (٤٨٤٠) وغيره من طريقه عن عائشة حديث زواجها

بالنبي، فواضح جدًا أنه تحمل هذا الحديث منها.

قال الحافظ في الفتح (١٢٤/٩): وأما الإلزام فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل، فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب للصحيح.

نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحميدي. انتهى.

وللحديث طريق آخر خرجه الحاكم (٢٧٠٤) وصححه والطبراني في الكبير (٢٣/٢٣) (٣٠/٢٤) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٠٠٦) عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي ثنا أبي عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة قالت: لما توفيت خديجة، قالت خولة بنت حكيم بن أمية بن الأوقص، امرأة عثمان بن مظعون، وذلك بمكة: يا رسول الله، ألا تزوج؟

قال: من؟

قالت: إن شئت بكرًا، وإن شئت ثيبًا.

قال: فمن البكر؟

قالت: ابنة أحب خلق الله إليك: عائشة بنت أبي بكر.

قال: ومن الثيب؟

قالت: سودة بنت زمعة، آمنت بك واتبعتك على ما أنت عليه.

قال: فاذهبي فاذكريهما علي.

فجاءت فدخلت بيت أبي بكر فوجدت أم رومان أم عائشة، فقالت: يا أم رومان، ماذا أدخل الله عليكم من الخير والبركة، أرسلني رسول الله ﷺ أخطب عليه عائشة.

قالت: وددت انتظري أبا بكر، فإنه آت، فجاء أبو بكر، فقالت: يا أبا بكر ماذا أدخل الله عليكم من الخير والبركة، أرسلني رسول الله ﷺ أخطب عليه عائشة.

قال: هل تصلح له؟ وإنما هي بنت أخيه.

فرجعني إلى رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له.

فقال: ارجعي إليه فقولي له: **«أنت أخي في الإسلام، وأنا أخوك، وابنتك تصلح لي»**.

فأتت أبا بكر، فقال لخولة: ادعي لي رسول الله ﷺ، فجاء فأنكحه، وأنا يومئذ ابنة ست سنين. .

وسنده حسن. واللفظ للطبراني.

ورواه الحاكم (٤٤٤٥) وصححه والبيهقي (١٢٩/٧) من وجه آخر عن محمد بن عمرو به.

ورواه أحمد (٢١٠/٦) من وجه آخر عن محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة ويحيى قالا: . . فذكراه.

فهذا شاهد قوي لحديث البخاري، إلا أن بينهما اختلافا يسيرا، لأن في حديث البخاري أن النبي ﷺ هو الخاطب بنفسه، وفي الآخر أن المباشر للخطبة غيره.

وتمسك به مغلطاي فقال: في صحة هذا الحديث نظر، لأن الخلة لأبي بكر إنما كانت بالمدينة، وخطبة عائشة كانت بمكة، فكيف يلتئم قوله إنما أنا أخوك؟

وأيضًا فالنبي ﷺ ما باشر الخطبة بنفسه، كما أخرجه ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة أن النبي ﷺ أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر يخطب عائشة. فقال لها أبو بكر: وهل تصلح له؟ إنما هي بنت أخيه، فرجعت فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال لها: **«ارجعي فقولي له أنت أخي في الإسلام، وابنتك تصلح لي»**، فأتيت أبا بكر فذكرت ذلك له، فقال: ادعي رسول الله ﷺ فجاء فأنكحه.

وأجاب الحافظ في الفتح (١٢٤/٩): **قلت: اعتراضه الثاني يرد الاعتراض الأول من وجهين:**

إذ المذكور في الحديث الأخوة، وهي إخوة الدين.

والذي اعترض به الخلة، وهي أخص من الأخوة.

ثم الذي وقع بالمدينة إنما هو قوله ﷺ: لو كنت متخذا خليلا، الحديث الماضي في

المناقب، من رواية أبي سعيد، فليس فيه إثبات الخلة إلا بالقوة لا بالفعل.

الوجه الثاني: أن في الثاني إثبات ما نفاه في الأول.

والجواب عن اعتراضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله.

فلا يضر هذا الاختلاف اليسير، فهو شاهد قوي لحديث البخاري.

* * *

٢٥٦

❑ روى البخاري (٤٨٤٥ ـ ٦٥٤٦): **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ، وَمُجَمِّعٍ ابْنَيْ يَزِيدَ ابْنِ جَارِيَةَ، عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامٍ الْأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهْيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهُ.**

❑ **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَالرَّحْمَنِ ابْنَ يَزِيدَ، وَمُجَمِّعَ بْنَ يَزِيدَ، حَدَّثَاهُ أَنَّ رَجُلًا يُدْعَى خِذَامًا أَنْكَحَ ابْنَةً لَهُ نَحْوَهُ.**

● **أعله الدارقطني** قال: أخرج البخاري حديث خنساء بنت خذام الأنصارية أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك. الحديث. من رواية مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع بن يزيد بن جارية عن خنساء به.

ومن رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد أنهما حدثاه أن رجلا يدعى خذاما أنكح ابنة له. نحوه. انتهى.

هكذا في هدي الساري، وفي التتبع (١٨٦) ذكر الحديث، وقال: وقد كتبناه.

فرواية يزيد هذه على هذا مرسلة.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٥): قلت: عبد الرحمن بن القاسم أعرف بحديث أبيه من غيره، وقد وصله.

ومالك أتقن لحديث أهل المدينة من غيره.

ومع ذلك فأخرج البخاري الطريقين، فأفهم أنه رأى أن الموصول أرجح، وهو المعتمد، والله أعلم. انتهى.

فمال ابن حجر إلى ترجيح رواية مالك على رواية يزيد بن هارون. والحديث كيفما كان الحال صحيح.

وحديث مالك في موطئه (١١١٣)، وعنه البخاري كما تقدم، وأبو داود (٢١٠١) والنسائي (٣٢٦٨) وأحمد (٦/٣٢٨) والبيهقي (٧/١٢٣ - ١١٩) والدارمي (٢١٩٢) وابن الجارود (٧١٠) والطبراني في الكبير (٢٤/٢٥١).

وأما طريق يزيد فخرجها البخاري وأحمد (٦/٣٢٨) والبيهقي (٧/١١٩) وابن ماجه (١٨٧٣) والدارمي (٢١٩٧) وابن أبي شيبة (٣/٤٥٧).

وتابع يزيدًا عليه: ابن عيينة عن يحيى عند البخاري (٦٥٦٨) وأحمد (٦/ ٣٢٨).

لكن خرجه الطبراني في الكبير (٢٤/٢٥١) من هذا الوجه بزيادة: عن خنساء، فوافقت رواية مالك.

وكذا تابع يزيدًا: عيسى بن يونس عن يحيى، خرجه الطبراني في الكبير (١٩/ ٤٤٦).

وكذا تابعه ابن فضيل عند الدارقطني في السنن (٣/٢٣١).

وللحديث شواهد:

منها من حديث نافع بن جبير بن مطعم، خرجه عبد الرزاق (١٠٣٠٧) والبيهقي (٧/١١٩).

ومنها عن حجاج بن السائب عن أبيه عن جدته خنساء.

خرجه الدارقطني في السنن (٣/٢٣١) والبيهقي (٧/١١٩) والطبراني في الكبير

(٢٥٢/٢٤).

وكذا خرجه أحمد (٣٢٨/٦)، وليس عنده (عن أبيه).

ومنها عن ابن عباس، خرجه عبد الرزاق (١٠٣٠٨)، ورجاله ثقات، لكنه منقطع.

ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس كما في الفتح (١٩٥/٩).

ومنها عن أبي بكر بن محمد، خرجه عبد الرزاق (١٠٣٠٩).

ومنها عن أبي سلمة عن أبي هريرة، خرجه البيهقي (١٢٠/٧) والدارقطني (٣/ ٢٣٢) والطبراني في الكبير (٢٥٢/٢٤).

لكن خرجه الدارقطني (٢٣١/٣) عن أبي سلمة مرسلًا.

وقال البيهقي: والمرسل له أصح. وفيما مضى من الموصول كفاية.

ورواه عبد الرزاق من وجوه أخرى على إبهام اسم المرأة.

فهذه طرق يقوي بعضها بعضًا، كما قال الحافظ في الفتح، ومجموعها يشهد لحديث البخاري بالصحة.

ثم ذكر الحافظ طرقا أخرى للحديث، لكن فيه أنها كانت بكرا، وكلها معلولة.

٢٥٧

❑ **روى البخاري (٤٨٧٧) عن صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرٍ.**

قال البرقاني كما في الفتح (٢٣٨/٩) بعد أن ضعف قول من زاد عن عائشة: وصفية ليست بصحابية، و حديثها مرسل.

وقال الدارقطني: هذا من الأحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسل.

قلت: رواه عن صفية عن عائشة: أبو أحمد الزبيري[١]، و مؤمل بن إسماعيل،

(١) رواه أحمد (١١٣/٦) و البيهقي (٢٦٠/٧).

ويحيى بن اليمان[١]، ويحيى بن أبي زائدة[٢] عن الثوري عن منصور عنها.

ورواه عنها مرسلًا: ابن مهدي، و وكيع[٣]، والفريابي و روح بن عبادة و يزيد بن أبي حكيم[٤]، و محمد بن كثير العبدي[٥].

وقد نصر النسائي قول من لم يقل عن عائشة.

وقد اختلف في صفية هل هي صحابية أم تابعية.

فجزم ابن سعد و ابن حبان و البرقاني بأنها تابعية.

وقال الحافظ في الإصابة (٧٤٣/٧): مختلف في صحبتها، و أبعد من قال: لا رؤية لها، فقد ثبت حديثها في صحيح البخاري تعليقا.

ثم ذكر حديث البخاري قال: و قال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت: سمعت رسول اللَّه ﷺ مثله.

ووصله ابن ماجه، و سنده صحيح.

وروى أبو داود (١٨٧٨) و ابن ماجه (٢٩٤٧) عن صفية قالت: طاف النبي ﷺ على بعير يستلم الحجر بمحجن وأنا أنظر إليه.

قال المزي: هذا يضعف قول من أنكر أن يكون لها رؤية، فإن إسناده حسن.

قال الحافظ (٢٣٩/٩): قلت: و إذا ثبت رؤيتها له ﷺ وضبطت ذلك فما المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة.

* * *

---

(١) رواه النسائي.

(٢) رواه أبو يعلى (٤٦٨٦).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٥٦١/٣).

(٤) رواه الإسماعيلي كما في الفتح (٢٣٨/٩).

(٥) رواه القاضي إسماعيل في أخلاق النبي ﷺ كما في الفتح (٢٣٨/٩).

الطلاق

٢٥٨

❑ أخرج مسلم (١٤٨٠): من طريق الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، خَرَجَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَرْسَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ بِنَفَقَةٍ فَقَالَا لَهَا: وَاللَّهِ مَا لَكِ نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا، فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكِ فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الِانْتِقَالِ»، فَأَذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ: أَيْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ»، وَكَانَ أَعْمَى تَضَعُ ثِيَابَهَا عِنْدَهُ وَلَا يَرَاهَا، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانُ، قَبِيصَةَ بْنَ ذُؤَيْبٍ يَسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَتْهُ بِهِ، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنِ امْرَأَةٍ، سَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ: فَبَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ﴾، الْآيَةَ، قَالَتْ: هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةٌ، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا فَعَلَامَ تَحْبِسُونَهَا ؟.

• **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (٢٨٤): قلت: وفي سماع عبيد الله هذا من أبي عمرو بن حفص (ض) نظر، وقد ذكر غير واحد من العلماء أن هذا الحديث من هذا الوجه غير متصل.

قلت: قد أخرجه مسلم (١٤٨٠) وأبو داود (٢٢٨٨) والنسائي (٣٥٤٩) وابن

ماجه (٢٠٣٦) والترمذي (١١٨٠) وأحمد (٦/٤١٢) وابن حبان (٤٢٥٢) وأبو عوانة (٤٦١٨) والطحاوي (٣/٦٩) وعبد الرزاق (٧/٢٤) من طريق الشعبي عن فاطمة بنت قيس به.

ورواه مسلم (١٤٨٠) وأبو داود (٢٢٨٤ ـ ٢٢٨٩) والنسائي (٣٢٤٥) ومالك (١٢١٠) وأحمد (٦/٤١٢ ـ وغيرها) وابن حبان (٤٠٤٩ ـ ٤٢٥٣ ـ ٤٢٩٠) وأبو عوانة (٤٥٩٣) والدارمي (٢١٧٧) والطحاوي (٣/٦٥) والبيهقي (٧/١٧٧ ـ ٤٧٢ ـ وغيرها) من طريق أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس به.

ورواه مسلم (١٤٨٠) والنسائي (٣٤١٨) والترمذي (١١٣٥) وابن ماجه (٢٠٣٥) وأحمد (٦/٤١٢) وابن حبان (٤٢٥٤) وأبو عوانة (٤٥٣٧) والطحاوي (٣/٦٦) وغيرهم من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن فاطمة.

* * *

٢٥٩

❑ روى البخاري (٤٩٧١): حدثنا أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُالْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً»، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ: لَا يُتَابَعُ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[١].

❑ وقال (٤٩٧٢): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ أُخْتَ عَبْدِاللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ بِهَذَا، وَقَالَ: «تَرُدِّينَ حَدِيقَتَهُ»، قَالَتْ:

---

(١) وخرجه النسائي (٣٤٦٣) والبيهقي (٧/٣١٣) والدارقطني (٣/٢٥٤) وغيرهم.

نَعَمْ، فَرَدَّتْهَا وَأَمَرَهُ يُطَلِّقْهَا.

❑ وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلِّقْهَا[(١)].

❑ وَعَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...

ورواه (٤٩٧٣): من طريق جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس... [(٢)]

وقال: حدثنا سليمان، حدثنا حماد، عن أيوب، عن عكرمة، أن جميلة فذكر الحديث.

- **قال الدارقطني** في التتبع (٣٢٨): وأصحاب الثقفي غير أزهر يرسلونه أيضًا. وخالد الطحان وإبراهيم بن طهمان يرسلونه عن خالد الحذاء عن عكرمة، ولم يخرج مسلم لعكرمة شيئًا. انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٥): قلت: قد حكى البخاري الاختلاف فيه وعلقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا، وعن أيوب موصولا، وذلك لما يقوي رواية جرير بن حازم.

وفي رواية أبي ذر عن المستملي من الزيادة: قال البخاري عقب حديث أزهر: لا يتابع فيه عن ابن عباس، وهذا معنى قول الدارقطني إن أصحاب الثقفي يرسلونه. انتهى.

فيظهر أن هذا الحديث: الصحيح فيه الإرسال.

والبخاري على علم بهذه العلة، ولست أدري لم خرجه؟

فقد قال رحمه الله عقب تخريج حديث أزهر: (لا يتابع فيه عن ابن عباس).

قال ابن حجر في الفتح (٤٠١/٩): أي لا يتابع أزهر بن جميل على ذكر ابن

---

(١) خرجه ابن الجارود (٧٥٠) والإسماعيلي كما في الفتح (٤٠١/٩).

(٢) وخرجه البيهقي (٣١٣/٧) وابن الجارود (٧٥٠).

عباس في هذا الحديث، بل أرسله غيره، ومراده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء، عن عكرمة، ولهذا عقبه برواية خالد، وهو ابن عبد اللّٰه الطحان عن خالد، وهو الحذاء عن عكرمة مرسلًا، ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا، وعن أيوب موصولا.

وللحديث طرق أخرى:

منها: ما رواه النسائي (٣٤٩٨) وابن ماجه (٢٠٥٨) والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٦٥) (٢٥/٤٢) والبيهقي (٧/٣١٥ ـ ٤٥٠) عن الربيع بنت معوذ بسند جيد، كما قال ابن حجر في الفتح (٩/٣٩٩).

لكن وقع عندها أن اسمها مريم المغالية.

لكن خرجه النسائي (٣٤٩٧) من وجه آخر عن الربيع فسماها جميلة.

ومنها عن عمرة بنت عبد الرحمن خرجه أبو داود (٢٢٢٧) والنسائي (٣٤٦٢) ومالك (١١٧٤) وابن الجارود (٧٤٩) وابن حبان (٤٢٨٠) وأحمد (٦/٤٣٣) والبيهقي (٧/٣١٢ ـ ٣١٣) وعبد الرزاق (٦/٤٨٤) وعنه الطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٢٢) (٢٤/٢٢٣) بسند صحيح.

ووقع عندهم حبيبة بنت سهل.

وخرجه أبو داود (٢٢٢٨) والبيهقي (٧/٣١٥) عن عمرة عن عائشة، وسنده صحيح، إلا أن سعيد بن سلمة بن أبي الحسام فيه كلام.

ومنها عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، خرجه ابن ماجه (٢٠٥٧) وأحمد (٤/٣) والطبراني في الكبير (٦/١٠٣).

وحجاج هو ابن أرطأة ضعيف مدلس وقد عنعن.

والحجاج فيه طريق آخر عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة عن عمه سهل بن أبي حثمة قال كانت حبيبة... الخ.

خرجه أحمد (٤/٣) والطبراني في الكبير (٦/١٠٣).

ومنها عن سعيد بن المسيب مرسلًا، خرجه عبد الرزاق (١١/٤٨٢) بسند

صحيح عنه.

ومنها عن أبي الزبير مرسلًا، خرجه عبد الرزاق (٦/٥٠٢) والدارقطني (٣/٢٥٥).

قال ابن حجر في الفتح (٩/٣٩٨): وسنده قوي مع إرساله.

ومنها عن ابن جريج عن عطاء مرسلًا، خرجه عبد الرزاق (٦/٥٠٢) والدارقطني (٣/٣٢١).

وأسنده بعضهم، لكن قال الدارقطني: والمرسل أصح.

فهذه طرق عديدة تشهد لحديث البخاري بالصحة، وكلها من غير طريق عكرمة التي وقع فيها الاضطراب المتقدم.

نعم في متون هذه الطرق اختلاف في تسمية المرأة.

فقيل: جميلة.

وقيل: حبيبة بنت سهل.

وقيل: مريم المغالية.

قال ابن حجر في الفتح (٩/٣٩٩): قلت: والذي يظهر إنهما قصتان وقعتا لامرأتين لشهرة الخبرين وصحة الطريقين واختلاف السياقين بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جميلة ونسبها، فإن سياق قصتها متقارب، فأمكن رد الاختلاف فيه إلى الوفاق.

* * *

٢٦٠

- أخرج البخاري (٤٩٨٢): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ، وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تُخْطَبْ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهُرَ، فَإِذَا طَهُرَتْ حَلَّ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ، وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ مِنْهُمْ أَوْ أَمَةٌ فَهُمَا حُرَّانِ وَلَهُمَا مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ مِثْلَ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ، وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلِ الْعَهْدِ لَمْ يُرَدُّوا وَرُدَّتْ أَثْمَانُهُمْ.
- وَقَالَ عَطَاءٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَانَتْ قَرِيبَةُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَطَلَّقَهَا، فَتَزَوَّجَهَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَتْ أُمُّ الْحَكَمِ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ تَحْتَ عِيَاضِ بْنِ غَنْمٍ الْفِهْرِيِّ، فَطَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ الثَّقَفِيُّ.

- **قال أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (١٨٩): قال أبو مسعود الدمشقي رحمه اللَّه: ثبت هذا الحديث والذي قبله من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني.

وإنما أخذ هذا[1] الكتاب من ابنه، ونظر فيه، يعني ابن جريج أخذه من ابن عطاء الخراساني.

قال الإمام أبو علي (ض): وهذا التنبيه بديع من أبي مسعود رحمه اللَّه. روينا عن صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني قال سمعت هشام بن يوسف يقول قال لي ابن جريج سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران. ثم قال: أعفني من هذا.

---

(١) في المطبوع: وإنما أخدها هذا.

قال هشام: فكان بعد إذا قال عطاء عن ابن عباس قال: الخراساني.

قال هشام: فكتبنا ما كتبنا ثم مللنا، يعني كتبنا أنه عطاء الخراساني.

فقال علي بن المديني: إنما كتبت أنا هذه القصة، لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء بن أبي رباح.

وعن صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني قال: سألت يحيى يعني القطان عن أحاديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال: ضعيفة. فقلت ليحيى: إنه يقول أخبرنا. قال: لا شيء، كله ضعيف، إنما هو من كتاب دفعه إليه. اهـ .

وسبقه الإسماعيلي، كما نقله الحميدي في الجمع بين الصحيحين.

وسيأتي البحث في هذا في الحديث (٢٣٦).

لكن لكثير من فقراته أصول صحيحة.

أما قصة تطليق عمر لقريبة، وتزوج معاوية بها، فخرجها البخاري من وجه آخر (٢٥٨١) عن المسور ومروان به.

وعلقه عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة (٢٥٨٢)، ووصله ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل كما في الفتح (٣٥١/٥).

وأما شطره الأول، فلبعضه شاهد عند الدارقطني في سننه (١١٢/٤) بسند فيه شريك وسماك بلفظ: إذا خرج العبد من دار الشرك قبل سيده فهو حر، وإذا خرج من بعده رد إليه، وإذا خرجت المرأة من دار الشرك قبل زواجها تزوجت من شاءت وإذا خرجت من بعده ردت إليه.

وشهادته قاصرة، مع ما فيه من الضعف.

ويشهد لرد المهاجرة لزوجها إن أسلم ما رواه أبوداود (٢٢٤٠) والترمذي (١١٤٣) وأحمد (٢١٧/١ - ٢٦١ - ٣٥١) والحاكم (٦٦٩٤ - ٦٨٤٦) والدارقطني (٢٥٤/٣) والبيهقي (١٨٧/٧) والطحاوي (٢٥٦/٣) عن ابن عباس أن النبي ﷺ رد ابنة زينب على أبي العاص، وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين على النكاح الأول، ولم يحدث شيئًا.

وفي رواية بعد سنتين، وفي أخرى بعد ثلاث.

وسنده حسن، لكن داود بن الحصين مضعف في روايته عن عكرمة.

وقال الترمذي لا بأس بإسناده، وصححه الحاكم، وصححه أحمد في مسنده (٢/٢٠٨)[1].

وعند أبي داود (٢٢٣٨) بسند فيه سماك أن رجلا جاء مسلما على عهد النبي ﷺ ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال: يا رسول الله إنها قد كانت أسلمت معي فردها علي.

* * *

(١) ويعارضه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي (١١٤٢) وابن ماجه (٢٠١٠) وأحمد (٢/٢٠٧) والطحاوي (٣/٢٥٦) والدارقطني (٣/٢٥٣).
لكنه حديث ضعيف، ضعفه الترمذي وأحمد وغيرهما.

الأطعمة

٢٦١

❏ روى مسلم (١١٩٧): من حديث ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ حُرُمٌ، فَأُهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَّقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١).

• قال الدارقطني في التتبع (٢١٢): وقد كتبنا علله. اهـ .

يقصد في العلل (٤/٢١٥ - ٢١٦).

قال رحمه الله: يرويه محمد بن المنكدر، واختلف عنه، فرواه ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان عن أبيه عن طلحة.

وتابعه ربيعة بن عمر عن ابن المنكدر.

ورواه فليح بن سليمان(٢) عن ابن المنكدر عن عبد الرحمن بن عثمان عن طلحة ولم يذكر معاذا.

ورواه أبو حنيفة(٣) عن ابن المنكدر عن عثمان بن محمد عن طلحة.

ورواه الثوري(٤) عن ابن المنكدر عن شيخ لم يسمه عن طلحة.

---

(١) ورواه من هذا الوجه: النسائي (٢٨١٧) والدارمي (١٨٢٩) وأحمد (١/١٦١) والبيهقي (٥/١٨٨) والطحاوي (٢/١٧١) وابن أبي شيبة (٣/٣٠٧) وابن خزيمة (٢٦٣٨) وابن حبان (٣٩٧٣ - ٥٢٥٦) والبزار (٩٣١) وأبو يعلى (٦٣٥).

(٢) رواه أبو يعلى (٦٥٨).

(٣) رواه الطيالسي (٢٣٢) وأبو يعلى (٦٥٦).

(٤) أخرجه الخطيب (٢/٩٧).

والصواب حديث ابن جريج وهو حفظ إسناده.

ورواه سلمة بن صالح الأحمر عن ابن المنكدر فقال عن عبد الرحمن بن عثمان أو عثمان بن عبد الرحمن. انتهى.

قلت: وتابع فليحًا: بكير بن عثمان عند ابن حبان (٣٩٧٢).

وقال ابن حبان: لست أنكر أن يكون ابن المنكدر سمع هذا الحديث من عبد الرحمن بن عثمان التيمي وسمعه من عبد الرحمن عن أبيه، فمرة روى عن معاذ، وأخرى عن أبيه.

وقد مال الدارقطني في خاتمة كلامه إلى ترجيح رواية ابن جريج التي خرج مسلم، فرجع عن إعلاله.

وما أبداه ابن حبان من احتمال كونه بالوجهين وارد جدًا.

وأبو حنيفة ضعيف فلا يعتمد على روايته.

وفي فليح ضعف فرواية ابن جريج أولى من روايته.

وأما رواية سفيان فلم يحفظه كما ينبغي.

ويشهد له حديث أبي قتادة عند البخاري (٢٤٣١) ومسلم (١١٩٦) وغيرهما بنحوه.

وحديث عمير بن سلمة، رواه مالك (٧٨١) وعنه النسائي (٢٨١٨) وأحمد (٤١٨/٣ - ٤٥٢) والطحاوي (١٧٢/٢) وعبد الرزاق (٨٣٣٩) وابن حبان (٥١١٢) والحاكم (٦٦١٨) والبيهقي (١٨٨/٥) وغيرهم بسند صحيح.

* * *

٢٦٢

❏ **أخرج مسلم (١٩٣٨): من حديث شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، قَالَ الْبَرَاءُ: أَصَبْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ حُمُرًا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِ اكْفَئُوا الْقُدُورَ.**

● **قال أبو مسعود الدمشقي**، كما في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم (٢٦٧): لهذا الحديث تعليل، وهو مرسل. انتهى.

قلت: يعني أن أبا إسحاق لم يسمعه من البراء رضي الله عنه، ولذلك قال فيه: قال البراء. غرر الفوائد المجموعة (٥٤٠).

وقد وقع تصريح أبي إسحاق بالسماع له من البراء عند الطحاوي (٤/٢٠٥).

وأجاب الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٥٤٣) بأنه متصل في كتاب مسلم من رواية الشعبي وغيره عن البراء بنحوه. اهـ .

قلت: نعم، ورد من حديث الشعبي وعدي بن ثابت وثابت بن عبيد كلهم عن البراء.

فأما حديث الشعبي فخرجه مسلم (١٩٣٨) وغيره.

وأما حديث عدي عن البراء، فخرجه البخاري (٣٩٨٤) ومسلم (١٩٣٨) وابن حبان (٥٢٧٧) والبيهقي (٩/٣٢٩) والطحاوي (٤/٢٠٨).

وما حديث ثابت بن عبيد، فخرجه مسلم.

وورد الحديث كذلك من حديث أنس وابن أبي أوفى.

أما حديث أنس، فرواه البخاري (٢٨٢٩ - ٣٩٦٣) ومسلم (١٩٤٠) والنسائي (٤٣٤٠) وأحمد (٣/١٢١) والبيهقي (٩/٣٣١) والطحاوي (٤/٢٠٥).

وأما حديث ابن أبي أوفى، فرواه البخاري (٢٩٨٦ - ٣٩٨٣) ومسلم (١٩٣٧) والنسائي (٤٣٣٩) وابن ماجه (٢/١٠٦٤) والبيهقي (٩/٣٢٩) والطحاوي (٤/٢٠٧).

* * *

٢٦٣

❑ روى مسلم (٢٠٤٦): من طريق يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ،[١] حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمُ التَّمْرُ».

- **أعله الحافظ ابن عمار الشهيد** في علل صحيح مسلم (١٠٩) بأن أحمد بن صالح قال: نظرت في كتب سليمان بن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلا.

وقد توبع يحيى بن حسان: تابعه مروان بن محمد الطاطري، خرجه أبو داود (٣٨٣١) و ابن ماجه (٣٣٢٧) و ابن حبان (٥٢٠٦) وأبو نعيم في الحلية (٣١/١٠).

واقتصر علي الحلبي في تحقيقه لكتاب ابن عمار على عزوه لأبي نعيم، فقصر.

وقد صح الحديث من وجوه أخرى:

فخرجه مسلم (٢٠٤٦) و أحمد (١٧٩/٦ - ١٨٨) و الدارمي (٢٠٦٠) و ابن أبي شيبة (٨٣٣٨) و أبو عوانة (٨٣٣٨) و غيرهم من طرق عن يعقوب بن محمد بن طحلاء عن أبي الرجال عن أمه عن عمرة عن عائشة.

ووهم علي الحلبي فجعل سنده هكذا: يعقوب بن محمد بن طحلاء عن أبي الرجال عن ابن شهاب عن الزهري عنها به (١١١).

وفيه أمران:

الأول: قوله عن ابن شهاب عن الزهري، لعله سبق قلم، فابن شهاب هو الزهري.

و **الثاني:** لا ذكر للزهري في هذه الرواية، بل هو من طريق عمرة كما تقدم.

وللحديث شاهد عند الطبراني في الأوسط (٥٢٣٦ - ٦٩٢١) عن عروة عن عائشة، لكن سنده واه، فلا نشتغل بذكره.

* * *

(١) رواه من هذا الوجه أيضا: الترمذي (١٨١٥) و الدارمي (٢٠٦١).

٢٦٤

❑ روى مسلم (٢٠٥١): من طريق يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، [١] أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَـامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الْأُدُمُ ـ أَوِ الْإِدَامُ ـ الْخَلُّ».

• **قال الحافظ ابن عمار الشهيد** في علل صحيح مسلم (١٠٩): قال أحمد بن صالح: نظرت في كتب سليمان بن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلا[٢].

قال أحمد بن صالح: وحدثني ابن أبي أويس قال حدثني ابن أبي الزناد عن هشام عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ سأل قومًا: ما إدامكم؟ قالوا: الخل، قال: «**نعم الإدام الخل**». انتهى.

وقال أبو حاتم كما في العلل (٢٣٨٤): هذا حديث منكر بهذا الإسناد.

قلت: وعلى التسليم بصحة التعليل فقد ورد الحديث من طرق عدة.

منها عن جابر، خرجه مسلم (٢٠٥٢) وأبو داود (٣٨٢٠ ـ ٣٨٢١) و النسائي (٣٧٩٦) و الترمذي (١٨٣٩) و ابن ماجه (٣٣١٧) و أحمد (٣٧١/٣ ـ ٣٨٩ ـ ٣٩٠ ـ ٤٦٩) و الدارمي (٢٠٤٨) و البيهقي (٢٧٩/٧) و ابن أبي شيبة ١٤٨/٥ و أبو يعلى (٢٢٠١ ـ ٢٢١١) و الطبراني في الكبير (١٧٤٩) و في الأوسط (٦٢١ ـ ٨٨١٧) من طرق عنه.

وفي الباب عن أنس، وأم هانئ، و السائب بن يزيد، وابن عباس، و عائشة، وأم سعد.

---

(١) وخرجه من هذا الوجه: الترمذي (١٨٤٠) و الدارمي (٢٠٤٩) والبيهقي (٦٢/١٠) و تابعه مروان الطاطري عن سليمان به، خرجه ابن ماجه (٣٣١٦).

(٢) مثل هذا التعليل وارد كثيرا في كلام الحفاظ الأوائل، كما بينته في كتابي: العلة، و بيانه أن كثيرا من الثقات كانوا يصنفون أحاديثهم المروية في مصنفات خاصة، فإذا اطلع النقاد على تلك المصنفات، و لم يجدوا الحديث فيها، قالوا: لا أصل له، وألصقوا الوهم به أو بالراوي عنه. نعم يضعف هذا التعليل في حق المكثرين، و الله أعلم.

(٢٦٥)

☐ **روى مسلم (٢٠٦٤): عن أَبِي مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى آلِ جَعْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَابَ طَعَامًا قَطُّ كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِهِ سَكَتَ**[1].

• **قال الدارقطني** في التتبع (١٤٥): وقد خالف أبو معاوية جماعة منهم سعيد والثوري.

وزائدة و زهير و جرير و عقبة بن خالد رووه عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة.

ويقال: إن الأعمش كان يروي مرة عن أبي حازم، و مرة عن أبي يحيى، و الله أعلم.

وقد أخرج مسلم الوجهين جميعًا.

وأما البخاري فأخرجه عن شعبة والثوري، ولم يخرجه عن أبي معاوية. اه

وأيده القاضي عياض فقال: هذا الإسناد من الأحاديث المعللة في كتاب مسلم التي بين مسلم علتها كما وعد في خطبته، وذكر الاختلاف فيه، ولهذه العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية ولا خرجه من طريقه، بل خرجه من طريق آخر. شرح النووي على مسلم (١٤/٢٧).

ووافقه أبو حاتم: فقال (٢/٢٢) في العلل: لم يتابع على هذه الرواية، إنما هو الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وكرر نحوه (٢/٢٤٦).

أجاب النووي في شرح مسلم (١٤/٢٧) فقال: وعلى كل حال فالمتن صحيح، لامطعن فيه، والله أعلم.

---

(١) ورواه من هذا الوجه: ابن ماجه (٣٢٥٩) وأحمد (٢/٤٢٧ - ٤٩٥) وأبو عوانة (٨٤٤٤).

وهو كما قال.

وأجاب الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٤٨/٩) بحمله على الوجهين، فقال بعد نقله كلام الدارقطني وعياض: والتحقيق أن هذا لا علة فيه، لرواية أبي معاوية الوجهين جميعًا، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذا، أما بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم، فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش، وهو من أحفظهم عنه، فيقبل، والله أعلم. انتهى.

قلت: وعبارة الدارقطني المتقدمة ليس فيها جزم بالإعلال لأنه ذكر احتمال كونه بالوجهين، ولم يتعقبه بشيء.

وعلى فرض أنه أعله من طريق أبي معاوية المذكورة.

فطريق الثوري و شعبة وغيرهما ممن خالفه راجحة.

وقد أخرج طريق شعبة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة: البخاري (٣٣٧٠) وأحمد (٤٧٩/٢) وأبو عوانة (٨٤٤٠).

وأخرج طريق الثوري: البخاري (٥٠٩٣) ومسلم (٢٠٦٤) وأبو داود (٣٧٦٣) والترمذي (٢٠٣١) وابن ماجه (٣٢٥٩) وأحمد (٤٧٤/٢) والبيهقي (٢٧٩/٧) وابن حبان (٦٤٣٧) وأبو عوانة (٨٤٣٩ - ٨٤٤٣).

وتابعهما: أبو يحيى الحماني: أخرجه أبو عوانة (٨٤٣٦)، والوضاح أبو عوانة، أخرجه أبو عوانة الإسفرائيني (٨٤٤١).

وتابعهم من ذكر الدارقطني، والله أعلم.

فالحديث صحيح من هذا الوجه.

* * *

٢٦٦

□ **أخرج البخاري (٥٠٦٣): حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعَيْمٍ، قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «سَمِّ اللَّهَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ».**

● **أعله الدارقطني** في التتبع (١٧٤) بأنه مرسل من هذا الوجه، مع تصحيحه له متصلا.

قال: وهذا الحديث أرسله مالك في الموطأ، ووصله عنه خالد بن مخلد ويحيى بن صالح، وهو صحيح متصل.

وقد رواه الوليد بن كثير ومحمد بن عمرو بن حلحلة عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة كرواية خالد ويحيى عن مالك. وأخرجه البخاري إلا حديث من وصله عن مالك. انتهى.

قلت: خرج البخاري الحديث من طريق ابن حلحلة عن وهب عن عمر موصولا.

ثم أعقبه برواية مالك المرسلة مشيرا للخلاف فيه، وأنه لا يضر.

ومالك على عادته في إسقاط الرواة وإرسال الأحاديث[1]، كما وضحته في الفوائد الحديثية.

والحديث في الموطأ (١٦٧٠).

وقد رواه سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن وهب بن كيسان سمعه من عمر بن أبي سلمة قال: فذكره.

رواه البخاري (٥٠٦١) ومسلم (٢٠٢٢) وابن ماجه (٣٢٦٧) وأحمد (٤/ ٢٦) وأبو عوانة (٨٢٥٥) والبيهقي (٧/٢٧٧).

ورواه البخاري (٥٠٦٢) ومسلم من طريق ابن حلحلة عن وهب بن كيسان عن

---

(١) أجاب بنحو هذا ابن حجر في هدي الساري (٣٧٦).

عمر بن أبي سلمة.

ورواه أبو داود (٣٧٧٧) وأحمد (٢٧/٤) وابن حبان (٥٢١٥) وأبو عوانة (٨٢٥٧) من وجه آخر عن أبي وجزة عن عمر بن أبي سلمة.

لكن رواه أحمد (٢٦/٤) من طريق هشام عن أبي وجزة، رجل من بني سعد عن رجل من بني مزينة عن عمر بن أبي سلمة. فزاد رجلًا.

* * *

الذبائح

٢٦٧

- **قال مسلم (١٩٣١): حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يُدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ فَكُلْهُ مَا لَمْ يُنْتِنْ.**

- **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَهُ فِي الصَّيْدِ.**

- **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (٣٤٧): وفي سماعه (أي مكحول) منه (أي من أبي ثعلبة) أيضًا نظر، إلا أن مسلمًا ـ رحمه الله ـ أورد حديث أبي ثعلبة هذا من طرق ثابتة الاتصال. اهـ .

قلت: خرجه مسلم (١٩٣١) وأبو داود (٢٨٦١) والنسائي (٤٣٠٣) وأحمد (١٩٤/٤) والبيهقي (٢٤٢/٩ ـ ٢٤٣) والدارقطني (٢٩٥/٤) والطبراني في الكبير (٢١٥/٢٢) وأبو عوانة (٧٥٨٩) من طريق معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن أبي ثعلبة مرفوعًا.

* * *

٢٦٨

❑ **روى مسلم (١٩٣٤): من طريق مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ،[(١)] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.**

● **أعله ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٢/٤٥٠) بالانقطاع بين ميمون وابن عباس، وأن بينهما سعيد بن جبير.

هكذا خرجه أبو داود (٣٨٠٥) والنسائي (٤٣٤٨) وابن ماجه (٣٢٣٤)، وأحمد (١/٣٣٩) وابن الجارود (٨٩٣) والبيهقي (٩/٣١٥) والطحاوي (٤/١٩٠) من طريق علي بن الحكم عن ميمون به.

ونقل الحافظ في التلخيص (٤/١٥٢) عن الخطيب: الصحيح عن ميمون ليس بينهما أحد.

فخالف ابن القطان.

ثم رأيت في النكت الظراف (٥/٢٥٢ ـ ٢٥٣) قول ابن حجر بعد نقله كلام ابن القطان: لكن قد قال البزار في مسنده: تفرد علي بن الحكم بإدخال سعيد بن ميمون وابن عباس. انتهى. وعلي بن الحكم، وقال فيه أبو حاتم: صالح الحديث، ووثقه جماعة وضعفه أبو الفتح الأزدي، وخالفه الحكم بن عتيبة وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية، فلم يذكرا سعيد بن جبير، وهما أحفظ من علي بن الحكم، فروايته شاذة وتابعهما جعفر بن برقان وغيره، فلهذا جزم الخطيب بأن رواية علي بن الحكم من المزيد.

لكن الحديث مروي من وجوه صحيحة أخرى.

فخرجه البخاري (٥٢١٠ ـ ٥٤٤٤) ومسلم (١٩٣٢) عن أبي ثعلبة بلفظ: نهى

---

(١) خرجه من هذا الوجه: أبو داود (٣٨٠٣) وأحمد (١/٢٤٤ ـ ٣٠٢ ـ ٢٨٩ ـ ٣٢٧) والدارمي (١٩٨٢) وابن حبان (٥٢٨٠) وابن الجارود (٨٩٢) والطحاوي (٤/١٩٠).

رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع.

وخرجه مسلم (١٩٣٣) والنسائي (٧/ ٢٠٠) وابن ماجه (٣٢٣٣) والبيهقي (٩/ ٣١٥) وابن حبان (٥٢٧٨)من حديث مالك، وهذا في موطئه (١٠٦٠) عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة بلفظ: كل ذي ناب من السباع فأكله حرام.

وخرجه النسائي (٤٦٤٥) وأحمد (١/ ٣٢٦) وابن الجارود (٧٣٢) والحاكم (٢٢٧٢ - ٢٣٣٦ - ٢٦١١) و البيهقي (٥/ ٣٣٨ - ٩/ ١٢٥) من طرق عن مجاهد عن ابن عباس.

وفي الباب عن العرباض عند الترمذي (١٤٧٤) وغيره وعن جابر عند الترمذي (١٤٧٨) وغيره.

* * *

٢٦٩

❑ **روى مسلم (١٩٦٣): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ»(١).**

● **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام على عبد الحق سكوته عليه، وهو من حديث أبي الزبير عن جابر، وهو مدلس وقد عنعن (٤/ ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣٠١ - ٣١٩ - ٣٢٢).

لكن ذكر أبو عوانة (٥/ ٧٤) أنه وقع تصريح أبي الزبير عن جابر في رواية ابن جريج عنه.

---

(١) خرجه من هذا الوجه: أبو داود (٢٧٩٧) والنسائي وابن ماجه (٣١٤١) وأحمد (٣/ ٣١٢ - ٣٢٧) وابن خزيمة (٢٩١٨) وابن الجارود (٩٠٤) والبيهقي (٥/ ٢٢٩ - ٢٣١) (٩/ ٢٦٩) وأبو عوانة (٧٨٤٢) وأبو يعلى (٢٣٢٤).

ولم يسق سنده لننظر فيه. لكن يقبل تعليقه هذا في مثل هذا المقام، وخصوصا وقد مال جماعة من الحفاظ إلى قبول معنعنات أبي الزبيرعن جابر، ولم يرمه بالتدليس إلا النسائي.

وقد وافقه على تصحيحه ابن خزيمة وأبو عوانة وابن الجارود وابن حجر في الفتح (١٠/١٥) وغيرهم.

* * *

٢٧٠

❑ **روى مسلم (١٩٦٩): قال حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لُحُومِ نُسُكِنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ.**

- **أعله الحافظ ابن عمار** الشهيد في علل صحيح مسلم (٩٤) و أبو مسعود الدمشقي في أجوبته على اعتراضات الدارقطني على صحيح مسلم (رقم٩) وكما في تحفة الأشراف (٨/١١٩) و الدارقطني في التتبع (٢٦).

قال الدارقطني: و هذا مما وهم فيه عبد الجبار، لأن الحميدي و علي بن المديني والقعنبي و أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهويه وأبا بكر بن أبي شيبة و أبا خيثمة و ابن أبي عمر و قتيبة و أبا عبد الله وغيرهم وقفوه على ابن عيينة. واحتمل أن يكون خفي على مسلم أن ابن عيينة يرويه موقوفا، لأنه لعله لم يقع عنده إلا من رواية عبدالجبار، ولأن الحديث رفعه صحيح عن الزهري، رفعه صالح ومعمر ويونس وابن أخي الزهري ومالك من رواية جرير والزبيدي عن الزهري. اهـ

ونقل النووي في شرح مسلم (١٣/١٢٨) كلام الدارقطني، وقال: والمتن صحيح بكل حال. انتهى.

نعم الحديث محفوظ من رواية صالح ومعمر ويونس و عقيل و ابن أخي الزهري عن الزهري به مرفوعًا.

أما طريق صالح، فخرجها مسلم (١٩٦٩) و النسائي (٤٤٢٥).

وطريق معمر، خرجها البخاري ومسلم (١٩٦٩) والنسائي (٤٤٢٤) والطحاوي (٤/١٨٤) وأحمد (١/١٤١).

وطريق يونس، خرجها البخاري (٥٢٥١) ومسلم ١٩٦٩ والبيهقي (٣/٣١٨).

وطريق عقيل، خرجها الطحاوي (٤/١٨٤).

وطريق ابن أخي الزهري، خرجها مسلم (١٩٦٩).

وللحديث شواهد عديدة.

فخرجه البخاري (٥٢٥٢) ومسلم (١٩٧٠) عن ابن عمر.

وخرجه البخاري عن عائشة (٥٢٥٠).

وفي الباب عن ابن مسعود والزبير وأبي سعيد.

وللحديث طريق آخر خرجه مسلم، وتكلم عليه أبو علي الغساني.

فقال مسلم (١٩٧٣): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الأعلى، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري ح

وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: **«يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاث»**.

وقال ابن المثنى: ثلاثة أيام فشكوا إلى رسول الله ﷺ أن لهم عيالًا وحشمًا وخدمًا. فقال: **«كلوا وأطعموا واحبسوا أو ادخروا»**.

ذكر الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (٢٦٨) أن في نسخة ابن ماهان حذف قتادة من السند، وقال: والصواب عندي ما رواه ابن ماهان، وكذلك خرجه أبو مسعود الدمشقي في كتاب الأطراف عن مسلم عن محمد بن المثنى عن عبد الأعلى عن سعيد الجريري عن أبي نضرة، ليس فيه عن قتادة.

ونقله عنه النووي في شرح مسلم.

قلت: والحديث صحيح على كلا الاحتمالين، وقدمت صحته من وجوه أخرى فأغنى عن الإطالة.

* * *

٢٧١

- **أخرج مسلم (١٩٧١): من طريق مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ.**
- **قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ، فَقَالَتْ: صَدَقَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادَّخِرُوا ثَلَاثًا ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ».**

فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ وَيَجْمُلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ»، قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ الَّتِي دَفَّتْ فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا».

- **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (٤٣١): قلت: وهذا مرسل، فإن عبد اللّٰه بن واقد تابعي يروي عن عبد اللّٰه بن عمر وغيره، وهو عبد اللّٰه بن واقد بن عبد اللّٰه بن عمر بن الخطاب رضي اللّٰه عنهم، ولم يحتج مسلم بهذا المرسل.

إنما احتج بباقي الحديث، وهو قول عبد اللّٰه بن أبي بكر بن حزم، فذكرت ذلك لعمرة، فقالت: صدق سمعت عائشة تقول: دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى، زمن رسول اللّٰه ﷺ، فقال رسول اللّٰه ﷺ: ادخروا ثلاثا. الحديث.

وهذا مسند، ولا يخفى على من له أنس بعلم الرواية أن هذا المسند من هذا الحديث هو الذي احتج به مسلم. انتهى.

قلت: ورد الحديث من حديث جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر وجابر وأبو سعيد وعائشة وعلي وبريدة وسلمة وثوبان وغيرهم.

وأما حديث ابن عمر، فخرجه مسلم (١٩٧٠) والبيهقي (٢٩٠/٩).

وأما حديث جابر، فخرجه مسلم (١٩٧٢) والنسائي (٤٤٢٦) ومالك (١٠٢٩) والبيهقي (٢٩٠/٩) والطحاوي (١٨٦/٤) وأبو عوانة (٧٨٦١).

وأما حديث أبي سعيد، فخرجه مسلم (١٩٧٣) والنسائي (٤٤٢٧) وأحمد (٨٥/٣) والطحاوي (١٨٦/٤).

وأما حديث عائشة، فخرجه البخاري (٥١٠٧) وأبو داود (٢٨١٢) وأحمد (٦/ ١٢٧) والبيهقي (٢٤٠/٥) والدارمي (١٩٥٩).

وخرجه مسلم من حديث علي (١٩٦٩) وبريدة (٩٧٧) وسلمة (١٩٧٤) بمعناه، وكذا ثوبان (١٩٧٥) بمعناه.

* * *

٢٧٢

- روى البخاري (٥١٨٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، يُخْبِرُ ابْنَ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ، ـ أَوْ حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ ـ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا.
- (٥١٨٣) حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ، أَخْبَرَ عَبْدَاللَّهِ، أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ تَرْعَى غَنَمًا.
- وقال البخاري (٥١٨٥): حدثنا صدقة، أخبرنا عبدة، عن عبيد اللّٰه، عن نافع، عن ابن لكعب بن مالك، عن أبيه، أن امرأة...

وقال الليث: حدثنا نافع أنه سمع رجلًا من الأنصار، يخبر عبد اللّٰه، عن النبي ﷺ أن جارية لكعب بهذا.

- (٥١٨٦) حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد، ـ أو سعد بن معاذ ـ أخبره أن جارية لكعب بن مالك...

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٤٥ ـ ٢٤٦) بالاضطراب.

قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث عبيد اللّٰه عن نافع عن ابن كعب عن أبيه أن جارية لكعب، وعن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب، وعن موسى عن جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد اللّٰه أن جارية لكعب، وقال الليث عن نافع سمع رجلا من الأنصار

يخبر[١] عبد الله أن جارية لكعب. انتهى.

وهذا اختلاف بين، وقد أخرجه.

قال الدارقطني: وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه، اختلف فيه على عبيد الله وعلى يحيى بن سعيد وعلى أيوب وعلى قتادة وعلى موسى بن عقبة وعلى إسماعيل بن أمية وعلى غيرهم، وقيل[٢]: عن نافع عن ابن عمر، ولا يصح.

والاختلاف فيه كثير. انتهى.

ووافقه ابن حجر في هدي الساري (٣٧٦) على التعليل فقال: قلت: هو كما قال، وعلته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف.

لكن للحديث شاهد، خرجه أبو داود (٣٣٣٢) وأحمد (٢٩٣/٥) والدارقطني بسند قوي، كما قال الحافظ في الفتح (٦٣٣/٩) من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار، أخبره قال خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فلما رجعنا لقينا داعي امرأة من قريش...

فذكر الحديث بطوله، وفيه أن المرأة ذبحت الشاة بغيرإذن صاحبها، وفي آخره: فقال رسول الله ﷺ: أطعموها الأسارى.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٦٠٢) من طريق أبي حنيفة عن عاصم عن أبي بردة عن أبي موسى. لكن فيه أبو حنيفة ضعيف.

وظاهره يخالف حديث البخاري.

لكن قال ابن حجر في الفتح (٦٣٣/٩): فلو لم تكن ذكية ما أمر بإطعامها الأساري. اهـ .

قلت: والحاصل أن هذا الحديث علته قوية، لأن بينه وبين الشاهد اختلاف في اللفظ، بل هما قصتان متباينتان. لكن المعنى الذي دالا عليه متقارب.

---

(١) في المطبوع: خبر، وما ذكرته أولى، وهو كذلك في هدي الساري.

(٢) في المطبوع: فقيل، والصواب بالواو، كما سبق في هدي الساري فهو وجه آخر محكى لا تعلق له بما سبق.

والبخاري لم ير الاضطراب فيه علة مؤثرة، وخصوصا وأن الإمام مالكا خرجه في موطئه عن نافع، وهو أعلم بحديث المدنيين من غيره.

ولهذا رجح ابن عبد البر حديث مالك على غيره في التمهيد (١٦/١٢٦)، قال: والصواب رواية مالك ومن تابعه على هذا الإسناد.

* * *

٢٧٣

❑ **قال البخاري (٥١٩٦): حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَمَرُّوا بِفِتْيَةٍ أَوْ بِنَفَرٍ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوُا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا.**

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ مَثَّلَ بِالْحَيَوَانِ.

وَقَالَ عَدِيٌّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

❑ **وروى مسلم حديث أبي بشر (١٩٥٨) ووصل (١٩٥٧): حديث عدي، قال: وحدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن عدي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضًا.**

• **قال الدارقطني** في التتبع (٣٠١): وأخرجا جميعًا حديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر: لعن من اتخذ شيئًا فيه الروح غرضا. وهو الصحيح.

فإن قال قائل: فقد خالفه عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قيل

له: لم يتابع عدي على قوله[1].

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٧): قلت: قد ذكر البخاري حديث عدي تعليقا، ووصله مسلم، وعندي أنه حديث آخر غير حديث أبي بشر، لاختلاف المتنين لفظا ومعنى. انتهى.

قلت: وهو كما قال الحافظ.

فإن لفظ حديث أبي بشر: إن النبي ﷺ لعن من فعل هذا.

ولفظ حديث عدي: لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضا.

فهما حديثان مختلفان لفظًا ومعنى.

وواضح من كلام الدارقطني أنه إنما تكلم على الحديث من طريق عدي فقط لا من طريق أبي بشر.

بل قوى طريق بشر بمتابعة المنهال بن عمرو وغيره.

ومتابعة المنهال هذه خرجها أحمد (٣٣٨/١) - (١٣/٢ - ٤٣) والحاكم (٧٥٧٥) وصححه والبيهقي (٧٠/٩) وغيرهم.

ويشهد لحديث عدي ما خرجه البخاري (٥١٩٤) ومسلم (١٩٥٦) عن هشام بن زيد قال: دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب فرأى غلمانا أو فتيانا نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس، نهى النبي ﷺ أن تصبر البهائم.

وخرج مسلم (١٩٥٩) عن جابر: نهى رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صبرا.

وخرج البخاري (٥١٩٥) عن سعيد بن عمرو عن ابن عمر.

ويشهد له عن سمرة مرفوعًا: لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضا.

رواه البزار، قال الهيثمي (٣١/٤): فيه خلاد بن يزيع: ولم يجرحه أحد ولم يوثقه

---

(١) وضعف حديث أبي بشر: شعبة كذلك، كما في العلل لأحمد (٦٧/٣).
لكن عد الخطيب تضعيفه هذا ضمن ما جرح به الراوي ولا يسقط من العدالة. انظر الكفاية (١١٢).

أحد، وبقية رجاله ثقات.

قلت: في اللسان (٢/٤٩٠): قال أبو زرعة: لا أعرفه، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال النباتي: لا يتابع على حديثه.

ويشهد له كذلك عن المغيرة مرفوعًا بنحوه، رواه الطبراني في الأوسط (٢٠٨٢)، وقال الهيثمي (٣١/٤): وإسناده حسن.

قلت: فيه موسى بن سفيان الجنديسابوري، وثقه ابن حبان فقط، وباقي السند حسن.

٢٧٤

❑ **قال البخاري (٥٢٢٣): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّنَا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مُدًى، فَقَالَ: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُوهُ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنٌّ وَلَا ظُفُرٌ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ، وَتَقَدَّمَ سَرَعَانُ النَّاسِ فَأَصَابُوا مِنَ الْغَنَائِمِ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي آخِرِ النَّاسِ، فَنَصَبُوا قُدُورًا فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِئَتْ، وَقَسَمَ بَيْنَهُمْ وَعَدَلَ بَعِيرًا بِعَشْرِ شِيَاهٍ ثُمَّ نَدَّ بَعِيرٌ مِنْ أَوَائِلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ: إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَافْعَلُوا مِثْلَ هَذَا [١].**

● **أعله الأزدي والغساني** بأن زيادة أبي الأحوص (عن أبيه) وهم.

والصواب ما رواه الثوري وشعبة وزائدة وغيرهم عن سعيد عن عباية عن جده. لم يقولوا (عن أبيه).

---

(١) ورواية أبي الأحوص كذلك عند الترمذي (١٤٩١) والنسائي (٤٤٠٤) وغيرهما .

قال أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (٢٠٩ ـ ٢١٠): هكذا جاء هذا الإسناد من طريق أبي الأحوص عن عباية بن رفاعة عن أبيه عن جده رافع بن خديج، لأبي زيد وأبي أحمد.

وكذلك في النسخة عن النسفي، وكذلك لأبي ذر عن شيوخه وسقط قوله: عن أبيه في نسخة ابن السكن وحده، إنما عنده: عن عباية بن رفاعة عن جده، وأظنه من إصلاح ابن السكن.

والأولى في رواية أبي الأحوص أن يكون فيه عن عباية عن أبيه عن جده، لأن تنص الرواية كما حفظت عن راويهما على ما فيها.

وأما سائر رواة هذا الحديث: الثوري وشعبة وزائدة وغيرهم، فإنما يروونه عن سعيد بن مسروق عن عباية عن جده...

ثم رواه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص به، ونقل عنه قوله: لم يقل أحد عن أبيه غير أبي الأحوص.

قال عبد الغني بن سعيد: أخطأ أبو الأحوص في هذا، يعني حيث قال: عن أبيه عن جده، قال: وأخرجه البخاري في الصحيح عن مسدد على الصواب بإسقاط الخطأ، قال: وهذا أصل يعمل عليه من بعد البخاري، إذا وقع له في حديث خطأ لم يكن عليه شيء قال: وإنما يحسن هذا في النقصان كما عمل البخاري.

يعني أنه يحسن أن يصلح الخطأ من الإسناد أو المتن بأن يحذف الخطأ، وأما أن يصلحه بالزيادة فلا.

قال الإمام أبو علي رحمه الله: وإنما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن، فإنه روى عنه بإسقاط أبيه وظن عبد الغني أنه من عمل البخاري، وليس كذلك، لأن الأكثر من الرواة يقولون عنه عن أبيه عن جده. انتهى.

وهو كما قال، وإن كان الحافظ في هدي الساري (٣٧٧) لم يستبعد كونه بالوجهين. ثم قال: والذي يجري على قواعد النقاد أن حديث أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

ورواية سفيان الثوري خرجها البخاري (٢٣٧٢ - ٥١٩٠) ومسلم (١٩٦٨) والنسائي (٤٤١٠) وأحمد (٤/١٤٠) والبيهقي (٩/٢٤٦).

ورواية شعبة خرجها البخاري (٥١٨٤) ومسلم (١٩٦٨) وأحمد (٣/٤٦٣).

ورواية زائدة خرجها مسلم (١٩٦٨) والبيهقي (٩/٢٤٦).

وهكذا رواه أبو عوانة، خرجه البخاري (٢٣٥٦) ومسلم (٢٩١٠) وابن حبان (٥٨٨٦).

والحاصل أن الأزدي إنما تكلم على الحديث من طريق أبي الأحوص بزيادة (عن أبيه) من الوجه الذي وقع له.

وأما من طريق الجماعة بدونها فصحيح. والله أعلم.

وقد تكلم الحافظ ابن القطان الفاسي على الحديث من وجه آخر.

❑ **روى البخاري (٢٣٧٢) - (٥١٩٠) ومسلم (١٩٦٨): من طريق سفيان الثوري، عن أبيه سعيد بن مسروق، عن عباية بن رافع، عن جده رافع بن خديج ﷺ قال: كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة من تهامة فأصبنا غنمًا وإبلًا، فعجل القوم فأغلوا بها القدور، فجاء رسول الله ﷺ فأمر بها فأكفئت، ثم عدل عشرًا من الغنم بجزور، ثم إن بعيرا ند وليس في القوم إلا خيل يسيرة، فرماه رجل فحبسه بسهم، فقال رسول الله ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا». قال: قال جدي: يا رسول الله إنا نرجو أو نخاف أن نلقى العدو غدا وليس معنا مدى فنذبح بالقصب؟ فقال: «اعجل أو أرني، ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السن والظفر، وسأحدثكم عن ذلك، أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة».**

- **ذكر ابن القطان** هذا الحديث ضمن الأحاديث المشكوك في رفعها.

وقال: (٢/٢٩٠): **والشك في شيئين:**

في اتصاله.

وفي كون (أما السن فعظم. .) من كلام النبي ﷺ.

وذلك أن أبا الأحوص رواه عن سعيد بن مسروق والد سفيان الثوري عن عباية بن رفاعة بن رافع عن أبيه عن جده رافع بن خديج قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إنا نلقى العدو غدا، وليس عندنا مدى أفنذبح بالمروة و شقة العصا. فقال رسول الله ﷺ: أرن أو أعجل، ما أنهر الدم و ذكر اسم الله عليه فكلوه ما لم يكن سنا أو ظفرا.

قال رافع: وسأحدثكم عن ذلك، أما السن فعظم، و أما الظفر فمدى الحبشة، وتقدم سرعان من الناس فتعجلوا فأصابوا من الغنائم، و رسول الله ﷺ في آخر الناس. الحديث.

ففيه كما ترى زيادة رفاعة بن رافع بين عباية وجده رافع، ولم يكن في حديث مسلم من رواية الثوري وأخيه، وهما روياه عن أبيهما، ذكر لسماع عباية من جده رافع إنما جاء معنعنا محتمل الزيادة لواحد فأكثر فبين أبو الأحوص عن سعيد أن بينهما واحدا، وهو رفاعة بن رافع والد عباية، وإن كان الترمذي قد قال: إن عباية سمع من جده رافع بن خديج، فليس في ذلك أنه سمع منه هذا الحديث.

وفيه أن قوله: أما السن فعظم من كلام رافع ولم يكن في رواية الثوري وأخيه أن ذلك من كلام النبي ﷺ نصا، فجاء أبو الأحوص بالبيان... إلى آخر كلامه. انتهى.

وحاصل كلامه أن في رواية أبي الأحوص زيادتين:

زيادة رفاعة بين عباية و جده.

وزيادة قوله (أما السن فعظم...) من كلام رافع.

قلت: قدمت أن الثوري رواه عن أبيه سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة عن رافع.

وتابعه:

- أبو عوانة عن سعيد به. خرجه البخاري (٢٣٥٦ - ٢٩١٠ - ٥١٧٩) و ابن

حبان (٥٨٨٦).

- شعبة، خرجه البخاري (٥١٨٤) و مسلم و النسائي (٤٤٠٩) و أحمد (٣/ ٤٦٣ - ٤٦٤) (١٤٢/٤) و البيهقي (٢٤٥/٩) والطحاوي (١٨٣/٤).

- عمر بن عبيد الطنافسي، خرجه البخاري (٥٢٢٤).

- إسماعيل بن مسلم، خرجه مسلم (١٩٦٨) و البيهقي (٢٤٧/٩).

- عمر بن سعيد، خرجه مسلم و البيهقي (٢٤٧/٩).

- زائدة، خرجه مسلم و البيهقي (٢٤٦/٩) و الطيالسي (٩٦٤).

وقال الطيالسي: وهو واللّٰه من جياد الحديث.

وخالفهم أبو الأحوص فرواه عن سعيد عن عباية عن أبيه عن جده رافع. رواه البخاري (٥٢٢٣) و النسائي (٤٤٠٤) و الترمذي (١٤٩١) و البيهقي (٢٤٧/٩).

وتابعه حسان بن إبراهيم الكرماني ثنا سعيد به. رواه البيهقي (٢٤٧/٩).

و المتأمل في هذه الطرق يلوح له ثلاثة احتمالات.

أولها: صحة الحديث بالوجهين لثقة الطرفين.

ثانيهما: ترجيح الرواية الناقصة لكونهم جماعة، وفيهم جبال الحفظ.

ثالثها: ترجيح الرواية الزائدة لأن مع راويها زيادة علم.

فالبخاري اختار الأول لأنه خرجه بالوجهين.

ومسلم خرج الرواية الناقصة.

وابن القطان رجح الرواية الزائدة.

فعلى جميع الاحتمالات فالحديث صحيح إما بالوجهين و إما بالزيادة أو بالنقصان.

فيبقى البحث فيما ادعاه من الإدراج.

وقد أجاب عنه الحافظ في الفتح (٦٧٢/٩) فقال: وقوله فيه (و سأحدثكم عن ذلك) جزم النووي بأنه من جملة المرفوع، وهو من كلام النبي صلى اللّٰه عليه وسلم.

وهو الظاهر من السياق، وجزم أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم والإيهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوي الخبر.

وذكر ما حاصله أن أكثر الرواة عن سعيد ومسروق أوردوه على ظاهر الرفع، وأن أبا الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله (أو ظفر) قال رافع: وسأحدثكم عن ذلك، ونسب[1] ذلك لرواية أبي داود، وهو عجيب، فإن أبا داود أخرجه عن مسدد، وليس في شيء من نسخ السنن قوله (قال رافع)، وإنما فيه كما عند المصنف هنا بدونها، وشيخ أبي داود فيه مسدد هو شيخ البخاري فيه هنا، وقد أورده البخاري في الباب الذي بعد هذا بلفظ: غير السن والظفر، فإن السن عظم الخ وهو ظاهر جدًا في أن الجميع مرفوع. انتهى.

قلت: وهو كما قال الحافظ، انظر سنن أبي داود (٢٨٢١).

* * *

٢٧٥

☐ **روى البخاري (٥٢٤٨): من حديث أَبِي سَعِيدٍ، يُحَدِّثُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ، فَقُدِّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ، قَالُوا: هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا، فَقَالَ: أَخِّرُوهُ لَا أَذُوقُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ فَخَرَجْتُ حَتَّى آتِيَ أَخِي أَبَا قَتَادَةَ، وَكَانَ أَخَاهُ لِأُمِّهِ، وَكَانَ بَدْرِيًّا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَدَثَ بَعْدَكَ أَمْرٌ.**

• **قال أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (٢١٠): هكذا وقع في نسخة أبي محمد الأصيلي وأبي الحسن القابسي من رواية أبي زيد وأبي أحمد، والصواب حتى (آتي)[2] أخي قتادة، وهو قتادة بن النعمان الظفري، وقد تقدم في باب عدة من شهد بدرا على الصواب، قال: فانطلق لأخيه لأمه قتادة بن النعمان، وكان بدريا.

قال ابن حجر في الفتح (٢٥/١٠): قوله (فخرجت حتى أتي أخي أبا قتادة،

---

(١) في المطبوع: نسبت. والصواب ما ذكرت.

(٢) سقطت من المطبوع، والسياق يقتضيها.

وكان أخاه لأمه)، كذا لأبي ذر، ووافقه الأصيلي والقابسي في روايتهما عن أبي زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني، وهو وهم. وقال الباقون: حتى أتي أخي قتادة وهو الصواب، وقد تقدم في رواية الليث فانطلق إلى أخيه لأمه قتادة بن النعمان، وزعم بعض من لم يمعن النظر في ذلك أنه وقع في كل النسخ أبا قتادة، وليس كما زعم، وقد نبه على اختلاف الرواة في ذلك أبو علي الجياني في تقييده، وتبعه عياض وآخرون. انتهى.

قلت: تقدم في كلامهم أن البخاري رواه على الصواب.

فقد خرجه هو (٣٧٧٥) والنسائي (٤٤٢٧ ـ ٤٤٢٨) وأحمد (٣/٢٣) ـ (٤/ ١٥) وابن حبان (٥٩٢٦) والبيهقي (٩/٢٩٢) والطحاوي (٤/١٨٦) والطبراني في الكبير (١٩/ ٤ ـ ٥).

وقد ورد نسخ النهي عن أكل لحم الأضاحي فوق ثلاث من حديث جماعة من الصحابة.

منهم بريدة، خرجه مسلم (٩٧٧) وأبو داود (٣٦٩٨) والنسائي (٤٤٢٩ ـ ٥٦٥٣) والترمذي (١٥١٠) وابن حبان (٣١٦٨ ـ ٥٣٩٠) والبيهقي (٤/٧٦ ـ ٨/ ٣١١) وغيرهم.

ومنهم جابر، خرجه مسلم (١٩٧٢) والنسائي (٤٤٢٦) ومالك (١٠٢٩) وأحمد (٣/٣٨٨) والطيالسي (١٧٤٠) والطحاوي (٤/١٨٦) وابن حبان (٥٩٢٥) والبيهقي (٩/٢٩٠).

وفي الباب: عن سلمة عند البخاري (٥٢٤٩) وغيره.

وعن عائشة عند مسلم (١٩٧١) وغيره.

وعن نبيشة عند أبي داود (٢٨١٣) والنسائي (٤٢٣٠) وغيرهما.

* * *

الأشربة

٢٧٦

❑ قال مسلم (١٩٨٠): وَحدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، قَالَ: وَأَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: إِنِّي لَقَائِمٌ عَلَى الْحَيِّ عَلَى عُمُومَتِي أَسْقِيهِمْ مِنْ فَضِيخٍ لَهُمْ، وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ سِنًّا، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَالُوا: اكْفِئْهَا يَا أَنَسُ، فَكَفَأْتُهَا، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بُسْرٌ وَرُطَبٌ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنَسٍ: كَانَتْ خَمْرَهُمْ يَوْمَئِذٍ.

❑ قَالَ سُلَيْمَانُ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ أَيضًا.

❑ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنَسٍ: كَانَ خَمْرَهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَأَنَسٌ شَاهِدٌ فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسٌ ذَاكَ.

❑ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعِي أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ خَمْرَهُمْ يَوْمَئِذٍ.

• **وقوله في الطريق الأول:** قال سليمان: وحدثني رجل عن أنس، فيه مبهم. **وقوله في الطريق الثاني:** حدثني بعض من كان معي أنه سمع أنسا يقول: كانت خمرهم يومئذ، فيه مبهم كذلك. وأشار إلى هذه العلة الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (رقم٢٤).

وإنما استجاز مسلم تخريجه من هذا الوجه لأنه متصل عنده من وجه آخر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: لقد حرمت الخمر، وكانت عامة خمورهم يومئذ خليط البسر والتمر.

ورواه من وجه آخر عن قتادة: عن أنس: إني لأسقي أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل بن بيضاء من مزادة فيها خليط بسر وتمر، بنحو حديث سعيد.

وقد خرج حديث قتادة هذا: البخاري (٥٢٧٨) والنسائي (٥٥٤٢) وأحمد (٢١٧/٣) والبيهقي (٢٩٠/٨) وابن حبان (٤٩٤٥) والطحاوي (٢١٤/٤) وأبو يعلى (٣٤٣٩) وعبد الرزاق (٢١٢/٩).

وخرجه البخاري (٥٢٥٨) ومسلم (١٩٨٠) وأبو داود (٣٦٧٣) وأحمد (٣/ ٢١٧) (٢٢٧) والدارمي (٢٠٨٩) والطحاوي (٢١٣/٤) والبيهقي (٢٨٦/٨ - ٢٩٠) وابن حبان (٤٩٤٥ - ٥٣٦٣) وعبد الرزاق (٢١٢/٩) وأبو يعلى (٣٣٦٢) - ٣٤٣٩ - ٣٤٦٢) والطبراني في الأوسط من طريق ثابت عن أنس قال، كنت ساقي القوم يوم حرمت الخمر في بيت أبي طلحة، وما شرابهم إلا الفضيخ: البسر والتمر... الحديث.

وخرجه البخاري (٥٢٦٢) من طريق بكر بن عبد الله أن أنس بن مالك حدثهم أن الخمر حرمت، والخمر يومئذ البسر والتمر.

ورواه النسائي (٥٥٤٣) وابن حبان (٥٣٦١ - ٥٣٦٣) والطحاوي في شرح المعاني (٢١٣/٤) عن حميد الطويل عن أنس.

* * *

٢٧٧

❑ روى مسلم (١٩٩٣): من حديث نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِوَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمُقَيَّرِ، وَالْحَنْتَمُ، وَالْمَزَادَةُ الْمَجْبُوبَةُ، وَلَكِنِ اشْرَبْ فِي سِقَائِكَ وَأَوْكِهِ»[(١)].

● **قال الدارقطني في التتبع (١٤٧)**: وهذا رواه أصحاب ابن عون عنه مرسلًا، ليس فيه أبو هريرة، منهم ابن أبي عدي و غيره.

وقال في العلل (١٠/٥١): اختلف فيه على ابن سيرين فرواه ابن عون واختلف عنه فرواه نوح بن قيس وعبد الحميد بن سليمان وبكار السيريني عن ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

وأرسله معاذ بن معاذ عن ابن عون عن ابن سيرين لم يذكر لنا أبا هريرة.

ورواه هشام بن حسان وهشام بن أبي هشام أبو المقدام عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

ورواه جرير بن حازم عن ابن سيرين مرسلًا، ووصله صحيح. اه.

قلت: عبد الحميد بن سليمان ضعيف، وبكار السيريني ضعيف الحديث وهشام بن أبى هشام متروك.

فبقي معنا من الثقات ما يلي:

١ـ نوح بن قيس، عن ابن عون.

وخالفه معاذ بن معاذ وابن أبي عدي عن ابن عون فأرسلاه.

٢ـ هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة[(٢)].

---

(١) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود (٣٦٩٣) وابن حبان (٥٤٠٥) والبيهقي (٨/٣٠٢ ـ ٣٠٩) وغيرهم.

(٢) وأخرجه من هذا الوجه: النسائي (٥٦٤٦) وأحمد (٢/٤٩١) وابن حبان (٥٤٠١) والطحاوي (٤/٢٢٦) وأبو عوانة (٨١٠٣).

وخالفه جرير بن حازم عن ابن سيرين فأرسله.

ويظهر أن المرسلين أحفظ.

لكن قال الدارقطني كما تقدم: ووصله صحيح.

وللحديث طرق أخرى صحيحة.

فخرجه البخاري (٥٣ - ٥٠٠ - ١٣٣٤ - ٢٩٢٨ - ٣٣١٩ - ٤١١٠ - ٥٨٢٢ - ٦٨٣٨ - ٧١١٧) ومسلم (١٧) وأبو داود (٣٦٩٢) والنسائي (٥٦٩٢) والترمذي (٢٦١١) وأحمد (٢٢٨/١) وابن خزيمة (٣٠٧ - ١٨٧٩ - ٢٢٤٥) وابن حبان (١٥٧ - ١٧٢) والطحاوي (٣٠٢/٣) والبيهقي (١٩٩/٤) (٢٩٤/٦ - ٣٠٣) عن أبي جمرة عن ابن عباس.

ورواه مسلم (١٨) وابن حبان (٤٥٤١) عن أبي نضرة عن أبي سعيد.

ورواه مسلم (١٩٩٥) عن عائشة.

* * *

٢٧٨

- **روى مسلم (١٩٩٧): عن أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْجَرِّ وَالدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ.**

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٣٠٠) فقال: وقد خالفه نافع رواه عن نافع أيوب وعبيدالله ويحيى بن سعيد ومالك والليث أنه سأل الناس ماذا قال رسول الله (ﷺ).

قلت: رواه مسلم (١٩٩٧) من طريق نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ خطب الناس في بعض مغازيه قال ابن عمر: فأقبلت نحوه فانصرف قبل أن أبلغه، فسألت ماذا قال؟ قالوا: نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت.

قلت: أرسله ابن عمر في الرواية الأولى فكان ماذا فهو مرسل صحابي، لكن

الظاهر أن الناس الذين سأل صحابة كانوا حاضرين معه في مجلس النبي ﷺ.

قلت: رواه عن ابن عمر جماعة كرواية أبي الزبير.

خرجه مسلم (١٩٩٧) من حديث طاوس ومحارب بن دثار، وعقبة بن حريث، وزادان، وسعيد بن المسيب عن ابن عمر.

والحديث محفوظ عن جماعة من الصحابة.

منها: ابن عباس، رواه البخاري (٥٣ - ٨٧ - ١٣٣٤ - وغيرها) ومسلم (١٧).

عن أبي سعيد، رواه مسلم (١٨ - ١٩٩٦).

وعن أنس، خرجه البخاري (٥٢٦٥) ومسلم (١٩٩٢).

وعن أبي هريرة، رواه مسلم (١٩٩٣).

وعن علي، رواه البخاري (٥٢٧٢) ومسلم (١٩٩٤).

وعن زينب، خرجه البخاري (٣٣٠٣).

وعن عائشة، خرجه البخاري (٥٢٧٣) ومسلم (١٩٩٥).

وعن جابر، خرجه مسلم (١٩٩٨).

* * *

٢٧٩

❏ روى مسلم (٢٠٠٢): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مِنْ جَيْشَانَ، ـ وَجَيْشَانُ مِنَ الْيَمَنِ ـ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذُّرَةِ، يُقَالُ لَهُ الْمِزْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَ مُسْكِرٌ هُوَ»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ ﷻ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ»، ـ أَوْ عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ ـ[(١)].

• انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٩٧/٤ ـ ٢٩٨ ـ ٣١١ ـ ٣١٩ ـ ٣٢٢) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من رواية أبي الزبير عن جابر، وليس من رواية الليث عنه ولا صرح بالتحديث.

لكن للمرفوع شواهد:

عن أبي موسى، أخرجه البخاري (٤٠٨٧) ومسلم (١٧٣٣) وأبو داود (٣٦٨٤) والنسائي (٥٦٠٣)، وفيه أنه يصنع من الشعير، بينما المنتقد فيه: يصنع من الذرة، ويجمع بينهما بأنه يصنع منهما، وهو ما صرحت به رواية أبي داود، واقتصر في رواية النسائي على الذرة.

ويشهد لكونه يسقى من طينة الخبال حديث عبد اللّٰه بن عمرو عند النسائي (٥٦٧٠) وابن ماجه (٣٣٧٧) وأحمد (١٧٦/٢ ـ ١٧٨) وابن حبان (٥٣٥٧) والحاكم (٨٣ ـ ٧٢٣٢) والبيهقي (٣٨٩/١) والدارمي (٢٠٩١)، وهو صحيح.

ويشهد له كذلك حديث ابن عمر عند الترمذي (١٨٦٢) وأحمد (٣٥/٢) والطيالسي (١٩٠١)، وفيه عطاء بن السائب اختلط.

---

(١) رواه النسائي (٥٧٠٩) وأحمد (٣٦٠/٣) والبيهقي (٩٢١/٨) وابن حبان (٥٣٦٠) وأبو عوانة (٧٩٥٣).

وله طريق آخر عند النسائي (٥٦٠٥) عن ابن عمر، وليس عنده ذكر طينة الخبال.

ـ وكذا حديث ابن عباس عند أبي داود (٣٦٨٠) وغيره، وفيه إبراهيم بن عمر الصنعاني مجهول.

* * *

٢٨٠

❑ روى مسلم (٢٠٢٤): من طريق قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا.

❑ قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْنَا: فَالْأَكْلُ، فَقَالَ: «ذَاكَ أَشَرُّ أَوْ أَخْبَثُ»[1].

● أعله القاضي عياض بعنعنة قتادة، وأبو عيسى غير مشهور، و اضطرب فيه قتادة.

أجاب ابن حجر في الفتح فقال (٨٣/١٠): فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلسًا وقد عنعنه، فيجاب عنه بأنه صرح في نفس السند بما يقتضي سماعه له من أنس، فإن فيه قلنا لأنس: فالأكل؟ وأما تضعيفه حديث أبي سعيد بأن أبا عيسى غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن المديني، لأنه لم يرو عنه إلا قتادة، لكن وثقه الطبري وابن حبان، ومثل هذا يخرج في الشواهد.

ودعواه اضطرابه مردودة لأن لقتادة فيه إسنادين، وهو حافظ. انتهى.

قلت: رواه أبو عوانة (٨١٩٥) عن شعبة عن قتادة به.

وشعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما علم أنهم لم يدلسوه.

بل وقع تصريحه عند البيهقي (٢٨١/٧) عن قتادة نا أنس بن مالك.

وأما أبو عيسى هو الإسواري البصري.

---

(١) و رواه من هذا الوجه: أبو داود (٢١٢٧) و الترمذي (١٨٧٩) و أحمد (١٩٩/٣ ـ ٢٥٠ ـ ٢٩١) و البيهقي (٢٨١/٧) و أبو يعلى (٣١٩٥ ـ ٣١٦٥).

قال الميموني عن أحمد: لا أعلم أحدا روى عنه إلا قتادة.
وقال الطبري: بصري ثقة لايحضرني اسمه.
وذكره ابن حبان في الثقات (٥/٥٨٠).
وروى له مسلم.
وقال علي بن المديني: مجهول لم يرو عنه إلا قتادة.
وخالفه أبو بكر البزار فزعم أنه مشهور. كذا في تهذيب ابن حجر (١٢/٢١٤).

* * *

٢٨١

❑ **روى مسلم (٢٠٢٦): من طريق عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ، أَخْبَرَنِي أَبُو غَطَفَانَ الْمُرِّيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِئْ».**

● **أعله القاضي عياض** بعمر بن حمزة، وقال الصحيح: موقوف كما في الفتح (١٠/٨٢)، و حكم بنكارته الألباني في الضعيفة (٩٢٧).

قال الألباني: قلت: وقد صح النهي عن الشرب قائما في غير ما حديث عن غير واحد من الصحابة، ومنهم أبو هريرة، لكن بغير هذا اللفظ، و فيه الأمر بالاستقاء، لكن ليس فيه ذكر النسيان، فهذا هو المستنكر من الحديث، و إلا فسائره محفوظ، و لذلك أوردته في الأحاديث الصحيحة تحت رقم (١٧٧).

أجاب الحافظ بأنه تابع عمر بن حمزة: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.
أخرجه أحمد (٢/٢٨٣) و ابن حبان (٥٣٢٤).
ورواه أحمد و ابن حبان كذلك عن الزهري عن رجل عن أبي هريرة.
وبين البيهقي (٧/٢٨٢) من هذا الرجل، فخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة.

ورواه من وجه آخر عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي هريرة.

وهذا من الزهري فهو يفعل مثل هذا كثيرا. تارة يرسله و تارة يسنده، وتارة يبهم من حدثه.

ولفظه: لو يعلم الذي يشرب وهو قائم ما في بطنه لاستقاء.

قال الحافظ (٨٣/١٠): فالحديث بمجموع طرقه صحيح.

قلت: وخرجه أحمد (٣٠١/٢) و الدارمي (٢١٢٨) بسند صحيح عن أبي زياد الطحان سمعت أبا هريرة.

والحاصل أن الحديث صحيح، إلا ذكر النسيان فيه فلا شاهد له.

* * *

الطب

٢٨٢

❏ روى مسلم (٢١٨): عَنْ مُحَمَّدٍ ـ يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ ـ قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ، قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ»، قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هُمِ الَّذِينَ لَا يَكْتَوُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

فَقَامَ عُكَّاشَةُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»، قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

● أعله الدارقطني في التتبع (١٧٧) بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران.

وقال: وليس فيه أيضًا سماع محمد من عمران، و هو يقول في غير حديث ظننت عن عمران، والله أعلم، ولم يخرج البخاري لابن سيرين عن عمران شيئًا. اهـ

قلت: وهذا وهم من الدارقطني، فهذا الحديث فيه تصريح محمد بالسماع من عمران.

وأعله **ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٥٥٥/٢) بنفس العلة، قال: فيه قول محمد بن سيرين: حدثني عمران بن حصين، ولكنه مع هذا يبقى الشك فيه.

وهذا بعيدًا جدًا من ابن القطان، وكيف يصح هذا وقد صرح بالتحديث، وتابعه غيره عند مسلم عليه، ورواه مسلم من حديث غير عمران من الصحابة.

تابع ابن سيرين عليه: الحكم بن الأعرج عن عمران به، رواه مسلم (٢١٨) وغيره.

وخرجه البخاري (٥٤٢٠ ـ ٦١٠٧ ـ ٦١٧٥) ومسلم (٢٢٠) والترمذي

(٢٤٤٦) والبيهقي (٩/٣٤١) وابن حبان (٦٤٣٠) وغيرهم عن ابن عباس.

وخرجه البخاري (٥٤٧٤ - ٦١٧٦) ومسلم (٢١٦) والبيهقي (١٠/١٣٩) وغيرهم عن أبي هريرة.

* * *

٢٨٣

❑ روى مسلم (١٩٨٤): من حديث سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ وَائِلٍ الْحَضْرَمِيِّ، أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ الْجُعْفِيَّ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَنَهَاهُ أَوْ كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ»(١).

● وهو عند مسلم وغيره من طريق شعبة عنه، وقد قدمت استثناء تصحيح حديث سماك إن كان من رواية شعبة عنه.

وللحديث شواهد:

منها عن أبي الدرداء رفعه: تداووا عباد الله ولا تداووا بحرام، رواه أبو داود (٣٨٧٤) والبيهقي (١٠/٥) والطبراني في الكبير (٢٤/٢٥٤)، وفيه ثعلبة بن مسلم الخثعمي، انفرد ابن حبان بتوثيقه.

ومنها عن أم سلمة مرفوعًا: إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها. رواه أبو داود والبيهقي (١٠/٥) وابن حبان (١٣٩١) وأبو يعلى (٦٩٦٦) والطبراني في الكبير (٢٣/٣٦٢).

---

(١) رواه من هذا الوجه كذلك: أبو داود والترمذي (٢٠٤٦) وأحمد (٤/٣١٧) (٥/٢٩٢) وابن حبان (١٣٨٩ - ١٣٩٠) والبيهقي (١٠/٤) والطحاوي (١/١٠٨) والدارقطني (٤/٢٦٥) وأبو عوانة (٧٩٧٩) والطبراني في الكبير (٨/٣٢٣) - (٢٢/١٤) وابن أبي شيبة (٥/٣٨) وعبد الرزاق (٩/٢٥١).

وفيه حسان بن مخارق ترجمه ابن أبي حاتم (٣/٢٣٥) والبخاري (٣/٣٣)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في ثقاته كعادته.

ومنها عن ابن مسعود قوله: خرجه الطحاوي (١/١٠٨) وابن أبي شيبة (٥/٣٨ - ٧٥) والطبراني في الكبير (٩/٣٤٥) وعبد الرزاق في مصنفه (٩/٢٥٠ - ٢٥١) بسند صحيح.

وعلقه البخاري في الصحيح (٥٢٩٠).

وبعد، فهذان شاهدان في سندهما مقال، وأثر موقوف صحيح يشهدون لحديث مسلم.

٢٨٤

❑ **روى مسلم (٢٢٠٢): حديث ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ: أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا يَجِدُهُ فِي جَسَدِهِ مُنْذُ أَسْلَمَ؛ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ».**

● **أعله الدارقطني** في التتبع (١٥٩) فقال: رواه عثمان بن الحكم عن يونس عن الزهري عن نافع بن جبير أن النبي ﷺ قال لعثمان مرسلاً.

ولم يجب النووي عنه بشيء.

وإعلال الدارقطني للحديث ليس بشيء، لأسباب:

أولها: ابن وهب أوثق بمراحل عديدة من عثمان بن الحكم.

بل عثمان هذا وثقه أحمد بن صالح المصري، وتكلم فيه أبو حاتم قال: شيخ ليس بالمتقن، كما في الجرح والتعديل (٦/١٤٨).

وثانيها: لم ينفرد به ابن وهب بل توبع.

تابعه الإمام مالك فرواه في موطئه (١٦٨٦) عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد اللَّه بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاص به. ومن طريقه ابن حبان (٢٩٦٥) والطبراني في الكبير (٩/٤٥) والترمذي (٢٠٨٠) وأبو داود (٣٨٩١) وأحمد (٤/٢١).

وتابعه زهير بن محمد عن يزيد بن خصيفة به. رواه ابن ماجه (٣٥٢٢) والطبراني في الكبير (٩/٤٥) وابن أبي شيبة (٥/٤٨) - (٦/٦٣).

وتابعه إسماعيل بن جعفر عن يزيد به أخرجه أحمد (٤/٢١٧) والحاكم (١٢٧١) والطبراني في الكبير (٩/٤٦).

وخالفهم أبو معشر فرواه عن يزيد عن عمرو بن كعب عن أبيه. خرجه أحمد (٦/ ٣٩٠) وغيره. لكن أبا معشر ضعيف وهو نجيح السندي.

وخطأه أبو حاتم في ذلك. العلل (٢٣٠٦).

وله شاهد من حديث أنس عند الترمذي (٣٥٨٨) والحاكم (٧٥١٥).

فاتفق جماعة من الحفاظ على وصله، وخالفهم راو متكلم فيه فروايته مردودة، فتأمل واعجب لضعف هذا الإعلال.

* * *

٢٨٥

❏ روى مسلم (٢٢٠٤): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

• **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٤/٣١٦ - ٣٢١ - ٣٢٢) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من طريق أبي الزبير عن جابر[1] وهو مدلس، وقد عنعن.

لكن للحديث شواهد:

منها عن أبي هريرة، خرجه البخاري (٥٣٥٤) وابن ماجه (٣٤٣٩) وابن أبي شيبة (٥/٣١).

ومنها عن أسامة بن شريك، خرجه أبو داود (٣٨٥٥) والترمذي (٢٠٣٨) وأحمد (٤/٢٧٨) وابن ماجه (٣٤٣٦) والحاكم (٨٢٠٦) وابن حبان (٦٠٦٤) والبيهقي (٩/٣٤٣) والطحاوي (٤/٣٢٣) والحميدي (٨٢٤) وابن أبي شيبة (٥/٣١) وغيرهم من طرق عن زياد بن علاقة عنه، وسنده صحيح، وصححه الحاكم، وقال الترمذي: حسن صحيح.

وفي الباب عن ابن مسعود، خرجه ابن ماجه (٣٤٣٨) وأحمد (١/٣٧٧ - ٤٤٣) والحاكم (٨٢٠٥) وابن حبان (٦٠٦٢) والبيهقي (٩/٣٤٣) والحميدي (٣٦٨) بسند صحيح.

وفي الباب عن أبي سعيد وابن عباس وأنس وأبي الدرداء وغيرهم.

* * *

---

(١) وقد خرجه من هذا الوجه كذلك، أحمد (٣/٣٣٥) والطحاوي (٤/٣٢٣) والحاكم (٧٤٣٤) وصححه والبيهقي (٩/٣٤٣) وابن حبان (٦٠٦٣) وأبو يعلى (٢٠٣٦) وابن أبي شيبة (٦/٣٢٠).

٢٨٦

❑ روى البخاري (٥٣٩٧) ومسلم (٢٢١٩): من حديث مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِالْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ؛ حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّأْمِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّأْمِ، فَاخْتَلَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ؛ فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي ثُمَّ قَالَ ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ، فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ إِحْدَاهُمَا خَصِبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، قَالَ فَجَاءَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ

وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ(١).

ثم رواه مسلم من طريق معمر ويونس.

- **قال الدارقطني** في التتبع (٢٩٣): وقد اختلفوا فيه فقال مالك: عبد الله بن عبد الله بن الحارث.

وقال معمر ويونس: عبد الله بن الحارث، خلاف قول مالك.

والبخاري أخرجه من حديث مالك وحده.

والحديث صحيح على اختلافهم في إسناده. اهـ

إما أن يكون مراد الدارقطني أن المتن صحيح وإن اختلفوا في سنده.

وإما أن يقصد أن الحديث صحيح بالوجهين، ويكون يونس نسبه إلى جده.

ويظهر من خلال الأسانيد التي قدمنا أن معمرا موافق لمالك.

والمخالف هو يونس وحده.

وقد قال الحافظ في الفتح (١٠/١٨٤): وقد وافق مالكا على روايته عن ابن شهاب هكذا: معمر وغيره. وخالفهم يونس فقال عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث، أخرجه مسلم، ولم يسق لفظه، وساقه ابن خزيمة. وقال: قول مالك ومن تابعه أصح.

وقال الدارقطني: تابع يونس: صالح بن نصر عن مالك. وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعا عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث. والصواب الأول. وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس. قال: وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير عن مالك كالجماعة لكن قال عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس، زاد في السند عن أبيه، وهو خطأ.

قلت: وقد خالف هشام بن سعد جميع أصحاب ابن شهاب فقال عن ابن شهاب

---

(١) رواه مالك في موطئه (١٥٨٧) وعنه أبو داود (٣١٠٣) والطحاوي (٤/٣٠٣) وأحمد (١/١٩٤) وابن حبان (٢٩٥٣).

عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وعمر، أخرجه ابن خزيمة. وهشام صدوق سيء الحفظ، وقد اضطرب فيه، فرواه تارة هكذا، ومرة أخرى عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وعمر، أخرجه ابن خزيمة أيضًا. انتهى.

هذا ولم يجب النووي في شرح صحيح مسلم بشيء، بل نقل كلام الدارقطني وسكت.

ولمالك فيه طريق آخر رواه الزهري عن عبد الله بن عامر أن عمر به مختصرًا، خرجه البخاري (٥٣٩٨).

وقد روى المرفوع منه البخاري (٥٣٩٦) ومسلم (٢٢١٨) والترمذي (١٠٦٥) وأحمد (٥/٢٠٠ - ٢٠١) وابن حبان (٢٩٥٤) عن أسامة بن زيد به.

وقد قدمنا كلام الدارقطني أنه صحح الحديث كذلك، فلا نطيل.

٢٨٧

❑ **أخرج البخاري (٥٤٠٧) ومسلم (٢١٩٧): حديث مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ، فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ».**

❑ **تَابَعَهُ عَبْدُاللَّهِ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ.**

❑ **قال البخاري: وَقَالَ عُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.**

● **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٤٨) بأن الصحيح فيه عن عروة مرسلا.

قال: وقد رواه عقيل عن الزهري عن عروة مرسلا.

ورواه يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة مرسلا. قاله مالك والثقفي ويعلى ويزيد وغيرهم. وأسند أبو معاوية ولا يصح.

وقال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد، ولم يصنع شيئًا. انتهى.

ونقل النووي كلامه مختصرًا في شرحه على صحيح مسلم (١٤/١٨٥).

فيتحصل مما أورده:

أن الزبيدي وصله: وعقيل أرسله، وتابعه يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة مرسلا.

وما خرجه البخاري أرجح من وجوه:

أولًا: رواية عقيل، أسندها ابن وهب عن ابن لهيعة عنه، كما في الفتح (١٠/٢٠٢).

وابن لهيعة ضعيف مدلس.

ثانيا: خالفه الليث فرواه عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة، خرجه الحاكم (٨٢٧٦) وصححه.

لكن قال الحافظ في الفتح (١٠/٢٠٢): وهو وهم فيما أحسب.

ثالثا: متابعة يحيى بن سعيد.

المحفوظ عنه هو الإرسال.

لكن رواه البزار من حديث أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة.

قال ابن حجر في الفتح (١٠/٢٠٣): قال الدارقطني: رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد فلم يجاوزا به عروة، وتفرد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه، ولا يصح، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق لانفراد الواحد عن العدد الجم، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جدًا، والله أعلم.

وقال في هدي الساري (٣٧٧) بعد أن ذكر رواية عبد الرحمن بن إسحاق، وأشار لرواية ابن لهيعة: وحديث الزبيدي رواه عنه ثقتان فكان هو المعتمد.

وبالتأمل في هذه الطرق يظهر أن رواية الزبيدي أسلم هذه الطرق.

وقد يقال: هو صحيح عن عروة بالوجهين فكان تارة يوصله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة، وتارة يستثقل طوله فيرسله.

* * *

اللباس

٢٨٨

□ روى مسلم (٢٠٩٩): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : «إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ أَوْ مَنِ انْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلِهِ فَلَا يَمْشِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يُصْلِحَ شِسْعَهُ وَلَا يَمْشِ فِي خُفٍّ وَاحِدٍ وَلَا يَأْكُلْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَحْتَبِي بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَلَا يَلْتَحِفِ الصَّمَّاءَ»(١).

● انتقد **ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام على عبد الحق سكوته عليه، وهو من رواية أبي الزبير عن جابر، وهو مدلس وليس من رواية الليث عنه ولا صرح بالتحديث (٢٩٧/٤ ـ ٢٩٨ ـ ٣٠٣ ـ ٣١٩ ـ ٣٢٢).

والجواب أنه قد صرح أبو الزبير بالسماع من جابر في صحيح أبي عوانة (٨٦٨٦)، وللحديث شاهد صحيح عن أبي هريرة.

خرجه مسلم (٢٠٩٨) والنسائي (٥٣٦٩) وابن خزيمة (٩٨) وابن حبان (٥٤٥٩) وأحمد (٢٤٥/٢ ـ ٢٥٣ ـ ٤٢٤ ـ ٤٤٣ ـ ٤٧٧) والحميدي (١١٣٥) وأبو عوانة (٨٦٧٤) والطبراني في الأوسط (٧٦٤٣) وأبو عوانة (٨٦٧٤) وابن أبي شيبة (١٧٥/٥) بلفظ: إذا انقطع شسع أحدكم، فلا يمش في الأخرى حتى يصلحها.

فهذا شاهد صحيح للفقرة الأولى، وأما النهي عن الأكل بالشمال فجاء من حديث ابن عمر، خرجه مسلم (٢٠٢٠).

وأما النهي عن الاحتباء في ثوب واحد والصماء، فخرجه البخاري (٥٥٩ ـ ٥٤٨٣) عن أبي هريرة.

وخرجه البخاري عن أبي سعيد (٥٤٨٤).

---

(١) رواه من هذا الوجه: أبو داود (٤١٣٧) وأحمد (٢٩٣/٣ ـ ٣٢٧).

وخرجه مسلم (٢٠٩٩) من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر، فصح الحديث بجميع ألفاظه.

ونبه أبو علي الغساني في التنبيه (٢٨١) إلى ما وقع في حديث مسلم عن علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة من الوهم.

قال أبو مسعود الدمشقي: إنما يرويه أبو رزين عن أبي صالح عن أبي هريرة، وكذلك خرجه في كتابه عن مسلم وذكر أن علي بن مسهر انفرد بهذا.

أجاب النووي بقوله: وهذا استدراك فاسد، لأن أبا رزين قد صرح في الرواية الأولى بسماعه من أبي هريرة بقوله: خرج إلينا أبو هريرة إلى آخره.

قلت: وهو كما قال النووي، وأزيد فأقول: لم ينفرد علي بن مسهر به، بل تابعه عبد الواحد بن زياد عن الأعمش به، عند أبي عوانة (٨٦٧٥).

وتابعه أبو معاوية عند أحمد (٢/٢٥٣) ووكيع عند أحمد (٢/٤٤٣ - ٤٧٧).

وخرجه النسائي (٥٣٧٠) وأحمد (٢/٤٢٤) من طريق أبي رزين قال رأيت أبا هريرة فذكر حديثًا، ومنه أول هذا الحديث.

* * *

٢٨٩

❑ **روى مسلم (٢٠٩٦): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي غَزْوَةٍ غَزَوْنَاهَا: «اسْتَكْثِرُوا مِنَ النِّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ»**[1].

انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٩٧/٤ - ٢٩٨ - ٣١٢ - ٣١٩ - ٣٢٢ - ٤٨٧) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من رواية أبي الزبير عن جابر، وهو مدلس وليس من رواية الليث عنه ولا صرح بالتحديث.

وتابعه الحسن عن جابر، أخرجه ابن عدي (٤٢٥/٦) وعلقه البخاري في تاريخه (٤٤/٨).

لكن في سنده: مجاعة بن الزبير ضعيف. والحسن لم يسمع من جابر.

واضطرب فيه: فرواه ابن عدي (٤٢٥/٦) والخطيب (٤٠٤/٩) والعقيلي (٤/ ٢٥٥) والطبراني في الكبير (١٦٧/١٨) عنه عن الحسن عن عمران.

وللحديث شاهد عن عبد الله بن عمرو، أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٧٥٠)، وضعفه الهيثمي في المجمع (١٣٨/٥) بإسماعيل بن مسلم المكي.

ومجموع هذه الطرق يشهد بقوة حديث مسلم.

* * *

---

(١) ورواه كذلك من هذا الوجه: أبو داود (٤١٣٣) وأحمد (٣٣٧/٣ - ٣٦٠) وابن حبان (٥٤٥٧) وأبو عوانة (٨٦٦٢) والطبراني في الأوسط (٥٠٨٠).

٢٩٠

❑ روى مسلم (٢٠٩٤) قال: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ[(١)].

● قال الدارقطني في التتبع (٣١٠): وهذا حديث محفوظ عن يونس حدث به الليث وابن وهب[(٢)] وعثمان بن عمر[(٣)]. انتهى.

وهذا الكلام يبدو أنه سقط منه شيء.

هكذا بدا لي لما قرأت الحديث في هذا المكان، ثم لما وصلت للصفحة (٣٥٤) وجدت أن المذكور فيها لا علاقة له بما قبله.

فتذكرت ما كتبته هنا، فقلت: لا بد أن هذا الكلام تابع للحديث السابق، ثم تأملت العبارتين، فإذا هو كما ظننت.

وعليه فأقول: وهم المحقق الفاضل الوادعي في هذا الموضع.

والصفحة (٣٥٤) وما بعدها تابعه للصفحة (٣١٠).

وقد تنبه لهذا فقال في الهامش (٥٣٢): كذا، والظاهر أن هنا سقط في الأصلين.

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٦٤٦) عن محمد بن يحيى وأبو عوانة (٨٦٣٨) من طريق عباس الدوري، كلاهما عن إسماعيل به بدون زيادة اليمين.

وروى أبو عوانة (٨٦٣٩) من طريق إسماعيل بن صالح بن عمر الحلواني، وابن حبان عن محمد بن عبد الرحمن السامي (٦٣٩٤)، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، فذكراها.

(٢) رواه مسلم (٢٠٩٤) وأبو داود (٤٢١٦) والترمذي (١٧٣٩) وأبو عوانة (٨٦٣٤) بدون الزيادة.

(٣) رواه النسائي (٥١٩٦) بدونها.

وممن أثبتها عن يونس: طلحة بن يحيى عند مسلم (٢٠٩٤) والنسائي (٥١٩٧) وأبي عوانة (٨٦٣٥) وأبي يعلى (٣٥٨٤). ويحيى بن نصر بن حاجب عند أبي عوانة (٨٦٤٠).

قلت: ليس سقطًا، هو انقلاب ورقة، وتغير ترتيب الأوراق، وعليه فتمام كلام الدارقطني كالتالي:

وهذا حديث محفوظ عن يونس حدث به الليث وابن وهب[١] وعثمان بن عمر[٢] وغيرهم عنه ولم يذكروا فيه في يمينه.

والليث وابن وهب أحفظ من سليمان ومن طلحة بن يحيى. ومع ذلك فإن الذي يرويه عن سليمان إسماعيل، وهو ضعيف رماه النسائي صنع حكاه عنه[٣]، فلا يحتج بروايته إذا انفرد عن سليمان ولا عن غيره.

وأما طلحة بن يحيى فشيخ والليث وابن وهب ثقتان متقنان صاحبا كتاب، فلا تقبل زيادة ابن أبي أويس عن سليمان إذا انفرد بها.

وتابعه طلحة بن يحيى عن الليث وعثمان بن عمر وغيرهم فإن كان مسلم أجاز هذا فقد ناقض في حديث بهذا الإسناد رواه ثقتان حافظان عن عمرو بن الحارث عن الزهري عن أنس، فزاد أحدهما على الآخر زيادة حسنة غير منكرة. فأخرج الحديث الناقص دون الحديث التام والرجلان موسى بن أعين وعبدالله ابن وهب روياه عن عمرو عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ: إذا وضع العشاء (زاد ابن أعين): وأحدكم صائم فابدأوا به قبل أن تصلوا.

وأخرج حديث ابن وهب، ولم يخرج حديث موسى، اللَّهم إلا أن يكون لم يبلغه حديث موسى بن أعين الذي فيه الزيادة فيكون عذرا له في تركه.

وأما حديث الخاتم فقد رواه جماعة عن الزهري، منهم زيد بن سعد وعقيل

---

(١) رواه مسلم (٢٠٩٤) وأبو داود (٤٢١٦) والترمذي (١٧٣٩) وأبو عوانة (٨٦٣٤) بدون الزيادة.

(٢) رواه النسائي (٥١٩٦) بدونها.

وممن أثبتها عن يونس: طلحة بن يحيى عند مسلم (٢٠٩٤) والنسائي (٥١٩٧) وأبي عوانة (٨٦٣٥) وأبي يعلى (٣٥٨٤). ويحيى بن نصر بن حاجب عند أبي عوانة (٨٦٤٠).

(٣) كذا في طبعة الوادعي، ولعل الصواب: رماه النسائي بالوضع...

وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر وإبراهيم بن سعد وابن أخي الزهري وشعيب وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق وغيرهم، ولم يقل أحد منهم في يمينه.

أجاب النووي رحمه الله في شرح مسلم (٧٢/١٤) قائلًا: فلم ينفرد بها سليمان بن بلال فقد اتفق طلحة وسليمان عليها، وكون الأكثرين لم يذكروها لايمنع صحتها، فإن زيادة الثقة مقبولة، والله أعلم.

ولا يظهر لي ما قال النووي.

لأن من حذفوا الزيادة أثبات، وهم الليث وابن وهب وعثمان بن عمر عن يونس.

وخالفهم طلحة بن يحيى.

واضطرب ابن أبي أويس فيها عن سليمان بن بلال.

وطلحة بن يحيى هو الزرقي ضعفه شديدا يعقوب بن شيبة، ولايوافق عليه، وقال أحمد: مقارب الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وكذا قال عثمان بن أبي شيبة، وقال أبو داود: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ليس بقوي.

وابن أبي أويس ضعفه جماعة.

وللحديث شاهد عن ابن عمر، رواه البخاري (٥٥٢٧ - ٥٥٣٨ - ٦٢٧٥) ومسلم (٢٠٩١) وأبو داود (٤٢١٨) والترمذي (١٧٤١) والنسائي (٥٢١٤ - ٥٢١٨ - ٥٢٤١ - ٥٢٨٨ - ٥٢٩٠) وابن ماجه (٣٦٤٥) وأحمد (١٨/٢ - ٩٦ - ١١٩ وغيرها) والبيهقي (٤٢٤/٢) (١٤٢/٤) والطحاوي (٢٦٢/٤) وابن حبان (٥٥٠٠) وأبو عوانة (٨٦١٢ - ٨٦١٣) بلفظ: عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اصطنع خاتما من ذهب وكان يلبسه فيجعل فصه في باطن كفه فصنع الناس خواتيم، ثم إنه جلس على المنبر فنزعه، فقال: إني كنت ألبس هذا الخاتم وأجعل فصه من داخل، فرمى به، ثم قال: والله لا ألبسه أبدا، فنبذ الناس خواتيمهم.

* * *

٢٩١

❑ **روى مسلم (٢١٠٢): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أُتِيَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ»(١).**

• **انتقد** ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٩٧/٤ - ٢٩٨ - ٣١٢ - ٣١٩ - ٣٢٢) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من رواية أبي الزبير عن جابر، وهو مدلس وليس من رواية الليث عنه ولا صرح بالتحديث.

ومما يؤكد قول ابن القطان أن الطيالسي رواه فقال (١٧٥٣): ثنا زهير عن أبي الزبير قال: قلت له: أحدثك جابر أن رسول اللَّه ﷺ قال لأبي قحافة غيروا، وجنبوه السواد.

قال: لا.

وتوبع أبو الزبير: تابعه أبو رجاء العطاردي عن جابر، خرجه الطبراني (٤١/٩).

وتابعه أبو سليمان الشيباني عن جابر به خرجه الخطيب في الجامع (٣٨٠/١)، لكن فيه أبو عمر البزار القارئ حفص بن سليمان ضعيف.

وللحديث شواهد:

١ - عن أنس، خرجه أحمد (١٦٠/٣) والحاكم (٥٠٦٤) وابن حبان (٥٤٧٢) وأبو يعلى (٢٨٣١) والبزار (٣٧٣/٣ - كشف الأستار) بسند صحيح.

وصححه الحاكم على شرط الشيخين، واقتصر الذهبي على شرط البخاري وإنما هو على شرط مسلم لأن محمد بن سلمة من رجاله.

---

(١) رواه أبو داود (٤٢٠٤) والنسائي (٥٠٧٦) - (٥٢٤٢) وابن ماجه (٣٦٢٤) وأحمد (٣٣٨/٣) وابن حبان (٥٤٧١) والحاكم (٥٠٦٩) والبيهقي (٣١٠/٧) وأبو يعلى (١٨١٩) والطبراني في الكبير (٤١/٩) والأوسط (٥٦٥٨) وأبو عوانة (١٥١٣ - ٨٧٠٦ - فمابعد) وغيرهم.

ثم وقفت على كلام لابن القطان يثبت الحديث من هذه الطريق فقال (٢٤٥٦): وللحديث طريق أحسن من هذا من رواية أنس قال البزار، ثم ذكره، وقال: كل هؤلاء ثقات. انتهى.

وله طريق آخر عند الحاكم (٥٠٧٠) من طريق محمد بن شجاع ثنا الحسين بن زياد عن أبي حنيفة عن يزيد بن أبي خالد عن أنس، لكن محمد بن شجاع هو الثلجي كذاب.

والحسين بن زياد، أظنه مصحفا، صوابه الحسن بن زياد، وهو اللؤلؤي متروك.

وأبو حنيفة ضعيف.

فالسند ساقط.

٢ ـ عن أبي بكر.

رواه الحاكم (٥٠٦٥) وصححه.

٣ ـ عن أسماء.

رواه أحمد (٣٤٩/٦) والطبراني في الكبير (٨٨/٢٤) وابن حبان (٧٢٠٨) والحاكم (٤٣٦٣) من طريق ابن إسحاق ثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جدته أسماء.

وهذا سند حسن.

٤ ـ عن أبي هريرة:

رواه الطبراني في الأوسط (٤٥٦٨) بسند فيه مجاهيل وداود بن فراهيج مختلف فيه.

* * *

٢٩٢

☐ أخرج البخاري (٥٤٨٧): من حديث عَبْدُالْوَهَّابِ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ الْقُرَظِيُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْهَا خِمَارٌ أَخْضَرُ فَشَكَتْ إِلَيْهَا وَأَرَتْهَا خُضْرَةً بِجِلْدِهَا، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَالنِّسَاءُ يَنْصُرُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا - قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَلْقَى الْمُؤْمِنَاتُ لَجِلْدُهَا أَشَدُّ خُضْرَةً مِنْ ثَوْبِهَا، قَالَ وَسَمِعَ أَنَّهَا قَدْ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ وَمَعَهُ ابْنَانِ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي إِلَيْهِ مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا أَنَّ مَا مَعَهُ لَيْسَ بِأَغْنَى عَنِّي مِنْ هَذِهِ، وَأَخَذَتْ هُدْبَةً مِنْ ثَوْبِهَا، فَقَالَ: كَذَبَتْ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَنْفُضُهَا نَفْضَ الْأَدِيمِ وَلَكِنَّهَا نَاشِزٌ تُرِيدُ رِفَاعَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ ذَلِكِ لَمْ تَحِلِّي لَهُ أَوْ لَمْ تَصْلُحِي لَهُ حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ» - قَالَ وَأَبْصَرَ مَعَهُ ابْنَيْنِ لَهُ - فَقَالَ: «بَنُوكَ هَؤُلَاءِ» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا الَّذِي تَزْعُمِينَ مَا تَزْعُمِينَ فَوَاللَّهِ لَهُمْ أَشْبَهُ بِهِ مِنَ الْغُرَابِ بِالْغُرَابِ».

- أعله الدارقطني في التتبع (٣٥٢) بأنه مرسل، لأن عكرمة لم يدرك زمن القصة.

قال: ولكنه مرسل، وكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب. انتهى.

وقد قدمت أن مثل هذا يعتمده البخاري لصحة سماع راوي القصة ممن وقعت له.

لأن في أثناء القصة: قال عكرمة: قالت عائشة، وعليها خمار أخضر.

فهو وإن كان ظاهره الإرسال، إلا أنه يغتفر في هذا، لما تقدم.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٧): قلت: سياقه يقتضي أنه من رواية عكرمة عن عائشة، فإن لفظه عن عكرمة أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي قالت عائشة، وعليها خمار أخضر، فذكره.

فهذا ظاهر في ذلك إلا أن أكثر السياق صورته الإرسال، وإنما قصد البخاري منه ذكر الثياب الخضر، لأنه أورده في باب الثياب الخضر، وأما أصل قصة رفاعة وامرأته فمخرجة عنده في النكاح في مكانها من طريق الزهري عن عروة عن عائشة، والله أعلم. انتهى.

ومما يعضد هذا ويؤكده أن البخاري (٤٩٦٠ - ٥٧٣٤) ومسلمًا (١٤٣٣) خرجا الحديث من وجه آخر عن عروة عن عائشة به.

وكذا خرجه من هذا الوجه الترمذي (١١١٨) والنسائي (٣٤٠٨) (٣٤٠٩) وأحمد (٦/٢٢٦) والدارمي (٢٢٦٧) والبيهقي (٧/٣٣٣-٣٧٣) وعبد الرزاق (٦/ ٣٤٦) وابن أبي شيبة (٣/٥٤١) وأبو عوانة (٤٣١٨).

فصح الحديث واتصل والحمد لله.

* * *

٢٩٣

❑ **أخرج البخاري (٥٤٩٠) ومسلم (٢٠٦٨): عن أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ مَعَ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ بِأَذْرَبِيجَانَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا - وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ الْإِبْهَامَ - قَالَ: فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي الْأَعْلَامَ.**

● **قال الدارقطني** في التتبع (٢٦١): وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر، وهو مكاتبة، وهو حجة في قبول الإجازة. انتهى.

هذا من الأمثلة التي قدمت سابقا أن الدارقطني يذكر في التتبع أحاديث لا يقول هو نفسه بصحة التعليل، فلعله يذكر مثل هذا لئلا يستدرك عليه.

فهو يقول: لكنه حجة في قبول الإجازة.

إذا كان حجة في ذلك فلماذا تتعقبه.

والذي يظهر أن هذه مكاتبة عند علماء الحديث، وقد قدمت صحة الرواية بها، واعتماد جماهير المحدثين عليها.

زد على هذا أن الحديث خرجه مسلم (٢٠٦٩) والترمذي (١٧٢١) والنسائي (٥٣١٣) وأحمد (١/٥١) والبيهقي (٢/٤٢٣) وابن حبان (٥٤٤١) والطحاوي (٤/٢٤٤) وغيرهم عن الشعبي عن سويد بن غفلة أن عمر بن الخطاب خطب، فذكر الحديث.

وقد تكلم الدارقطني في التتبع (٢٦٣) في الحديث من هذا الوجه أيضًا.

فقال: ولم يرفعه عن الشعبي غير قتادة، وقتادة مدلس لعله بلغه عنه. وقد رواه شعبة عن ابن أبي السفر عن الشعبي عن سويد عن عمر قوله. وكذلك رواه بيان وداود بن أبي هند عن الشعبي عن سويد عن عمر قوله، وكذلك رواه شعبة عن الحكم عن خيثمة عن سويد عن عمر. وإبراهيم بن عبدالأعلى عن سويد وأبو حصين عن إبراهيم النخعي عن سويد عن عمر قوله. .

وذكر الدارقطني الحديث في العلل (٢/١٥٣ ـ ١٥٤)، وذكر أن أكثر أصحاب الشعبي وقفوه، وانفرد قتادة وسعيد بن مسروق عن الشعبي فرفعاه.

وتابع الشعبي على وقفه عن سويد: عبدة بن أبي لبابة وعمران بن مسلم.

فيظهر أن الأكثر على وقفه، والرفع زيادة من ثقة يجب قبوله، لكن قد صح من وجه آخر عن عمر مرفوعًا كما قدمت.

فالحديث صحيح مرفوعًا وموقوفًا، والله أعلم.

* * *

٢٩٤

❑ **أخرج البخاري (٥٤٩٥): حديث ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».**

• **قال الدارقطني** في التتبع (٣٠٦): قلت: لم يسمعه ابن الزبير من النبي ﷺ، إنما سمعه من عمر قاله أبو ذبيان وأم عمرو عنه. انتهى.

نعم، لكن مرسل الصحابي حجة، لأنه لا يروي في الغالب إلا عن صحابي مثله، وقد تبين هنا أنه أخذه من عمر فصح الحديث.

والبخاري يعلم هذا، فقد خرجه بالوجهين.

وخرجه البخاري (٥٤٩٦) عقب الحديث المنتقد مباشرة من وجه آخر عن ابن الزبير قال سمعت عمر، فذكره.

وكذا خرجه النسائي (٥٣٠٥) وأحمد (٣٧/١) من هذا الوجه.

وخرجه الترمذي (٢٨١٧) وقال حسن صحيح، والنسائي (٥٣٠٦) من وجه آخر عن عمر به.

أجاب ابن حجر في هدي الساري (٣٧٨): قلت: هذا تعقب ضعيف، فإن ابن الزبير صحابي، فهبه أرسل فكان ماذا، وكم في الصحيح من مرسل صحابي.

وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم، فلا يعتد بمخالفته. والله أعلم.

وقد أخرج البخاري حديث ابن الزبير عن عمر تلو حديث ثابت عن ابن الزبير، فما بقي عليه للاعتراض وجه. انتهى.

والحديث ورد من طرق عديدة.

منها عن أنس خرجه البخاري (٥٤٩٤) ومسلم (٢٠٧٣) وابن ماجه (٣٥٨٨) وأحمد (١٠١/٣) وابن حبان (٥٤٢٩) والطحاوي (٢٤٦/٤ - ٢٤٧) والبيهقي (٤٢٢/٢).

وعن **أبي أمامة**، خرجه مسلم (٢٠٧٤).

وعن **أبي سعيد** عند الحاكم (٧٤٠٤) وابن حبان (٥٤٣٧) والطيالسي (٢٢١٧) والطحاوي (٢٤٦/٤) وأحمد (٢٣/٣).

وعن **عقبة بن عامر** عند ابن حبان (٥٤٣٦) وأحمد (١٥٦/٤) والطحاوي (٢٤٧/٤) وأبي يعلى (١٧٥١) والطبراني في الكبير (٣٢٧/١٧).

وعن **أبي هريرة** عند الحاكم (٧٢١٦) وصححه.

* * *

٢٩٥

❑ روى البخاري (٥٤٩٧): **عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْحَرِيرِ فَقَالَتِ: ائْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَلْهُ، قَالَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَفْصٍ - يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ».**

- قال الدارقطني في التتبع (٢٥٩): وعمران متروك لسوء اعتقاده وخبث رأيه، والحديث ثابت من وجوه عن عمر عن عبد الله مولى أسماء وغيره عن ابن عمر عن عمر. انتهى.

هذا الحديث لم يجب عنه ابن حجر في الفصل الخاص بالجواب عن انتقادات الدارقطني وغيره.

لكنه قال في الفصل الخاص بالرواة المنتقدين في البخاري (٤٣٣): وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره. وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمرو وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمر نحوه.

ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي

الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي، لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في الكامل للمبرد وفي غيره، على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عذرا جيدا، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات، والله أعلم.

والحديث كما قال الدارقطني ثابت من وجوه عن عمر.

فلنكتف بالطرق التي خرجها الشيخان.

منها عن نافع عن ابن عمر عن عمر، خرجه البخاري (٨٤٦ - ٢٤٧٠ - ٥٥٠٣) ومسلم (٢٠٦٨).

ومنها عن سالم عن ابن عمر عن عمر، خرجه البخاري (٩٠٦ - ١٩٩٨ - ٢٢٨٩ - ٥٧٣١).

ومنها عن عبد الله مولى أسماء عن ابن عمر عن عمر، خرجه مسلم (٢٠٦٩).

ومنها عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر، خرجه البخاري (٢٤٧٦ - ٥٦٣٦).

* * *

٢٩٦

❑ **روى البخاري (٥٥٣٠) ومسلم (٢٠٩٣): من حديث ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ يَوْمًا وَاحِدًا، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اصْطَنَعُوا الْخَوَاتِيمَ مِنْ وَرِقٍ وَلَبِسُوهَا، فَطَرَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ**[1].

• **قال الحافظ** (١٠/٣١٩ - ٣٢٠): واتفق الشيخان على تخريجه من طريقه، ونسب فيه إلى الغلط، لأن المعروف أن الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ بسبب اتخاذ الناس مثله، إنما هو خاتم الذهب، كما صرح به في حديث ابن عمر.

قال النووي[2] تبعًا لعياض: قال جميع أهل الحديث هذا وهم من ابن شهاب، لأن المطروح ما كان إلا خاتم الذهب، ومنهم من تأوله كما سيأتي...

قلت: الأرجح أن هذه الرواية وهم، وقد أشار البيهقي (٤/١٤٢) إلى وهم الزهري فيه.

والحديث خرجه البخاري (٥٥٢٩ - ٥٥٣٦ - ٦٢٧٥) والنسائي (٥١٦٤ - ٥٢١٤ - ٥٢٧٥ - ٥٢٩٠) والترمذي (١٧٤١) وأحمد (٢/٦٠ - ٦٨ - ٧٢ - ٩٦ - ١٠٧) والبيهقي (٢/٤٢٤) (٤/١٤٢) ومالك (١٦٧٥) والطحاوي (٤/٢٦٢) وأبو عوانة (٨٦١٤) وابن حبان (٥٤٩١ - ٥٤٩٤ - ٥٤٩٩) عن ابن عمر بلفظ: كان رسول الله ﷺ يلبس خاتمًا من ذهب، فنبذه، فقال: لا ألبسه أبدًا، فنبذ الناس خواتيمهم.

* * *

---

(١) وخرجه من هذا الوجه: أبو داود (٤٢٢١) والنسائي (٥٢٩١) وأحمد (٣/٢٠٦ - ٢٢٣ - ٢٢٥) و ابن حبان (٥٤٩٠) وأبو عوانة (٨٦٢٢) وأبو يعلى (٣٥٣٨).

(٢) (١٤/٧٠).

الأدب

٢٩٧

❑ روى مسلم (٥): من طريق معاذ بن معاذ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وغندر، وحفص بن عمر، عن شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ[1] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

• وهذا مرسل.

وتابعهم على إرساله آدم بن أبي إياس وسليمان بن حرب عند الحاكم (٣٨٢) عن شعبة به.

وخالفهم علي بن حفص المدائني فوصله، رواه عن شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص عن أبي هريرة، خرجه مسلم (٥) وأبو داود (٤٩٩٢) وابن حبان (٣٠ - ٣٦) والحاكم (٣٨١).

وعلي بن حفص وثقه ابن معين وغيره، وتكلم فيه أبوحاتم الرازي، فرواية الجماعة المرسلة أرجح.

قال الدارقطني في التتبع (١٧٦): والصواب مرسل، قاله معاذ وغندر وعبد الرحمان بن مهدي وغيرهم.

ورجح أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم (٤٥) الإرسال.

وكذا رجحه الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٤٥٥).

وعول النووي في شرح مسلم (١/٧٤) على كون الوصل زيادة من ثقة، يجب

(١) في طبعة فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم: زيادة عن أبي هريرة، ولأراه إلا وهما.

قبولها.

ولم يذكرا له شاهدًا ولا متابعًا.

ووجدت له شواهد:

منها عند الحاكم (٢١٩٦) عن أبي أمامة مرفوعًا وصححه ولفظه: كفى بالمرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع، وكفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقي لا أترك منه شيئًا.

وسنده هكذا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الرقي حدثنا أبي العلاء بن هلال حدثني أبي هلال بن عمر حدثني أبو عمر بن هلال حدثني أبو غالب عن أبي أمامة.

والعلاء بن هلال ضعيف، وأبوه هلال بن عمر ضعيف الحديث كما في الجرح والتعديل (٩/٧٥)، وشيخه لم يوثقه غير ابن حبان، ووقع عنده عمر بن هلال الباهلي.

وهكذا عند القضاعي في مسنده (١٤١٥).

وللحديث طرق أخرى:

فخرجه مسلم والبخاري في الأدب المفرد (٨٨٤) والبيهقي في الشعب (٤/ ٢٥٧) وابن أبي شيبة (٥/٢٣٧) عن أبي عثمان عن عمر قال: حسب امرئ من الكذب أن يحدث بكل ما سمع.

وعن ابن مهدي وأبي نعيم عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بنحوه. رواه ابن أبي شيبة (٥/٢٣٧) والطبراني في الكبير (٩/١٠٧).

وسفيان إن كان هو ابن عيينة فقد روى عن السبيعي بعد الاختلاط.

ولم يتميز هل هو ابن عيينة أم الثوري، لأن ابن مهدي وأبا نعيم يرويان عنهما جميعا.

وللحديث طريق آخر عند ابن الجعد في مسنده (٦٢٧) ومن طريقه الخطيب في الجامع (١٣٢٠) من حديث إبراهيم بن مسلم الهجري عن أبي الاحوص به.

والهجري ضعيف، وبعضهم يضعفه جدًا.

وللحديث شاهد عن أبي هريرة، خرجه ابن المبارك في الزهد (٧٣٤) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع البيان (١/ ٤٠) وابن عدي (٧/ ٢٠٣) لكن سنده واه، فيه يحيى بن عبيد الله متروك.

* * *

٢٩٨

☐ **روى مسلم (٨٩٨): من حديث جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضبعي[1]، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ تَعَالَى».**

● **قال الحافظ ابن عمار الشهيد** في علل صحيح مسلم (٨٦): وهذا حديث تفرد به جعفر بن سليمان من بين أصحاب ثابت، لم يروه غيره.

وأخبرني الحسين بن إدريس عن أبي حامد المخلدي عن علي بن المديني قال: لم يكن عند جعفر كتاب، وعنده أشياء ليست عند غيره.

وأخبرنا محمد بن أحمد بن البراء عن علي بن المديني قال: أما جعفر بن سليمان فأكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير.

وسمعت الحسين يقول سمعت محمد بن عثمان يقول: جعفر ضعيف. انتهى.

قلت: جعفر ثقة، إنما نقموا عليه التشيع، وقد قال ابن شاهين في ذكر الرواة المختلف فيهم: إنما تكلم فيه لعلة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار

---

(١) رواه من هذا الوجه أبوداود (٥١٠٠) وأحمد (٣/ ١٣٣ - ٢٦٧) و البيهقي (٣/ ٣٥٩) و الحاكم (٧٧٦٨) و ابن حبان (٦١٣٥) و ابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٩) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٩٢) و المستخرج (٢٠٢٢) و الروياني (١٣٨٥) و أبو يعلى (٣٤٢٦) و غيرهم من طرق عن جعفر به.

بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف. انتهى

وكونه يروي مناكير كما نقل ابن عمار عن ابن المديني لا يعني الضعف، فليس كل من روى مناكير يضعف، ولهذا جاءت رواية أخرى عن ابن المديني قال: هو ثقة عندنا.

وقال ابن عدي في الكامل (١٤٩/٢): وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكرا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه.

ولم أجد له ما يعضده إلا ما خرجه ابن أبي شيبة (٢٨٩/٥) بسند فيه جهالة عن علي أنه كان إذا أراد المطر خلع ثيابه وجلس ويقول: حديث عهد بالعرش.

والحاصل أن الحديث صحيح كما تقدم.

* * *

٢٩٩

❑ **قال مسلم في صحيحه (١٥٥٧): حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ -، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ»؟ قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبَّ.**

- **وهذا إسناد ضعيف في سنده مبهم.**
- **وعده أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (١١٣) ضمن الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم. وانظر: غرر

الفوائد المجموعة (رقم٦).

وقال الحافظ في الفتح (٥/٣٠٨): وهذا الحديث أخرجه مسلم قال: حدثني غير واحد عن إسماعيل بن أبي أويس، فعده بعضهم في المنقطع.

والتحقيق أنه متصل في إسناده مبهم، وقد رواه عن إسماعيل أيضًا: محمد بن يحيى الذهلي، أخرجه أبو عوانة[١] والإسماعيلي وغيرهما من طريقه، وأخرجه أبو عوانة أيضًا من طريق إبراهيم بن الحسين الكسائي وإسماعيل بن إسحاق القاضي، ورويناه في المحامليات عن عبد الله بن شبيب.

فيحتمل أن يفسر من أبهمه مسلم بهؤلاء أو بعضهم، ولم ينفرد به إسماعيل، بل تابعه أيوب بن سفيان عن أبي بكر بن أبي أويس، أخرجه الإسماعيلي أيضًا، ولا انفرد به يحيى بن سعيد، فقد أخرجه ابن حبان[٢] من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه. انتهى.

وقيل: إن المبهم هنا هو البخاري، قاله أبو نعيم في المستخرج كما في النكت الظراف[٣]، ونقله ابن طاهر المقدسي في الجمع بين الصحيحين (١/٢٥) عن بعض مشايخه.

لكن الحديث متصل، فقد خرجه البخاري: قال: ثنا إسماعيل بن أبي أويس به.

وخرجه أبو عوانة (٥٢١٤) عن ثلاثة من شيوخه قالوا: ثنا إسماعيل بن أبي أويس فذكره.

ورواه البيهقي (٥/٣٠٥) من طريق شيخين آخرين قالا: ثنا إسماعيل به.

* * *

---

(١) (٥٢١٤)

(٢) (٥٠٣٢)

(٣) (١٢/٤١٦)

٣٠٠

❑ روى مسلم (١٥٦٠) حديث سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «أُتِيَ اللَّهُ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا ـ قَالَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حديثًا ـ قَالَ: يَا رَبِّ آتَيْتَنِي مَالَكَ فَكُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ فَكُنْتُ أَتَيَسَّرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأُنْظِرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي».
فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

● **قال الدارقطني** في التتبع (٣٠٧): وهذا وهم فيه أبو خالد.
وروى أصحاب أبي مالك عنه[(١)]، وتابعهم نعيم بن أبي هند[(٢)] وعبد الملك بن عمير[(٣)] ومنصور[(٤)] وغيرهم عن ربعي عن حذيفة فقال: عقبة بن عمرو أبو مسعود. انتهى.

وقال أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم (٢١٧): والحديث محفوظ لأبي مسعود: عقبة بن عمرو الأنصاري وحده، لا لعقبة بن عامر الجهني.

والوهم في هذا الإسناد: من أبي خالد الأحمر، قاله أبو الحسن الدارقطني،

---

(١) منهم شعبة، خرجه مسلم (١٥٦٠) والبيهقي (٣٥٦/٥).
ويزيد بن هارون، خرجه أحمد (١١٨/٤) والطبراني في الكبير (٢٣٤/١٧ ـ ٢٣٥).
(٢) رواه مسلم (١٥٦٠).
(٣) رواه البخاري (٣٢٩٢).
(٤) رواه البخاري (١٩٧١) ومسلم (١٥٦٠) والدارمي (٢٥٤٦) والبيهقي (٣٥٦/٥) والطبراني في الكبير (٢٣٩/١٧).

وصوابه: فقال عقبة بن عمرو أبو[١] مسعود الأنصاري.

قال النووي في شرح مسلم (٢٢٥/١٠): هكذا هو في جميع النسخ: فقال عقبة بن عامر وأبو مسعود.

قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البدري وحده، وليس لعقبة بن عامر فيه رواية. انتهى.

ثم ذكر كلام الدارقطني.

وقال خلف الواسطي: قوله عقبة بن عامر وهم لا أعلم أحدا قاله غيره، يعني الأشج، والحديث إنما يحفظ من حديث عقبة بن عمرو أبي مسعود.

وراجع تحفة الأشراف (٢٦/٣) ومعه النكت الظراف.

وواضح من كلامهم أنهم إنما تعقبوا قوله آخر الحديث: فقال عقبة بن عامر وأبو مسعود الأنصاري.

وأما أصل الحديث فصحيح.

وقد رواه مسلم من طريق الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود به (١٥٦١) وكذا أحمد (١٢٠/٤) والبيهقي (٣٥٦/٥) وابن حبان (٥٠٤٧) والحاكم (٢٩/٢) وأبو عوانة (٥٢٤٤) وابن أبي شيبة (٥٤٦/٤).

وله شاهد عن أبي هريرة خرجه البخاري (٣٢٩٣) والبيهقي (٣٥٦/٥).

* * *

---

(١) في طبعة التنبيه: ، وأبو، وهو وهم فاحش، لأن الغساني ما ذكر هذا الحديث في كتابه إلا لينبه على هذا الوهم بالذات.

٣٠١

□ روى مسلم (١٨٧٠) قال: **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَفْيَاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا.**

● **قال أبو علي** (٢٥٤): هكذا في الكتاب من جميع الطرق التي رويناه بها، وذكره أبو مسعود الدمشقي عن مسلم عن زهير بن حرب عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر بمثل حديث مالك.

فزاد في الإسناد: ابن نافع.

والذي قاله أبو مسعود محفوظ عن جماعة من أصحاب ابن علية.

قال الشيخ أبو الحسن في كتاب العلل، وذكر هذا الحديث، فقال: يرويه أحمد ابن حنبل وعلي بن المديني وداود بن رشيد عن ابن علية عن أيوب عن ابن نافع عن ابن عمر. وهذا شاهد لما ذكره أبو مسعود عن مسلم عن زهير عن ابن علية.

قال أبو الحسن: وخالفهم مسدد وزياد بن أيوب، روياه عن ابن علية عن أيوب عن نافع لم يذكرا بينهما أحدا.

قال: وكذلك رواه حاتم بن وردان عن أيوب عن نافع.

يريد الجياني أن يقول: إن مسلمًا خرجه عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر.

والمحفوظ عن ابن علية أنه عن أيوب عن ابن نافع عن نافع.

وهكذا نقله أبو مسعود عن مسلم.

قلت: الحديث خرجه مسلم (١٨٧٠) من **طرق صحيحة** كثيرة عن نافع عن ابن عمر به.

منها عن الليث وأيوب، وعبيد الله بن عمر، وابن علية، وموسى بن عقبة، وأسامة بن زيد ومالك.

وخرجه البخاري من حديث مالك (٤١٠)، والليث (٢٧١٤) وموسى بن عقبة (٢٧١٥) وجويرية (٦٩٠٥) جميعا عن نافع عن ابن عمر.

وأما حديث داود بن رشيد، فخرجه الدارقطني (٤/٣٠٠).

وحديث حاتم بن وردان، خرجه الدارقطني (٤/٣٠٠).

٣٠٢

❑ **روى مسلم (٢٠١٣): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُرْسِلُوا فَوَاشِيَكُمْ وَصِبْيَانَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْبَعِثُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ»**(١).

● **انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام** (٤/٢٩٧ - ٢٩٨ - ٣١٢ - ٣١٩ - ٣٢٢) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من رواية أبي الزبير عن جابر وهو مدلس.

لكن صرح أبو الزبير عند الحميدي (١٢٧٣)، وسنده صحيح.

وتابعه عطاء بن أبي رباح، خرجه البخاري في الأدب المفرد (١٢٣١) وابن حبان (١٢٧٦) وأبو يعلى (١٧٧١).

وسنده حسن، لأن حبيب المعلم متكلم فيه.

* * *

(١) رواه من هذا الوجه: أبو داود (٢٦٠٤) وأحمد (٣/٣١٢ - ٣٨٦ - ٣٩٥) وابن خزيمة (١٣٢) والحميدي (١٢٧٣) والبيهقي (٥/٢٦٥) وابن حبان (١٢٧٥) والطبراني في الأوسط (١٣٤٥) وغيرهم.

٣٠٣

- **أخرج مسلم (٢٠٢٠): من طريق الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».**

- **قال الدارقطني في العلل (٢/٤٧):** وقيل إن أبا بكر بن عبيد الله اسمه القاسم، ولم يسمع هذا يعني أبا بكر من ابن عمر، لأن عمر بن محمد بن زيد رواه عن القاسم بن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ.
وراجع: غرر الفوائد المجموعة (رقم٦٢).

ويمكن الجواب عن هذا بأنه قد جاء تصريح أبي بكر بن عبيد من جده ابن عمر عند الدارقطني في الموطآت، كما في النكت الظراف (٦/٢٦٩) والتاريخ الكبير (٧/ ١٦٥).

وعلى التسليم بأن الصحيح زيادة سالم كما زعم الدارقطني، فقد خرجه من هذا الوجه كذلك مسلم (٢٠٢٠) وأبو عوانة (٨١٧٨).

وخرجه الترمذي (١٨٠٠) وأحمد (٢/١٤٦) وابن حبان (٥٢٢٦) وعبد الرزاق (١٩٥٤١) والبيهقي (٧/٢٧٧) من حديث معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه.

وقال ابن حبان عقبه: أصحاب الزهري كلهم قالوا في هذا الخبر: عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

وخالفهم معمر فقال: عن الزهري عن سالم عن أبيه.

فقيل لمعمر: خالفت الناس؟ فقال: كان الزهري يسمع من جماعة، فيحدث مرة عن هذا، ومرة عن هذا.

قلت: وذكر الترمذي أن عقيلا تابع معمرا، لكنه صحح رواية مالك وابن عيينة وغيرهما.

وللحديث شواهد:

منها: عن جابر.

خرجه مسلم (٢٠١٩) وابن ماجه (٣٢٦٨) وأحمد (٣/٣٣٤) بلفظ: لا تأكلوا بالشمال، فإن الشيطان يأكل بالشمال.

ومنها عن عبد الله بن دهقان عن أنس، خرجه ابن أبي شيبة (٥/١٣٢) وأبو يعلى (٤٢٧٣)، وابن دهقان لم أجده.

ومنها عن أبي هريرة عند ابن ماجه (٣٢٦٦) وفيه عنعنة يحيى بن أبي كثير.

وله طريق آخر عن أبي هريرة عند أحمد (٢/٣٢٥) وأبي يعلى (٥٨٩٩) لكن فيه نعمان بن أبي شهاب لم أعرفه.

وله طريق آخر عن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط (٨٤٩٠).

* * *

٣٠٤

❑ **روى مسلم (٢١٢٥) قال: وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ -، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.**

❑ **يقصد حديث: قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ»، قَالَ فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، وَكَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَأَتَتْهُ فَقَالَتْ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ؛ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ**

اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحَيِ الْمُصْحَفِ فَمَا وَجَدْتُهُ، فَقَالَ لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ قَالَ اللَّهُ عَجَلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: فَإِنِّي أَرَى شيئًا مِنْ هَذَا عَلَى امْرَأَتِكَ الْآنَ، قَالَ اذْهَبِي فَانْظُرِي، قَالَ: فَدَخَلَتْ عَلَى امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمْ تَرَ شيئًا، فَجَاءَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شيئًا، فَقَالَ أَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ نُجَامِعْهَا.

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٣٣) فقال: ولم يسنده عن الأعمش غير جرير.

وخالف أبو معاوية وأبو عبيدة بن معن وغيرهما عن الأعمش قالوا عن إبراهيم عن عبد اللَّه مرسلا، وهو صحيح من حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد اللَّه، فأما الأعمش قال: صحيح عنه مرسل.

وقال في العلل (١٣٤/٥) والصحيح ما قاله منصور.

وذكر النووي في شرح صحيح مسلم (١٠٨/١٤) كلام الدارقطني، وسكت عليه.

وقد تعارض الوصل والإرسال في هذا الحديث، فأرسله جماعة ووصله واحد، فعلى أصل الفقهاء الزيادة من الثقة مقبولة، بينما رجح الدارقطني الإرسال من طريق الأعمش، وصححه موصولا من طريق منصور، وهو كما قال رحمه اللَّه.

وقد أخرج طريق منصور هذه: البخاري (٤٦٠٤ - ٤٦٠٥ - ٥٥٨٧ - ٥٥٩٥ - ٥٥٩٩ - ٥٦٠٤) ومسلم (٢١٢٥) وأبو داود (٤١٦٩) والنسائي (٥٠٩٩) (٥٢٥٢) والترمذي (٢٧٨٢) وابن ماجه (١٩٨٩) وأحمد (٤٣٣/١ - ٤٤٣) وابن حبان (٥٥٠٥) والدارمي (٢٦٤٧) والبيهقي (٣١٢/٧) وعبد الرزاق (٥١٠٣) والبزار (١٤٦٧ - ١٤٦٩) وأبو يعلى (٥١٤١) والطبراني في الكبير (٩٤٦٦).

* * *

٣٠٥

❑ **روى مسلم (٢١٢٩): عن مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُولُ إِنَّ زَوْجِي أَعْطَانِي مَا لَمْ يُعْطِنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ».**

● **قال الدارقطني** في التتبع (٣٤٦): وهذا لا يصح، أحتاج أن أنظر في كتاب مسلم، فإني وجدته في رقعة.

والصواب عن عبدة ووكيع وغيره عن فاطمة عن أسماء.

وقال في العلل: يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه فرواه معمر(١) ومبارك بن فضالة عن هشام عن أبيه عن عائشة.

وغيرهما يرويه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر، وهو الصحيح.

وقال الحافظ في الفتح (٣١٨/٩): وقد اتفق الأكثر من أصحاب هشام على هذا الإسناد، وانفرد معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا عن أبيه عن عائشة، وأخرجه النسائي من طريق معمر، وقال إنه أخطأ. والصواب حديث أسماء.

ثم ذكر كلام الدارقطني من التتبع، وقال: قلت: هو ثابت في النسخ الصحيحة من مسلم في كتاب اللباس أورده عن ابن نمير عن عبدة ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة، ثم أورده عن ابن نمير عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقتضى

---

(١) رواه أحمد (١٦٧/٦).

وتابع هشاما: الزهري عن عروة به، خرجه أحمد (٩٠/٦) والطبراني في الأوسط (٢٤٦٣). لكنه من رواية صالح بن أبي الأخضر عنه.

وللحديث شاهد عن جابر عند الترمذي (٢٠٣٤) ثنا علي بن حجرنا إسماعيل بن عياش عن عمارة بن غزية عن أبي الزبير عنه.

أنه عند عبدة على الوجهين، وعند وكيع بطريق عائشة فقط.

ثم أورده مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة.

وكذا أورده النسائي عن محمد بن آدم، وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام.

وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة.

وأخرجه أبو عوانة أيضًا من طريق أبي ضمرة، ومن طريق علي بن مسهر.

وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي.

وأبو نعيم في المستخرج من طريق مرجى بن رجاء.

كلهم عن هشام عن فاطمة.

فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة.

وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم.

فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني. **انتهى.**

والحاصل مما تقدم:

إن الأكثر من أصحاب هشام رووه عنه عن فاطمة عن أسماء.

وممن رواه هكذا:

١ ـ **أبو أسامة**، عند مسلم (٢١٣٠) والبيهقي (٧/٣٠٧).

٢ ـ **أبو معاوية الضرير** عند مسلم (٢١٣٠) وابن حبان (٥٧٣٨) وأحمد (٦/ ٣٤٥).

٣ ـ **حماد بن زيد** عند البخاري (٤٩٢١) وأبي داود (٤٩٩٧) والطبراني (٢٤/ ١٢٠).

٤ ـ **يحيى القطان** عند البخاري وأحمد (٦/٣٤٦ ـ ٣٥٣).

٥ ـ **علي بن مسهر** عند أبي عوانة.

٦ - **محمد بن عبد الله الطفاوي** عند ابن حبان (٥٧٣٩).

٧ - **مرجى بن رجاء**.

٨ - **أبو ضمرة** عند أبي عوانة.

٩ - **عبدة بن سليمان** عند مسلم (٢١٣٠) والطبراني (١٢١/٢٤).

١٠ - **أنس بن عياض** عند البيهقي (٣٠٧/٧).

١١ - **ابن عيينة** عند الحميدي (٣١٩).

وقد تقدم كلام الدارقطني أنه صححه من هذا الوجه، فالحديث صحيح.

* * *

٣٠٦

❑ **أخرج مسلم (٢١٤٢): من طريق اللَّيْث، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: سَمَّيْتُ ابْنَتِي بَرَّةَ، فَقَالَتْ لِي زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ هَذَا الِاسْمِ، وَسُمِّيتُ بَرَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ»، فَقَالُوا: بِمَ نُسَمِّيهَا؟ قَالَ: «سَمُّوهَا زَيْنَبَ».**

- **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (٣٩٣): وذكر بعض الحفاظ[1] أنه قد سقط من هذا الإسناد رجل بين يزيد ومحمد بن عمرو، وهو: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي.

قال: كذلك رواه المصريون يعني عن الليث.

قلت: وقد وجدته كما قال من رواية غير واحد من أهل مصر، منهم يحيى بن بكير وعيسى بن حماد زغبة.

(١) يقصد ابن عمار الشهيد، فقد ذكر هذا في كتابه علل صحيح مسلم (١١٢).

وأخرجه أبو داود في سننه عن عيسى بن حماد عن الليث كذلك، وأثبت في إسناده محمد بن إسحاق[١].

وذكر بعض العلماء أن غسان بن الربيع الكوفي رواه عن الليث كذلك أيضًا، وهذا إنما أورده مسلم بهذا الإسناد استشهادا، وإلا فقد أورده قبل هذا بإسناد متصل، فرواه من غير وجه عن الوليد بن كثير المخزومي المدني قال حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء عن زينب بنت أبي سلمة رضي اللّٰه عنها.

وهذا متصل لا شك فيه.

فإن ثبت انقطاعه من حديث يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو، فقد بينا أنه متصل في الكتاب من حديث الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو، وباللّٰه التوفيق. انتهى.

قلت: خرجه مسلم (٢١٤٢) والبيهقي (٣٠٧/٩) والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٨١) من طريق الوليد بن كثير حدثني محمد بن عمرو بن عطاء قال حدثتني زينب بنت أم سلمة.

وخرجه البخاري (٥٨٣٩) ومسلم (٢١٤١) وابن ماجه (٣٧٣٢) وأحمد (٢/ ٤٣٠ - ٤٥٩) وابن حبان (٥٨٣٠) والبيهقي (٣٠٧/٩) والدارمي (٢٦٩٨) والطيالسي (٢٤٤٥) وغيرهم عن أبي رافع عن أبي هريرة.

فالحديث صحيح لا شك فيه.

والطريق التي أشار إليها الرشيد العطار بزيادة محمد بن إسحاق، أخرجها أبو داود (٤٩٥٣) والطبراني في الكبير (٢٨٠/٢٤).

* * *

---

(١) وقد رجح الحافظ العلائي في جامع التحصيل (١٣٢) كون رواية مسلم مرسلة، قال: إذ لو كانت متصلة لم يكن فائدة في زيادة ابن إسحاق، وهو متكلم فيه.

٣٠٧

❑ خرجه مسلم (٢١٥٤): من طريق طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: جَاءَ أَبُو مُوسَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا أَبُو مُوسَى، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا الْأَشْعَرِيُّ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: رُدُّوا عَلَيَّ رُدُّوا عَلَيَّ، فَجَاءَ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا رَدَّكَ كُنَّا فِي شُغْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ»، قَالَ: لَتَأْتِيَنِّي عَلَى هَذَا بِبَيِّنَةٍ، وَإِلَّا فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ، فَذَهَبَ أَبُو مُوسَى، قَالَ عُمَرُ: إِنْ وَجَدَ بَيِّنَةً تَجِدُوهُ عِنْدَ الْمِنْبَرِ عَشِيَّةً وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَيِّنَةً فَلَمْ تَجِدُوهُ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَ بِالْعَشِيِّ وَجَدُوهُ، قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا تَقُولُ أَقَدْ وَجَدْتَ؟، قَالَ: نَعَمْ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، قَالَ: عَدْلٌ، قَالَ: يَا أَبَا الطُّفَيْلِ مَا يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَلَا تَكُونَنَّ عَذَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَثَبَّتَ.

• **قال الدارقطني في العلل (١٩٩/٧)** بعد أن ذكر الخلاف في الحديث على أبي نضرة: وروى هذا الحديث طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى قال: فقام أبي بن كعب فشهد لأبي موسى ولم يذكر أبا سعيد وطلحة بن يحيى من الثقات ممن روى عن أبي بردة، وحديث أبي سعيد هو المحفوظ على أن مسلم بن حجاج قد أخرج حديث طلحة بن يحيى في الصحيح. انتهى.

فرجح الدارقطني الحديث من طريق أبي سعيد.

قلت: خرجه مسلم (٢١٥٣) والترمذي (٢٦٩٠) وابن ماجه (٣٧٠٦) وأحمد (١٩/٣) (٤٠٣/٤ ـ ٤١٠ ـ ٤١٨) والدارمي (٢٦٢٩) والطيالسي (٢١٦٤) وابن

حبان (٥٨١٠) وغيرهم من طرق عن أبي نضرة عن أبي سعيد.

وخرجه البخاري (٥٨٩١) ومسلم (٢١٥٣) وأبو داود (٥١٨٠) وأحمد (٦/٣) عن يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد.

وخرجه أحمد (٤٠٠/٤) عن عبيد بن عمير، وفيه عنعنة ابن جريج.

٣٠٨

❑ **روى مسلم (٢١٦٩): حديث عَبْدِ الْوَاحِدِ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذْنُكَ عَلَيَّ أَنْ يُرْفَعَ الْحِجَابُ وَأَنْ تَسْتَمِعَ سِوَادِي حَتَّى أَنْهَاكَ».**

وتابعه عبد الله بن إدريس.

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٣٨) قال: تابعهما زائدة[١] وحفص بن غياث وجرير.

وخالفهم الثوري رواه عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم بن سويد عن عبد الله مرسل[٢].

والحكم أن يكون القول قول من زاد لأنهم خمسة ثقات. انتهى.

فهذا تراجع من الدارقطني عن استدراكه.

فقد رجح الحديث الذي خرجه مسلم وحكم له.

وهكذا فعل في العلل (٢٠٩/٥).

فلا حاجة لتتبع طرقه.

* * *

(١) رواه أحمد (٤٠٤/١) وأبو يعلى (٥٣٥٦) والطبراني في الكبير (٧٧/٩).

(٢) رواه أحمد (٣٨٨/١ - ٣٩٤).

٣٠٩

❑ **روى مسلم (٢٢٣٨): حديث مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزَغِ وَسَمَّاهُ: فُوَيْسِقًا[١].**

● **أعله الدارقطني** فقال: (١٩٣): خالفه مالك ويونس وعقيل رووه عن الزهري عن سعد مرسلا.

ورواه عباد بن إسحاق عن عمر بن سعيد عن الزهري مثل معمر. انتهى.

قلت: لكن عمر بن سعيد (لعله: ابن سريج) ضعيف كما في الميزان.

فانفرد معمر بوصل هذا الحديث وأرسله حفاظ أثبات.

فروايتهم أرجح.

ومسلم إنما ساقه في الشواهد والمتابعات، بعد أن أخرجه من حديث أم شريك وعائشة وأبي هريرة.

وقد ذكر الدارقطني الحديث في العلل (٤/٣٤٠) فزاد أشياء على ما ذكر في التتبع.

وعلى كل حال فللحديث شواهد.

منها: عن عائشة، خرجه البخاري (١٧٣٤ - ٣١٣٠) ومسلم (٢٢٣٩) والنسائي (٢٨٨٦) وأحمد (٦/٨٧ - ١٥٥ - ٢٧١ - ٢٧٩) وابن حبان (٣٩٦٣ - ٥٦٣٦) والبيهقي (٥/٢١٠) وأبو يعلى (٨٣١) عنها مرفوعًا: الوزغ فويسق.

قالت عائشة: ولم أسمعه أمر بقتله.

قال البيهقي متعقبًا: وقد سمعه غيرها يأمر بقتله.

قلت: منها عن أم شريك أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزغ، خرجه البخاري

---

(١) وخرجه من هذا الوجه: أبو داود (٥٢٦٢) وأحمد (١/١٧٦) وابن حبان (٥٦٣٥) والبيهقي (٥/٢١١) وعبد الرزاق (٤/٤٤٥) والبزار (١٠٨٦).

(٣١٨٠) ومسلم (٢٢٣٧) والنسائي (٢٨٨٥) وابن ماجه (٣٢٢٨) وابن حبان (٥٦٣٤) والدارمي (٢٠٠٠) وعبد الرزاق (٨٣٩٥) والبيهقي (٢١١/٥).

* * *

٣١٠

❑ روى مسلم (٢٢٥٤): عن مخرمة بن بكير[1]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اسْتَجْمَرَ اسْتَجْمَرَ بِالْأَلُوَّةِ غَيْرَ مُطَرَّاةٍ، وَبِكَافُورٍ يَطْرَحُهُ مَعَ الْأَلُوَّةِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ يَسْتَجْمِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

● أعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام بالانقطاع بين مخرمة وأبيه (٢/ ٣٧٢ - ٣٧٣).

وهو كما قال، فمخرمة لم يسمع من أبيه، كما نص عليه عدد من الحفاظ، لكنه كان يروي من كتاب أبيه، فهي وجادة.

ولهذا والله أعلم استجاز مسلم تخريجها.

وقد جاء ما يشهد لها.

فرواه البيهقي (٢٤٤/٣) من حديث ابن لهيعة عن بكير عن نافع عن ابن عمر.

وابن لهيعة فيه الكلام المعروف، لكنه يغتفر في الشواهد.

* * *

(١) خرجه من هذا الوجه: النسائي (٥١٣٥) والبيهقي (٢٤٤/٣) وابن حبان (٥٤٦٣) وغيرهم.

٣١١

❑ قال مسلم (٢٤٣٩): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ ح وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى»، قَالَتْ: فَقُلْتُ وَمِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكِ تَقُولِينَ لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ غَضْبَى قُلْتِ لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ»، قَالَتْ: قُلْتُ أَجَلْ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ.

● أشار إلى كونه مرويًا بالوجادة الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (رقم٤٢).

وهذا الحديث يقال فيه ما قيل في الحديث (١٩٧).

ويزاد عليه بأن مسلمًا رواه موصولا ليس فيه وجادة قال: حدثنا أبو كريب ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة به.

ورواه قال: ثنا ابن نمير ثنا عبدة عن هشام به.

ورواه البخاري (٤٩٣٠) من طريق عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة...

وقال أحمد (٦١/٦): ثنا أبو أسامة ثنا هشام به.

وخرجه البيهقي (٢٧/١٠) من طريق محمد بن علي العطار ثنا أبو أسامة به.

وللحديث طرق أخرى عن أبي أسامة عند أبي يعلى (٤٨٩٤) والطبراني في الكبير (٤٦/٢٣).

وله طرق أخرى عن هشام.

منها عن عبدة عنه، خرجه البخاري (٥٧٢٨).

ومنها عن علي بن مسهر عنه، خرجه ابن حبان (٧١١٢).

ومنها عن وكيع عنه، خرجه أحمد (٦/٢١٣).

إلى غير ذلك من الطرق، والمهم أن الحديث صحيح من الوجه الذي خرجه مسلم، ومن غيره، والله أعلم.

٣١٢

❑ **روى مسلم (٢٥٤٨) من حديث شريك، عن عمارة بن القعقاع وابن شبرمة، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ... فذكر بمثل حديث جرير.**

وزاد فقال: نعم وأبيك لتنبأن.

❑ **وحديث جرير هو: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟، قَالَ: «أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟، قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ».**

● وقوله: نعم، وأبيك، لتنبأن.

فيه الحلف بغير الله.

فتكلم فيها من أجل ذلك.

وحكم بنكارتها الألباني في الضعيفة (١٠/٧٥٠) لتفرد شريك بها.

واستند الألباني لأمور:

- تفرد شريك ومحمد بن فضيل بها على خلاف في ذلك عليهما.

- وبعضهم رواها بلفظ آخر، وهو، نعم والله، هكذا في رواية ابن ماجه (٢٧٠٦) وأبي يعلى (٦٠٩٢) من هذا الوجه[1].

وبهذا اللفظ رواه أحمد (٢/٣٩١) عن أسود بن عامر عن شريك عن عمارة به.

---

(١) قلت: ذكر في روايتيهما اللفظان، أي نعم والله، ونعم وأبيك.
وهذا مما يؤكد كونه محفوظا بلفظ: وأبيك.

ولم يذكر جرير[١] وعبد الواحد بن زياد[٢] وسفيان الثوري[٣] عن عمارة شيئًا.
ورواه ابن شبرمة[٤] ويحيى بن أيوب عن أبي زرعة به، ولم يذكرها كذلك.

ولا يظهر لي ما قال لأمور:

١ - روى هذه اللفظة شريك.

وتابعه ابن فضيل. رواه عنه: ابن أبي شيبة وابن نمير عند مسلم (١٠٣٢) وأحمد عنه في مسنده (٢/٢٣١).

وهؤلاء حفاظ أثبات.

وكون أبي كريب وغيره لم يذكروها عن ابن فضيل، لا ينافي إثبات أولئك لها، وهم أحفظ منهم.

٢ - يشهد لها حديث الأعرابي الذي علمه النبي ﷺ الإسلام فقال: هل علي غيرها؟ فقال لا إلا أن تطوع، فأدبر الرجل فقال النبي ﷺ: **«أفلح وأبيه إن صدق»**.

رواه مسلم (١١) وغيره.

وقد حكم الألباني بشذوذها هي الأخرى.

وهذا بعيد فالرواة ثقات، وكونها تخالف ظاهر أحاديث النهي عن الحلف بغير الله، له محامل ومخارج نص عليها العلماء.

وقد قال الحافظ في الفتح (١٠/٤٠١): وقوله (وأبيك) لم يقصد به القسم، وإنما هي كلمة تجري لإرادة تثبيت الكلام، ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل النهي عن الحلف بالآباء. انتهى.

وهذا أولى من توهيم الثقات بلا مستند.

---

(١) رواه البخاري (٥٦٢٦) ومسلم (٢٠٤٨) و أحمد (٢/٢٥٠) وابن حبان (٤٣٤) والبيهقي (٤/١٨٩) وأبو يعلى (٦٠٨٠).
(٢) رواه البخاري (١٣٥٣) ومسلم (١٠٣٢).
(٣) رواه ابن حبان (٤٣٣) وابن ماجه (٣٦٥٨).
(٤) رواه مسلم (٢٠٤٨) و البيهقي (٨/٢).

٣ ـ ويشهد لها ما رواه مالك (١٥٢٦) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلًا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل، قدم فنزل على أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن قد ظلمه، فكان يصلي من الليل، فيقول أبو بكر: وأبيك ما ليلك بليل سارق.

ورجاله ثقات.

٤ ـ ويشهد لها ما رواه أحمد (٣٣٤/٤) والبيهقي (٢٤٦/٩) عن أبي العشراء الدارمي عن أبيه قال: يا رسول اللّٰه أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة، قال: «**وأبيك لو طعنت في فخدها لأجزأ عنك**».

لكن أبو العشراء، قال البخاري، في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر.

* * *

٣١٣

❑ **روى مسلم (٢٥٦٥): من طريق مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ اتْرُكُوا أَوِ ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا».**

● **قال الدارقطني في التتبع** (١٤١): وهذا لم يرفعه عن مالك غير ابن وهب، وأصحاب الموطأ وغيرهم يقفونه.

وقال الحميدي عنه: رفعه مرة ووقفه سعيد بن منصور وإسحاق بن إسرائيل وغيرهما عنه.

وقال الدارقطني في العلل (١٤٠/٣ ـ مخطوط): ومن وقفه أثبت ممن أسنده. اهـ

قلت: توبع مالك على رفعه.

تابعه ابن عيينة عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح سمع أبا هريرة رفعه مرة قال:

تعرض الأعمال. رواه مسلم (٢٥٦٥) والحميدي (٩٧٥).

وتابعه أبو بكر بن أبي سبرة عن مسلم به، خرجه عبد الرزاق (٧٩١٥) عنه، لكن ابن أبي سبرة متروك.

وتابعه وهيب عن سهيل بن أبي صالح عن أبي صالح به. رواه الطيالسي (٢٤٠٣) عنه، وهذا سند صحيح.

ورواه مسلم في صحيحه من طريق سهيل به بلفظ: تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد لا يشرك باللَّه شيئًا، إلا رجلا كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: انظروا هذين حتى يصطلحا، انظروا هذين حتى يصطلحا، انظروا هذين حتى يصطلحا.

ورواه الترمذي (٧٤٧) وأحمد (٣٢٩/٢) والدارمي (١٧٥١) من طريق سهيل به، بلفظ: تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم. وفي سنده ضعف.

نعم الصحيح من طريق مالك الوقف لمخالفة الجماعة لابن وهب في رفعه.

لكن **قال ابن عبد البر** في التمهيد (١٩٨/١٣): هكذا روى يحيى بن يحيى هذا الحديث موقوفًا على أبي هريرة، وتابعه عامة رواة الموطأ وجمهورهم على ذلك.

ورواه ابن وهب عن مالك مرفوعًا إلى النبي ﷺ بإسناده هذا.

وذكرناه في كتابنا على شرطنا أن نذكر فيه كل ما يمكن إضافته إلى النبي ﷺ من قوله.

ومعلوم أن هذا ومثله لا يجوز أن يكون رأيا من أبي هريرة، وإنما هو توقيف، لا يشك في ذلك أحد له أقل فهم وأدنى منزلة من العلم، لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي، فكيف وقد رواه ابن وهب وهو من أجل أصحاب مالك عن مالك مرفوعًا، وروي عن النبي ﷺ مرفوعًا من وجوه. اه

قلت: لكن الجماعة أجل منه وأحفظ.

هذا وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة وشواهد:

أما الطريق، فعن أبي أيوب مولى عثمان عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: إن أعمال بني آدم تعرض كل خميس وجمعة فلا يقبل عمل قاطع.

رواه أحمد (٤٨٣/٢ ـ ٤٨٤).

وأبو أيوب، وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم شيخ. الجرح والتعديل (٧٥/٥).

وفيه كذلك الخزرج بن عثمان مختلف فيه.

وأما الشواهد، فوردت عن أسامة بن زيد وواثلة وجابر وابن مسعود وغيرهم.

وأمثلها طريق أسامة: خرجه أحمد (٢٠١/٥) والنسائي (٢٠١/٤) والطحاوي (٨٢/٢) والبزار (٢٦١٧) بسند صحيح. إلا ثابت بن قيس فهو مختلف فيه.

لكن له طريق آخر عن أسامة عند أبي داود (٢٤٣٦) وأحمد (٢٠٠/٥ ـ ٢٠٤ ـ ٢٠٨) والدارمي (١٧٥٠) والطيالسي (٦٣٢) والبيهقي (٢٩٣/٤) وابن أبي شيبة (٣٠١/٢).

وآخر عند الطبراني في الكبير (١٦٧/١).

وحديث واثلة عند الطبراني في الكبير (٩٧/٢٢).

وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط (٧٤١٩).

وحديث ابن مسعود عند البزار (١٤٦٠) والطبراني في الكبير (١٠/١٠).

فليتتبع أسانيدها من شاء زيادة الفائدة.

وأما أنا فيكفيني في هذا المقام أنني بينت صحة الحديث من الطرق المتقدمة، واللَّه المعين.

* * *

٣١٤

❑ روى مسلم (٢٥٧٤): من حديث ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ - شَيْخٍ مِنْ قُرَيْشٍ - سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ بَلَغَتْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَبْلَغًا شَدِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَارِبُوا وَسَدِّدُوا فَفِي كُلِّ مَا يُصَابُ بِهِ الْمُسْلِمُ كَفَّارَةٌ حَتَّى النَّكْبَةِ يُنْكَبُهَا أَوِ الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا»[١].

• قال الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم (١١٥): فذكر بعض شيوخنا أنه سأل أبا عبد الله السكري، وكان أبو عبد الله أحفظ أهل زمانه عن هذا الحديث، فقال: هذا مرسل محمد بن قيس لم يسمع من أبي هريرة شيئًا[٢]. انتهى.

ونقل أبو الفضل المقدسي في الجمع بين الصحيحين (٤٧٦/٢) عن الحافظ عن أبي عبد الله اليشكري: هذا مرسل، محمد بن قيس لم يسمع من أبي هريرة شيئًا.

وقال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٣٨٩): وقد ذكر بعض الحفاظ أن محمد بن قيس هذا لم يسمع من أبي هريرة.

قلت: وذكر غير واحد من العلماء أن محمد بن قيس هذا حجازي، وأنه سمع من عائشة، فسماعه من أبي هريرة جائز ممكن، لأنهما متعاصران ويجمعهما قطر واحد، فعلى مذهب مسلم تحمل روايته عنه على السماع، إلا أن يقوم دليل بين على خلافه، والله عز وجل أعلم. انتهى.

قلت: وللحديث شواهد:

---

(١) ورواه من هذ الوجه الترمذي (٣٠٣٨) و البيهقي (٣٧٣/٣) وأحمد (٢٤٨/٢) و الحميدي (١١٤٨) و ابن أبي شيبة (٤٤٠/٢).

(٢) ونحوه في جامع التحصيل (٢٦٧) قال: حكاه الحافظ ضياء الدين المقدسي عن أبي عبد الله اليشكري. كذا فيه والصواب: السكري.

١ ـ عن أبي بكر، رواه أحمد (١/١١) والحاكم (٤٤٥٠) والبيهقي في الشعب (٩٨٠٥) وفي السنن (٣/٣٧٣) وابن حبان (٢٩١٠ ـ ٢٩٢٦)، وأبويعلى (٩٨ ـ ١٠٠) من طريق أبي بكر بن أبي زهير قال: أخبرت أن أبا بكر.

وهذا سند ضعيف، أبو بكر بن أبي زهير الثقفي وشيخه مجهولان.

لكنه توبع: فرواه علي بن زيد بن جدعان عن مجاهد عن أبي بكر مختصرًا، خرجه الحاكم (٦٣٤٠) والبزار (٢١) وأبو يعلى (١٨)، لكن فيه ابن جدعان ضعيف.

ورواه الترمذي (٣٠٣٩) وأبو يعلى (٢١) من طريق موسى بن عبيدة أخبرني مولى ابن سباع سمعت ابن عمر عن أبي بكر.

وضعفه الترمذي.

وله طريق آخر عن أبي بكر عند ابن مردويه في التفسير، كما في تفسير ابن كثير (١/٥٥٩). بلفظ: المصائب والأمراض والأحزان في الدنيا جزاء.

ورجاله ثقات إلا شيخ ابن مردويه فلم أعرفه، واحتمل علي الحلبي في تحقيقه لكتاب ابن عمار أن يكون مصحفا من محمد بن إسحاق صاحب المغازي لأنه من شيوخ ابن مردويه ومن تلاميذ الفضيل.

٢ ـ عن عائشة، رواه الترمذي (٢٩٩١) وأحمد (٦/٢١٨) والطيالسي (١٥٨٤) والبيهقي في الشعب (٩٨٠٩).

لكن فيه ابن جدعان المتقدم، وأمية بنت عبد الله لم يوثقها أحد.

وله طريق آخر عنها، رواه أحمد (٦/٦٥) وابن حبان (٢٩٢٣) والبيهقي في الشعب (٩٨٠٦) وأبو يعلى (٤٦٧٥ ـ ٤٨٣٩) من طريق بكر بن سوادة حدثه أن يزيد بن أبي يزيد عن عبيد بن عمير عن عائشة.

وهذا سند جيد.

وله طريق آخر عنها عند الحاكم (٣٢٠٣) بلفظ مختصر.

وطريق رابع عند أبي داود (٣٠٩٣) والبيهقي في الشعب (٩٨١٠) عن أبي عامر

الخزار ثني ابن أبي مليكة عنها.

وأبو عامر ضعفه جماعة ووثقه آخرون.

فهذه شواهد عدة تشهد لحديث مسلم بالصحة.

* * *

٣١٥

❑ **أخرج مسلم (٢٦٣٠): حديث عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْنِي مِسْكِينَةٌ تَحْمِلُ ابْنَتَيْنِ لَهَا فَأَطْعَمْتُهَا ثَلَاثَ تَمَرَاتٍ، فَأَعْطَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْرَةً، وَرَفَعَتْ إِلَى فِيهَا تَمْرَةً لِتَأْكُلَهَا، فَاسْتَطْعَمَتْهَا ابْنَتَاهَا، فَشَقَّتِ التَّمْرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُرِيدُ أَنْ تَأْكُلَهَا بَيْنَهُمَا، فَأَعْجَبَنِي شَأْنُهَا، فَذَكَرْتُ الَّذِي صَنَعَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْجَبَ لَهَا بِهَا الْجَنَّةَ أَوْ أَعْتَقَهَا بِهَا مِنَ النَّارِ»(١).**

● **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (٣٨٥): قلت: وفي سماع عراك من عائشة رضي الله عنها نظر، فإنه إنما يروي عن عروة عن عائشة.

وقد ذكر الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله أن حديثه عن عائشة مرسل.

وقال موسى بن هارون الحافظ: لا نعلم له سماعًا من عائشة.

وقال أبو الفضل الحافظ حفيد أبي سعد الزاهد في كلامه على هذا الحديث: هذا عندنا حديث مرسل، واستدل بما ذكرناه من قول أحمد بن حنبل وموسى بن هارون، ولم يخرج البخاري لعراك عن عائشة شيئًا، وحديثه عن رجل عنها لا يدل على عدم سماعه بالكلية منها، لا سيما وقد جمعهما بلد واحد، وعصر واحد، فهذا ومثله

(١) ورواه من هذا الوجه أحمد (٩٢/٦) (٢٤٨/٢) وابن حبان (٤٤٨).

محمول على السماع عند مسلم رحمه اللَّه حتى يقوم الدليل على خلافه، كما نص عليه في مقدمة كتابه.

فسماع عراك من عائشة رضي الله عنها جائز ممكن، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة وغيره من الصحابة رضي اللَّه عنهم، واللَّه أعلم. انتهى.

وقال الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم (١٢٥): وهذا عندنا حديث مرسل، وذكر أحمد بن حنبل أن عراك بن مالك عن عائشة مرسل.

سمعت موسى بن هارون يقول: عراك بن مالك لا نعلم له سماعا من عائشة.

قلت: الحديث خرجه البخاري (١٣٥٢ - ٥٦٤٩) ومسلم (٢٦٢٩) (قبل المنتقد)، والترمذي (١٩١٥) وأحمد (٨٧/٦ - ١٦٦ - ٢٤٣) والبيهقي (٤٧٨/٧) والطبراني في الأوسط (٩٢٠٦) وعبد بن حميد (١٤٧٣) عن عروة عن عائشة.

فصح الحديث واتصل.

وللحديث شواهد، عن أنس عند الحاكم (٧٣٤٩) وصححه، وعن أبي أمامة عند أحمد (٢٥٢/٥) وفيه انقطاع.

* * *

٣١٦

❑ روى مسلم (٢٦٩٩): من حديث الْأَعْمَشِ[١]، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مسلمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ».

● قال الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم (١٣٦): وهو حديث رواه الخلق عن الأعمش عن أبي صالح، فلم يذكر الخبر في إسناده غير أبي أسامة، فإنه قال فيه عن الأعمش قال حدثنا أبو صالح.

ورواه أسباط بن محمد عن الأعمش عن بعض أصحابه عن أبي صالح عن أبي هريرة[٢].

والأعمش كان صاحب تدليس، فربما أخذ عن غير الثقات. انتهى.

وأعله الدارقطني.

وكذا أبو زرعة كما في العلل (١٩٧٩) قال: منهم من يقول: الأعمش عن رجل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

---

(١) رواه من هذا الوجه: أبو داود (٣٦٤٣ - ١٤٥٥) والترمذي (١٤٢٥ - ٢٦٤٦ - ٢٩٤٥) و ابن ماجه (٢٢٥) وأحمد (٢/٢٥٢ - ٣٢٥ - ٤٠٦) وابن حبان (٨٤ - ٧٦٨) و الطيالسي (٢٤٣٩) وابن أبي شيبة (٥/٣٢٧)، وغيرهم، وبعضهم اختصره.

(٢) رواية أسباط، خرجها أبو داود (٤٩٤٦) و الترمذي (١٩٣٠).

وقال الترمذي في سننه: هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل هذا الحديث.

وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والصحيح عن رجل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وكأن هذا أصح في الحديث الأول.

قلت: فاتفق هؤلاء الحفاظ على إعلال الحديث.

ويؤكد أن الأعمش مدلس، وقد عنعن في جميع الروايات إلا في رواية أبي أسامة، وهي وهم، خالف فيها أكابر حفاظ أصحابه، فقد رووه بالعنعنة.

وزاد عليهم أسباط بن محمد زيادة لا تنافي ما رووه.

وقد خرجه الطبراني في الأوسط (١٣٣٢) من طريق الحكم بن فضيل عن الأعمش عن الحكم عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وخرجه كذلك (٩٢٤١) من طريق إبراهيم بن عثمان عن الأعمش به.

لكن قد يقال: إن رواية أكابر أصحابه كأبي معاوية وزائدة وابن نمير وأبي عوانة وغيرهم مقدمة.

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة من غير طريق الأعمش.

فقد رواه الحاكم (٨١٦٠) من طريق وهيب ثنا سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا مختصرًا، بلفظ: لا يستر عبد عبدا في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة.

وتابعه محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا.

رواه الحاكم (٨١٥٩) وعبد الرزاق (٢٢٧/١٠) وابن أبي شيبة (٣٢٧/٥) بسند صحيح، وهو عند أحمد (٢٩٦/٢)، لكن سقط أبو صالح عنده.

لكن يبدو لي أن محمد بن واسع اضطرب فيه:

فرواه كما تقدم.

ومرة قال: عن محمد بن المنكدر عن أبي صالح عن أبي هريرة، خرجه أحمد (٥١٤/٢).

ومرة قال: عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. رواه ابن حبان (٥٣٤).
ومرة قال عن بعض أصحابه عن أبي صالح عن أبي هريرة خرجه أحمد (٢/ ٥٠٠).

❑ **وللحديث شاهد عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلمًا ستره الله يوم القيامة».**

خرجه البخاري (٢٣١٠) ومسلم (٢٥٨٠) وأبو داود (٤٨٩٣) والترمذي (١٤٢٦) وأحمد (٢/٩١) والبيهقي (٨/٣٣٠ - ٦/٩٤) وابن حبان (٥٣٣) وغيرهم.

فهذا شاهد صحيح لكثير من فقرات الحديث.

وأما فقرة: «**من سلك طريقًا**»، فله شاهد عن أبي الدرداء، رواه أبو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٨٢) وابن ماجه (٢٢٣) وأحمد (٥/١٩٦) والدارمي (٣٤٢) وابن حبان (٨٨) وغيرهم.

ووقع اضطراب في هذه الرواية بينه الدارقطني في العلل (٦/٢١٦).

وفقرة، «**ما اجتمع قوم. .**»، لها شاهد عن ابن عباس موقوفًا، خرجه الدارمي (٣٥٦) وابن أبي شيبة (٦/١٥٦) (٧/١٣٥) وفي سنده هارون بن عنترة، مختلف فيه كما في التهذيب، واختار الحافظ انه لا بأس به، وهو كما قال.

وقال الذهبي في الكاشف: وثقوه.

فالسند حسن.

* * *

٣١٧

- روى البخاري (٢٩٥٩ - ٥٧٨١): من حديث أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُهْدِيَتْ لَهُ أَقْبِيَةٌ مِنْ دِيبَاجٍ مُزَرَّرَةٌ بِالذَّهَبِ، فَقَسَمَهَا فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَعَزَلَ مِنْهَا وَاحِدًا لِمَخْرَمَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، فَجَاءَ وَمَعَهُ ابْنُهُ الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ فَقَالَ: ادْعُهُ لِي فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ، فَأَخَذَ قَبَاءً فَتَلَقَّاهُ بِهِ، وَاسْتَقْبَلَهُ بِأَزْرَارِهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا الْمِسْوَرِ خَبَأْتُ هَذَا لَكَ يَا أَبَا الْمِسْوَرِ خَبَأْتُ هَذَا لَكَ»، وَكَانَ فِي خُلُقِهِ شِدَّةٌ.
- وَرَوَاهُ ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ
- قَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَةٌ.
- تابعه الليث عن ابن أبي مليكة.

- **قال ابن حجر** (٥٢٩/١٠): قوله (وقال حاتم بن وردان. . إلخ) أراد بهذا التعليق بيان وصل الخبر وأن رواية ابن علية وحماد، وإن كانت صورتهما الإرسال، لكن الحديث في الأصل موصول، وقد مضى بيان وصل رواية حاتم هذه في الشهادات.

قلت: رواه البخاري (٢٥١٤) ومسلم (١٠٥٨) موصولا من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور به.

ورواه البخاري (٢٤٥٩ - ٥٤٦٤) ومسلم (١٠٥٨) من طريق الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور.

* * *

٣١٨

❑ **خرج البخاري (٥٦٣٠) قال: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».**

• **قال الدارقطني** في التتبع (٢١٧): هذا غير محفوظ عن المسيب، وإنما رواه شيبان عن منصور عن الشعبي عن وراد، قاله عبيد اللَّه بن موسى وحسين المرزوي وغيرهما.

وكذلك قال جرير عن منصور عن الشعبي.

والذي عند منصور عن المسيب عن وراد حديث غير هذا، وهو كان يقول في دبر الصلاة الدعاء. فلعله اشتبه على سعد بن حفص، واللَّه أعلم. انتهى.

يعني أن قوله سعد بن حفص عن منصور عن المسيب بن رافع وهم، والصواب عن منصور عن الشعبي به.

قلت: طريق منصور عن الشعبي عن وراد عن المغيرة، خرجه البخاري (٢٢٧٧) ومسلم (٥٩٣) وابن حبان (٥٥٥٥) والبيهقي (٦٣/٦) والطبراني في الكبير (٢٠/ ٣٨٤).

هكذا رواه عبيد اللَّه بن موسى عن شيبان عن منصور.

واختلف على عبيد اللَّه.

فرواه عنه القاسم بن زكريا عند مسلم.

وأبو أمية عند أبي عوانة (٦٣٩٢).(١)

وتابع عبيد اللَّه: حسين بن محمد المروزي وغيره.

---

(١) ووقع عنده: شيبان بن منصور، وهوتصحيف صوابه: عن منصور.

ورواه الإسماعيلي كما في هدي الساري (٣٧٨) من طريقين عن عبيد الله عن شيبان عن منصور عن المسيب كما قال البخاري.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٨): ولا ينسب سعد بن حفص إلى الوهم مع متابعة إسحاق بن يسار النصيبي له عن عبيد الله بن موسى عن شيبان. انتهى.

قلت: وقد ورد الحديث من وجوه أخرى عن وراد.

فقد رواه البخاري (٦٨٦٢) ومسلم (٥٩٣) وأحمد (٢٥٤/٤) والبيهقي (٦/ ٦٣) والطبراني في الكبير (٣٨٤/٢٠) والأوسط (٧٤٨٤) من طرق عن وراد قال: كتب المغيرة إلى معاوية: سلام عليك، أما بعد، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

وفي بعض طرقه التصريح بأن ورادا هو الذي تولى الكتابة.

فصح الحديث بحمد الله.

* * *

٣١٩

❑ **روى البخاري (٥٦٤٥) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ وَالْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو وَفِطْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ـ قَالَ سُفْيَانُ لَمْ يَرْفَعْهُ الْأَعْمَشُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ـ وَرَفَعَهُ حَسَنٌ وَفِطْرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ وَلَكِنِ الْوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا»**(١).

- **قال أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (١٢٢): وفي هذا الحديث علة قد ذكرها النسائي والدارقطني في الاستدراكات.

---

(١) رواه من هذا الوجه: أبو داود (١٦٩٧) والبيهقي (٢٧/٧).

قلت: لا وجود لهذا في الاستدراكات، أي كتاب التتبع للدارقطني، ولم يذكرها كذلك الحافظ في هدي الساري.

وأما علته فقد أشار إليها البخاري نفسه عقب الحديث، حيث قال: قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ ورفعه حسن وفطر عن النبي ﷺ.

وقال أبو حاتم الرازي: الأعمش أحفظهم، والحديث يحتمل أن يكون مرفوعًا، وأنا أخشى أن لا يكون سمع الأعمش من مجاهد، إن الأعمش قليل السماع من مجاهد وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٢٣/١٠): وقوله: (لم يرفعه الأعمش ورفعه حسن وفطر) هذا هو المحفوظ عن الثوري. وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو وحده مرفوعًا من[1] رواية مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن الحسن بن عمرو موقوفًا. وعن الأعمش مرفوعًا.

وتابعه أبو قرة موسى بن طارق عن الثوري على رفع رواية الأعمش.

وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فرفع رواية الحسن بن عمرو، وهو المعتمد.

ولم يختلفوا في أن رواية فطر بن خليفة مرفوعة.

وقد أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن فطر وبشير بن إسماعيل[2] كلاهما عن مجاهد مرفوعًا.

وأخرجه أحمد عن جماعة من شيوخه عن فطر مرفوعًا. وزاد في أول الحديث أن الرحم معلقة بالعرش وليس الواصل بالمكافىء. الحديث. انتهى.

قلت: حديث فطر بن خليفة، خرجه أبو داود (١٦٩٧) والترمذي (١٩٠٨) وأحمد (١٦٣/٢ - ١٩٣) وابن حبان (٤٤٥) والبيهقي (٢٧/٧) وابن أبي شيبة (٥/ ٢١٨) والبزار (٢٣٧٢) والحميدي (٥٩٤) وأبو نعيم في الحلية (٣٠٢/٣).

وقال الترمذي: حسن صحيح.

---

(١) كذا في الفتح، والظاهر أنه سقطت الواو هنا.

(٢) كذا في الفتح، والصواب بشير أبو إسماعيل، وهو ابن سلمان.

وقال أبو نعيم: هذا حديث صحيح ثابت.

وحديث أبي إسماعيل بشير بن سلمان، خرجه الترمذي (١٩٠٨) والحميدي (٥٩٤).

وحديث الحسن بن عمرو، خرجه زيادة على البخاري: أبو داود (١٦٩٧) وأحمد (٢/١٩٠) والبزار (٢٣٧١).

والحاصل أن البخاري ترجح عنده الرفع فحكم به مع علمه بمن وقفه، ووافقه على تصحيح الرفع: الترمذي وأبو نعيم وابن حبان، وعلى فرض ترجيح وقفه فحكمه الرفع، لأنه لا يقال بالرأي.

٣٢٠

- **قال: البخاري (٥٦٧٠)، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ»، قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ».**
- **تَابَعَهُ شَبَابَةُ وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى .**
- **وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. اهـ .**

- **أعله الدارقطني** في التتبع (١٨٥ ـ ١٨٦) بالاختلاف على ابن أبي ذئب.

فرواه عاصم بن علي وشبابة[١] وأسد بن موسى[٢] ويزيد بن هارون[٣] وحجاج بن محمد[٤] وأبو النضر عنه عن المقبري عن أبي شريح.

---

(١) خرجها الإسماعيلي كما في الفتح (١٠/٤٤٣).
(٢) خرجها الطبراني في مكارم الأخلاق كما في الفتح (١٠/٤٤٣).
(٣) خرجها أحمد (٦/٣٨٥).
(٤) خرجها أحمد (٤/٣١). وهكذا رواه الطيالسي في مسنده (١٣٤٠) عن ابن أبي ذئب به.

وخالفهم عثمان بن عمر(١) وحميد بن الأسود وغير واحد(٢) عنه عن المقبري عن أبي هريرة.

والجواب: أن المقبري صاحب حديث مكثر، فلا غرو أن يرويه عن أبي هريرة، وعن أبي شريح.

وأي مانع في هذا، بل هذا من التشدد في النقد.

وعلى فرض أنه اضطراب، فالترجيح ممكن، فأكثر الرواة وحفاظهم على جعله من مسند أبي هريرة.

لكن من عدل عن الطريق المشهور دل على مزيد حفظه، فيتعارض الترجيحان.

وقد قال أحمد: من سمع من ابن أبي ذئب بالمدينة فإنه يقول: عن أبي هريرة، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول عن أبي شريح.

نقله الحافظ في الفتح (١٠/٤٤٣ - ٤٤٤)، وحقق ذلك بتحقيق ماتع، فانظره.

وختمه بقوله: وإذا تقرر ذلك، فالأكثر قالوا فيه: عن أبي هريرة، فكان ينبغي ترجيحهم، ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلده كان أتقن لما يحدث به في حال سفره، ولكن عارض ذلك أن سعيدا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة، فمن قال عنه عن أبي هريرة سلك الجادة، فكانت مع من قال عنه عن أبي شريح زيادة علم ليست عند الآخرين.

وأيضًا فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث عن سعيد المقبري عن أبي شريح، كما سيأتي بعد باب، فكانت فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب، فقال فيه عن أبي شريح، ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين، وإن كانت الرواية عن أبي شريح أصح. انتهى.

وللحديث طرق أخرى.

---

(١) خرجها أحمد (٢/٣٣٦).

(٢) منهم إسماعيل بن أبي أويس، خرجه الحاكم (٢١) وأحمد (٢/٣٧٢). وابن وهب، خرجه الحاكم (٧٢٩٩).

فخرجه مسلم (٤٦) عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه.

وخرجه الحاكم (٢٥) (٧٣٠٠) وابن حبان (٥١٠) وأحمد (٣/١٥٤-١٩٨) عن أنس، وصححه ابن حجر في الفتح (١٠/٤٤٣).

وخرجه الحاكم (٧٣٠١) وصححه وأحمد (١/٣٨٧) والبزار (٢٠٢٦) والبيهقي في الشعب (٤/٣٩٦) عن ابن مسعود.

وللحديث شاهد كذلك من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، خرجه البيهقي في الشعب (٧/٨٣).

* * *

٣٢١

❑ **أخرج البخاري (٥٧٥٢): حديث عَلِيٍّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا».**

❑ **وَقَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ يَزِيدَ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ .**

- **أعله الدارقطني** في التتبع (١٢٦) فقال: يحيى بن أبي كثير يدلس كثيرا، ويشبه أن يكون قول عكرمة بن عمار أولى بالصواب، لأنه زاد رجلا وهو ثقة. انتهى.

ولم يجب ابن حجر في هدي الساري (٣٧٩) إلا بكونه خرجه على الاحتمال.

والأولى أن يقال: ما خرجه البخاري هو الراجح، وأما طريق عكرمة بن عمار ففيها نظر.

لأن عكرمة تكلم فيه ابن المديني ويحيى القطان والبخاري وأبو داود وأبو حاتم،

بل قال أحمد: عكرمة مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير، ونقل أبو زرعة الدمشقي عنه أنه كان يضعفها.

وهذا الحديث من روايته عن يحيى.

فانظر ما أدق نظر البخاري.

والحديث خرجه البخاري (٥٧٥٣) ومسلم (٦٠) ومالك (١٧٧٧) والترمذي (٢٦٣٧) وأحمد (٢/١٨-٤٧-٦٠-١١٢-١١٣-١٤٢) والبيهقي (١٠/٢٠٨) وفي الشعب (١/٢١ - ٥/٢٨٢) والحميدي (٦٩٨) وابن حبان (٢٤٩ - ٢٥٠) والطيالسي (١٨٤٢) وأبو نعيم في المستخرج (٢٤٠) عن ابن عمر.

فهذه طريق غير الطريق التي انتقد الدارقطني.

* * *

٣٢٢

❏ **قال البخاري (٥٧٥٦): حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلِفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أُقَامِرْكَ فَلْيَتَصَدَّقْ».**

- **أعله الإسماعيلي** كما في هدي الساري (٣٧٩) بأن تصريح أبي المغيرة بسماع الأوزاعي للحديث من الزهري وهم، والصواب أنه بلغه عنه.

قال رحمه الله: ولم يقل فيه أحد عن الأوزاعي حدثني الزهري إلا أبو المغيرة.

وقد رواه الوليد وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن الزهري معنعنًا.

ورواه بشر بن بكر عن الأوزاعي قال بلغني عن الزهري.

قال: وأبو المغيرة وبشر بن بكر صدوقان، إلا أن بشرا كان يعرض عن مثل هذا.

انتهى.

زاد الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٣٧٩): ورواه عقبة بن علقمة البيروتي عن الأوزاعي كما قال بشر بن بكر سواء، ورويناه في الجزء الثالث من حديث أبي العباس الأصم قال حدثنا العباس بن الوليد بن مرثد عن عقبة به.

وهذا من المواضع الدقيقة، ولكن الحديث في الأصل صحيح عن الزهري، وقد أخرجه البخاري من حديث معمر وعقيل عنه، والله أعلم.

وهو إقرار من الحافظ على علته.

والحديث كما ذكره ابن حجر صحيح عن الزهري.

رواه معمر عنه به، خرجه البخاري (٦٢٧٤) ومسلم (١٦٤٧) وابن ماجه (٢٠٩٦) وابن خزيمة (٤٥) وابن حبان (٥٧٠٥) والبيهقي (١/١٤٨).

وتابعه عقيل، خرجه البخاري (٥٩٤٢) والبيهقي (١٠/٣٠).

وتابعه الزبيدي، خرجه النسائي (٣٧٧٥).

وإبراهيم بن سعد رواه البيهقي (١/١٤٩).

وابن أخي الزهري، رواه الطبراني في الأوسط (٩١٥٧).

ويونس، رواه مسلم (١٦٤٧).

فهذه طرق صحيحة عن الزهري غير طريق المغيرة التي انتقد الإسماعيلي.

٣٢٣

❑ **أخرج البخاري (٥٨١٧): عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا، وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».**

❑ **تَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.**

● **ولم يتعقبه الدارقطني** في التتبع (١٧١ - ١٧٣) بشيء، لأنه ذكر الخلاف

فيه، ثم قال: محفوظان عن الأعمش.

قال الحافظ (٣٧٩): فلا معنى لاستدراكه.

وهذا من الأمثلة التي قدمت أن الدارقطني يذكر الخلاف فيه، وإن كان لا يراه قادحا.

فكان الأولى به حذف هذا الحديث من الكتاب.

وقد خرجه البخاري (٥٨١٩) ومسلم (٢٦٣٩) وأبو داود (٥١٢٧) والترمذي (٢٣٨٥) وابن حبان (٨ ـ ١٠٥) عن أنس.

وخرجه البخاري (٥٨١٨) ومسلم (٢٦٤١) وأحمد (٤/٣٩٢ـ٣٩٥ـ٤٠٥) وابن حبان (٥٥٧) عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى.

وللحديث شواهد أخرى.

٣٢٤

- **أخرج البخاري (٥٨٣٦ ـ ٥٨٣٧):عَنْ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ»، قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ»، قَالَ: لَا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتِ الْحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ.**
- **وأخرجه من حديث هِشَامٌ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُالْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَحَدَّثَنِي أَنَّ جَدَّهُ حَزْنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فذكره. (٥٨٤٠).**

- قال الدارقطني في التتبع (١٨٤): وهذا مرسل، وكذلك قال قتادة[1] وعلي بن زيد عن ابن المسيب.

---

(١) وتابع الزهري عليه قتادة، فرواه عن سعيد عن أبيه أن أباه أتى النبي ﷺ. رواه الطبراني في الكبير (٢٠/٣٤٨) عن قتادة عن سعيد عن أبيه أن أباه أتى النبي فوصله.
فهذا خلاف ما نقل الدارقطني فليحرر.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٧٩): قلت: هذا على ما قررناه فيما قبل أن البخاري يعتمد هذه الصيغة إذا حفت بها قرينة تقتضي الاتصال، ولا سيما وقد وصله الزهري صريحا، فأخرج الوجهين على الاحتمال، واللَّه أعلم.

وقد رواه عبد الرزاق عن ابن جريج فقال فيه عن أبيه عن جده أيضًا، أخرجه الإسماعيلي من طريقه. انتهى.

قلت: والإرسال كان شائعًا في ذلك العصر، فإذا ورد من وجه متصل فقد زال الإشكال، وهذا كذلك.

والدارقطني إنما تكلم على الحديث من طريق عبد الحميد بن جبير، أما من طريق الزهري فلا.

وطريق الزهري خرجها البخاري (٥٨٣٦ ـ ٥٨٣٧) وأبو داود (٢٨٩/٤) وأحمد (٤٣٣/٥) وابن حبان (٥٨٢٢) والبيهقي (٣٠٧/٩).

* * *

الدعوات

٣٢٥

❑ روى مسلم (٢٢٣) من طريق يحيى بن أبي كثير[١] أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَّامٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَآنِ أَوْ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالصَّلَاةُ نُورٌ وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا».

• أعله الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم (٤٥) بالانقطاع، قال: بين أبي سلام وبين أبي مالك في إسناد هذا الحديث عبد الرحمن بن غنم الأشعري.

رواه معاوية عن أخيه زيد، ومعاوية كان أعلم عندنا بحديث أخيه زيد بن سلام من يحيى بن أبي كثير.

وكذا أعله الدارقطني في التتبع (١٩٧) وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (رقم٣٧٧).

وهو ظاهر كلام العلائي في جامع التحصيل (١٣٧ - ١٣٨) وابن رجب في جامع العلوم (٢١١).

ومال النووي في شرح مسلم (٣/١٠٠) وابن حجر في النكت الظراف (٩/ ٢٨٢) إلى احتمال كونه بالوجهين.

والظاهر أنه منقطع من ذلك السند خاصة، وأما المتن فصحيح.

---

(١) رواه من هذا الوجه: الترمذي (٣٥١٧) و أحمد (٥/٣٤٣ - ٣٤٤) و البيهقي (١/٤٢) و الدارمي (٦٥٣) و أبو عوانة (٦٠٠) و الطبراني في الكبير (٣/٢٨٤) .

نعم السند صحيح عند من انتقده كذلك، لكن بزيادة عبد الرحمن بن غنم.

وروى هذه طريق: النسائي (٢٤٣٧) وابن ماجه (١٨٠) وابن حبان (٨٤٤) والطبراني في الكبير ٣/٢٨٤.

وللحديث شاهد عند الترمذي (٣٥١٩) وأحمد (٥/٣٤٣ - ٣٦٣ - ٣٧٢ - ٦٥٥) والدارمي (٦٥٤) من طرق عن جري بن كليب عن رجل من بني سليم.

وفي سنده ضعف، جري جهله ابن المديني، وضعفه أبو حاتم، ووثقه ابن حبان والعجلي.

وذكر علي الحلبي في تحقيقه لكتاب ابن عمار (٤٩) للحديث شاهدًا آخر عند تمام في فوائده (١٥٩) عن أبي هريرة.

وعلى كل فالحديث صحيح من طريق معاوية المذكور والله أعلم.

* * *

٣٢٦

❑ أخرج مسلم (٥٩٥): من طريق سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَذَا حَدِيثُ قُتَيْبَةَ - أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ»، قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نُعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَلَا أُعَلِّمُكُمْ شيئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً»، قَالَ أَبُو صَالِحٍ فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا فَفَعَلُوا مِثْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

- **والحديث صحيح، لكن الزيادة في آخره مرسلة.**
- **قال الرشيد العطار** في غرر الفوائد المجموعة (٤٦٦): قلت هكذا أورده مسلم، وهو حديث بعضه مسند، وبعضه مرسل، والمرسل منه قول أبي صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى آخره.

لأن أبا صالح لم يسنده.

وقد أخرج البخاري هذا الحديث في غيرموضع من كتابه[1]، ولم يذكر فيه هذه الزيادة من قول أبي صالح.

إلا أن مسلمًا رحمه الله قد أخرجه من وجه آخر عن أبي صالح، وفيه هذه الزيادة متصلة مع سائر الحديث، فأخرجه من حديث روح بن عبادة عن سهيل بن أبي صالح

(١) البخاري (٨٠٧).

عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول اللَّه ﷺ.

وقال في آخره: بمثل حديث قتيبة عن الليث، إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح: ثم رجع فقراء المهاجرين إلى آخر الحديث. انتهى كلام مسلم رحمه اللَّه.

قلت: فقد اتصل ما في هذا الحديث من المرسل من هذا الوجه الآخر الذي ذكرناه، والحمد للَّه. انتهى.

ولا يظهر لي ما قال، لأن هذه الزيادة مدرجة، وفي الرواية الأخرى فصل أبو صالح أو من روى عنه المدرج من غيره، واللَّه أعلم.

وقد حكم البيهقي (١٨٧/٢) بأن سهيلا أدرج قول أبي صالح في الحديث.

ولها شاهدَان ضعيفان:

أولهما: من حديث ابن عمر، خرجه البزار (٢١٠٦ ـ زوائده) وعبد بن حميد (٧٩٧).

لكن فيه موسى بن عبيدة الربذي، وهو ضعيف جدًا، وخصوصا في روايته عن عبد اللَّه بن دينار، وهذه منها.

وثانيها: عن أبي ذر، خرجه الفريابي، كما في الفتح، ومن طريقه الخطيب في الموضح (١١٢/١) عن حرام بن حكيم عنه، لكنه مرسل بين حرام وأبي ذر.

قال ابن حجر في الفتح (٣٣٠/٢): فعلى هذا لم يصح بهذه الزيادة إسناد، إلا أن هذين الطريقين يقوى بهما مرسل أبي صالح. اهـ .

قلت: طريق البزار ضعيفة جدًا فلا يقوى بها.

وللحديث شاهد آخر.

خرجه أبو يعلى (٦٥٨٧) عن سعيد عن أبي هريرة.

لكن فيه أبو معشر نجيح السندي ضعيف.

فهذان شاهدَان فيهما مقال، لكنهما بلا شك إذا انضما إلى مرسل أبي صالح قوي.

٣٢٧

□ روى مسلم (٥٩٧): من حديث سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَذْحِجِيِّ ـ قَالَ مُسْلِم: أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ـ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ فَتْلِكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»(١).

● أعله الدارقطني في التتبع (١٥٢) فقال: قد خالف سهيلا مالك، رواه عن أبي عبيد عن عطاء عن أبي هريرة موقوفًا. اه.

فاختلف مالك وسهيل في هذا الحديث، فمالك وقفه، وسهيل رفعه.

وحديث مالك في موطئه (٤٩٠).

ومالك أوثق من سهيل بكثير، فحديثه هو الراجح بلا شك، لكنه مرفوع حكما، لأنه لا يقال بالرأي، وقد صح مرفوعًا عن أبي هريرة من وجه آخر بغير ذكر الذكر آخره.

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/١٦٠): هكذا هذا الحديث موقوف في الموطأ على أبي هريرة، ومثله لا يدرك بالرأي. وهو مرفوع صحيح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة من حديث أبي هريرة ومن حديث علي بن أبي طالب ومن حديث عبد اللّه بن عمرو بن العاصي ومن حديث كعب بن عجرة وغيرهم، بمعان متقاربة.

قلت: أما حديث علي، فخرجه البخاري (٢٩٤٥ ـ ٣٥٠٢ ـ ٥٠٤٦) ومسلم (٢٧٢٧) وغيرهما.

وأما حديث أبي هريرة فخرجه البخاري (٨٠٧) ومسلم (٢٧٢٨) وغيرهما.

---

(١) ورواه من هذا الوجه: أحمد (٢/٣٧١) وابن خزيمة (٧٥٠) وابن حبان (٢٠١٦) والبيهقي (٢/١٨٧) و أبو يعلى (٦٣٦٢) وغيرهم.

وأما حديث كعب، فخرجه مسلم (٥٩٦) والبيهقي (١٨٧/٢) وعبد الرزاق (٣١٩٣) وغيرهم.

* * *

٣٢٨

❑ **روى مسلم (٢٧١٦) من حديث وَكِيعٌ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ فَرْوَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ وَشَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ».**

● **قال الدارقطني** في التتبع (٣٧٦): لم يسنده غير وكيع، وخالفه ابن أبي العشرين والوليد بن مسلم والوليد بن مزيد وأبو المغيرة[1] وغيرهم، لم يذكروا فيه فروة.

وقال عن هلال سئلت عائشة، رواه جماعة من مسلم عن وكيع. [2]

وحدثنا ابن مالك عن عبد الله بن أحمد عن أبيه عن وكيع مثله[3].

وذكره في العلل، وقال في خاتمته: والصواب قول منصور وحصين والأعمش عن هلال.

فصحح الدارقطني الحديث من هذه الطريق.

قلت: حديث منصور، رواه مسلم (٢٧١٦) وأبو داود (١٥٥٠) والنسائي (١٣٠٧) (٥٥٢٥) وأحمد (٢٧٨/٦) وابن حبان (١٠٣١) من طريقه عن هلال عن فروة قال سألت عائشة.

(١) رواه النسائي (٥٥٢٤).
وتابعه موسى بن شيبة عن الأوزاعي به. رواه النسائي (٥٥٢٣).
(٢) يبدو أن هاهنا سقط، أو تصحيف.
(٣) هو في المسند (١٣٩/٦).
وتابع وكيعا: شريك، رواه أحمد (٢٥٧/٦).

وحديث حصين عن هلال عن فروة عن عائشة، خرجه مسلم (٢٧١٦) والنسائي (٥٥٢٦-٥٥٢٧-٥٥٢٨) وابن ماجه (٣٨٣٩) وأحمد (٦/١٠٠) وابن حبان (١٠٣٢) وابن أبي شيبة (٦/١٧).

* * *

٣٢٩

❑ **روى مسلم (٢٧١٨) من طريق ابن وهب، عن سليمان بن بلال[(١)]، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ وَأَسْحَرَ يَقُولُ: «سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ بَلَائِهِ عَلَيْنَا رَبَّنَا صَاحِبْنَا وَأَفْضِلْ عَلَيْنَا عَائِذًا بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ».**

• **قال الحافظ ابن عمار الشهيد** في علل صحيح مسلم (١٢٨): وهذا الحديث إنما يعرف بعبد اللَّه بن عامر الأسلمي عن سهيل.

وعبد اللَّه بن عامر ضعيف الحديث.

فيشبه أن يكون سليمان سمعه من عبد اللَّه بن عامر، ولا أعرفه إلا من حديث ابن وهب هكذا. انتهى.

قلت: كون ابن عمار لا يعرفه إلا من حديث عبد اللَّه بن عامر عن سهيل، لا ينافي معرفة مسلم به من رواية غيره.

وقد وافقه على هذه المعرفة وصححه: ابن حبان والحاكم وابن حجر في أمالي الأذكار[(٢)].

وقد خرجه ابن خزيمة (٢٥٧١) من طريقين عن عبد اللَّه بن عامر به. لكن ابن عامر هذا وهو الأسلمي ضعيف الحديث، وبعضهم تركه.

---

(١) رواه من هذا الوجه أبو داود (٥٠٨٦) و ابن حبان (٢٧٠١) و الحاكم (١٦٣٦).

(٢) الفتوحات الربانية لابن علان (٣/٨٦) بواسطة محقق ابن عمار (١٢٩).

وللحديث شاهد قوي عن ابن عمر موقوفًا، خرجه ابن أبي شيبة (٦/٧٩) وعبد الرزاق (٩٢٣٦) بسند حسن عنه.

* * *

٣٣٠

❑ روى مسلم (٢٧٣٠): حديث **حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَزَادَ «مَعَهُنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ»**[1].

❑ وحدثهم، **عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ»**.

● **أعله الدارقطني** فقال (٣٣٩): وقد خالف مهدي بن ميمون عن يوسف فأرسله. اهـ.

ولم يجب عنه النووي في شرح صحيح مسلم بشيء.

قلت: وتابع يوسف بن عبد الله بن الحارث: قتادة، رواه عن أبي العالية عن ابن عباس به.

هكذا رواه هشام الدستوائي عند البخاري (٥٩٨٥) ومسلم (٢٧٣٠) والترمذي (٣٤٣٥) وابن ماجه (٣٨٨٣) وأحمد (١/٢٢٨-٢٥٨-٢٨٤-٣٥٦) والطيالسي (٢٦٥١) والطبراني في الكبير (١٢/١٥٨).

وسعيد بن أبي عروبة عند البخاري (٦٩٩٠-٦٩٤٤) ومسلم وأحمد (١/٢٥٩

---

(١) ورواه أحمد (١/٢٦٨ - ٢٨٠) والطبراني في الأوسط (١٠١٠).

- ٢٨٤ - ٣٣٩) والطبراني في الكبير (١٥٨/١٢).

وأبان العطار عند أحمد (٢٥٤/١ - ٢٨٠) وأبي يعلى (٢٥٤١).

لكن قال أبو داود: قال شعبة: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث. . فذكرها، ولم يذكر هذا الحديث منها.

قال البيهقي في السنن (١٢١/١) بعد أن ذكر هذا: وسمع أيضًا حديث ابن عباس فيما يقول عند الكرب، وحديثه في رؤية النبي ﷺ ليلة أسري به موسى وغيره. اهـ .

يقصد هذا الحديث.

ثم رأيت تصريحه بسماع هذا الحديث منه عند مسلم.

ويؤكده اتفاق الشيخين على تصحيح حديثه هذا من هذا الوجه.

ثم رأيت الحافظ صرح بنحو هذا فقال في الفتح (١٤٥/١١ - ١٤٦): وكأن البخاري لم يعتبر بهذا الحصر، لأن شعبة ما كان يحدث عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة.

وهذا هو السر في إيراده له معلقا في آخر الترجمة من رواية شعبة.

وأخرج مسلم الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن أبا العالية حدثه. وهذا صريح في سماعه له منه.

وأخرج البخاري أيضًا من رواية قتادة عن أبي العالية غير هذا، وهو حديث رؤية موسى وغيره ليلة أسرى به. وأخرجه مسلم أيضًا. انتهى.

ثم وقفت على كلام لابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥٦٤/٢) يشكك في صحة الحديث، فقال معلقا على حديث مسلم (٢٧٣٠) من طريق قتادة أن أبا العالية الرياحي حدثهم عن ابن عباس به[1]:

وهذا ليس من المدلس تصريحا بأنه سمعه ولا أنه حدث به لاحتمال أن يكون

(١) وأخرجه من هذا الوجه كذلك: البخاري (٥٩٨٥ - ٦٩٩٠ - ٦٩٩٤) ومسلم (٢٧٣٠) الترمذي (٣٤٣٥) وابن ماجه (٣٨٨٣) وأحمد (٢٢٨/١ - ٢٥٨) والطيالسي (٢٦٥١) وغيرهم من طريق قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس. فلم يصرحوا بالتحديث.

يعني بقوله: إن أبا العالية حدثهم أنه حدث الناس غيره، وهذا لم يكن لنا أن نتعسف به لولا أن شعبة قد قال: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث: حديث يونس بن متى، وحديث عمر في الصلاة، وحديث القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس حدثني رجال مرضيون منهم وأرضاهم عندي عمر. اهـ .

قلت: هذا الجزم من شعبة هو بحسب ما وصل إليه، وما بلغه علمه.

وإلا فقد أخرج أحمد (١/٣٣٩) هذا الحديث عن قتادة قال: ثنا أبو العالية الرياحي عن ابن عباس.

وهذا سالم من الإشكال، لأنه تصريح واضح.

ثم له طريق آخر عند مسلم من غير طريق قتادة، خرجه (٢٧٣٠) من حديث يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أبي العالية عن ابن عباس.

فصح الحديث واتصل، والحمد لله.

وله طريق آخر عن ابن عباس، خرجه البخاري في الأدب المفرد (٧٠٢)، لكن في سنده عبد الملك بن الخطاب بن عبيد الله بن أبي بكرة، لم يوثقه أحد.

ورواه أحمد (١/٩١) وابن حبان (٨٦٥) والحاكم (١٨٧٣) والبزار (٤٦٩) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٦٢٩ - ٦٣٠) عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن عبد الله بن جعفر عن علي به.

وهذا سند صحيح، وأشار الحاكم إلى وقوع خلاف في سنده وصححه.

ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة (٦٢٨) من حديث أبان بن صالح عن القعقاع بن حكيم عن علي بن الحسين عن بنت عبد الله بن جعفر عن عبد الله بن جعفر عن علي.

ورجاله ثقات غير بنت جعفر، فقال الحافظ: مقبولة.

* * *

٣٣١

□ **روى مسلم (٢٧٣٥): من طريق مُعَاوِيَةُ ـ وَهُوَ ابْنُ صَالِحٍ ـ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَزَالُ يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ»، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا الِاسْتِعْجَالُ، قَالَ يَقُولُ: «قَدْ دَعَوْتُ وَقَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ أَرَ يَسْتَجِيبُ لِي فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدَعُ الدُّعَاءَ»[1].**

● **انتقد ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٦٥٢/٤) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من طريق معاوية بن صالح.

والجواب أن معاوية بن صالح هذا هو بن حدير الحمصي أقل أحواله أنه حسن الحديث، وإنما أنكرت عليه إفرادات وغرائب.

وللحديث شواهد:

فخرجه البخاري (٥٩٨١) ومسلم (٢٧٣٥) وأبو داود (١٤٨٤) والترمذي (٣٣٨٧) وابن ماجه (٣٨٥٣) وأحمد (٤٨٧/٢) ومالك (٤٩٧) وابن حبان (٩٧٥) وغيرهم عن أبي عبيد مولى ابن أزهر عن أبي هريرة.

ومنها عن أبي سعيد خرجه ابن أبي شيبة (٢٢/٦) بسند حسن.

ومنها عن جابر رواه الترمذي (٣٣٨١) وأحمد (٣٦٠/٣)، لكن فيه ابن لهيعة وعنعنة أبي الزبير.

ومنها عن عبادة بن الصامت، رواه الترمذي (٣٥٧٣) وأحمد (٣٢٩/٥) والطبراني في الأوسط (١٤٧)، لكن فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ضعيف.

وله طريق آخر عن جابر، خرجه الطبراني في الأوسط (٣٧٧٢).

لكن سنده ضعيف، فيه: إسماعيل بن عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبي مريم

(١) ورواه كذلك: ابن حبان (٨٨١ ـ ٩٧٦) والبيهقي (٣٥٣/٣) وغيرهم.

مجهول. كما في اللسان.

وأبوه ثقة.

وجده لا يعتمد، ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن المديني: لا نعرفه.

وساق له العقيلي خبرا استنكره. كما في تهذيب التهذيب (٣/٨٣)، ولم أره في كتاب العقيلي.

ومنها عن أنس خرجه أحمد (٣/١٩٣ - ٢١٠) وأبو يعلى (٢٨٦٥) والطبراني في الأوسط (٢٤٩٧ - ٥٩٢٢) بسند ضعيف، فيه أبو هلال الراسبي متكلم فيه، وقتادة مدلس وقد عنعن.

وله طريق آخر عن أنس عند الحارث في مسنده (١٠٦٥ - زوائده)، وفيه يزيد الرقاشي ضعيف، والنسائي وغيره يضعفه جدًا.

فهذه طرق تشهد لحديث مسلم بالصحة.

* * *

٣٣٢

- أخرج البخاري (٥٩٦١) ومسلم (٢٧١٤): حديث عُبَيْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَارْحَمْهَا وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ».
- تَابَعَهُ أَبُو ضَمْرَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ.
- وَقَالَ يَحْيَى: وَبِشْرٌ عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
- وَرَوَاهُ مَالِكٌ، وَابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

- **أعله الدارقطني في التتبع (١٣٣)** قال: هذا الحديث قد اختلف فيه على عبيدالله، فرواه عنه زهير بن معاوية وأبو ضمرة أنس بن عياض وإسماعيل بن زكريا وعبدة بن سليمان وأبو بدر شجاع بن الوليد والحسن بن صالح وهريم بن سفيان وجعفر الأحمر وخالد بن حميد الرواسي ويحيى بن سعيد الأموي وعبدالله بن رجاء المكي رووه عن عبيدالله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة.

وخالفهم يحيى بن سعيد القطان وبشر بن المفضل والمعتمر بن سليمان وهشام بن حسان وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعباد بن عباد المهلبي، واختلف عنه، وعبد الله بن نمير وعقبة بن خالد السكوني رووه عن عبيدالله عن سعيد عن أبي هريرة.

واختلف عن إسماعيل بن أمية فقال يحيى بن سعيد عنه عن سعيد عن أبي هريرة. وقال عبدالله بن رجاء عنه عن أبيه عن أبي هريرة. انتهى.

إذن اختلف على عبيد الله على قولين:

١ ـ عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، قاله زهير وأنس بن عياض وغيره.

٢ ـ عنه عن سعيد عن أبي هريرة، قاله يحيى القطان وابن المبارك وغيرهما.

وهكذا رواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة.

والمختلفون ثقات، وجماعة من كل جانب.

فيقطع جزمًا بأنه مروي بالوجهين.

والبخاري على علم بالخلاف فقد خرجه بالوجهين.

فممن قال عن أبيه:

زهير، عند البخاري (٥٩٦١) وأبي داود (٥٠٥٠) وأحمد (٢/٤٣٢).

أنس بن عياض، عند مسلم (٢٧١٤) وابن حبان (٥٥٣٤) والبخاري في الأدب المفرد (١٢١٧).

عبدة، عند مسلم (٢٧١٤) والبخاري في الأدب المفرد (١٢١٠).

يحيى بن سعيد الأموي، عند أحمد (٢/٤٢٢).

أبو ضمرة، عند مسلم وغيره.

إسماعيل بن زكريا، عند الحارث بن أبي أسامة والطبراني في الأوسط كما في الفتح (١١/١٢٨).

وممن لم يقل عن أبيه:

يحيى القطان، عند أحمد (٢/٤٣٢) والنسائي في الكبرى (٦/١٩٨) وعمل اليوم والليلة (٧٩٢).

بشر بن المفضل، في مسند مسدد كما في الفتح (١١/١٢٨).

حماد بن زيد، عند الدارمي (٢٦٨٤).

عبد الله بن نمير، عند ابن ماجه (٣٨٧٤).

الزهري، عند أحمد (٢/٢٨٣).

ابن المبارك، عند النسائي في الكبرى (٦/١٩٨) وعمل اليوم والليلة (٧٩٣).

وهكذا روى هشام بن حسان ومعتمر بن سليمان وعبد الله بن كثير. كما ذكر الدارقطني، ويحيى بن سعيد الأموي وأبو أسامة عن عبيد الله كما في الفتح (١١/

١٢٨)، إلا أن هشام بن حسان والحمدين وابن المبارك وبشر بن المفضل رووه عن عبيد الله به، غير أنهم وقفوه.

قلت: رواية حماد بن زيد عند الدارمي (٢٦٨٤) مرفوعة والله أعلم.

وأما رواية مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة التي ذكر الدارقطني: فرواية مالك خرجها البخاري (٦٩٥٨)، ورواية ابن عجلان خرجها الترمذي (٣٤٠١) والنسائي في الكبرى (٦/٢٢٢) وعمل اليوم والليلة (٨٩٠) وأحمد (٢/ ٢٤٦).

والحاصل مما تقدم أن الحديث صحيح إما بالوجهين، وهو الأرجح أو بزيادة عن أبيه لأن معهم زيادة علم.

ويشهد للحديث ما رواه مسلم (٢٧١٢) من وجه آخر عن ابن عمر بمعناه، وليس فيه نفض الإزار.

* * *

٣٣٣

❑ أخرج البخاري (٦٠٤١) ومسلم (٢٦٩٣): من طريق عُمَرُ ـ وَهُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ـ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مِرَارٍ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

❑ وقَالَ سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، بِمِثْلِ ذَلِكَ.

❑ قَالَ: فَقُلْتُ لِلرَّبِيعِ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: مِنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ فَقُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: مِنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، فَقُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: مِنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ يُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

● **والسند الأول ظاهره الإرسال.** راجع: غرر الفوائد المجموعة (رقم٦١).

لكن تبين وصله بالسند بعده، لأن عمرو بن ميمون قاله من عنده، وفي مجلس آخر أسنده، فلا تعارض.

ورواه الترمذي (٣٥٥٣) من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن أبي أيوب.

واختلف في إسناده ومتنه كثيرا.

اختلف على الشعبي، وأبي إسحاق السبيعي، وشعبة وغيرهم، زيادة ونقصا، ورفعا ووقفا، وليس كما أوهم محقق غرر الفوائد المجموعة أنهما طريقان فقط.

استوعبها الدارقطني في العلل (٦/ رقم ١٠٠٨) والبخاري في الصحيح. وعند أحدهما ما ليس عند الآخر، وزاد الحافظ أشياء في الفتح (٢٠٢/١١ فما بعد).

ورجح الدارقطني في العلل (١٠٥/٦) حديث ابن أبي السفر عن الشعبي عن

الربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن ابن أبي ليلى عن أبي أيوب.

وهو الذي رجحه البخاري ومسلم، فاتفقوا على صحته.

وقد وقع اختلاف في عدد الرقاب والأكثر على ذكر أربعة، وقيل عشرة. وجمع الحافظ ابن حجر (١١/٢٠٥) بين وجوهه، فعد إليه.

والله أعلم.

* * *

الرقائق

٣٣٤

□ روى مسلم (١٨٩) حديث سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ وَابْنُ أَبْجَرَ سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، قَالَ سُفْيَانُ رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا - أُرَاهُ ابْنَ أَبْجَرَ - قَالَ: سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ مَا أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً؟ قَالَ: هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، فَيُقَالُ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ؟ فَيُقَالُ لَهُ: أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكِ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ، فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ وَلَكَ مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ وَلَذَّتْ عَيْنُكَ، فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، قَالَ: رَبِّ فَأَعْلَاهُمْ مَنْزِلَةً؟ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، قَالَ: وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ الْآيَةَ.

● قال الدارقطني في التتبع (٢١٨): وقد اختلف على ابن[1] عيينة، فقيل عنه رفعه أحدهما.

ومنهم من قال عنه رواية.

ومنهم من وقفه.

---

(١) في المطبوع: أبي عيينة، وهو خطأ.

ورواه الأشجعي عن ابن أبجر موقوفًا.

وذكر في العلل (٧/١٣٠ - ١٣١) الخلاف مطولا فراجعه.

أجاب النووي في شرح صحيح مسلم بكلام طويل قال (٣/٤٥): اعلم أنه قد تقدم في الفصول التى في أول الكتاب أن قولهم رواية أو يرفعه أو ينميه أو يبلغ به كلها ألفاظ موضوعة عند أهل العلم لإضافة الحديث إلى رسول اللَّه ﷺ لا خلاف في ذلك بين أهل العلم. فقوله رواية معناه قال قال رسول اللَّه ﷺ، وقد بينه هنا في الرواية الثانية.

وأما قوله: رواية إن شاء اللَّه، فلا يضره هذا الشك والاستثناء، لأنه جزم به في الروايات الباقية، وأما قوله في الرواية الأخيرة رفعه أحدهما فمعناه أن أحدهما رفعه وأضافه إلى رسول اللَّه ﷺ والآخر وقفه على المغيرة، فقال عن المغيرة قال سأل موسى ﷺ، والضمير في أحدهما يعود على مطرف وابن أبجر شيخي سفيان، فقال أحدهما عن الشعبي عن المغيرة عن النبي ﷺ قال سأل موسى ﷺ.

وقال الآخر عن الشعبي عن المغيرة قال سأل موسى.

ثم إنه يحصل من هذا أن الحديث روي مرفوعًا وموقوفًا، وقد قدمنا في الفصول المتقدمة في أول الكتاب أن المذهب الصحيح المختار[1] الذي عليه الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققون من المحدثين أن الحديث إذا روي متصلا، وروي مرسلا، وروي مرفوعًا، وروي موقوفًا فالحكم للموصول والمرفوع، لأنها زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير من أصحاب فنون العلوم فلا يقدح اختلافهم ههنا في رفع الحديث ووقفه، لاسيما وقد رواه الأكثرون مرفوعًا واللَّه أعلم.

قلت: رواه الحميدي في مسنده (٧٦١) عن سفيان به مرفوعًا.

والحميدي من أعرف الناس بحديث سفيان.

وتابعه إبراهيم بن بشار الرمادي، رواه الطبراني في الكبير (٢٠/٤١٢).

وذكر الدارقطني فيما تقدم نقله عنه أن علي بن المديني وغيره رفعوه، فهذا كاف في

(١) في هذا تفصيل ومناقشة، فصلت الكلام فيها في العلة وأجناسها عند المحدثين.

ترجيح الرفع، وقد صححه ابن حبان (٦٢١٦-٧٤٢٦) والترمذي (٣١٩٨) وأبو عوانة (٣٥٣).

ولو فرض ترجيح الوقف فهو في حكم الرفع.

وله شاهد عن ابن مسعود، خرجه البخاري (٦٢٠٢) ومسلم (١٨٦) بلفظ: قال النبي ﷺ: إني لأعلم آخر أهل النار خروجا منها، وآخر أهل الجنة دخولا: رجل يخرج من النار حبوا فيقول الله: اذهب فادخل الجنة، فيأتيها فيخيل إليه أنها ملأى، فيرجع، فيقول: يا رب وجدتها ملأى. فيقول: اذهب فادخل الجنة. فيأتيها فيخيل إليه أنها ملأى، فيرجع، فيقول: يا رب وجدتها ملأى. فيقول: اذهب فادخل الجنة، فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها، أو إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا، فيقول: أتسخر مني أو تضحك مني، وأنت الملك، فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه. وكان يقال ذلك أدنى أهل الجنة منزلة.

وآخر عن أبي سعيد. خرجه مسلم (١٨٨).

فصح الحديث، والحمد لله رب العالمين.

٣٣٥

❑ **روى مسلم (٢٧٥٣) حديث أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِائَةَ رَحْمَةٍ كُلُّ رَحْمَةٍ طِبَاقَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَجَعَلَ مِنْهَا فِي الْأَرْضِ رَحْمَةً فَبِهَا تَعْطِفُ الْوَالِدَةُ عَلَى وَلَدِهَا وَالْوَحْشُ وَالطَّيْرُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ».**

● أعله الدارقطني في التتبع (٢٠٩) فقال: وغير أبي معاوية يوقفه عن داود. اهـ.

ولم يجب النووي في شرح صحيح مسلم عن هذا بشيء.

ولا يضر ما قاله الدارقطني.

لأن مسلمًا خرج الحديث من طريق سليمان التيمي: حدثنا أبو عثمان عن سلمان مرفوعًا.

فهذا سالم من أبي معاوية.

وأبو معاوية هذا هو الضرير ثقة حافظ، وقد توبع.

وقد جاء الحديث من وجوه أخرى.

فخرجه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٢٧٥٢) والترمذي (٣٥٤١) وابن ماجه (٤٢٩٣) والحاكم (١٨٥) وأحمد (٢/٣٣٤ - ٤٣٤ - ٤٨٤) عن أبي هريرة مرفوعًا.

وخرجه ابن ماجه (٤٢٩٤) وابن أبي شيبة (٧/٦١) عن أبي سعيد مرفوعًا بسند صحيح.

* * *

٣٣٦

❑ **روى مسلم (٢٨٢٥) من حديث ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ أَنَّ أَبَا حَازِمٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ يَقُولُ: شَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَجْلِسًا وَصَفَ فِيهِ الْجَنَّةَ حَتَّى انْتَهَى، ثُمَّ قَالَ ﷺ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: «فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾».**

● **قال الدارقطني في التتبع (٢٠٢)**: ولم يتابع عليه، وغيره أثبت منه. اهـ

ولم يجب النووي في شرح صحيح مسلم عليه بشيء.

فأعله الدارقطني بأبي صخر، وبتفرده به.

أما أبو صخر وهو حميد بن زياد المدني فقال أحمد: ليس به بأس.

واختلف قول ابن معين فيه، فمرة قال: ليس به بأس، ومرة قال: ضعيف.

وقال النسائي: ضعيف.

ووثقه الدارقطني وابن حبان.

وقال ابن عدي في الكامل (٢/٢٦٩) بعد أن أنكر عليه حديثين: وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيما. اهـ

فحديثه حسن.

ولم يتفرد بهذا الحديث كما زعم الدارقطني.

فقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن أبي حازم به. رواه أبو يعلى (٧٥٢٩) وابن أبي شيبة (٧/٣٠) والطبراني في الكبير (٦/١٥٤).

وله شاهد عن أبي هريرة، خرجه البخاري (٣٠٧٢ - ٤٥٠١ - ٤٥٠٢) ومسلم (٢٨٢٤) والترمذي (٣١٩٢ - ٣١٩٧) وابن ماجه (٤٣٢٨) والدارمي (٢٨١٩ - ٢٨٢٨) وأحمد (٢/٣١٣ - ٣٦٩ - ٤٠٧ - ٤١٦ - ٤٣٨ - ٤٦٢ - ٤٦٦ - ٤٩٥) وابن حبان (٣٦٩) وابن أبي شيبة (٧/٣٠) والحميدي (١١٣٣) وأبو يعلى (٦٢٧٦ - ٦٤٢٨).

فالحديث صحيح وليس كما زعم الدارقطني.

* * *

٣٣٧

□ روى مسلم (٢٨٤٠) من حديث أَبِي النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ اللَّيْثِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْئِدَتُهُمْ مِثْلُ أَفْئِدَةِ الطَّيْرِ»(١).

● قال الدارقطني في التتبع (١٢٨): ولم يتابع أبو النضر على وصله عن أبي هريرة.

والمحفوظ عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة مرسلا عن النبي ﷺ.

كذلك رواه يعقوب وسعد ابنا إبراهيم وغيرهما عن إبراهيم بن سعد، والمرسل هو الصواب.

ونحوه في العلل له (٣١٢/٩).

ورواه أحمد (٣٣١/٢) من طريق أبي النضر به.

ثم رواه من طريق يعقوب به مرسلا.

وقال عبد الله ابنه: وهو الصواب. أي المرسل.

أجاب النووي (١٧٧/١٧) كعادته بأن مع الوصل زيادة علم يجب قبولها.

قلت: زيادة الثقة قد تكون شاذة، وليست دائما مقبولة، كما هو الصواب عند حفاظ المحدثين، ولهذا اشترطوا انتفاء الشذوذ في ضابط الصحيح والحسن.

وذكر الدارقطني في العلل (٣١٣/٩) أن إبراهيم بن أبي الليث تابع أبا النضر عليه.

لكن إبراهيم هذا متروك.

ولم أجد ما يعضد هذا الحديث بعد طول البحث.

* * *

---

(١) ورواه من هذا الوجه: أحمد (٣٣١/٢) وأبو يعلى (٥٨٩٦) وابن عدي (٢٤٨/١) .

٣٣٨

❑ روى مسلم (٢٨٤٢) حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ الْكَاهِلِيِّ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا».

● **أعله الدارقطني في التتبع** (٢٨٩ ـ ٢٩٠) قال: رفعه وهم، رواه الثوري ومروان وغيرهما عن العلاء بن خالد موقوفًا.

وقال في العلل (٥/٨٦): والموقوف أصح عندي وإن كان مسلم قد أخرج حديث عمر بن حفص في الصحيح.

وكذا في الملحق آخر علل صحيح مسلم للحافظ ابن عمار الشهيد (١٥١).

وكذا قال الرباطي في فوائده، كما في النكت الظراف (٧/٥١ ـ ٥٢).

وقال الترمذي (٢٥٧٣): والثوري لا يرفعه.

واستروح النووي كعادته إلى أن الزيادة من الثقة مقبولة (١٧/١٧٩).

قلت: وممن رواه موقوفًا: مروان بن معاوية الفزاري عن العلاء به، خرجه ابن أبي شيبة (٧/٤٨) وابن جرير (٣٠/١٨٨).

وسفيان الثوري عن العلاء به موقوفًا. رواه الترمذي (٢٥٧٣) والبيهقي في الشعب (٨٤٧٧).

ورواه ابن أبي شيبة (٧/٥٤) من طريق عاصم عن زر عن عبد اللّه قوله.

لكن فيه أسباط بن نصر ضعيف، غير أنه صالح للشواهد.

والذي يظهر صحة ما قاله الدارقطني، لكن له حكم الرفع، لأنه لا يقال من قبل الرأي، واللّه أعلم.

* * *

٣٣٩

❑ روى مسلم (٢٩٢٨) من طريق الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ تُرْبَةِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «دَرْمَكَةٌ بَيْضَاءُ مِسْكٌ خَالِصٌ»(١).

● انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/٦٤٤) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من راوية الجريري، وقد اختلط.

لكن رواه مسلم (٢٩٢٨) من طريق آخر عن أبي مسلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ.

فتوبع الجريري، وزال ما يخشى من ضعف الحديث.

٣٤٠

❑ روى مسلم (٢٩٦٩) من حديث عُبَيْدُ اللَّهِ الأَشْجَعِيُّ(٢)، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدٍ الْمُكْتِبِ، عَنْ فُضَيْلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَحِكَ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ أَضْحَكُ»؟ قَالَ: قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «مِنْ مُخَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ يَقُولُ يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ قَالَ يَقُولُ بَلَى قَالَ فَيَقُولُ فَإِنِّي لَا أُجِيزُ عَلَى نَفْسِي إِلَّا شاهدًا مِنِّي قَالَ فَيَقُولُ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ شُهُودًا».

قَالَ: «فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ فَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ انْطِقِي قَالَ فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ قَالَ ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ قَالَ فَيَقُولُ بُعْدًا لَكُنَّ وَسُحْقًا فَعَنْكُنَّ كُنْتُ أُنَاضِلُ».

● قال الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم (١٣٤ - ١٣٥): هذا

---

(١) ورواه كذلك: أحمد (٣/٤ - ٢٤ - ٢٥ - ٤٣) وابن أبي شيبة (٧/٢٨) وأبو يعلى (١٢١٨).

(٢) رواه من هذا الوجه: ابن حبان (٧٣٥٨) وأبو يعلى (٣٩٧٧) والبيهقي في الشعب (٢٦٦).

حديث رواه الأشجعي وأبو عامر الأسدي عن الثوري بهذا الإسناد.

ورواه شريك بن عبد الله عن عبيد المكتب عن الشعبي عن أنس، ولم يذكر في إسناده: فضيل بن عمرو.

ورواه عمارة بن القعقاع عن الشعبي عن النبي ﷺ، ولم يذكر أنسا.

ولا يعرف بهذا الإسناد حديث غير هذا، والشعبي عن أنس شيء يسير. انتهى.

كأنه يشير إلى اضطرابه.

فمرة بزيادة فضيل.

ومرة بحذفه.

ومرة عن الشعبي مرسلا.

لكن بالتأمل في هذه الطرق نجد أن ما خرجه مسلم أرجحها.

لأن الأشجعي وأبا عامر الأسدي[1]: وهما ثقتان اتفقا على روايته بزيادة فضيل.

وتابعهما: مهران بن أبي عمر، وهو ثقة كذلك، عند الطبري (١٠٧/٢٤) [٢].

فاتفق هؤلاء الثقات عليه.

وخالفهم شريك القاضي، وهو ضعيف، فأسقط فضيلا[٣].

وأما الرواية المرسلة فم أقف على سندها للنظر فيها.

والحديث صححه ابن حبان والحاكم في المعرفة (٣٨).

فلا وجه لما أعله به ابن عمار رحمه الله، وبالتالي فالحديث صحيح.

* * *

---

(١) خرجه البزار.

(٢) كما أفاده على الحلبي في تحقيق ابن عمار (١٣٥).

(٣) خرجه الحاكم (٨٧٧٨) و البزار وأبو يعلى (٣٩٧٥).

٣٤١

❑ روى البخاري (٤٤٥٣) ومسلم (٢٨٤٩) من طريق الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ، فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقَالُ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ، قَالَ وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالَ: فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ».
قَالَ: «فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُذْبَحُ قَالَ ثُمَّ يُقَالُ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ» قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾﴾، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الدُّنْيَا[1].

● أعله الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم (١٣٢) بالانقطاع والوقف من هذا الوجه، فقال: ورواه أبو بدر شجاع بن الوليد فأفسده.

أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم حدثنا سلمان بن توبة حدثنا أبو بدر حدثنا سليمان بن مهران قال سمعتهم يذكرون عن أبي صالح عن أبي سعيد موقوفًا بهذا الحديث.

فتبين أن هذا الحديث ليس هو مما سمع الأعمش من أبي صالح.

ووقفه أيضًا على أبي سعيد.

غير أن رفعه صحيح إلى النبي ﷺ. انتهى.

وكذا أعله ابن حبان (٥١٦/١٦) بالانقطاع بنفس التعليل.

وهذا إعلال في غاية الضعف.

فقد اتفق أبو معاوية، وجرير وابن نمير، وحفص بن غياث، وعلي بن مسهر، ويعلى

---

(١) رواه من هذا الوجه الترمذي (٣١٥٦) و أحمد (٩/٣) وأبو يعلى (١١٧٥).

بن عبيد ومحمد بن عبيد وهم ثقات أثبات، وغيرهم على روايته عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ.

وخالفهم أبو بدر شجاع[1]، وقد وثقه ابن نمير، وقال أبو زرعة: لا بأس به، ووثقه غيرهما.

وتكلم فيه أبو حاتم، فقال: لين الحديث شيخ ليس بالمتين لا يحتج به، وأنكر عليه ابن معين أحاديث، ووثقه، فروايته هذه مردودة لا شك فيها لمخالفته الأثبات.

وقد قال ابن عمار في خاتمة كلامه: غير أن رفعه صحيح إلى النبي ﷺ.

قلت: نعم، جاء من حديث ابن عمر وأبي هريرة وأنس.

أما حديث ابن عمر، فخرجه البخاري (٦١٨٢) ومسلم (٢٨٥٠) وأحمد (٢/ ١١٨ - ١٢٠) وابن حبان (٧٤٧٤).

وأما حديث أبي هريرة، فخرجه الترمذي (٢٥٥٧) وابن ماجه ٤٣٢٧ وأحمد (٣٧٧/٢ - ٢٦١ - ٤٢٣) وابن حبان (٧٤٥٠) والحاكم (٢٧٨) والدارمي (٢٨١١) من طرق عنه.

وأما حديث أنس، فخرجه أبو يعلى (٢٨٩٨).

* * *

(١) رواه من هذا الوجه الترمذي (٣١٥٦) و أحمد (٩/٣) وأبو يعلى (١١٧٥).

٣٤٢

❑ أخرج البخاري (٦١٢٨ - ٦٢٣٣) حديث أَبِي غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنْهُمْ، فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»، فَتَبِعَهُ رَجُلٌ فَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَقَالَ بِذُبَابَةِ سَيْفِهِ، فَوَضَعَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، فَتَحَامَلَ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ وَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا».

- **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٠١) بتفرد أبي غسان بقوله في آخره (وإنما الأعمال بالخواتيم).

قال الدارقطني: رواه ابن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسعيد الجمحي لم يقولوا هذا. انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨٠): قلت: زادها أبو غسان، وهو ثقة حافظ، فاعتمده البخاري. اهـ.

قلت: ولهذه الزيادة شواهد تصح بها:

منها: ما رواه الترمذي (٢١٤٢) وصححه وابن حبان (٣٤١) والحاكم (١٢٥٧) والضياء في المختارة (١٩٣٥ - ١٩٣٨) وأحمد (٣/١٠٦ - ٢٣٠) عن أنس مرفوعًا: إذا أراد الله بعبد خيرا استعمله، قيل: كيف يستعمله؟ قال: يوفقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه. وسنده صحيح.

وفي لفظ لأحمد (٣/١٢٠) والضياء (١٩٧٨) وأبي يعلى (٣٧٥٦ - ٣٨٤٠): لا تعجبوا لعمل عامل حتى تنظروا بم يختم له، وسنده صحيح.

ومنها عن عائشة أن النبي ﷺ قال: إنما الأعمال بالخواتيم.

رواه ابن حبان (٣٤٠) بسند حسن، خلا شيخه عبد الله بن صالح البخاري فلم أعرفه، وقد وثقه ابن حبان بالتصحيح له.

ورواه ابن حبان (٣٣٩) وأبو يعلى (٧٣٦٢) عن معاوية به، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال سمعت أبا عبد رب يقول سمعت معاوية.

وأبو عبد رب، دمشقي وثقه ابن حبان، وقال الذهبي: صدوق، وقال ابن حجر مقبول. فهو صالح للشواهد.

ومنها عن ابن عمر، خرجه البزار (١٦١٣ - زوائده) وقال: لانعلم أحدا رواه عن عبيد الله إلا عبد الله بن ميمون، وهو صالح.

فتعقبه الهيثمي فقال: بل هو ضعيف جدًا.

وهو تساهل غريب من البزار.

وكم له من مثل هذا.

ومنها عن أبي هريرة، رواه مسلم (٢٦٥١) بلفظ: إن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل الجنة ثم يختم له عمله بعمل أهل النار، وإن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل النار ثم يختم له عمله بعمل أهل الجنة.

وخرجه البخاري (٣٠٣٦ - ٣١٥٤) ومسلم (٢٦٤٣) بمعناه عن عبد الله بن مسعود.

واتفقا عليه من حديث سهل بنحوه.

ومنها عن عمرو بن الحمق مرفوعًا: إذا أراد الله بعبد خيرا عسله، قالوا: يا رسول الله، وما عسله؟ قال: يوفقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه، خرجه أحمد (٥/٢٢٤) والبزار (٢٣١٠) وابن حبان (٣٤٢).

ورواه الطبراني في الأوسط (٤٦٥٦) عن عائشة بنحوه.

* * *

٣٤٣

❑ روى البخاري (٦١٤٨) قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِرَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ».

• قال أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (٢٢٤): هكذا روي عن أبي زيد المروزي، وكذلك في نسخة أبي ذر عن شيوخه لم يذكر خلافا بينهم. وكان في نسخة أبي محمد الأصيلي: يحيى عن عبد الله بن سعيد، ثم غير أبو محمد عبد الله في كتابه، ورده عبد ربه، كما روى أبو زيد.

وهذا كله وهم.

ورواه أبو علي ابن السكن عن الفربري عن البخاري: ثنا مسدد ثنا يحيى عن عبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند عن محمد بن عمرو بن حلحلة، وهذا هو الصواب.

والحديث محفوظ لعبد الله بن سعيد بن أبي هند، لا لعبد ربه بن سعيد.

ثم ذكر أن مسلمًا وغيره خرجوه على الصواب.

ونقل ابن حجر في الفتح (١١/٣٦٥) عنه هذا الإعلال، وقال: قلت: وجزم المزي في الأطراف أن البخاري أخرجه لعبد الله بن سعيد بن أبي هند بهذا السند وعطف عليه رواية مسلم. ولكن التصريح بابن أبي هند لم يقع في شيء من نسخ البخاري.

قلت: خرجه مسلم (٩٥٠) على الصواب فقال: وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد ح

وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الرزاق جميعا عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن محمد بن عمرو عن ابن لكعب بن مالك عن أبي قتادة عن النبي ﷺ. وفي حديث يحيى بن سعيد يستريح من أذى الدنيا ونصبها إلى رحمة الله.

وكذا رواه على الصواب: أحمد (٥/٢٩٦ - ٣٠٤) وابن أبي شيبة (٣/٤٤٣)

وعبد بن حميد (١٩٣).

وrواه مالك في موطئه (٥٧٣) عن محمد بن عمرو بن حلحلة، ومن طريقه مسلم (٩٥٠) والنسائي (١٩٣٠) والبيهقي (٣٧٩/٣).

وتابع ابن حلحلة: وهب بن كيسان عند النسائي (١٩٣١) وابن حبان (٣٠٠٧).

وتابع عبد الله بن سعيد: زهير بن محمد عند أحمد (٣٠٢/٥).

فالحديث صحيح.

٣٤٤

❑ **قال البخاري (٦٢١٣): وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ الْحَبَطِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُحَلَّئُونَ عَنِ الْحَوْضِ فَأَقُولُ يَا رَبِّ أَصْحَابِي فَيَقُولُ إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى».**

● أعله الدارقطني في التتبع (١٢٣) بالاختلاف على الزهري:

قال: وأخرج البخاري أيضًا عن أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «يرد علي الحوض رهط فأقول أصحابي» الحديث.

وعن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سعيد عن أصحاب النبي ﷺ ولم يقل عن أبي هريرة. قال: وقد خالف يونس جماعة منهم معمر، رواه عن الزهري عن رجل عن أبي هريرة ولو كان عن ابن المسيب لم يكن عنه الزهري ولصرح به. والله أعلم. ورواه شعيب وعقيل عن الزهري قال: كان أبو هريرة يحدث مرسلاً. وقال عبدالله بن سالم عن الزبيدي عن الزهري عن أبي جعفر محمد بن علي عن عبيدالله ابن أبي رافع عن أبي هريرة، ولم يتابع يونس على سعيد. انتهى.

قلت: وهذه الوجوه مختلفة، لكن يمكن الجمع بينها.

فالطريق التي أخرج البخاري عن أحمد بن شبيب أرجح الروايات.

وطريق الزبيدي إسناد مستقل للحديث، كما في هدي الساري (٣٨٠) فلا يعارض الطرق الأخرى.

وطريق أحمد بن صالح لا تعارض رواية أحمد بن شبيب، لأن قوله عن رجل من أصحاب النبي: المراد به أبو هريرة كما في سائر الطرق.

ورواية شعيب وعقيل قصرا فيها، أو قصر فيها الزهري، وهذا أقرب، والإرسال كان شائعًا بينهم في ذلك العصر.

وأما رواية معمر، فيحتمل كما قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨٠) أنه نسي شيخ الزهري فيه فأبهمه.

والبخاري على علم بالخلاف، فقد حكى وجوهه إلا طريق معمر. فقد قال عقب الحديث المتقدم: حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه كان يحدث عن أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ... فذكره.

ثم قال: وقال شعيب عن الزهري كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ: فيجلون.

وقال عقيل: فيحلؤون.

وقال الزبيدي عن الزهري عن محمد بن علي عن عبيد اللّٰه بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

والذي يظهر لي أن البخاري اختار أحسن الطرق التي وقعت إليه من هذا الوجه، وصححه مع ما فيه من الاضطراب لصحته من وجوه أخرى.

وللحديث طريق آخر تكلم عليها الدارقطني في التتبع (٣٥٢).

فروى مسلم (٢٢٩٤) من طريق يحيى بن سليم عن ابن خثيم عن عبد اللّٰه بن عبيد اللّٰه بن أبي مليكة أنه سمع عائشة تقول. فذكرته.

أعله الدارقطني بابن خثيم، قال: تابع يحيى بن سليم وهيب بن خالد، ورواه عن ابن خثيم مثله، قاله أحمد بن حنبل عن عفان عنه.

وابن خثيم ضعيف.

نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر وعن ابن عمرو. انتهى.

وابن خثيم هذا مختلف فيه وهو عبد الله بن عثمان، فاختلف قول ابن معين فيه.

قال النسائي مرة: ثقة، وقال مرة: ليس بالقوي.

وقال ابن سعد: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات (٣٤/٥) وقال: يخطئ.

وقال ابن المديني: منكر الحديث.

وقد خالف نافع بن عمر، وهو ثقة ثبت. فرواية ابن خثيم مردودة، كما قال الدارقطني.

وقد خرج حديث نافع بن عمر: البخاري (٦٢٢٠) ومسلم (٢٢٩٢) وغيرهما.

ويغني عن كل ما تقدم ورود الحديث من وجوه أخرى صحيحة.

فقد خرجه البخاري (٦٢١٥) من حديث عطاء بن يسار عن أبي هريرة، ومن حديث أنس (٦٢١١)، ومن حديث ابن مسعود (٦٢٠٥ ـ ٦٦٤٢) وأبي سعيد (٦٢١٢).

وخرجه مسلم (٢٤٩) وابن ماجه (١٤٣٩/٢) ومالك (٥٨) وابن خزيمة (٦) وابن حبان (١٠٤٦) وأبو عوانة (٣٦٠) والبيهقي (٨٢/١ ـ ٧٨/٤) وأحمد (٣٠٠/٢ ـ ٤٠٨) عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة.

وخرجه مسلم (٢٤٧) عن أبي حازم عن أبي هريرة.

وخرجه مسلم (٢٢٩٧) وأحمد (٣٨٨/٥ ـ ٤٠٠) من حديث حذيفة.

وخرجه كذلك مسلم (٢٢٩٧) وأحمد (٣٨٤/١ ـ ٤٠٢ ـ ٤٣٩ ـ ٤٠٧) عن ابن مسعود.

والحاصل أنه على التسليم باضطراب الحديث من ذلك الوجه فقد صح من وجوه أخرى عديدة.

* * *

النذور

٣٤٥

□ روى مسلم (١١٠) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذٌ ـ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ ـ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَنِ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةً لِيَتَكَثَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ فَاجِرَةٍ».

● ذكر الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم (٣٧) أن أبا غسان تفرد بزيادة: من ادعى دعوة كاذبة ليتكثر بها لم يزده الله إلا قلة، ومن حلف على يمين صبر فاجرة.

وقال (٤٠): وليست هذه الزيادة عندنا محفوظة في حديث ثابت بن الضحاك، أكبر وهمي أن الغلط من أبي غسان المسمعي. **انتهى**.

قلت: الحديث في الصحيحين والسنن ومسند أحمد وغيرها من رواية جماعة عن أبي قلابة عن ثابت.

منهم خالد الحذاء ويحيى بن أبي كثير وأيوب السختياني.

ولا يهمنا الآن تتبع هذه الأوجه(١)، لأنها غير منتقدة من الحديث، بقدر ما تهمنا الزيادة المنتقدة.

وهذه الزيادة لم تقع في شيء من الطرق المشار إليها إلا في حديث أبي غسان المذكور.

وشطرها الأول لم أجد له شاهدًا.

---

(١) وراجعها في تعليق محقق رسالة ابن عمار.

وقد قال ابن منده في الإيمان (٦٣١) بعد أن رواه من طريق أبي غسان: رواه جماعة عن هشام الدستوائي نحو حديث معاوية بن سلام وغيره، ولم يذكروا هذه الزيادات التي ذكرها أبو غسان: من ادعى، ومن حلف.

ثم رأيت هذه الزيادة رواها معمر في جامعه (١١/١٧٠ ـ المصنف) قال: عن يحيى بن أبي كثير قال: لأعلمه إلا رفعه قال: ثلاث من كن فيه رأى وبالهن قبل موته، فذكره، ومنها الزيادة بشطريها.

فهذا يدل على أن الزيادة مذكورة قبل أبي غسان. ففيه رد لقول ابن عمار إنه تفرد به.

وأما الشطر الثاني، وهو قوله: ومن حلف على يمين صبر فاجرة فله شاهد، خرجه البخاري (٤٢٧٥ ـ ٦٢٩٩) ومسلم (١٣٨) وأحمد (٤٢١٢) وغيرهم من طرق عن الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود بلفظ: من حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي اللّٰه وهو عليه غضبان.

والحاصل أن الحديث صحيح، والزيادة آخره ذكرت لشطرها الثاني شاهدًا صحيحا، فهذا مما يؤكد حفظ أبي غسان للحديث، ووجدت لشطرها الأول ذكرا قبل أبي غسان، فلم يتفرد بها، وبطل زعم ابن عمار، وأبو غسان ثقة، والحديث صحيح.

* * *

٣٤٦

□ روى مسلم (١٦٤٠) من طريق عَمْرِو ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَرِّبُ مِنِ ابْنِ آدَمَ شيئًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدَّرَهُ لَهُ، وَلَكِنِ النَّذْرُ يُوَافِقُ الْقَدَرَ فَيُخْرَجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَخِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ»[١].

● انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام على عبد الحق سكوته عليه، وهو من رواية عمرو بن أبي عمرو (٤/٥٨١ ـ ٥٨٢).

وعمرو هذا، وإن تكلم فيه ابن معين وغيره، فحديثه حسن أو قريب منه.

وتابعه أبو الزناد[٢] عن الأعرج به، رواه البخاري (٦٣١٦) وأبو داود (٣٢٨٨) والنسائي (٣٨٠٤) وابن ماجه (٢١٢٣) وأحمد (٢/٢٤٢).

وتابعه العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بنحوه، خرجه مسلم (١٦٤٠) والترمذي (١٥٣٨) والنسائي (٧/١٦) وابن حبان (٤٣٧٦).

وخرجه البخاري (٦٢٣٥) عن همام عن أبي هريرة.

وللحديث شواهد، منها:

عن ابن عمر، خرجه البخاري (٦٢٣٤) ومسلم (١٦٣٩).

* * *

(١) ورواه من هذا الوجه كذلك، أحمد (٢/٣٧٣) والبيهقي (١٠/٧٧) والحاكم (٧٨٣٨).

(٢) جعل المعلق على ابن القطان ممن تابعه كذلك، عبد الرحمن القارئ عند مسلم وأحمد، وهو خطأ، فقد رواه القارئ عن عمرو عندهما.

٣٤٧

❏ أخرج البخاري (٦٣٢٦) عن وُهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ».

ثم قال: قَالَ عَبْدُالْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

● أعله الدارقطني في التتبع (٣٢٩) فقال: رواه الثقفي وابن علية عن أيوب مرسلا. انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨٠): قلت: قد أشار البخاري إلى الخلاف فيه، واعتمد حديث وهيب لحفظه. انتهى.

قلت: خرج طريق وهيب فضلا عن البخاري: أبو داود (٣٣٠٠) وابن ماجه (٢١٣٦) والدارقطني (٤/١٦٠) وابن الجارود في المنتقى (٩٣٨) والبيهقي (١٠/٧٥) وابن حبان (٤٣٨٥) والطبراني في الأوسط، (٨٤٦٨) والكبير (١١/٢٦).

وقال **الإسماعيلي**: وصله مع وهيب: عاصم بن هلال والحسن بن أبي جعفر، وأرسله مع عبد الوهاب: خالد الواسطي. نقله الحافظ في الفتح (١١/٥٩٠) وقال: قلت: وخالد متقن، وفي عاصم والحسن مقال، فيستوي الطرفان، فيترجح الوصل.

قلت: وقد ورد الحديث من وجوه أخرى.

منها: رواه البيهقي (١٠/٧٥) وعبد الرزاق[1] (٨/٤٣٥) بسند صحيح عن طاوس مرسلا.

---

(١) في الفتح (١١/٥٩٠) أنه عن طاوس عن أبي اسرائيل. ورواه الطبراني في الكبير (٩٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن أبي إسرائيل.
وليث ضعيف.

ومنها: ما رواه البيهقي (١٠/٧٥) من وجه آخر عن محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس.

ومحمد ضعيف.

ورواه الدارقطني (٤/١٦٠) والطبراني في الكبير (١٢/٢٤) من وجه آخر عن ابن عباس. لكنه فيه الحسن بن عمارة متروك.

ورواه مالك (١٠١٢) عن حميد بن قيس وثور بن زيد الديلي به مرسلا.

ورواه ابن عبد البر في التمهيد (٢/٦٣) عن جابر، لكن فيه محمد بن حميد الرازي متروك.

ورواه الطبراني في الأوسط (٨٥٤٧) عن جابر، بسند فيه حجاج بن أرطأة مدلس وضعيف، وأبو الزبير مدلس، وقد عنعنا.

فهذه طرق مرسلة وضعيفة.

لكنها تعضد حديث البخاري وتشهد له بالصحة.

أقصد الطرق التي ليس ضعفها شديدًا.

* * *

الحدود والديات

٣٤٨

□ روى مسلم (١٦٦٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ -، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ يَحْيَى - وَحَسِبْتُ قَالَ وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ - أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْبَرَ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِذَا مُحَيِّصَةُ يَجِدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَحُوَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ - وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ - فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِّرْ» - الْكُبْرَ فِي السِّنِّ -، فَصَمَتَ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمْ: «أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ»، قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ: «فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا»، قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ.

• أعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢/٥٦٥) بأن ليثا رواه عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أنه حسبان، وذلك أنه قال: قال يحيى: وحسبت قال: وعن رافع بن خديج، فحصل بذلك شك يحيى بن سعيد في ذكر رافع. فكل رواية لم يذكر فيها شكه في ذلك يجب أن يقض عليها بنقص ذكر الشك منها، لأن زيادة الحافظ مقبولة، وإن جاز تيقنه بعد التشكك فإن

تشككه بعد التيقن أيضًا جائز كذلك.

وسهل بن أبي حثمة كان صغيرا، إنما يروي القصة عن رجال من كبراء قومه.

هذا على قول من قال فيه: عن مالك عن سهل عن رجال من كبراء قومه.

فأما على قول من قال عنه: عن سهل، ورجال من كبراء قومه، فهو مرسل. اهـ.

وهذا مردود على ابن القطان.

لأن يحيى بن سعيد متيقن في روايته عن بشير عن سهل.

وشك في زيادة رافع مع سهل.

وقد رواه حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج. فلم يشك.

خرجه هكذا مسلم (١٦٦٩) وأبو داود (٤٥٢٠) والنسائي (٤٧١٣) وابن الجارود (٨٠٠) وأبو عوانة (٦٠٣٢) والطبراني في الكبير (٢٨١/٤) وأحمد (٤/ ١٤٢) وابن حبان (٦٠٠٩) والبيهقي (١١٧/٨).

وتابعه معاوية بن صالح عند الطبراني في الكبير (٢٨١/٤).

وتوبع يحيى بن سعيد.

فرواه سعيد بن عبيد ثنا بشير بن يسار عن سهل أنه أخبره أن نفرا منهم. فذكره.

رواه مسلم (١٩٦٩) والنسائي (٤٧١٩).

وخرجه البخاري (٦٥٠٢) عن سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حثمة.

ورواه محمد بن إسحاق ثنا بشير به. رواه أحمد (٣/٤) والدارمي (٢٣٥٣).

ورواه مالك في الموطأ (١٥٦٥) عن أبي ليلى عن سهل أنه أخبره رجال من كبراء قومه.

هكذا رواه يحيى الليثي عنه وابن بكير وغيرهم.

ورواه الشافعي عند البيهقي (١١٧/٨) وعبد الله بن يوسف عند البخاري (٦٧٦٩)، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري (٦٧٦٩)، وابن القاسم عند

النسائي (٤٧١١) ومعن بن عيسى وغيرهم عن مالك عن أبي ليلى عن سهل أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه.

وعلى كل حال، فإن فرض أنه عن سهل، فهو صحابي، ومراسيل الصحابة حجة.

وعلى فرض أنه عن سهل عن رجال من قومه فهم صحابة.

ولكن ابن القطان يتشدد.

وقد رواه النسائي (٤٧٢٠) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه.

قال ابن حجر في الفتح (١٢/٢٣٤): وهذا السند صحيح حسن.

* * *

٣٤٩

❑ **روى مسلم (١٦٧٠) عن أَبِي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الأَنْصَارِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ[1].**

- ذكره ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/٦٠٢) ضمن أحاديث أخرى زعم أن رواتها مجهولون يقصد جهالة الصحابي المذكور.

وهذا ليس بشيء، فالصحابة كلهم عدول.

وقد خرجه مسلم من طريق صالح بن كيسان عن الزهري أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار أخبراه عن ناس من الأنصار عن النبي ﷺ.

فكلاهما يرويه عن جماعة من الصحابة.

ويبعد اتفاقهما على الخطأ.

---

(١) ورواه من هذا الوجه: النسائي (٤٧٠٧) و أحمد (٤/٦٢) - (٥/٣٧٥) - (٤٣٢) و أبو عوانة (٦٠٤٣) والبيهقي (٨/١٢٢) و الطحاوي (٣/٢٠٢).

ويشهد له حديث ابن عباس الطويل في القسامة في الجاهلية، خرجه البخاري (٣٦٣٢) والنسائي (٤٧٠٦).

ويشهد له كذلك ما رواه النسائي (٤٧٠٩) وابن أبي شيبة (٥/٤٤٠) - (٧/٣١٦) بسند صحيح عن ابن المسيب قال: كانت القسامة في الجاهلية ثم أقرها رسول الله ﷺ. الحديث.

ومراسيل ابن المسيب إن اعتضدت فمحل إجماع.

ورواه ابن أبي شيبة (٥/٤٤٢) بسند صحيح عن عروة مرسلا.

وله شاهد عند الطبراني في الأوسط (٨٤٢٣) عن أبي هريرة.

* * *

٣٥٠

❑ **روى مسلم (١٦٧٣) من حديث قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ أَوْ ثَنَايَاهُ، فَاسْتَعْدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَأْمُرُنِي، تَأْمُرُنِي أَنْ آمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فِيكَ تَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ، ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعَضَّهَا ثُمَّ انْتَزِعْهَا».**

● أعله الدارقطني في التتبع (١٧٦) بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران قال: تفرد به قريش بن أنس عن ابن عون عنه... ولم يذكر فيه سماعه منه.

وأعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام بالشك في اتصاله (٢/٥٥٤) بين محمد وعمران.

وفي هامش جامع التحصيل (٢٦٤) أن الإمام أحمد صرح بسماعه منه.

لكن خرج مسلم (٢١٨) من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال حدثني عمران فذكر حديثًا.

فهذا يدل على سماعه منه.

أجاب النووي بوجهين (١١/١٦٢):

الأول: لا يلزم من عدم تصريحه بالسماع عدم السماع.

الثاني: أنه ذكره في المتابعات، مع صحة المتن من طرق أخرى.

قلت: قد قدمت أن ابن سيرين صح سماعه من عمران عند أحمد وابن معين، وقد صرح في هذا الحديث بالذات بسماعه منه.

ومع تصريح الدارقطني بأنه لم يسمع منه هذا الحديث، فيبقى في النفس منه.

لكن الحديث صحيح من طرق أخرى.

فرواه البخاري (٦٤٩٧) ومسلم (١٦٧٣) والنسائي (٤٧٥٩ - ٤٧٦٠) والترمذي (١٤١٦) وأحمد (٤/٤٣٥ - ٤٢٧ - ٤٢٨) وابن حبان (٥٩٩٩) وأبو عوانة (٦١٤٦) والدارمي (٢٣٧٦) والبيهقي (٨/٣٣٦) وابن أبي شيبة (٥/٤٢٥) والطحاوي (٣/٢٢٣) والطبراني في الأوسط (٥٥٢٤) عن زرارة بن أوفى عن عمران به.

ورواه البخاري (١٨٥٠ - ٢١٤٦ - ٦٤٩٨) ومسلم (١٦٧٤) وأبو داود (٤٥٨٤ - ٤٥٨٥) والنسائي (٤٧٦٦) وابن ماجه (٢٦٥٦) وأحمد (٤/٢٢٢ - ٢٢٤) والطحاوي (٣/٢٢٣) وابن الجارود (٧٩٢) والدارقطني (٤/٢٢١) وعبد الرزاق (٩/٣٥٤) وابن أبي شيبة (٥/٤٢٥) والطبراني في الكبير (٢٢/٢٥٠) (٢٢/٦٤٨) والأوسط (٢١٤) وابن حبان (٦٠٠٠) وأبو عوانة (٦١٤٧) وغيرهم عن يعلى بن أمية به

تنبيه:

زعم الدارقطني أن قريشا تفرد به عن ابن عون لا يوافق عليه.

فقد تابعه معمر عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن عمران.

خرجه عبد الرزاق (٩/٣٥٥) وعنه أحمد (٤/٤٣٠).

ووهم مقبل الوداعي فجعل أيوبا هو الذي تابع قريشا.

وأعله الدارقطني في التتبع (رقم١٦٤) فقال: : واتفقا على حديث بإسناده: كما يعض الفحل عن ابن جريج وهمام عن عطاء، رواه مسلم عن غندر عن شعبة عن قتادة عن عطاء.

وعن أبي غسان عن معاذ عن أبيه عن قتادة عن بديل عن عطاء.

وهذا خلاف عن قتادة. انتهى.

قلت: قد خرجه مسلم بالوجهين مشيرًا لعلته.

قال الحافظ في الفتح (١٢/٢٢٢): وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين: أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء: بديل بن ميسرة.

والآخر أنه أرسله، ولفظه عن صفوان بن يعلى أن أجيرا ليعلى بن أمية عض رجل ذراعه.

وقد اعترض الدارقطني على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخريجه طريق محمد بن سيرين عن عمران، وهو لم يسمع منه.

وأجاب النووي بما حاصله: إن المتابعات يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأصول. وهو كما قال. انتهى.

وقد قدمت صحة الحديث من غير هذا الوجه.

* * *

٣٥١

❑ روى مسلم (١٦٨٠) من طريق سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: إِنِّي لَقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِنِسْعَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَتَلْتَهُ»؟ فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرِفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، قَالَ: نَعَمْ قَتَلْتُهُ، قَالَ: «كَيْفَ قَتَلْتَهُ»؟ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَهُوَ نَخْتَبِطُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَسَبَّنِي فَأَغْضَبَنِي، فَضَرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ، فَقَتَلْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَدِّيهِ عَنْ نَفْسِكَ»؟ قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلَّا كِسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: «فَتَرَى قَوْمَكَ يَشْتَرُونَكَ»، قَالَ: أَنَا أَهْوَنُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَاكَ، فَرَمَى إِلَيْهِ بِنِسْعَتِهِ، وَقَالَ: «دُونَكَ صَاحِبَكَ»، فَانْطَلَقَ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ»، فَرَجَعَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ قُلْتَ: إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ، وَأَخَذْتُهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ»، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ لَعَلَّهُ قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ ذَاكَ كَذَاكَ قَالَ فَرَمَى بِنِسْعَتِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ»(١).

● انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/٤٧ ـ ٦٤) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من طريق سماك.

وفيه كذلك انقطاع بين علقمة وأبيه.

وتابع سماكا عليه: حمزة العائذي، وهو ثقة، عن علقمة به، أخرجه النسائي (٥٤١٥) وأبو داود (٤٤٩٩) والدارمي (٢٣٥٩) والبيهقي (٨/٥٥) وأبو عوانة (٦١٨٦).

---

(١) وأخرجه من هذا الوجه: أبو داود (٤٥٠١) والنسائي (٤٧٢٧) وأبو عوانة (٦١٨٥) والطبراني (١٧/٢٢).

وتابعه جامع بن مطر، وهو ثقة، عند النسائي (٤٧٢٦) والبيهقي (٥٥/٨) والطبراني (١٠/٢٢).

وتابعه إسماعيل بن سالم عن علقمة به، رواه مسلم (١٦٨٠) والبيهقي (٥٥/٨) والنسائي (٤٧٢٩) والطبراني في الكبير (١١/٢٢) والأوسط (١٩٦٠).

وزاد في آخره: قال إسماعيل: فذكرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت، فقال: حدثني ابن أشوع أن النبي ﷺ إنما سأله أن يعفو عنه، فأبى.

وللحديث شاهد عن أنس خرجه النسائي (٤٧٣٠) وابن ماجه من حديث ضمرة عن عبد الله بن شوذب عن ثابت عنه.

فالحديث صحيح.

٣٥٢

❑ **روى مسلم (١٦٨٣) حديث وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي ملاص الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ[1].**

● أعله الدارقطني فقال (٢١٩): وهذا وهم.

وخالفه أصحاب هشام: وهيب وزائدة وأبو معاوية وعبيد الله بن موسى وأبو موسى فلم يذكروا المسور، وهو الصواب.

وفي حديث زائدة عن هشام عن أبيه سمع المغيرة.

وكذلك قال أبو الزناد عن عروة عن المغيرة[2].

---

(١) ورواه من هذا الوجه: أبو داود (٤٥٧٠) وابن ماجه (٢٦٤٠) والبيهقي (١١٤/٨) وأبو عوانة (٦٢٠٥) وابن أبي شيبة (٣٩١/٥) والطبراني في الكبير (٢٢٧/١٩ - ٣٦٨/٢٠).

(٢) رواه الطبراني في الكبير (٣٧٨/٢٠ - ٤٤٠).

ولم يخرج مسلم غير حديث وكيع وهو وهم.
وأخرج البخاري أحاديث من خالف، وأتى بالصواب. انتهى.
وتكلم في العلل (١٤٥/٧) بكلام طويل فراجعه.
ونقل النووي في شرح مسلم (١٨٠/١١) كلام الدارقطني، وسكت.

قلت: أخرج البخاري حديث وهيب (٦٥٠٩) وزائدة (٦٥١٠) ومعاوية (٦٨٨٧) وعبيد بن موسى (٦٥١٠) جميعا عن هشام عن أبيه عن المغيرة بن شعبة عن عمر رضي الله عنه.

ثم وجدت لوكيع متابعا: تابعه عبدة بن سليمان عن هشام به، رواه الطبراني في الكبير (٢٢٧/١٩) قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع وعبدة بن سليمان به.

قلت: الحسين هذا شيخ الطبراني، قال الذهبي في السير (٥٧/١٤): وكان من الحفاظ الرحالة.

وعثمان ثقة.

ورواه ابن جريج عن هشام عن أبيه عن المغيرة، أخرجه أحمد (٢٤٤/٤) وعبد الرزاق (٦١/١٠) والطبراني في الكبير (٢٢٦/١٩) - (٤٣٩/٢٠).

وتابعه الليث وعبد العزيز بن مسلم عن هشام به، أخرجه الطبراني في الكبير (٤٣٩/٢٠).

وخرجه مسلم (١٦٨٢) وأصحاب السنن عن عبيد بن نضيلة عن المغيرة.

وللحديث شاهد عن أبي هريرة، خرجه البخاري (٥٤٢٦ - ٥٤٢٧ - ٦٥٠٨ - ٦٥١١ - ٦٣٥٩) ومسلم (١٦٨١).

فالحديث صحيح عند البخاري بدون ذكر المسور، وصحيح عند مسلم من طريق آخر عن المغيرة، وصحيح عندهما عن أبي هريرة.

* * *

٣٥٣

❑ قال مسلم: ١٦٩٥ وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيُّ -، عَنْ غَيْلَانَ - وَهُوَ ابْنُ جَامِعٍ الْمُحَارِبِيُّ -، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي، فَقَالَ: «وَيْحَكَ ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: طَهِّرْنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: «فِيمَ أُطَهِّرُكَ»؟ فَقَالَ: مِنَ الزِّنَى، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِهِ جُنُونٌ»، فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: «أَشَرِبَ خَمْرًا»، فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنْكَهَهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمْرٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَزَنَيْتَ»؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ قَائِلٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةٌ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَاعِزٍ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ اقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَلَبِثُوا بِذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ»، قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ»، قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي، فَقَالَ: «وَيْحَكِ ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ»، فَقَالَتْ: أَرَاكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَّدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: «وَمَا ذَاكِ»، قَالَتْ: إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزِّنَى،

فَقَالَ: «آنْتِ»، قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكِ»، قَالَ: فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَتَّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَ: «إِذًا لَا نَرْجُمُهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَرَجَمَهَا.

- هكذ في أكثر نسخ مسلم، وهو منقطع بين يحيى بن يعلى وغيلان بن جامع، كما نبه عليه أبو علي الجياني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (٢٢٥) والرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٢٧٥) والقاضي عياض والنووي في شرح مسلم (١١/٢٠٠).

والصواب عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان.

هكذا خرجه أبو داود (٤٤٣٣) مختصرًا والنسائي في الكبرى (٧١٨٦) والدارقطني (٣/٩١) وأبو عوانة (٦٢٩٢) والبيهقي (٦/٨٣) - (٨/٢١٤ - ٢٢٦).

وخرجه مسلم (١٦٩٥) وأبو داود (٤٤٣٤ - ٤٤٤٢) والحاكم (٨٠٧٨) وأبو عوانة (٦٢٩٣) والدارمي (٢٣٢٤) وأحمد (٥/٣٤٧ - ٣٤٨) والبيهقي (٨/٢٢١) والطحاوي في شرح المعاني (٣/١٤٣) من وجه آخر عن عبد اللّه بن بريدة عن أبيه أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول اللّه ﷺ... فذكره.

- **لكن على هذا الحديث تعقب من هذا الوجه، فلنسق لفظه، ثم نذكر ما فيه.**

❑ **روى مسلم (١٦٩٥) من حديث بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَنَيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَرَدَّهُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ: «أَتَعْلَمُونَ بِعَقْلِهِ بَأْسًا تُنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئًا»، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ**

إِلَّا وَفِيَّ الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَا فِيمَا نُرَى، فَأَتَاهُ الثَّالِثَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيضًا، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، قَالَ: فَجَاءَتِ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَطَهِّرْنِي، وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ تَرُدُّنِي لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَحُبْلَى، قَالَ: «إِمَّا لَا فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي»، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: «اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ»، فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةُ خُبْزٍ، فَقَالَتْ هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ فَطَمْتُهُ وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا، فَيُقْبِلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ سَبَّهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ(١).

- هذا الحديث أصله صحيح، لكن وقعت فيه زيادات من هذا الوجه، انفرد بها بشير بن المهاجر، وهو وإن وثقه ابن معين والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس فقد ضعفه الأكثرون.

قال أحمد: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. الجرح والتعديل (٢/٣٧٨).

وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه.

وقال ابن عدي في الكامل (٢/٢١): وقد روى ما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب

---

(١) و رواه من هذا الوجه: أبو داود (٤٤٤٢) و أحمد (٥/٣٤٨) و الدارمي (٢٣٢٤) و البيهقي (٨/٢٢١) وأبو عوانة (٦٢٩٤) وابن أبي شيبة (٥/٥٤٢).

حديثه، وإن كان فيه بعض الضعف.

وقال ابن حبان في الثقات (٦/٩٩): روى عن أنس ولم يره، دلس عنه... يخطئ كثيرا.

وقال العقيلي في الضعفاء (١/١٤٢): مرجئ متهم يتكلم.

وقال الساجي: منكر الحديث.

لكن قد يقال: إن بشير بن مهاجر في وزن من يحسن حديثه، كما فعل الذهبي في الميزان وغيره، لأن أبا حاتم متشدد، وقول البخاري وابن عدي ليس تضعيفا بينا، وكون الراوي يخالف في بعض حديثه لا يضر دائما، فكثير من الثقات كذلك.

وأما قول ابن حبان، فهو وإن كان تضعيفا ظاهرًا لكن ذكره له في ثقاته مما يقوى حاله، فلعله يريد أنه متوسط الحال.

وقد ذكر ابن حبان في ثقاته خلقًا كثيرًا من هذا النمط، ذكرت بعضهم في كتابي الفوائد الحديثية.

فيبقى كلام العقيلي وأحمد والساجي.

وأما كلام العقيلي فالذي في ضعفائه أنه نقله عن أحمد، لا أنه قاله هو، لكن ذكره له في ضعفائه ونقله كلام أحمد إيذان بضعفه عنده.

وأما زعم من زعم أن أحمد يقصد بالنكارة التفرد فخطأ من وجهين:

قد يمكن حمل هذا الكلام من أحمد على التفرد في راو ثقة مشهور انفرد بغرائب.

وقول أحمد: منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب العجاب، يبعد معه حمله على التفرد، فكلامه ظاهر أنه يقصد التضعيف لا التفرد، ويقويه نقل العقيلي عنه أنه قال: مرجئ متهم يتكلم.

قال الزيلعي في نصب الراية (٣/٣٢١): وفيه بشير بن المهاجر، قال المنذري في مختصره: ليس له في صحيح مسلم سوى هذا الحديث، وقد وثقه يحيى بن معين، وقال الإمام أحمد: منكر الحديث يجيء بالعجائب مرجيء متهم، وقال أبو حاتم

الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به.

ولا عيب على مسلم في إخراج هذا الحديث فإنه أتى به في الطبقة الثانية ليبين اطلاعه على طرق الحديث. انتهى كلامه.

وأشار إلى ضعف الحديث: الحافظ ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٧٥٥).

وقال ابن القيم عن قوله في رواية بشير بن المهاجر أن النبي ﷺ أمر فحفرت لماعز بن مالك حفرة فرجم فيها: وهو وهم سرى من قصة الغامدية إلى قصة ماعز. الفتح (١٢٨/١٢).

ثم وقفت عليه في إعلام الموقعين (٣٦٩/٤) قال: وفي بعضها أنه أمر فحفرت له حفيرة، ذكره مسلم، وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر، وإن كان مسلم قد روى له في الصحيح، فالثقة قد يغلط، على أن أحمد وأبا حاتم الرازي قد تكلما فيه، وإنما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى إلى ماعز، والله أعلم. انتهى.

قلت: وعندي شك في كونه في قصة الغامدية كما سأذكره.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (٧٥/١٢): وهذا الحديث فيه أمران سائر طرق حديث (ماعز بن)[1] مالك تدل على خلافهما:

أحدهما: أن الإقرار منه وترديد النبي ﷺ كان في مجالس متعددة، وسائر الأحاديث تدل على أن ذلك كان في مجلس واحد.

الثاني: ذكر الحفر فيه، والصحيح في حديثه: لم يحفر له، والحفر وهم، ويدل عليه أنه هرب وتبعوه.

وهذا والله أعلم، من سوء حفظ بشير بن مهاجر، وقد تقدم قول الإمام أحمد: إن ترديده إنما كان في مجلس واحد إلا ذلك الشيخ ابن مهاجر. اهـ.

وتبينت لي مخالفتان اثنتان أخريتان:

الأولى: أن في حديث بشير: أنها لما ولدت ردها حتى فطمته، وجاءت وفي يده

---

(١) سقطت من المطبوع.

كسرة خبز.

بينما في رواية سليمان بن بريدة عن أبيه التي خرجها مسلم وغيره: إذا لا نرجمها وندع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه، فقام رجل من الأنصار فقال: إلي رضاعه يا نبي الله قال: فرجمها.

وقد جمع بينهما النووي جمعًا فيه تكلف.

وقال الشوكاني في نيل الأوطار (٧/١١٢ - ١١٣) مشيرًا إلى كلام النووي: وقد قيل إنهما روايتان صحيحتان، والقصة واحدة، ورواية التأخير رواية صحيحة صريحة لا يمكن تأويلها، فيتعين تأويل الرواية القاضية بأنها رجمت عند الولادة بأن يقال فيها طي وحذف، التقدير أن وليها جاء بها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الولادة فأمر بتأخيرها إلى الفطام ثم أمر بها فرجمت.

ولا يخفى أن هذا وإن تم باعتبار حديث عمران المذكور في الباب فلا يتم باعتبار حديث بريدة المذكورة، فإن فيه أنه قام رجل من الأنصار فقال إلي رضاعه يا نبي الله فرجمها.

ويبعد أن يقال إن هذا لا يدل على أنه قبل قوله وكفالته بل أخرها إلى الفطام، ثم أمر برجمها بعد ذلك، لأن السياق يأبى ذلك كل الإباء وما أكثر ما يقع مثل هذا الاختلاف بين الصحابة في القصة الواحدة التي مخرجها متحد بالاتفاق.

ثم ترتكب لأجل الجمع بين روايتهم العظائم التي لا تخلو في الغالب من **تعسفات وتكلفات**، كأن السهو والغلط والنسيان لا يجري عليهم، وما هم إلا كسائر الناس في العوارض البشرية، فإن أمكننا الجمع بوجه سليم عن التعسفات فذاك، وإلا توجه علينا المصير إلى الترجيح وحمل الغلط أو النسيان على الرواية المرجوحة، إما من الصحابي أو ممن هو دونه من الرواة.

وقد مر لنا في هذا الشرح عدة مواطن من هذا القبيل مشينا فيها على ما مشى عليه الناس من الجمع بوجوه ينفر عن قبولها كل طبع سليم ويأبى الرضا بها كل عقل مستقيم. انتهى.

قلت: ويغني عن هذا كله أن الرواية الثانية تفرد بها بشير بن مهاجر وهو ضعيف.

الثانية: الحفر لها إلى صدرها.

فقد تفرد به بشير بن مهاجر.

وروي الحفر كذلك من وجه آخر.

فخرجه أبو داود (٤٤٤٣) وعنه البيهقي (٨/٢٢١) وأحمد (٥/٣٦) وابن أبي شيبة (٥/٥٤٢) والبزار (٣٦٦٥) عن زكريا أبي عمران سمعت شيخا يحدث عن ابن أبي بكرة عن أبيه.

وهذا سند ضعيف: فيه رجل مبهم.

والراوي عنه زكريا بن سليم أبوعمران قال ابن معين: صالح.

وذكره ابن حبان في الثقات (٨/٢٥٢).

وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

وإنما لم يعتد الحافظ بكلام ابن حبان فلما هو معروف من تساهله وأما قول ابن معين، فليس توثيقًا ظاهرًا في حفظه وحديثه، والله أعلم.

وجاء الحفر كذلك من وجه ثالث.

فخرجه أحمد (٣/٤٧٩) عن محمد بن عبد الله بن علاثة قال ثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ثنا خالد بن اللجلاج.

لكن سنده ضعيف.

ابن علاثة، وإن وثقه ابن معين وغيره، فقد ضعفه البخاري وأبو حاتم والأزدي، وقال الدارقطني: متروك، وضعفه شديدًا: ابن حبان والحاكم.

وشيخه عبد العزيز فيه كلام يسير لا ينزل حديثه عن درجة الحسن.

وشيخ شيخه: خالد بن اللجلاج العامري، انفرد ابن حبان بتوثيقه.

وجاء من وجه رابع، خرجه أحمد (٥/١٧٩) والطحاوي (٣/١٤٢) من طريق حجاج بن أرطأة عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي عن عبد الله بن المقدام عن ابن شداد عن أبي ذر.

وسنده ضعيف، حجاج ضعيف، وشيخه عبد الملك وثقه ابن حبان فقط، وشيخ شيخه عبد الله مجهول.

وله طريق آخر عن أبي ذر عند أحمد (٥/١٧٨)، لكن فيه جابر الجعفي.

وجاء من وجه خامس عن أنس وفيه: فإذا وضعت في حفرها فقم بين يديها... الحديث خرجه الطبراني في الأوسط (٨٨٤٩).

لكن قال أبو حاتم عن هذا الحديث من هذا الوجه (١/٤٥٣): هذا حديث منكر.

فمجموع هذه الطرق، باستثناء طريق الجعفي تقوي مسألة الحفر للمرجوم.

هذا وقد روى مسلم (١٦٩٥) قصة رجم ماعز والغامدية من وجه آخر عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه.

ورواه من حديث جابر بن سمرة وابن عباس وأبي سعيد.

لكن ليس فيها ما تقدم التنبيه عليه، والله أعلم.

والحاصل أن الحديث صحيح إلا أنه وقع في طريق ابن مهاجر التي خرج مسلم أوهام:

هي:

- إقرار ماعز وترديد النبي ﷺ معه الكلام في مجالس متعددة، والصواب أنه كان في مجلس واحد.
- الحفر لماعز، والصواب أنه لم يحفر له.
- قول الغامدية إنها لما ولدت ردها النبي ﷺ حتى فطمته، وجاءت وفي يده كسرة خبز، وأن الصواب أنها رجمت بعد أن ولدت وأن صحابيا تولى رضاع الطفل.

* * *

٣٥٤

روى مسلم (٢٧٦٣): حديث أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمَسَّهَا فَأَنَا هَذَا، فَاقْضِ فِيَّ مَا شِئْتَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ سَتَرَكَ اللَّهُ لَوْ سَتَرْتَ نَفْسَكَ، قَالَ فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ شيئًا، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانْطَلَقَ، فَأَتْبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا دَعَاهُ، وَتَلَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾﴾، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ هَذَا لَهُ خَاصَّةً؟ قَالَ: «بَلْ لِلنَّاسِ كَافَّةً»[١].

- وأخرجه أيضًا عن أبي موسى عن أبي النعمان الحكم بن عبد الله عن شعبة عن سماك عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله.

أعله الدارقطني في التتبع (٢٣١) باضطراب سماك بن حرب فيه.

قال بعد أن ذكر الوجهين الذين خرجهما مسلم: رواه إسرائيل عن سماك[٢] مثل أبي الأحوص.

وقيل عن أبي عوانة كذلك أيضًا[٣].

وقال خالد السمتي عنه عن سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود بلا شك، وقال أسباط بن نصر عن سماك عن إبراهيم عن الأسود وحده.

---

(١) ورواه من هذا الوجه: الترمذي (٣١١٢) وأبو داود (٤٤٦٨) والبيهقي (٨/٢٤١) .

(٢) رواه أحمد (١/٤٤٩) وابن حبان (١٧٣٠) وابن خزيمة (٣١٣).

(٣) رواه ابن حبان (١٧٢٨) وهو عند الطيالسي (٢٨٥) وأبي يعلى (٥٣٤٣) لكن بالشك: علقمة أو الأسود.

وقال أبو قطن[١] وأبو زيد الهروي عن شعبة عن سماك عن إبراهيم عن خاله عن عبد الله، ولم يسم خاله هذا.

وقال شريك عن سماك عن إبراهيم عن علقمة وحده عن عبد الله.

وقال الثوري عن سماك عن إبراهيم عن عبد اللّه بن يزيد الصائغ عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد اللّه خاله والفضل السيناني.

وقال الفريابي عن الثوري عن الأعمش وسماك عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد الصائغ.

وكان سماك يضطرب فيه، واللّه أعلم بالصواب. اهـ .

ولم يجب النووي في شرح صحيح مسلم على هذا بشيء.

وسماك فيه ضعف، وقد اضطرب فيه.

لكن للحديث طريق آخر عن عبد اللّه بن مسعود صحيح، وله شواهد عديدة.

فروى البخاري (٥٠٣ ـ ٤٤١٠) ومسلم (٢٧٦٣) والترمذي (٣١١٤) وابن ماجه (١٣٩٨ ـ ٤٢٥٤) وأحمد (١/٣٨٥ ـ ٤٣٠) وابن خزيمة (٣١٢) والبيهقي (٨/٢٤١ ـ ٣٢٢) والبزار (١٨٨١) والطبراني في الكبير (١٠/٢٣٠) وابن حبان (١٧٢٩)من طرق عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود.

وأما الشواهد:

فمنها عن معاذ عند الترمذي (٣١١٣) وأحمد (٥/٢٤٤) والبيهقي (١/١٢٥) والدارقطني (١/١٣٤) والحاكم (٤٧١).

وأعله الترمذي والبيهقي بالانقطاع، وعكس الدارقطني فصححه.

ومنها عن أبي اليسر عند الترمذي (٣١١٥) وضعفه.

ومنها عن ابن عباس عند أحمد (١/٢٤٥ ـ ٢٦٩) وغيره.

* * *

(١) رواه أحمد (١/٤٥٢).

٣٥٥

❏ روى البخاري (٦٤٠٧) ومسلم (١٦٨٤): عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»[(١)].

• حكم ابن التركماني في الجوهر النقي (٢٥٥/٨) باضطرابه سندًا ومتنًا.

أما اضطراب سنده.

فلأن بعضهم يرسله عن عروة، وبعضهم يصله عن عائشة.

وبعضهم يقفه على عائشة، وبعضهم يرفعه.

وبيان ذلك: ورد الحديث من حديث عمرة عن عائشة، وعروة عن عائشة.

فحديث عروة رواه عنه الزهري مرفوعًا. خرجه البخاري (٦٤٠٧) ومسلم (١٦٨٤) وأبو داود (٤٣٨٤) والنسائي (٤٩١٧) وابن حبان (٤٤٥٥)-(٤٤٦٠) والبيهقي (٢٥٤/٨) والطحاوي (١٦٤/٣).

وقيل عن عروة مرسلا، ولم أقف عليه.

وأما حديث عمرة: فرواه سليمان بن يسار عنها عن عائشة، رواه مسلم (١٦٨٤) والنسائي (٤٩٣٥ - ٤٩٣٦) وابن حبان (٤٤٦٤) والبيهقي (٢٥٥/٨).

وتابعه الزهري عنها عن عائشة، رواه مسلم (١٦٨٤).

وتابعه أبو بكر بن محمد، رواه مسلم (١٦٨٤) والنسائي (٤٩٢٩) وأحمد (٦/ ١٠٤)[(٢)] والبيهقي (٢٥٤/٨).

وتابعه محمد بن عبد الرحمان الأنصاري، رواه البخاري (٦٤٠٧) والنسائي (٤٩٣١) وأحمد (٢٤٩/٦ - ٢٥٢) والبيهقي (٢٥٥/٨).

---

(١) ورواه من هذا الوجه: أبو داود (٤٣٨٣) والنسائي (٤٩١٤ - ٤٩١٦) وابن ماجه (٢٥٨٥) والترمذي (١٤٤٥) وأحمد (٣٦/٦ - ١٦٣) والدارمي (٢٣٠٠) وابن حبان (٤٤٥٩) وابن الجارود (٨٢٤) والبيهقي (٨/ ٢٥٤) والطحاوي (١٦٣/٣).

(٢) وسقط منه عمرة.

واختلف على يحيى بن سعيد.

فمرة رفعه ومرة وقفه.

والأكثر على وقفه عنه، كمالك في موطئه (١٥٢٠) وابن عيينة عند النسائي (٤٩٢٦).

واختلف على ابن عيينة، فعند ابن حبان (٤٤٦٥) من طريقه مرفوعًا.

وقد أشار البخاري إلى الخلاف في هذا الحديث.

فخرجه موصولا، مرفوعًا، ثم بين أنه قصر به بعضهم فأرسله عن عروة.

وعلى التسليم بصحة الإرسال، فطريق عمرة لا إرسال فيها.

وأما الإعلال بالوقف فلا يضر، فكانت عائشة ترويه مرفوعًا مرة وموقوفًا أخرى، وله شاهد كما سيأتي.

ومن أصول ابن التركماني وأئمته الحنفية أن الرفع زيادة ثقة يجب قبولها.

ولكنه يشاكس هنا لمخالفة الحديث للمذهب.

مع أن الإعلال هنا بالوقف بعيد.

لأنه اتفق ثلاثة على رفعه عن عمرة عن عائشة.

ورابع اختلف عليه فيه، فبعضهم رفعه، وآخرون وقفوه.

فالأولى ترجيح رواية الجماعة.

وأما دعوى اضطراب متنه فأبعد وأبعد.

لأنه اتفقت جميع طرق هذا الحديث على أن اليد تقطع في ربع دينار فصاعدا.

لكن روى النسائي (٤٩١٥) من حديث الزهري عن عروة عن عائشة أنه عليه السلام قال: لا تقطع اليد إلا في يعني ثمن المجن ثلث دينار أو نصف دينار فصاعدا.

والجواب أن في سنده: خالد بن نزار الغساني.

ذكره ابن حبان في الثقات (٢٢٣/٨)، وقال: يغرب ويخطىء.

وقال مسلمة بن قاسم: وثقه محمد بن وضاح.

وقال ابن الجارود: وخالد بن نزار أثبت من حرمي بن عمارة.

وابن حبان مشهور تساهله، ومع ذلك فقد قال: يغرب ويخطىء.
وأما مسلمة فليس بثقة، كما في السير (١٦/ ١١٠).
وكلام ابن الجارود لا يستفاد منه المبتغى من عدالته وضبطه.
فلا يعتمد على راو هذا حاله، خالف غيره من الثقات، والله أعلم.
هذا وللحديث شاهد صحيح.

خرجه البخاري (٦٤١١) ومسلم (١٦٨٦) عن ابن عمر بلفظ أن رسول الله ﷺ قطع سارقًا في مجن قيمته ثلاثة دراهم.

ثم وقفت على أصل البلاء، فهذا الكلام أصله للطحاوي، في شرح معاني الآثار (٣/ ١٦٣ ـ فما بعد) وقد أجاب عن شبهه الحافظ الجهبذ ابن حجر في الفتح (١٢/ ١٠١ ـ ١٠٢) بكلام طويل ماتع، لولا طوله لنقلته، فعد إليه لزامًا، **فقد نسف فيه جميع الشبه حول هذا الحديث.**

* * * *

٣٥٦

❑ **روى البخاري (٦٤٣٧) ومسلم (٢٧٦٤): من طريق عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عبداللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «هَلْ حَضَرْتَ الصَّلَاةَ مَعَنَا؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «قَدْ غُفِرَ لَكَ».**

● **قال ابن حجر في الفتح** (١٢/ ١٣٣): وقد طعن الحافظ أبو بكر البرديجي في صحة هذا الخبر مع كون الشيخين اتفقا عليه، فقال: هو منكر، وهم فيه عمرو بن عاصم مع أن هماما كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، ويقول أبان

الغطار أمثل منه.

قلت: لم يبين وجه الوهم، وأما إطلاقه كونه منكرا فعلى طريقته في تسمية ما ينفرد به الراوي منكرا، إذا لم يكن له متابع.

لكن يجاب بأنه وإن لم يوجد لهمام ولا لعمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه، ومن ثم أخرجه مسلم عقبه، والله أعلم. انتهى.

قلت: نعم خرجه مسلم (٢٧٦٥) عقبه وأحمد (٥/٢٥١ - ٢٦٢) عن أبي أمامة بلفظ: قال: بينما رسول الله ﷺ في المسجد ونحن قعود معه إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله إني أصبت حدا فأقمه علي فسكت عنه رسول الله ﷺ.

ثم أعاد فقال: يا رسول الله إني أصبت حدا فأقمه على، فسكت عنه.

وأقيمت الصلاة، فلما أنصرف نبي الله ﷺ، قال أبو أمامة: فاتبع الرجل رسول الله ﷺ حين انصرف، واتبعت رسول الله ﷺ أنظر ما يرد على الرجل.

فلحق الرجل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إني أصبت حدا فأقمه علي.

قال أبو أمامة: فقال له رسول الله ﷺ أرأيت حين خرجت من بيتك أليس قد توضأت فأحسنت الوضوء؟ قال: بلى يا رسول الله. قال: ثم شهدت الصلاة معنا؟ فقال: نعم يا رسول الله. قال: فقال له رسول الله ﷺ: «إن الله قد غفر لك حدك أو قال ذنبك»

* * *

٣٥٧

❑ روى البخاري (٦٤٤٠) حديث ابن عيينة عن الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُاللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ قَالاَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنْشُدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ وَكَانَ أَفْقَهَ مِنْهُ فَقَالَ: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأْذَنْ لِي، قَالَ: «قُلْ»، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ رِجَالاً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ... الحديث.

- **وظن الدارقطني** في التتبع (١٢٩) أن البخاري رواه بزيادة شبل مع أبي هريرة وزيد، فوهم ابن عيينة فيه.

ولم يخرجه البخاري من هذا الوجه. فلا حاجة لتتبع طرقه.

علمًا بأن الدارقطني لم يتعقب حديث ابن عيينة من طريق أبي هريرة وزيد.

فالحديث صحيح على كل حال.

* * *

(٣٥٨)

❑ خرج البخاري (٦٤٥٨) ومسلم (١٧٠٨): حديث ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ، إِذْ جَاءَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

● أعله الدارقطني في التتبع (٢٢٦) فقال: خالفه ليث وسعيد بن أبي أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير لم يقولا عن ابن جابر[1].

وقال مسلم بن أبي مريم عن ابن جابر عمن سمع النبي ﷺ.

وقول عمرو صحيح، والله أعلم، لأنه ثقة، وقد زاد رجلا، وتابعه أسامة بن زيد عن بكير عن سليمان عن عبدالرحمان بن جابر عن أبيه عن أبي بردة مثله. انتهى.

فالدارقطني يرى صحة الحديث، لكن من طريق عمرو بن الحارث. ونقل النووي في شرح مسلم (١١/٢٢٢) كلام الدارقطني، وسكت.

وهكذا فعل أبو حاتم كما في العلل (١٣٥٦).

وخالف الدارقطني قوله هذا في العلل (٦/٢٢) فرجع طريق الليث فقال: والقول قول الليث بن سعد ومن تبعه عن بكير. انتهى.

وقد خرج البخاري جميع الروايات المتقدمة إلا طريق أسامة ليبين أنه لا تعارض بينها وأن هذا الاختلاف لا يضر.

ورجح أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح

---

(١) الصواب: جابر، كما في رواية الليث وغيره عند البخاري.

للبخاري (٢٢٨) من أسقط جابرا.

ورواية الليث خرجها البخاري، (٦٤٥٦) وأبو داود (٤٤٩١) والترمذي (١٤٦٣) وابن ماجه (٢٦٠١) وأحمد (٤٦٦/٣ ـ ٤٥/٤) والبيهقي (٣٢٧/٨) والدارمي (٨٥٠) والطبراني في الكبير (١٩٦/٢٢).

ورواية سعيد بن أبي أيوب عن يزيد خرجها أحمد (٤٥/٤) والبيهقي (٣٢٨/٨) والطبراني في الكبير (١٩٦/٢٢).

ورواية مسلم بن أبي مريم خرجها البخاري (٦٤٥٧) وعبدالرزاق (٤١٣/٧)

ورواية أسامة بن زيد عن بكير، خرجها البزار (٣٧٩٦).

وتابع من زاد عن أبيه كذلك: زيد بن أبي أنيسة عن يزيد.

رواه أبو عوانة (٦٣٤٠). ورواه الطبراني في الكبير (١٩٦/٢٢) وليس عنده عن أبيه.

وقال ابن حجر في الفتح (١٧٧/١٢): وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مبهم أو مسمى؟

الراجح الثاني ثم الراجح أنه أبو بردة بن نيار.

وهل بين عبدالرحمن وأبي بردة واسطة، وهو جابر، أولا؟

الراجح الثاني أيضًا.

وقد ذكر الدارقطني في العلل الاختلاف، ثم قال: القول قول الليث ومن تابعه.

وخالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال: القول قول عمرو بن الحارث، وقد تابعه أسامة بن زيد.

قلت: ولم يقدح هذا الاختلاف عند الشيخين في صحة الحديث، فإنه كيفما دار يدور على ثقة.

ويحتمل أن يكون عبدالرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبدالرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيرا به عن عبدالرحمن، أو أن عبدالرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه، وثبته فيه أبوه، فحدث

به تارة بواسطة أبيه، وتارة بغير واسطة.

وتكلم في هذا الحديث كذلك الأصيلي.

قال ابن حجر في الفتح (١٢/١٧٧): وادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه.

وتعقب بأن عبدالرحمن ثقة فقد صرح بسماعه، وإبهام الصحابي لا يضر، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح، وقد وجدت له شاهدا بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة(١) من رواية عبدالله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه: لا يحل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد، وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه ستأتي الإشارة إليه.

قلت: خرجه ابن ماجه (٢٦٠٢) عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

لكن فيه عباد بن كثير متروك، ويحيى بن أبي كثير مدلس وقد عنعن.

فالعمدة على حديث البخاري مع الشاهد المرسل، وقدمت أن الدارقطني إنما تكلم في الحديث من طريق معين، ورجحه من الوجه الآخر.

* * *

---

(١) زوائده (٥١٩)، لكن فيه عنعنة يحيى بن أبي كثير.

استتابة المرتدين والمعاندين

٣٥٩

☐ روى البخاري (٦٥٤٠): عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ فُلَانٍ قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ لِحِبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا الَّذِي جَرَّأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ - يَعْنِي عَلِيًّا - قَالَ: مَا هُوَ لَا أَبَا لَكَ، قَالَ شَيْءٌ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ، قَالَ: مَا هُوَ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرَ وَأَبَا مَرْثَدٍ وَكُلُّنَا فَارِسٌ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ - قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: هَكَذَا، قَالَ: أَبُو عَوَانَةَ حَاجٍ - فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ فَأْتُونِي بِهَا»، فَانْطَلَقْنَا عَلَى أَفْرَاسِنَا حَتَّى أَدْرَكْنَاهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، وَقَدْ كَانَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فَقُلْنَا: أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكِ، قَالَتْ: مَا مَعِي كِتَابٌ، فَأَنَخْنَا بِهَا بَعِيرَهَا، فَابْتَغَيْنَا فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا، فَقَالَ صَاحِبَايَ: مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا، قَالَ فَقُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ حَلَفَ عَلِيٌّ وَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَأُجَرِّدَنَّكِ، فَأَهْوَتْ إِلَى حُجْزَتِهَا - وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ - فَأَخْرَجَتِ الصَّحِيفَةَ... الحديث.

● وهذا سند فيه مجهول.

ذكر هذا الحديث أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (٢٣٠) وبين أن المراد بفلان هنا هو سعد بن عبيدة السلمي.

قلت: وهو كما قال، وقد خرجه البخاري (٣٧٦٢ - ٥٩٠٤) ومسلم (٢٤٩٤) من طريق حصين عن سعد به.

وخرجه البخاري (٢٨٤٥ - ٤٠٢٥ - ٤٦٠٨) ومسلم (٢٤٩٤) من طريق آخر عن عبيدالله بن أبي رافع عن علي.

وإذ قد خرجه البخاري على الصواب فلا نطيل بتتبع طرقه، وأظن إنما خرجه البخاري هكذا، لأنه هكذا وقع له من هذا الوجه، والله أعلم.

* * *

التعبير

٣٦٠

❑ روى مسلم (٢٢٦٣): من طريق عبدالوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا الْمُسْلِمِ تَكْذِبُ، وَأَصْدَقُكُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُكُمْ حديثًا، وَرُؤْيَا الْمُسْلِمِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ، وَالرُّؤْيَا ثَلَاثَةٌ، فَرُؤْيَا الصَّالِحَةِ بُشْرَى مِنَ اللَّهِ، وَرُؤْيَا تَحْزِينٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَرُؤْيَا مِمَّا يُحَدِّثُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ، فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ، فَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا النَّاسَ - قَالَ - وَأُحِبُّ الْقَيْدَ وَأَكْرَهُ الْغُلَّ»، وَالْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ فَلَا أَدْرِي هُوَ فِي الْحَدِيثِ أَمْ قَالَهُ ابْنُ سِيرِينَ[(١)].

● انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٦٧٤/٤) على عبدالحق سكوته عليه وفيه عبدالوهاب الثقفي اختلط.

لكن تابعه معمر عند أحمد (٢٦٩/٢) والترمذي (٢٢٩١) والحاكم (٨١٧٤)

---

(١) رواه أبو داود (٥٠١٩) حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا عبد الوهاب به.
ورواه الترمذي (٢٢٧٠) قال حدثنا نصر بن علي حدثنا عبد الوهاب به.

وصححه.

وتابعه سفيان عن أيوب به، رواه ابن حبان (٦٠٤٠).

وتابع أيوبًا: هشام عن ابن سيرين به، رواه أحمد (٢/٥٠٧) والدارمي (٢١٤٤).

وعوف الأعرابي عند البخاري (٧٠١٧).

والأوزاعي عن ابن سيرين به، رواه ابن ماجه (٣٩١٧).

وسالم الخياط سمعت ابن سيرين به، رواه الطبراني في الأوسط (١/٢٩١).

* * *

٣٦١

❏ **أخرج البخاري (٦٦٣٥): حديث أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنِ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عُذِّبَ، وَكُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»**

قَالَ سُفْيَانُ: وَصَلَهُ لَنَا أَيُّوبُ.

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَوْلَهُ مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَوْلَهُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً وَمَنْ تَحَلَّمَ وَمَنِ اسْتَمَعَ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَنِ اسْتَمَعَ وَمَنْ تَحَلَّمَ وَمَنْ صَوَّرَ، نَحْوَهُ تَابَعَهُ هِشَامٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ.

- **أعله الدارقطني في التتبع (٣٣٠) بالوقف.**

قال: ورواه خالد وهشام عن عكرمة عن ابن عباس موقوفا، واختلف عنهما.

واختلف عن قتادة فقال همام عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعًا، ووقفه أبو عوانة على أبي هريرة، وتابعه أبو هاشم الرماني عن عكرمة عن أبي هريرة قوله، قاله عنه شعبة. انتهى.

أشار البخاري إلى الخلاف كما تقدم قريبًا.

فإما أن يرجح الرفع لأنه زيادة.

أو يرجح الوقف، وحكمه الرفع، لأنه لا يقال من قبل الرأي.

زد عليه أنه قد ورد الحديث من وجوه أخرى غير طريق عكرمة عن ابن عباس، بل ومن غير طريق ابن عباس مرفوعًا.

وهذا تفصيل طرقه:

فأما الذين رفعوه: فتقدمت رواية أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا عند البخاري.

وعن همام عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعًا، رواه النسائي (٥٣٦٠) وأحمد (٢/٥٠٤).

وعن طلحة بن عبدالرحمان عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا، رواه الطبراني في الأوسط (٣٧١٤) وفي الكبير (١١/٣٠٩).

وعن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا.

رواه أحمد (٢٢١٣) والطبراني في الكبير (١١/٣٤٤).

وعن حماد بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا. رواه عبد بن حميد (٦٠١).

وأما الذين وقفوه.

عن أبي عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة موقوفا، رواه النسائي وأبو نعيم

في المستخرج كما في الفتح.

وعن شعبة عن أبي هاشم الرماني سمعت عكرمة قال أبو هريرة قوله: رواه الإسماعيلي.

وعن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: رواه الإسماعيلي.

وعن هشام عن عكرمة عن ابن عباس قوله.

فالحاصل أنه رفعه عن عكرمة عن ابن عباس: أيوب وحماد بن زيد.

ووقفه هشام وأبو هاشم عن عكرمة عن ابن عباس.

واختلف على قتادة وخالد الحذاء.

فروي عنهما الوجهان.

فالإنصاف أن الرفع أرجح لاتفاق أيوب وحماد بن زيد عليه.

ورواه أبو هاشم عن عكرمة فجعله عن أبي هريرة قوله. وما تقدم أرجح.

وعلى التسليم بعلته من طريق عكرمة عن ابن عباس.

فقد رواه البخاري (٥٦١٨) وأحمد (١/٢٤١ - ٣٥٠) والنسائي (٥٣٥٨) والبيهقي (٧/٢٦٩) وأبو يعلى (٢٦٩١) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن النضر بن أنس بن مالك عن ابن عباس مرفوعًا.

وفي طريق البخاري الثانية: عن سعيد: سمعت النضر يحدث قتادة قال: كنت عند ابن عباس، فذكره.

ولهذا خرجه البخاري عن قتادة عن النضر عن ابن عباس.

وخرجه البخاري (٢١١٢) من طريق سعيد بن أبي الحسن عن ابن عباس مرفوعًا، وكذا خرجه أحمد (١/٣٦٠) وابن حبان (٥٨٤٨) والبيهقي (٧/٢٧٠) والطبراني في الكبير (١٢/١٦٤).

وخرجه أحمد (٢/١٤٥) عن ابن عمر. لكن فيه ليث بن أبي سليم ضعيف.

* * *

الفتن

٣٦٢

❑ **روى مسلم (١١٧): من حديث عبداللَّهِ بْنِ سَلْمَانَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ رِيحًا مِنَ الْيَمَنِ أَلْيَنَ مِنَ الْحَرِيرِ فَلَا تَدَعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ - قَالَ أَبُو عَلْقَمَةَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ وقَالَ عبدالْعَزِيزِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ - مِنْ إِيمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ».**

قال البخاري في باب عبدالله:[1] عبداللَّه بن سلمان أخو عبيداللَّه الأغر المدني مولى جهينة.

ثم قال في باب عبيدالله:[2] عبيداللَّه بن سلمان الأغر مولى جهينة، روى عنه مالك وابن عجلان وسليمان بن بلال.

ثم قال البخاري قال بعضهم: عبدالله، وعبيداللَّه أصح.

قلت: وكذا قال أبو حاتم: عبيداللَّه صحيح. العلل (٢/٤٢٤).

فصححا كون الحديث من رواية عبيداللَّه بن سلمان الأغر، وهو ثقة، وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي وابن البرقي، وقال أبو حاتم: لا بأس به. راجع ترجمته من التهذيب.

وعليه فالحديث صحيح من هذا الوجه. وله شواهد عديدة، منها:

١ - عن عبداللَّه بن عمرو، رواه مسلم (١٩٢٤) - (٢٩٤٠) ابن حبان (٦٨٣٦) والحاكم (٨٤٠٧) وأبو عوانة (٧٥٠٧).

٢ - عن عائشة، رواه مسلم (٢٩٠٧) والحاكم (٨٣٨١) والبيهقي (٩/١٨١).

---

(١) التاريخ (٥/١٠٩).

(٢) التاريخ (٥/٣٨٤).

٣ - عن النواس بن سمعان، رواه مسلم (٢٩٣٧) وغيره.

* * *

٣٦٣

❑ روى مسلم (١٨٢٢): من طريق عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، مَعَ غُلَامِي نَافِعٍ، أَنْ أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَشِيَّةَ رُجِمَ الْأَسْلَمِيُّ، يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «عُصَيْبَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَتِحُونَ الْبَيْتَ الْأَبْيَضَ بَيْتَ كِسْرَى»، - أَوْ آلِ كِسْرَى - وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَّابِينَ فَاحْذَرُوهُمْ»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْحَوْضِ».

● **أعله ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٥٣٨/٢) فقال: وسكت عنه، وهو عند مسلم رحمه الله منقطع إنما كتب به جابر بن سمرة إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص.

والجواب أن غلام جابر لا دخل له في الرواية، ولذلك لم يترجموه ضمن رجال مسلم، كما ذكر ابن القطان نفسه.

وعامر بن سعد قال: فكتب إلي.

فالكاتب هو جابر، والغلام إنما حمل الجواب.

ثم الحديث يشتمل على أشطر، أما شطره الأول في أن الخلفاء اثني عشر من قريش، أخرجه مسلم من طرق أخرى عديدة عن جابر بن سمرة (١٨٢١).

وخرجه عن حصين وعبدالملك بن عمير وسماك والشعبي.

وخرجه أبو داود (٤٢٨١) وابن حبان (٦٦٦١) وأحمد (٩٢/٥) وغيرهم عن

الأسود الهمداني عن جابر.

وخرجه أبو عوانة (٦٩٨٣ ـ فما بعد) من طرق عديدة جدًا عن جابر.

وكذلك خرجه أحمد (٥/٨٦ ـ فما بعد) من طرق كذلك عنه.

فالحديث ثابت عن جابر ثبوتًا لا شك فيه.

وابن القطان يعلم صحته من طرق أخرى، لكنه يتشدد.

وأما شطره الثاني أي فتح بيت كسرى، فله شاهد عن سماك عن جابر بلفظ: لتفتحن لكم كنوز كسرى الأبيض أو الذي في الأبيض عصابة من المسلمين.

فخرجه مسلم (٢٩١٩) وأحمد (٥/٨٩ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤) والحاكم (٨٥٧٣) وابن حبان (٦٦٨٧) وأبو يعلى (٧٤٤٤) والطبراني في الكبير (٢/٢١٩ ـ ٢٣٤)

وخرجه البخاري (٣٤٠٠) وأحمد (٤/٢٥٧ ـ ٣٧٧) وابن حبان (٦٦٧٩) والحاكم (٨٥٨٢) والبيهقي (٥/٢٢٥ ـ ٩/١١٧).

ولشطره الثالث: إن بين يدي الساعة كذابين، متابع وشاهد، أما المتابع، فخرجه مسلم (٢٩٢٣) عن سماك عن جابر.

وخرجه البخاري (٣٤١٣ ـ ٦٧٠٤) ومسلم (١٥٧) عن أبي هريرة.

ولشطره الرابع فليبدأ بنفسه. . شواهد ومتابع.

فرواه أبو الزبير عن جابر بلفظ: قال أعتق رجل من بني عذرة عبدًا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «ألك مال غيره؟»، فقال: لا، فقال: «من يشتريه مني؟»، فاشتراه نعيم بن عبدالله العدوي بثمانمائة درهم، فجاء بها رسول الله ﷺ فدفعها إليه، ثم قال: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا»، يقول: «فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك».

خرجه مسلم (٩٩٧) وأبو داود (٣٩٥٧) والنسائي (٧/٣٠٤) وأحمد (٣/٣٠٥) وابن خزيمة (٢٤٤٥) وابن حبان (٣٣٤٢ ـ ٤٩٣٢) والبيهقي (١٠/٣٠٩) وأبو عوانة (٥٨٠٤) وهو عند مسلم والنسائي من رواية الليث عن أبي الزبير، وصرح

عند البيهقي.

وخرجه مسلم عن حكيم بن حزام وأبي أمامة (١٠٣٤ - ١٠٣٦).

ولشطره الأخير: أنا فرطكم على الحوض شواهد عديدة: منها عن جندب، خرجه البخاري (٦٢١٧) ومسلم (٢٢٨٩)، وعن سهل خرجه البخاري (٦٢١٢ - ٦٦٤٣) ومسلم (٢٢٩٠)، وعن عقبة بن عامر، خرجه البخاري (٣٤٠١) ومسلم (٢٢٩٦)، وعن ابن مسعود، خرجه البخاري (٦٢٠٥) - (٦٦٤٢).

* * *

٣٦٤

□ أخرج مسلم (١٨٤٧): حديث زَيْدُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ، وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ».

● قال الدارقطني في التتبع (٢٢٦): وهذا عندي مرسل: أبو سلام لم يسمع من حذيفة ولا من نظرائه الذين نزلوا العراق، لأن حذيفة توفي بعد مقتل عثمان رضي الله عنه بليال، وقد قال فيه: (قال)[١] حذيفة، فهذا يدل على إرساله.

وتبعه النووي في شرح مسلم (١٢/٢٣٧) والرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٣٦٨).

(١) سقطت من المطبوع، والسياق يقتضيها.

والحديث قد خرجه مسلم (١٨٤٧) من وجه آخر من حديث بسر بن عبيدالله الحضرمي الشامي أنه سمع أبا إدريس الخولاني يقول سمعت حذيفة به.

وكذا خرجه البخاري (٣٤١١) - (٦٦٧٣) والحاكم (٣٨٦) وأبو عوانة (٧١٦٦) والبيهقي (٨/١٥٦ - ١٩٠) والبزار (٢٩٦٢).

وخرجه الحاكم (٨٥٣٣) والطبراني في الأوسط (٢٨٩٣) عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبيه عن جده عن حذيفة.

ويحيى مدلس وقد عنعن.

وللحديث طرق أخرى عن حذيفة في سنن أبي داود (٤٢٤٦) وغيرها.

* * *

٣٦٥

❑ **روى مسلم (٢٨٨٨): حديث غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلَاحَ، فَهُمَا عَلَى جُرْفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَاهَا جَمِيعًا».**

- **وعلقه البخاري** (٦٦٧٢) عن غندر.

أعله الدارقطني في التتبع (٢٢١) قال: لم يرفعه الثوري عن منصور.

وكذا قال البخاري، بعد أن ذكر الخلاف فيه.

أجاب النووي في شرح صحيح مسلم (١٨/١٢ - ١٣) كعادته بأن زيادة الرفع مقبولة.

لكن سفيان أحفظ من شعبة، قاله يحيى القطان وأبو داود وأبو حاتم وأبو زرعة، كما في ترجمة سفيان من التهذيب.

فروايته أرجح.

وللحديث طريق آخر، خرجه البخاري (٣١ - ٦٤٨١ - ٦٦٧٢) ومسلم (٢٨٨٨) وأبو داود (٤٢٦٨) والنسائي (٤١٢٢) وابن حبان (٥٩٤٥ - ٥٩٨١) والبيهقي (٨/ ١٩٠) والطبراني في الأوسط (٨٥٧٤) عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة.

* * *

٣٦٦

☐ روى مسلم (٢٨٩٨): من طريق أَبُو شُرَيْحٍ، أَنَّ عبدالْكَرِيمِ بْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَهُ أَنَّ الْمُسْتَوْرِدَ الْقُرَشِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ»، قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُذْكَرُ عَنْكَ أَنَّكَ تَقُولُهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ الْمُسْتَوْرِدُ: قُلْتُ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَقَالَ عَمْرٌو: لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ إِنَّهُمْ لَأَحْلَمُ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وَأَجْبَرُ النَّاسِ عِنْدَ مُصِيبَةٍ، وَخَيْرُ النَّاسِ لِمَسَاكِينِهِمْ وَضُعَفَائِهِمْ.

● **أعله الحافظ أبو الحسن الدارقطني** رحمه اللَّه في التتبع (٣٠٧) بالانقطاع، قال: عبدالكريم لم يدرك المستورد ولا أدرك أبوه الحارث بن يزيد، والحديث مرسل، وتبعه الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٢٨٠).

والجواب أن الحديث خرجه مسلم (٢٨٩٨) قبل هذا الحديث، وأحمد (٤/ ٢٣٠) والطبراني في الكبير (٢٠/ ٣١٠) والأوسط (٨٦٦٨) من وجه آخر عن الليث عن موسى بن علي عن أبيه قال، قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول، فذكره.

قال الرشيد العطار (٢٨١): فصح اتصاله من هذا الوجه في كتاب مسلم،

والحمد لله. اهـ.

واعتذر النووي في شرح مسلم (١٨/٢٣) بأنه خرجه في الشواهد.

قلت: وخرجه البزار (٣٤٦٣) من طريق زيد بن الحباب عن موسى بن علي به.

* * *

٣٦٧

❑ **أخرج مسلم (٢٩٠١): حديث شُعْبَةُ، عَنْ فُرَاتٍ الْقَزَّازِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غُرْفَةٍ وَنَحْنُ أَسْفَلَ مِنْهُ، فَاطَّلَعَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «مَا تَذْكُرُونَ»، قُلْنَا: السَّاعَةَ، قَالَ: «إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ، خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَالدُّخَانُ، وَالدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قُعْرَةِ عَدَنٍ تَرْحَلُ النَّاسَ».**

● **أعله الدارقطني** في التتبع (٢٢٧) بالوقف، قال: وهذا لم يرفعه غير فرات عن أبي طفيل من وجه يصح مثله، ورواه عبدالعزيز بن رفيع وعبدالملك بن ميسرة عن أبي الطفيل موقوفا، قاله زيد بن أبي أنيسة عن عبدالملك، وخالف أشعث فقال: عبدالملك عن الربيع بن عميلة.

أجاب النووي في شرح مسلم (١٨/٢٧) كعادته بأن الزيادة من الثقة مقبولة.

وقد خرجه مسلم بالوجهين موقوفا ومرفوعًا.

فإن ترجح الرفع فبها ونعمت، وإن ترجح الوقف فهو ممالا يقال من قبل الرأي، فحكمه الرفع.

فلهذا والله أعلم خرجه مسلم بالوجهين.

وقد تابع فراتا عليه: قتادة عن أبي الطفيل به، خرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١٧٣).

لكن في سنده سعيد بن بشير ضعيف، والوليد بن الوليد الدمشقي، قال الدارقطني: منكر الحديث.

وله طريق آخر عن أبي سريحة، رواه الطبراني (١٨٣/٣) لكن فيه ابن أبي ليلى ضعيف، وابنه عمران لم يوثقه إلا ابن حبان.

وله شاهد من حديث واثلة مرفوعًا، خرجه الحاكم (٨٣١٧) والطبراني في الكبير (٧٩/٢٢).

لكن فيه عمران بن هارون الرملي ضعيف، وعمرو بن عبدالله الحضرمي، انفرد عنه واحد، ووثقه ابن حبان والعجلي.

وقد وقع في بعض طرق مسلم المتقدمة: قال شعبة وحدثني رجل بهذا الحديث عن أبي الطفيل عن أبي سريحة، ولم يرفعه.

قال الرشيد العطار في غرر الفوائد المجموعة (٣٩٨): قلت: وهذا الرجل المبهم اسمه هو فيما ظهر لي: عبدالعزيز بن رفيع المكي.

وقد بين ذلك غير واحد من الثقات في روايتهم لهذا الحديث عن شعبة، منهم: معاذ بن معاذ العنبري، وأبو النعمان الحكم بن عبدالله العجلي، فإنهما روياه عن شعبة عن عبدالعزيز بن رفيع عن أبي الطفيل عن أبي سريحة موقوفا.

وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث من سمينا عن شعبة عن عبدالعزيز بإسناده موقوفا.

وقال الدارقطني لم يرفعه غير فرات عن أبي الطفيل من وجه يصح.

فتبين بما ذكرناه أن هذا الحديث من هذا الوجه متصل الإسناد إلى أبي سريحة رضي الله عنه، ولكنه موقوف عليه. اهـ

* * *

٣٦٨

❏ روى مسلم (٢٩٠٨): من طريق مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ، ـ وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ ـ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يَدْرِي الْقَاتِلُ فِي أَيِّ شَيْءٍ قَتَلَ، وَلَا يَدْرِي الْمَقْتُولُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ قُتِلَ».

ثم رواه من طريق أبي إسماعيل الأسلمي، عن أبي حازم به.

ثم قال مسلم: وفي رواية ابن أبان قال: هو يزيد بن كيسان، عن أبي إسماعيل، لم يذكر الأسلمي.

● ذكر أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (٣٣٠ ـ ٣٣١) أن في الرواة.

ـ يزيد بن كيسان أبو إسماعيل اليشكري.

ـ وبشير بن سلمان أبو إسماعيل الأسلمي.

كلاهما يروي عن أبي حازم.

وكلاهما روى عنه هذا الحديث.

فقول مسلم أو من فوقه في رواية أبان: يزيد بن كيسان عن[1] أبي إسماعيل وهم.

ونقله عن النووي وغيره.

قلت: الحديث صحيح من الطريقين، لكن قوله في آخر الحديث: وفي رواية ابن أبان قال هو يزيد بن كيسان عن أبي إسماعيل لم يذكر الأسلمي، وهم لأن قوله عن أبي إسماعيل زيادة لا أصل.

ولعل أصل الكلام عن يزيد بن كيسان أبي إسماعيل فزاد بعضهم عن.

---

(١) هكذا في صحيح مسلم، وهكذا نقل النووي، وفي المطبوع من التنبيه لم تذكر «عن» هذه.
وأخرجها مسلم (١٥٧) وابن ماجه (٤٠٥٢) وأحمد (٢/٢٣٣).

واحتمل النووي أن يكون في الكلام تقديم وتأخير قال (١٨/٣٤): ويزيد بن كيسان هو أبو إسماعيل، وفي الكلام تقديم وتأخير، ومراده: وفي رواية ابن أبان قال عن أبي إسماعيل هو يزيد بن كيسان.

وظاهر اللفظ يوهم أن يزيد بن كيسان يرويه عن أبي إسماعيل، وهذا غلط، بل يزيد بن كيسان هو أبو إسماعيل.

وعلى كل حال ففي هذا الحديث وهم يسير في السند، وهو لا يضر أصل الحديث.

* * *

٣٦٩

❑ **أخرج البخاري (٦٦٥٢): حديث عَبْدُالْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّمَ هُوَ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ الْقَتْلُ»، وَقَالَ شُعَيْبٌ، وَيُونُسُ، وَاللَّيْثُ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.**

● **أعله الدارقطني** في التتبع (١٢١ - ١٢٢) بأن معمرا وهم فيه، والصواب إرساله.

قال الدارقطني: وقد تابع حماد بن زيد: عبدالأعلى.

وقد خالفهما عبدالرزاق، فلم يذكر أبا هريرة وأرسله.

ويقال إن معمرا حدث به بالبصرة من حفظه بأحاديث وهم في بعضها.

وقد خالفه فيه شعيب ويونس والليث بن سعد وابن أخي الزهري رووه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة. وقد أخرجا جميعا حديث حميد أيضًا. انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨١): قلت: الزهري صاحب حديث، فلا

استبعاد أن يكون عنده عن حميد وسعيد جميعا، والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال، كما تقدم في نظائره. انتهى.

ومع أن ما قال الدارقطني محتمل إلا أن الاحتمال الذي أبداه ابن حجر أقرب.

وعلى أي فالحديث صحيح من طريق حميد، كما أومأ إليه الدارقطني، والله أعلم.

أما طريق يونس عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة فخرجها مسلم (١٥٧) وأبو داود (٤٢٥٥) وأحمد (٢/٥٢٥) وابن حبان (٦٧١١).

ومتابعة شعيب، أخرجها البخاري (٥٦٩٠) ومسلم (١٥٧).

والحديث ورد من طرق أخرى عن أبي هريرة، وعن غير أبي هريرة.

فرواه حنظلة عن سالم عن أبي هريرة، خرجه البخاري (٨٥) ومسلم (١٥٧) وأحمد (٢/٢٦١ ـ ٢٨٨) ـ (٢/٥٢٤)، ولم يذكر فيه: ويلقى الشح وتقارب الزمان.

ورواه العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، خرجه مسلم (١٥٧) وابن ماجه (٤٠٤٧) وأحمد (٢/٤٥٧)، ولم يذكر فيه الشح.

وخرجه مسلم من طريق معمر عن همام عن أبي هريرة، وعن عمرو بن الحارث عن أبي يونس عن أبي هريرة ولم يذكر فيه الشح.

وخرجه البخاري (٩٨٩) وأحمد (٢/٥٣٠) عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ: لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج، وهو القتل القتل، حتى يكثر فيكم المال فيفيض.

وخرجه البخاري (٦٦٥٣ ـ ٦٦٥٤) ومسلم (٢٦٧٢) وابن ماجه (٤٠٥٠) وأحمد (١/٤٠٢ ـ ٤٠٥ ـ ٤٥٠) والبزار (١٦٩١) عن ابن مسعود وأبي موسى، ولم يذكر الشح وتقارب الزمان.

فصح الحديث من طرق عن أبي هريرة وعن ابن مسعود وأبي موسى.

* * *

الأحكام

٣٧٠

❑ روى مسلم (١٣٩): من حديث سِمَاكٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ، وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَزْرَعُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَكَ بَيِّنَةٌ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَكَ يَمِينُهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ، لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيَحْلِفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَدْبَرَ: «أَمَا لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لَيَلْقَيَنَّ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ»[١].

• انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/٤٦ - ٦٤)على عبدالحق سكوته عليه مع كونه من حديث سماك بن حرب، لكن نسبه لغير مسلم، وهو فيه كما ترى، ولذلك ذكرته هنا.

وزاد فيه: «إنكم تختصمون إلي»، وهذه اللفظة ليست في هذا الحديث من طريق سماك.

وفي الحديث علة أخرى، وهي أن علقمة لم يسمع من أبيه.

لكن للحديث طرق أخرى.

---

(١) ورواه من هذا الطريق: أبو داود (٣٢٤٥ - ٣٦٢٣) والترمذي (١٣٤٠) وابن حبان (٥٠٧٤) والبيهقي (١٠/١٧٩ - ٢٥٤) وأبو عوانة (٥٩٨١ - ٦٤٦٣) والطحاوي (٤/١٤٨) والدارقطني (٤/٢١١) والطبراني في الكبير (٢٢/١٤).

فتابع سماكًا عليه: عبدالملك بن عمير عن علقمة به، خرجه مسلم (١٣٩) والبيهقي (٢٦١/١٠) وأحمد (٣١٧/٤) والطحاوي (١٤٧/٤).

وخرجه البخاري (٢٥٢٥) ومسلم (١٣٨) من حديث منصور عن أبي وائل عن عبدالله.

وخرجه البخاري (٢٢٢٩ - ٢٢٨٥ - ٢٥٢٣) ومسلم (١٣٨) عن الأشعث بن قيس به.

وللحديث طرق أخرى، فلا نطيل.

* * *

٣٧١

❑ **أخرج مسلم (١٠٤٥): من طريق ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عبداللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ لَهُ عُمَرُ: أَعْطِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ، وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ»، قَالَ سَالِمٌ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ.**

ثم روى عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عبداللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

● **أعله الحافظ أبو علي الجياني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند** الصحيح لمسلم (١٦١) ونقله عن أبي على بن السكن، وكذا نقله الرشيد العطار عن ابن السكن كما في غرر الفوائد المجموعة (٢٦١) والقاضي عياض، كما في شرح النووي على مسلم (١٣٥/٧) بأن في إسناده انقطاعًا بين السائب وابن السعدي.

وأن بينهما حويطب بن عبدالعزى.

وكذا نبه عليه النسائي وغيره.

وهو كما قالوا، والعذر لمسلم أنه إنما خرجه متابعة.

فقد رواه مسلم وابن خزيمة (٢٣٦٦) وأحمد (٩٩/٢) والبيهقي (١٨٤/٦) عن عمرو بن الحارث عن الزهري عن سالم عن أبيه.

خرجه مسلم قبل الحديث المنتقد مباشرة.

وخرجه البخاري (٦٧٤٤) والنسائي (٢٦٠٨) وأحمد (٢١/١) والبيهقي (١٨٣/٦) من وجه آخر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر.

وخرجه البخاري (٦٧٤٤) والنسائي (٢٦٠٥ - ٢٦٠٦) وأحمد (١٧/١) وابن خزيمة (٢٣٦٥) والبيهقي (١٨٤/٦ - ٣٥٤) والطحاوي (٢١/٢) من طرق عن الزهري عن السائب بن يزيد عن حويطب بن عبدالعزى عن عبدالله بن السعدي عن عمر.

فصح الحديث واتصل والحمد لله وحده.

* * *

٣٧٢

❑ روى مسلم (١٧١٢): من طريق قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ[(١)].

● أعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤٠٦/٢) بالانقطاع في موضعين:

- بين قيس وعمرو.

- وبين عمرو وابن عباس.

وأعله الطحاوي (١٤٥/٤) فقال: وأما حديث ابن عباس فمنكر، لأن قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء. انتهى.

وأعله البخاري، فقال الترمذي: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث. علل الترمذي (٣٦١).

قال المعلمي في التنكيل (١٤٤/٢ ـ ١٤٥): أقول: ليس لهذه العندية ما يسندها سوى أمرين:

الأول: أن محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار، فقال بعض الرواة عنه: عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس. وبعضهم قال: عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس.

الثاني: استبعاد صحة الحديث لعدم اشتهاره عن ابن عباس ومخالفته لظاهر القرآن.

فأما الأول فقد أجاب عنه البيهقي بأنه إنما جاء ذلك عن بعض الضعفاء، فأما الثقات فرووه عن الطائفي عن عمرو عن ابن عباس كما يأتي: ورواية الثقات لا تعلل

---

(١) خرجه من هذا الوجه كذلك: أبو داود (٣٦٠٨) وابن ماجه (٢٣٧٠) وأحمد (٣٢٣/١) وابن الجارود (١٠٠٦) وأبو عوانة (٦٠٠٩) والبيهقي (١٦٧/١٠) والدارقطني (٢١٤/٤) والطحاوي (١٠٢/٤ ـ ١٠٤).

برواية الضعفاء.

أقول: ومع ذلك فلو صح الوجهان المذكوران أو أحدهما لصح الحديث أيضًا كما صحح الشيخان حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر في لحوم الخيل، مع رواية ابن عيينة وغيره له عن عمرو عن جابر[١]. ولهذا نظائر... .

وذكر كلامًا طويلًا في تقرير ذلك، لولا طوله لنقلته، فراجعه لزامًا.

وتكلم البيهقي في كتاب المعرفة (٤٠٢/٧) بكلام طويل حول الحديث ورد إعلال الطحاوي فراجعه، وراجع إرواء الغليل (٢٩٩/٨).

وقول الطحاوي السابق ليس صريحًا في الانقطاع فكونه لا يعلمه، لا يعني أنه لم يسمع منه.

وخصوصًا وقد توبع.

تابعه محمد بن مسلم عن عمرو به، خرجه أبو داود (٣٦٠٩) والبيهقي (١٠/ ١٦٨) والطبراني في الكبير (١٠٥/١١).

وللحديث طرق متعددة.

فرواه أبو داود (٣٦١٠) والترمذي (١٣٤٣) وابن ماجه (٢٣٦٨) والطحاوي (١٤٤/٤) وابن حبان (٥٠٧٣) والبيهقي (١٦٨/١٠ - ١٦٩) وأبو عوانة (٥٦/٤) وابن الجارود في المنتقى (١٠٠٧) والدارقطني (٢١٣/٤) بسند صحيح عن أبي هريرة.

وأعل بما لا يضر، وله عند البيهقي وغيره طريق آخر عن أبي هريرة.

ورواه ابن ماجه (٢٣٦٩) وابن الجارود (١٠٠٨) والبيهقي (١٧٠/١٠) والطحاوي (١٤٤/٤) والدارقطني (٢١٢/٤) وغيرهم عن جابر.

وأعل بالإرسال.

---

(١) انظر تخريجه في الإرواء (٢٥٥١).

وفي الباب عن جماعة، انظر سنن البيهقي (١٠/١٦٧ فما بعد) والإرواء (٨/ ٣٠٠)، وصحيح ابن حبان (١١/٤٦٣).

وقد صححه الشافعي كما في سنن البيهقي (١٠/١٦٧).

قال ابن عبدالبر في التمهيد (٢/١٣٨): وفي اليمين مع الشاهد آثار متواترة حسان ثابتة متصلة، أصحها إسنادًا وأحسنها حديث ابن عباس، وهو حديث لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أن رجاله ثقات، رواه سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، ورواه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، وقال يحيى القطان: سيف بن سليمان ثبت ما رأيت أحفظ منه، وقال النسائي: هذا إسناد جيد سيف ثقة وقيس ثقة.

* * *

٣٧٣

□ **روى مسلم (١٨٢٦): من حديث سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عبيداللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ»[١].**

قال الدارقطني في التتبع (٣١٢): ورواه ابن لهيعة فخالف سعيدا، رواه عن عبيدالله بن أبي جعفر عن مسلم بن أبي مريم الصدفي عن (سالم بن)[٢] أبي سالم الجيشاني عن أبيه عن أبي ذر عن النبي ﷺ.

وذكر نحو هذا التعقب في العلل (٦/٢٨٥) وختمه بقوله: والله أعلم بالصواب.

---

(١) ورواه من هذا الوجه أبو داود (٢٨٦٨) والنسائي (٣٦٦٧) وأحمد (٥/١٨٠) وابن حبان (٥٥٦٤) والبيهقي (٣/١٢٩) -٦/٢٨٣ - ١٠/٩٥) والحاكم (٧٠١٧) وصححه على شرطهما والبزار (٤٠٤٥) وأبو عوانة (٧٠٢٠).

(٢) ليست في المطبوع، والصواب إثباتها.

ونقله عن الدارقطني: أبو علي الجياني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم (٢٥٠).

وهذا تعقب واه، فابن لهيعة ضعيف فكيف تعارض به رواية الثقات.

وأما تضعيف مقبل الوادعي في تعليقه على التتبع الحديث من أجل سالم الجيشاني فبعيد.

لأن سالم الجيشاني وثقه مسلم بالتخريج له، ووثقه ابن حبان، وصحح له الحاكم، وروى عنه أربعة.

وقال النووي في شرح مسلم (١٢/٢١٠): ولم يحكم الدارقطني فيه بشيء فالحديث صحيح إسنادًا ومتنًا، وسعيد بن أبي أيوب أحفظ من ابن لهيعة.

* * *

٣٧٤

❑ **روى مسلم (١٨٤٦): عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ، ـ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ ـ فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ»**(١).

● **أعله ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام بسماك بن حرب (رقم ١٤٧٦)، وقد تقدم ما فيه.

(١) ورواه من هذا الوجه: الترمذي (٢١٩٩) وقال حسن صحيح، والبيهقي (١٥٨/٨) والطيالسي (١٠١٩) وأبو عوانة (٧١٥٢) وابن أبي شيبة (٤٦٤/٧) والطيالسي (١٠١٩) والطبراني في الكبير (٤٠/٧) - (٢٦٨/٨) - (١٦/٢٢).

وهو عند مسلم وغيره من طريق شعبة عنه، وقد قدمت استثناء تصحيح حديث سماك إن كان من رواية شعبة عنه.

وقد وجدت لسماك متابعا، وللحديث شواهدا.

أما المتابع فهو ما خرجه الطبراني في الأوسط (٦٧٠٧) من طريق عبدالملك بن أبي بشير عن علقمة بن وائل عن أبيه.

وعبدالملك ومن فوقه ثقات، فلينظر من دونه.

وأما الشواهد:

فللأمر بالسمع والطاعة شواهد متعددة، منها عن أنس، خرجه البخاري (٦٦١ - ٦٧٢٣) ومسلم (١٨٤٥) وغيرهما.

ويشهد لبعضه حديث البخاري (٦٦٤٤) ومسلم (١٨٤٣): إنكم سترون بعدي أثرة وأمورا تنكرونها، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله ﷺ قال: أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم.

وروى البخاري (٣٢٦٨) ومسلم (١٨٤٢) عن أبي هريرة كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فيكثرون قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عمن استرعاهم.

* * *

٣٧٥

□ روى مسلم (١٨٥٣): عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا».

● **قال ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٣٣٩/٤): ولم يبين أنه من رواية سعيد الجريري، وهو مختلط. انتهى.

قلت: يرويه عنه خالد بن عبدالله.

ولم يتميز لي هل روى عنه قبل الاختلاط أم بعده؟

وقد جرى عمل البخاري (٥٩٨ - ٧٥١) ومسلم وابن خزيمة (٣٢٤/٣ - ٣٢٥) (٢١٤/٤) وابن حبان (٥٠٩/١) (٤٢٠/٨)على تصحيح حديثه عنه، فهذا مما يقوي أمره.

وللحديث شواهد:

١ - عن عرفجة مرفوعًا: إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة، وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان. رواه مسلم (١٨٥٢).

وهو شاهد بالمعنى، وقد خرجه مسلم قبل حديث الجريري.

٢ - عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعًا: ... «ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر». رواه مسلم (١٨٤٤).

٣ - عن أبي هريرة.

أخرجه ابن عدي (٢١٣/٦) والطبراني في الأوسط (٢٧٤٣) والبزار من طريق أبي هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عنه.

وأبو هلال هو الراسبي فيه ضعف.

وخالفه همام رواه عن قتادة عن سعيد مرسلًا. أخرجه ابن عدي (٢١٣/٦) وهو الصواب.

٤ ـ عن أنس.

أخرجه العقيلي (١٥١٢) والخطيب (١/٢٣٩).

لكن فيه فضالة بن دينار الشحام.

قال الذهبي في الميزان (٣/٣٤٨): قال العقيلي: منكر حديث... ولم يصح في هذا حديث.

ورده ابن حجر في اللسان (٤/٥٠٩) فقال: وهذا هو العجب العجاب، كيف يقول المؤلف هذا ويقرر عليه، والحديث في صحيح مسلم، وإن كان من غير هذا الوجه، وقد راجعت كلام العقيلي فلم أر هذا الكلام فيه اهـ.

قلت: بل هو فيه (١/٢٥٩)، قال بعد أن ذكر هذا المتن وغيره: ولا تصح من هذه المتون عن النبي ﷺ شيء من وجه ثابت.

ثم ليس في هذا عجب عجاب، فهو في مسلم من طريق الجريري، وهو مختلط، كما تقدم.

فعبارة الذهبي دقيقة، بل العجب من الحافظ كيف خفي عليه هذا.

٥ ـ معاوية.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٣١٤) والأوسط (٣٨٨٥).

قال في المجمع (٥/١٩٨): ورجاله ثقات.

قلت: بل فيه سعيد بن بشير ضعيف.

فهذان شاهدان صحيحان لحديث مسلم، وثلاثة شواهد في أسانيدها ما تقدم. والله أعلم.

والحديث حكم الحافظ ابن حجر بثبوته في الفتح (١٢/١٥٦).

* * *

٣٧٦

☐ أخرج البخاري (٦٢٣٧ ـ ٦٧٧٣): حديث يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ، بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالخَيْرِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ».

● أعله الدارقطني في التتبع (١٩٧) بالاضطراب في إسناده فقال بعد أن ساقه من طريق يونس: وقال سليمان بن بلال عن يحيى وابن أبي عتيق وموسى عن الزهري بهذا،

ووقفه شعيب عن الزهري.

وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ).

وقال ابن أبي الحسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة عن أبي سعيد موقوفاً.

وقال عبيدالله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي أيوب عن النبي (ﷺ). انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨١): قلت: حكى البخاري هذه الأوجه كلها وكأنه ترجح عنده طريق أبي سلمة عن أبي سعيد، فإن أكثر أصحاب الزهري رووه كذلك، ولأن الزهري أحفظ من صفوان بن سليم، والله أعلم.

قلت: طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عند البيهقي (١١١/١٠) والإسماعيلي.

وطريق ابن أبي عتيق بمتابعة موسى بن عقبة عند البيهقي في الشعب (٢٨/٦) والطبراني في الأوسط (٤٦١٢) والإسماعيلي.

وطريق شعيب عند الذهلي في الزهريات كما في الفتح.

وطريق الأوزاعي عند أحمد (٢٣٧/٢) والبيهقي (١١١/١٠) وابن حبان

(٦١٩١) وأبي يعلى (٥٩٠١).

وطريق معاوية بن سلام عند النسائي (٤٢٠١) والإسماعيلي.

وطريق صفوان بن سليم عند النسائي (٤٢٠٣) والطبراني في الأوسط (٨٧٢٠) والكبير (١٣١/٤).

وتابع الأوزاعي على روايته: برد بن سنان عند الطبراني في مسند الشاميين (٣٦٧).

وتابع الزهري على هذه الرواية: يحيى بن أبي كثير عند أبي يعلى (٦٠٠٠) وعمر بن أبي سلمة عند أبي يعلى (٦٠٢٣) ومحمد بن عمرو عند الطبراني في مسند الشاميين (٣٦٧) وعبدالملك بن عمير عند الترمذي (٢٣٦٩) والحاكم (٧١٧٨) والبخاري في الأدب المفرد (٢٥٦)[1] جميعا عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

ورواه الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة، رواه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في الفتح، وعنه الطبراني في الأوسط (٢٩٦٧).

فهذه طريق من غير طريق أبي سلمة التي وقع فيها الاضطراب المتقدم.

قال ابن حجر في الفتح (١٩٢/١٣): قال الكرماني: محصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة. انتهى.

وهذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة، وأما على طريقة المحدثين فهو حديث واحد، واختلف على التابعي في صحابيه.

فأما صفوان فجزم بأنه عن أبي أيوب.

وأما الزهري فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة.

وأما الاختلاف في وقفه ورفعه، فلا تأثير له، لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد، فالرواية الموقوفة لفظا مرفوعة حكما.

ويرجح كونه عن أبي سعيد موافقة ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال عن

---

(١) وعليه اقتصر الحافظ في الفتح (١٩٠/١٣).

الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد.

وإذا لم يبق إلا الزهري وصفوان فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات.

فمن ثم يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد، فلذلك ساقها موصولة، وأورد البقية بصيغ التعليق، إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث، إما على الطريقة التي بينتها من الترجيح، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الأوجه الثلاثة، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح، والله أعلم.

ووجدت في الأدب المفرد للبخاري ما يترجح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، فإنه أخرجه من طريق عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة كذلك في آخر حديث طويل. انتهى.

* * *

٣٧٧

□ **أخرج البخاري (٦٤٦٢) حديث سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ أَمْسَكْتُهَا، قَالَ: فَحَفِظْتُ ذَاكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ فَهُوَ، وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يُكْرَهُ.**

● **قال الدارقطني في التتبع (٢٠٠)**: وهذا مما وهم فيه ابن عيينة، لأن[1] أصحاب الزهري قالوا: فطلقها قبل أن يأمره النبي ﷺ، فكان فراقه إياها سنة، ولم يقل أحد منهم إن النبي ﷺ فرق بينهما. انتهى.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨١): قلت: لم أره عند البخاري بتمامه، وإنما

---

(١) كذا في نسخة كما ذكر المحقق، وهو أولى مما ذكر هو.

ذكر بهذا الإسناد طرفا منه، وكأنه اختصره لهذه العلة، فبطل الاعتراض عليه. انتهى.

قلت: لم يبطل الاعتراض، لأن هذا اللفظ المختصر هو الذي عليه الانتقاد.

أي نسبة التفريق للنبي ﷺ، بل طلقها، ثم صار هذا الفراق سنة.

وقد قال أبو داود (٢٢٥١) بعد أن خرجه من طريق ابن عيينة: لم يتابع ابن عيينة أحد على أنه فرق بين المتلاعنين.

قال البيهقي في السنن (٧/٤٠١): يعني بذلك في حديث الزهري عن سهل بن سعد إلا ما روينا عن الزبيدي عن الزهري[1].

قلت: وهذا من التشدد في النقد، فقد صح تفريقه ﷺ بينهما في أحاديث أخرى عند الشيخين وغيرهما.

فخرج البخاري (٥٠٠٥) ومسلم (١٤٩٣) والنسائي (٣٤٧٤ - ٣٤٧٥) والبيهقي (٧/٤٠١) عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بني العجلان.

وخرجه البخاري (٥٠٠٧ - ٥٠٠٨ - ٥٠٠٩) ومسلم (١٤٩٤) والنسائي (٣٤٧٧) والبيهقي (٧/٤٠٢) والدارمي (٢٢٣٢) عن نافع عن ابن عمر قال: لاعن رسول الله ﷺ بين رجل من الأنصار وامرأته وفرق بينهما.

* * *

(١) ثم رأيت له متابعا، فقد خرجه أبو عوانة (٤٦٧٨) عن عقيل عن الزهري عن سهل، وفيه: فتلاعنا وأنا شاهد، ثم فارقها عند رسول الله ﷺ فكان السنة بعد فيهما أن يفرق بين المتلاعنين.

٣٧٨

❑ أخرج البخاري (٦٧٢٩): حديث ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ»، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُالْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ[(١)].

● أعله الدارقطني في التتبع (١٣٦) بالوقف وبالزيادة.

قال: وقد رواه عبدالحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفا غير مرفوع.

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨١): قلت: قد أخرجه البخاري على أثر حديث ابن أبي ذئب فهو عنده على الاحتمال، لأن ابن أبي ذئب زاد على عبدالحميد في الرفع، وعبدالحميد زاد على ابن أبي ذئب في الإسناد رجلا، لكن صنيعه يشعر بترجيح رواية ابن أبي ذئب لحفظه. انتهى.

قلت: فلعله كان عند المقبري بالوجهين، فغير مستبعد أن يروي المقبري هذا الحديث عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفا. ثم لقي أبا هريرة فحدث به مرفوعًا.

فلهذا السبب خرجه البخاري بالوجهين.

وللحديث شواهد:

منها عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول اللَّه ألا تستعملني؟

قال: فضرب بيده على منكبي، ثم قال: يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها.

---

(١) وخرجه من هذا الوجه النسائي (٤٢١١ ـ ٥٣٨٥) وأحمد (٢/٤٤٨ ـ ٤٧٦) وابن حبان (٤٤٨٢) والبيهقي (٣/١٢٩) - (١٠/٩٥).

خرجه مسلم (١٨٢٥) والحاكم (٧٠١٩) والبيهقي (١٠/٩٥).

ومنها عن عوف بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: إن شئتم أنبأتكم عن الإمارة، قالوا: وما هي؟ قال: أولها ملامة وثانيها ندامة وثالثها عذاب يوم القيامة إلا من عدل.

خرجه البزار (٢٧٥٦) والطبراني في الأوسط (٦٧٤٧) بسند صحيح كما في الفتح (١٣/١٢٥).

ومنها عن زيد بن ثابت مرفوعًا، خرجه الطبراني في الكبير (٥/١٢٧).

لكن فيه أبو حذيفة وهو موسى بن مسعود النهدي لين الحديث. وتلميذه حفص بن عمر الرقي وثقه ابن حبان.

ومنها عن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط (٥٦١٦)، لكن فيه شريك سيء الحفظ، وقد شك في رفعه.

ومنها عن شداد بن أوس وأبي أمامة، خرجهما الطبراني في الكبير (٧/٢٩٦) (٨/١٧٢).

* * *

التمني

٣٧٩

□ روى البخاري (٦٨١٥): قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «أَيُّكُمْ مِثْلِي إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ»، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا، وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوُا الْهِلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُمْ»، كَالْمُنَكِّلِ لَهُمْ.

• **قال أبو مسعود الدمشقي**: هكذا في كتاب البخاري أردف حديث الليث عن عبدالرحمان بن خالد عن ابن شهاب على حديث شعيب ولم يقل في حديث شعيب عمن ؟

وإنما يرويه شعيب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وكذلك رواه البخاري عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن أبي سلمة في كتاب الصيام لم يقل عن سعيد بن المسيب.

قال أبو علي الغساني (٢٣٣): وهذا تنبيه حسن جدا ويمكن أن يكون البخاري اكتفى بما ذكره في كتاب الصيام، لكن هذا النظم فيه التباس(١).

قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨٢): صدق أبو علي، والذي عندي أن الإسناد الأول سقطت منه كلمة واحدة، وهي قوله عن أبي سلمة، ثم حوله برواية الليث، وبهذا يرتفع اللبس، والله أعلم. انتهى.

---

(١) هكذا في هدي الساري وهو الصواب، وفي المطبوع من التنبيه: البأس. وفيه كل البأس.

قلت: هذا من الوهم اليسير، لأن البخاري قد خرج الحديث على الصواب في الصيام (١٨٦٤).

وخرجه من طريق الليث عن عقيل عن الزهري نا أبو سلمة عن أبي هريرة (٦٤٥٩).

وخرجه مسلم (١١٠٣) من طريق يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وكذا خرجه عن أبي زرعة وأبي صالح عن أبي هريرة.

وجاء الحديث من غير طريق أبي هريرة.

فخرجه البخاري (١٨٦٢ - ١٨٦٦) عن أبي سعيد.

وخرجه البخاري (١٨٦٠) ومسلم (١١٠٤) عن أنس.

وخرجه البخاري (١٨٦١) ومسلم (١١٠٢) عن ابن عمر.

وخرجه البخاري (١٨٦٣) ومسلم (١١٠٥) عن عائشة.

فهذه طرق صحيحة للحديث فلا نطيل بتتبعها في باقي الصحاح والسنن والمسانيد.

* * *

الاعتصام بالكتاب والسنة

٣٨٠

□ قال مسلم (٢٦٦٩): حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفص بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ آلْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، قَالَ: «فَمَنْ»، وحَدَّثَنَا عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ، ـ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ ـ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

● وهذا السند الأخير فيه مبهم. انظر غرر الفوائد (رقم١١).

وعده أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (١١٩) ضمن الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم.

وقد خرجه مسلم في المتابعات عقب تخريجه الحديث موصولا. وبنحو هذا أجاب النووي في شرح مسلم (١٦/٢٢٠).

فقد قال مسلم (٢٦٦٩): حدثني سويد بن سعيد حدثنا حفص بن ميسرة حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ. فذكره.

ثم قال: وحدثنا عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم... إلى آخره.

ورواه البخاري (٣٢٦٩) ثنا سعيد بن أبي مريم به.

ورواه البخاري (٦٨٨٩) وأحمد (٣/٦٤ ـ ٨٩) من وجه آخر عن زيد بن أسلم به.

ورواه ابن حبان (٦٧٠٣) من طريق الهذلي: قال حدثنا ابن أبي مريم به.

وخرجه ابن ماجه (٣٩٩٤) والحاكم (١٠٦) وأحمد (٢/٤٥٠ ـ ٥٢٧) وابن أبي شيبة (٧/٤٧٩) من حديث أبي هريرة بسند حسن.

وخرجه أحمد (٢/٣٢٧) من وجه آخر عن أبي هريرة بسند صحيح.

وخرجه أحمد (٢/٥١١) من وجه آخر عن إبراهيم بن أبي أسيد عن جده عن أبي هريرة، وجد إبراهيم لا يعرف.

وللحديث شاهد عند أحمد (٥/٣٤٠) والطبراني في الكبير (٦/١٨٦ ـ ٢٠٤) عن سهل بن سعد.

* * *

٣٨١

❑ **روى البخاري (٦٨٧٦) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُالْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، قَالَ: نَعَمْ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، قَالَ عَاصِمٌ: فَأَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَوْ آوَى مُحْدِثًا.**

- **قال الدارقطني** في التتبع (٣٥٦): وهذا وهم من البخاري أو من أبي سلمة، لأن مسلما أخرجه عن حامد عن عبدالرحمن قال فيه: فقال النضر ابن أنس، وهو الصواب. انتهى.

وقد ذكر أبو علي الغساني هذا الحديث في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (٢٣١) ونقل قول الدارقطني من العلل.

يريد الدارقطني أن البخاري وهم في قوله موسى بن أنس، إنما هو النضر بن أنس.

وهذا وهم يسير، فكلاهما ثقة، فسواء صح هذا أم هذا، فالحديث صحيح.

وقد خرج مسلم (١٣٦٦) الحديث فأبهم فقال: فقال ابن أنس.

فاغتر عياض بهذا فقال: وقد أخرجه مسلم على الصواب.

فتعقبه الحافظ في الفتح (٢٨١/١٣): قلت: إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامد بن عمير عن عبدالواحد عن عاصم عن ابن أنس، فإن كان عياض أراد أن الإبهام صواب فلا يخفى ما فيه.

قلت: وقد ورد لهذه الزيادة شواهد صحيحة عن غير أنس من الصحابة.

منهم علي وأبو هريرة.

أما حديث علي فخرجه البخاري (١٧٧١ - ٣٠٠١ - ٣٠٠٨) ومسلم (١٣٧٠ - ١٩٧٨) وأبو داود (٢٠٣٤) والنسائي (٤٤٢٢ - ٤٧٣٤) والترمذي (٢١٢٧) وابن ماجه (٢٦٥٨) وأحمد (٨١/١ - ١٠٠ - ١١٦ - وغيرها) وابن حبان (٣٧١٦ - ٣٧١٧) والدارقطني (٩٨/٣) والطحاوي (١٩٢/٣) والبيهقي (١٩٦/٥) (٩٩/٦) وغيرهم.

وأما حديث أبي هريرة، فخرجه مسلم (١٣٧١) والبيهقي (١٩٦/٥).

هذا وقد فات ابن حجر الجواب عن علة هذا الحديث في هدي الساري.

* * *

٣٨٢

☐ روى مسلم (٢٧): عَنْ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ، قَالَ: فَنَفِدَتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ، قَالَ: حَتَّى هَمَّ بِنَحْرِ بَعْضِ حَمَائِلِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ جَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ أَزْوَادِ الْقَوْمِ فَدَعَوْتَ اللَّهَ عَلَيْهَا، قَالَ: فَفَعَلَ، قَالَ: فَجَاءَ ذُو الْبُرِّ بِبُرِّهِ، وَذُو التَّمْرِ بِتَمْرِهِ، قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَذُو النَّوَاةِ بِنَوَاهُ، قُلْتُ: وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِالنَّوَى؟ قَالَ: كَانُوا يَمُصُّونَهُ وَيَشْرَبُونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهَا حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمُ أَزْوِدَتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ لَا يَلْقَى اللَّهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

● قال الدارقطني في التتبع (١٤٢): تابعه مسروق عن أبيه عن مالك.

وخالفهما أبو أسامة وغيره رووه عن مالك عن طلحة عن أبي صالح مرسلًا.

وأخرجه أيضًا من حديث الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة أو أبي سعيد، واختلف فيه على الأعمش، وقيل عن أبي صالح عن جابر أيضًا، وكان الأعمش يشك فيه. اهـ.

إذن أعله الدارقطني بشيئين:

١ـ الإرسال.

٢ـ الاختلاف فيه على الأعمش.

قال أبو مسعود الدمشقي في أجوبته على اعتراضات الدارقطني على مسلم (رقم١٦): والأشجعي ـ وهو ثقة مجود ـ فإذا جود ما قصر به غيره علم له به.

ومع هذا فهو حديث له أصل ثابت عن رسول الله ﷺ.

أخرجه مسلم من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد

مسنداً عن النبي ﷺ.

وهو أيضًا عن يزيد بن أبي عبيد، وإياس بن سلمة، عن سلمة بن الأكوع، عن رسول الله ﷺ. انتهى.

وقال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (١٧٧): هذان الاستدراكان من الدارقطني مع أكثر استدراكاته على البخاري ومسلم قدح في أسانيدها، غير مخرج لمتون الأحاديث من حيز الصحة.

ونقل كلام أبي مسعود، وقال: رواه البخاري عن سلمة عن رسول الله ﷺ، وأما شك الأعمش فهو غير قادح في متن الحديث، لأن الصحابة كلهم عدول، فسواء كان الصحيح أبا هريرة أو أبا سعيد، فهما صحابيان جليلان. ونحوه للنووي في شرح مسلم (١/٢٢١).

قلت: طريق سلمة خرجها البخاري (٢٣٥٢).

ولعل الأعمش شك لما حدث به أبا معاوية[١].

لأنه رواه عنه قتادة بن الفضل عند أبي عوانة (١٤) وسهيل بن أبي صالح عند أبي عوانة (١٥) والطبراني في الأوسط (١٤٧١) فجعله عن أبي هريرة.

وتابعه فليح عن سهيل عن أبي هريرة رواه أحمد (٢/٤٢١).

والحديث كما تقدم صحيح من وجه آخر عن سلمة.

* * *

(١) رواه مسلم (٤٥) وأحمد (٣/١١) وابن حبان (٦٥٣٠) وأبو عوانة (١٣) وأبو يعلى (١١٩٩) من طريق أبي معاوية عن الأعمش بالشك.

٣٨٣

❑ روى مسلم (٥٠): عن بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»(١).

- **قال أبو علي الغساني** في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (٦٨): قال أحمد بن حنبل، وذكر هذا الحديث: الحارث بن فضيل ليس بمحفوظ الحديث، وهذا كلام لا يشبه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول اللّه ﷺ اصبروا حتى تلقوني.
من كتاب مسائل أحمد بن حنبل رواية أبي داود السجستاني.

قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (٢١٠): ثم إن هذا الحديث مما انفرد به مسلم عن البخاري، وقد أنكره أحمد بن حنبل فيما بلغنا عن أبي داود السجستاني في مسائله عن أحمد، قال: الحارث بن فضيل ليس بمحفوظ الحديث. وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود، وذكر أحمد قوله ﷺ: اصبروا حتى تلقوني.

قلت: قد روى عن الحارث هذا جماعة من الثقات ولم نجد له ذكرا في كتب الضعفاء، وفي كتاب ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنه ثقة(٢).

ثم إن الحارث لم ينفرد به، بل توبع عليه على ما أشعر به كلام صالح بن كيسان

---

(١) وخرجه من هذا الوجه: أحمد (٤٥٨/١) وابن حبان (٦١٩٣) وأبو عوانة (٩٨ - ٩٩ - ١٠٠) والطبراني في الكبير (١٣/١٠) والأوسط (٩١٠٧) وابن منده في الإيمان (٣٤٦/١).

(٢) (٨٦/٣).

المذكور.

وذكر الإمام الدارقطني في كتاب العلل إن هذا الحديث قد روي من وجوه أخر، منها عن أبي واقد الليثي عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ.

قال الإمام النووي: وقدح الإمام أحمد رحمه الله في هذا عجب والله أعلم. (٢/ ٢٧).

قلت: خولف أحمد في هذا الراوي، فقال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: ثقة ووثقه مسلم بالتخريج له.

وصحح له ابن منده، وكذا صححه له الحاكم (٢٤٠٣) ووثقه ابن حبان وقال ابن حجر في التقريب ثقة، وقال الذهبي في الكاشف ثقة.

وقال ابن منده في الإيمان (٣٤٦/١) لما خرجه: حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث يعقوب وابن أبي مريم، وتركه البخاري ولا علة له.

ورواه عبدالله بن الحارث الجمحي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبى هريرة نحو معناه.

قلت: فهذا شاهد للحديث.

وللحديث شاهد آخر أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٣٧/٤) قال: ثنا الفريابي ثنا عبدالله بن محمد أبو جعفر النفيلي ثنا عباد بن كثير الرملي عن عروة بن رويم عن المسور بن مخرمة عن أبي رافع به.

لكن عباد بن كثير متروك.

* * *

٣٨٤

❑ روى مسلم (٨٠): من حديث إِسْمَاعِيلُ ـ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ ـ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الِاسْتِغْفَارَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزْلَةٌ: وَمَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُنَّ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ وَالدِّينِ، قَالَ: «أَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ فَهَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمْكُثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ».

- نقل أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم (٧٣) عن أبي مسعود الدمشقي قوله: المقبري في هذا الإسناد هو أبو سعيد المقبري والد سعيد بن أبي سعيد.

وقال: وهذا الذي ذكره أبو مسعود إنما هو وقع في رواية إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو.

وخالفه سليمان بن بلال فرواه عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

قال أبو الحسن الدارقطني: وقول سليمان بن بلال أصح.

أي اختلف في المراد بالمقبري هل هو سعيد بن أبي سعيد المقبري أم أبوه أبو سعيد المقبري.

وأيا كان الصحيح فيهما فهما ثقتان مخرج حديثهما في الصحيحين وغيرهما.

وقد توبع المقبري: رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رواه الترمذي (٢٦١٣) وابن خزيمة (١٠٠٠).

ونقل ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (٢٥٥) ما تقدم عن الغساني والدارقطني، وقال: قلت: رواه أبو نعيم الأصبهاني الحافظ في مخرجه على كتاب مسلم[(١)] من وجوه مرضية عن إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري هكذا مبينا.

لكن رويناه في مسند أبي عوانة المخرج على صحيح مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سعيد. ومن طريق سليمان بن بلال عن سعيد، كما سبق عن الدارقطني، فالاعتماد عليه إذا، والله أعلم. انتهى. ونقله عنه النووي في شرح مسلم (٦٩/٢).

قلت: وللحديث شاهد عن ابن عمر، خرجه مسلم (٧٩) وأبو داود (٤٦٧٩) وابن ماجه (٤٠٠٣) وأحمد (٦٦/٢) والبيهقي (١٤٨/١٠).

وشاهد عن أبي سعيد، خرجه البخاري (٢٩٨) (١٩٩٣) ومسلم (٨٠) والنسائي (١٨٧/٣) وابن ماجه (١٢٨٨) وابن حبان (٥٧٤٤) والبيهقي (٣٠٨/١) و(٢٣٥/٤).

وشاهد عن ابن مسعود عند الحاكم (٨٧٨٣).

وللحديث شواهد أخرى.

* * *

(١) الذي في المستخرج لأبي نعيم (١٥٩/١): إسماعيل بن جعفر ثنا بقية أخبرني عمرو يعني ابن أبي عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة.

٣٨٥

- **أخرج مسلم (١٣٣): من طريق سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ،[١] عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبداللَّهِ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوَسْوَسَةِ، قَالَ: «تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ».**

- **قال الحافظ ابن عمار الشهيد** في علل صحيح مسلم (٤٢): وليس هذا الحديث عندنا بالصحيح، لأن جرير بن عبدالحميد وسليمان التيمي روياه عن مغيرة عن إبراهيم، ولم يذكرا علقمة ولا ابن مسعود، وسعير ليس هو ممن يحتج به، لأنه أخطأ في غير حديث مع قلة ما أسند من الأحاديث.

ووافقه على التعليل: النسائي، وقال عقب تخريجه من طريق عبدالرحمن بن مهدي مرسلًا: والصحيح ما رواه عبدالرحمن.

وكذا أعله الحافظ القاضي عبداللَّه بن محمد شيخ أبي يعلى الخليلي كما في الإرشاد (٢/٨٠٨) قال: أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في الصحيح عن محمد بن عبدالوهاب، وهو معلول فرد. اهـ

وتعقبه الحافظ ابن حجر في التهذيب (٩/٢٨٥) قال: ولم أر الحديث المذكور في صحيح مسلم إلا عن يوسف الصفار عن علي بن عثام، فاللَّه تعالى أعلم. انتهى.

قلت: وهو كما قال، لكن للحديث شواهد عند مسلم وغيره.

فخرجه مسلم (١٣٢) وأبو داود (٥١١١) وابن حبان (١٤٨) وأبو عوانة (٢٢٧) وغيرهم من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

وخرجه أحمد (٢/٤٤١) وابن حبان (١٤٥) وأبو يعلى (٥٩١٤) عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وسنده حسن.

---

(١) وكذا خرجه من هذا الوجه: ابن حبان (١٤٩) و أبو عوانة (٢٢٩) و الطبراني في الكبير (١٠/ ٨٣) و غيرهم.

وخرجه مسلم (١٣٢) وأحمد (٢/٣٩٧) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وخرجه مسلم وأحمد (٦/١٠٦) عن عائشة.

وخرجه أبو داود (٥١١٢) وأحمد (١/٢٣٥ - ٣٤٠) والطيالسي (٢٧٠٤) وابن حبان (١٤٧) والطبراني في الكبير (١٠/٣٣٨) عن ذر الهمداني عن عبدالله بن شداد عن ابن عباس. وسنده صحيح.

وله طريق آخر عن ابن عباس عند ابن حبان (٦١٨٨) وابن أبي عاصم في السنة (٦٥٨).

* * *

٣٨٦

❑ روى مسلم (١٥٠) قال: **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسْمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ :«أَوْ مُسْلِمٌ»، أَقُولُهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا، «أَوْ مُسْلِمٌ» ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ».**

● **أعله الدارقطني** في التتبع (١٩٠) فقال: وقال الحميدي[1] عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري. اهـ.

أي بزيادة معمر.

فتكون الطريق التي خرج مسلم منقطعة.

ونقل عنه هذا الإعلال أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم (٧٦ - ٧٧).

---

(١) في مسنده (٦٨).

وهو كما قال، وقد تابعه إبراهيم بن بشار ثنا سفيان ثنا معمر به، رواه عنه أبو داود (٤٦٨٥).

وتابع ابن عيينة عليه: عبدالرزاق عن معمر، رواه عنه أبو داود (٤٦٨٥).

وأجاب النووي في شرح صحيح مسلم (١٨٢/٢) باحتمال سماعه منهما.

ورده الحافظ في الفتح فقال رحمه الله (٨١/١): ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري، ووقع في إسناده وهم منه أو من شيخه، لأن معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما.

وكذا حدث به ابن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة، وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه[١].

وزعم أبو مسعود في الأطراف أن الوهم من ابن أبي عمر، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلما، لكن ما يتعين الوهم في جهته، وحمله الشيخ محيي الدين على أن ابن عيينة حدث به مرة بإسقاط معمر ومره بإثباته.

وفيه بعد، لأن الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة بإثبات معمر، ولم يوجد بإسقاطه إلا عند مسلم، والموجود في مسند شيخه بلا إسقاط، كما قدمناه. وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب تغليق التعليق[٢]. انتهى.

والحاصل أن الحديث صحيح. لكن بزيادة معمر في سنده.

والحديث خرجه البخاري (٢٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري به.

وخرجه البخاري (١٤٠٨) ومسلم (١٥٠) من طريق صالح عن الزهري به.

وخرجه مسلم (١٥٠) من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري به.

وخرجه أحمد (١٨٢/١) وغيره عن ابن أبي ذئب عن الزهري به.

---

(١) (٣٧٦).

(٢) (٣٤/٢).

٣٨٧

❑ روى البخاري (٥٢٥٦) ومسلم (٥٧): من طريق يُونُس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عبدالرَّحْمَنِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عبدالْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عبدالرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ مَعَهُنَّ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ.

- **أعل ابن القطان** في بيان الوهم والإيهام (٢٨٤/٢) الزيادة آخره: ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه أبصارهم فيها حين ينتهبها وهو مؤمن، بأنها مشكوك في اتصالها.

وقال: وهو يحتمل أن يكون معناه: يلحق ذلك في الحديث عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون معناه: يلحق ذلك من عنده، وهو الأظهر.

ثم قرر ذلك بكلام طويل، وقال في آخره (٢٨٥/٢): فالمحتمل هو أن ذكر النهبة ليس مرفوعًا في كتاب مسلم لا منعوتة بقوله ذات شرف، ولا غير منعوتة، ولكنها عند غيره مرفوعة.

ثم ذكر رواية ابن السكن للحديث من طريق عقيل عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أبي هريرة، فذكره تاما من غير لفظ: ذات شرف.

ثم ذكر أن هذه اللفظة كذلك مرفوعة عند النسائي من طريقين عن أبي هريرة.

وقال: وهو صحيح من الطريقين.

فأجاب نفسه بنفسه.

قلت: رواية عقيل عن الزهري تاما من غير ذات شرف خرجها: البخاري (٢٣٤٣ - ٦٣٩٠) ومسلم (٥٧) والنسائي (٥٦٥٩) وابن ماجه (٣٩٣٦) والبيهقي (١٨٦/١٠).

ورواه مسلم (٥٧) والنسائي (٥٦٦٠) والدارمي (١٩٩٤) وأبو عوانة (٣٧) وابن حبان (١٨٦) من طريق الأوزاعي عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث كلهم يحدثون عن أبي هريرة. تاما بذات شرف.

وخرجه مسلم (٥٧) وابن حبان (٥٩٧٩) وأحمد (٣١٧/٢) وعبدالرزاق (٧/ ٤١٦) وأبو عوانة (٣٨) عن معمر عن همام عن أبي هريرة به تاما.

وخرجه النسائي (٤٨٧٠) عن أبي صالح عن أبي هريرة به بالزيادة.

وهو عند البخاري (٦٤٢٥) ومسلم (٥٧) وأبو داود (٤٦٨٩) والنسائي (٤٨٧١) وأحمد (٣٧٦/٢) وابن حبان (٤٤١٢) وعبدالرزاق (٤١٦/٧) عن أبي صالح بدونها.

وخرجه ابن حبان (٥١٧٣) عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة به بلفظ: ولا ينتهب نهبة، وهو حين ينتهبها مؤمن.

هذا وللحديث طرق أخرى لكن القصد هو تتبع الحديث من الوجه المنتقد، وقد ذكرنا له طرقا متكاثرة **تشهد للحديث بالصحة.**

* * *

التوحيد

٣٨٨

❑ روى مسلم (١٥): من طريق أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا[1].

● انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٩٧/٤ ـ ٢٩٨ ـ ٣٠٨ ـ ٣١٩ ـ ٣٢٢) على عبدالحق سكوته عليه، وهو من رواية أبي الزبير عن جابر، وليس من رواية الليث عنه ولا صرح بالتحديث.

والجواب أنه توبع:

تابعه أبو سفيان عن جابر به، خرجه مسلم (١٥) وأحمد (٣١٦/٣) والبيهقي (٩/١٠) وأبو عوانة (٥) وأبو يعلى (١٩٤٠).

وتابعه أبو صالح عن جابر به، خرجه مسلم (١٥) وأبو عوانة (٦).

* * *

(١) رواه أحمد من هذا الوجه (٣٤٨/٣).

٣٨٩

☐ روى مسلم (١٨١): من طريق حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا، أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ»[١].

● أعله الدارقطني في التتبع (٢١١) فقال: ورواه حماد بن زيد عن ثابت عن ابن أبي ليلى قوله.

وقال أبو مسعود الدمشقي: رواه حماد بن زيد وسليمان بن المغيرة وحماد بن واقد عن ثابت عن ابن أبي ليلى قوله، ليس فيه صهيب ولا النبي ﷺ. تحفة الأشراف (٤/ ١٩٨).

وقال الترمذي في سننه (٢٥٥٢): هذا حديث إنما أسنده حماد بن سلمة ورفعه، وروى سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد هذا الحديث عن ثابت البناني عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قوله.

قلت: فتحصل من كلامهم أن حماد بن زيد وسليمان بن المغيرة وحماد بن واقد رووه عن ثابت عن ابن أبي ليلى قوله.

ورواية حماد بن زيد عند ابن جرير (١١/١٠٥) واللالكائي (٧٩٢) والسنة لعبدالله (١٤٥ ـ ١١٤٤).

---

(١) ورواه من هذا الوجه: الترمذي (٢٥٥٢ ـ ٣١٠٥) وابن ماجه (١٨٧) وأحمد (٤/٣٣٢ ـ ٣٣٣) (٦/١٥) وابن حبان (٧٤٤١) وأبو عوانة (٤١١) والطيالسي (١٣١٥) والبزار (٢٠٨٧) والطبراني في الكبير (٨/٤٠) والأوسط (٧٥٦) وابن جرير (١١/١٠٦) وأبو نعيم في الحلية (١/١٥٥) وابن أبي عاصم (٤٧٢) وعبد الله في السنة (٢٧١) واللالكائي في السنة (٨٣٣) وابن منده في الإيمان (٢/٧٧٣ ـ ٧٧٤) وصححه وغيرهم.

ورواية سليمان عند ابن جرير (١٠٦/١١) وابن خزيمة في التوحيد (١٨٢).

وتابعهم كذلك معمر بن راشد عند ابن جرير (١٠٦/١١) وابن خزيمة في التوحيد (١٨٢).

فالأكثر على وقفه على ابن أبي ليلى، ومسلم اعتمد صحة حديث حماد بن سلمة وتثبته فيما يرويه عن ثابت البناني.

* * *

٣٩٠

□ روى مسلم (١٧٠٩): من حديث هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النِّسَاءِ، أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا يَعْضَهَ بَعْضُنَا بَعْضًا، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا فَأُقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ.

● أعله الحافظ ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم بالاضطراب في إسناده (١٠٢ - ١٠٣).

فرواه شعبة(١) ومحبوب بن الحسن(٢) وسفيان الثوري(٣) وغيرهم عن خالد كما رواه هشيم.

وقال آخرون(٤): عن خالد عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن عبادة.

---

(١) رواه أحمد (٣٢٠/٥) وأبو عوانة (٦٣٤٩) و الطيالسي (٥٧٩).

(٢) رواه أبو عوانة (٦٣٤٧).

(٣) رواه أبو عوانة (٦٣٤٨).

(٤) منهم: إسماعيل بن علية عند أحمد (٣١٣/٥)، وشك خالد في أبي أسماء، ويزيد بن زريع عند ابن حبان (٤٤٠٥).

قال ابن عمار (١٠٣) ورواه محمد بن المنهال الضرير عن: يزيد بن زريع قال: قلت لخالد، يعني في هذا الحديث: كنت حدثتنا به عن أبي قلابة الأشعث، قال: غيره، واجعله عن أبي أسماء عن عبادة. اهـ.

قلت: فهذا رجوع من خالد عن روايته عن أبي الأشعث.

فلا اضطراب حينئذ، فكان خالد يرويه عن أبي الأشعث، ثم بان له فيه شيء فرجع إلى روايته عن أبي أسماء عن عبادة.

وقد جاء من وجوه أخرى عن عبادة.

منها: عن الصنابحي عن عبادة بلفظ: إني لمن النقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ وقال: بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا ولا نزني ولا نسرق ولا نقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا ننتهب ولا نعصي، فالجنة إن فعلنا ذلك، فإن غشينا من ذلك شيئا كان قضاء ذلك إلى الله. خرجه مسلم (١٧٠٩).

ومنها عن أبي إدريس عن عبادة، خرجه مسلم (١٧٠٩) والنسائي (٤١٧٨ - ٤٢١٠ - ٥٠٠٢) والترمذي (١٤٣٩) وأحمد (٥/٣١٤).

* * *

٣٩١

❑ روى مسلم (٢٧٧٥): حديث الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عبداللَّهِ بْنَ مَسْعُود: اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ - أَوْ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ - قَلِيلٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ كَثِيرٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتُرَوْنَ اللَّهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ، وَقَالَ الْآخَرُ: يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا فَهُوَ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَجَلَّ ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ الْآيَةَ.

- أعله الدارقطني في التتبع (٢٣٩): وهذا كان الأعمش اضطرب في إسناده، رواه الثوري هكذا[١]، وتابعه عبدالله بن بشير.

وقال قطبة وأبو معاوية[٢] عن الأعمش عن عمارة عن عبدالرحمن بن يزيد.

وقال أبو مريم عن الأعمش عن عمارة عن زيد بن وهب.

وقال زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق.

وقال المسعودي والحسن بن عمارة عن الأعمش عن أبي وائل.

وقال شعبة عن الأعمش عن رجل عن عبدالله.

وهو صحيح من حديث منصور وابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر.

وذكر الحديث في العلل (٥/٢٧٧)، وقال: والقول قول سفيان وعبدالله بن بشير. اهـ.

قلت: أعله بالاضطراب من طريق الأعمش ورجح في العلل قول سفيان كما خرجه مسلم، وصححه من طريق منصور وابن أبي نجيح.

---

(١) ورواه كذلك: الترمذي (٣٢٤٩) وأحمد (١/٤٠٨ - ٤٤٢ - ٤٤٣) وابن حبان (٣٩١) وأبو يعلى (٥٢٤٥) والطبراني في الكبير (١٠/١١٢).

(٢) رواه الترمذي (٣٢٤٩) وأحمد (١/٣٨١ - ٤٢٦) والطبراني في الكبير (١٠/١١٣).

وطريق منصور هذه عن مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود، خرجه البخاري (٤٥٣٨ ـ ٤٥٣٩ ـ ٧٠٨٣) ومسلم (٢٧٧٥) والترمذي (٣٢٤٨) والبزار (١٧٩٨) والطيالسي (٣٦٣) وأبو يعلى (٥٢٤٦).

فالحديث صحيح عند الدارقطني من هذا الوجه.

* * *

٣٩٢

- **روى مسلم (٢٧٩٤): حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عبداللَّهِ ابْنَ إِدْرِيسَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يَرْوِيهِ عَنْ عبداللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عبداللَّهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَخْلٍ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.**
- **ونص الحديث الذي أشار إليه مسلم: قَالَ بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَسِيبٍ إِذْ مَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَقَالُوا: مَا رَابَكُمْ إِلَيْهِ لَا يَسْتَقْبِلُكُمْ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالُوا: سَلُوهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ فَسَأَلَهُ عَنِ الرُّوحِ، قَالَ: فَأَسْكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ: فَقُمْتُ مَكَانِي فَلَمَّا نَزَلَ الْوَحْيُ قَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾.**

- **أعله الدارقطني في التتبع (٢٣٦) فقال:** رواه أصحاب الأعمش منهم عبدالواحد بن زياد وعيسى بن يونس وحفص بن غياث ووكيع وغيرهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وهو الصواب، والله أعلم.

ولم يجب عنه النووي في شرح صحيح مسلم بشيء.

خالف أصحاب الأعمش عبدالله بن إدريس في شيخ الأعمش فيه.

فجعلوه عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

منهم:

عبدالواحد بن زياد، عند البخاري (١٢٥) - (٧٠٢٤).

وعيسى بن يونس عند البخاري (٦٨٦٧) ومسلم (٢٧٩٤) والترمذي (٣١٤١) وابن حبان (٩٨).

وحفص بن غياث عند البخاري (٤٤٤٤) ومسلم (٢٧٩٤).

ووكيع عند البخاري (٧٠١٨) ومسلم (٢٧٩٤) وأحمد (١/٣٩٩ - ٤٤٤).

والقاسم بن معن عند الطبراني.

وللحديث شاهد عن ابن عباس، خرجه الترمذي (٣١٤٠) وأحمد (١/٢٥٥) والحاكم (٣٩٦١) وابن حبان (٩٩) وأبو يعلى (٢٥٠١) والطبراني في الأوسط (٨٠٠٢) جميعا من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ثنا داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس.

وصححه الحاكم وقال الترمذي: حسن صحيح.

وعلى كل حال، فقد خرج مسلم الطريق التي رجح الدارقطني وكذا خرجها البخاري وغيره كما تقدم.

فالحديث ثابت من هذا الوجه والحمد لله.

* * *

٣٩٣

❑ **قال البخاري (٦٩٩١): وَقَالَ الْمَاجِشُونُ: عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالْعَرْشِ».**

• **فتعقبه أبو مسعود** كما في هدي الساري (٧١): بأن المعروف رواية الماجشون عن عبدالله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة. انتهى.

أي الصواب في الحديث: عن الماجشون عن ابن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة.

قال ابن حجر في هدي الساري (٧١): ورواية الماجشون وصلها أبو داود الطيالسي في مسنده، وفيه رد على أبي مسعود الدمشقي حيث زعم أن البخاري وهم فيها. اهـ.

قلت: ويؤكد ذلك أن البخاري (٣٢٢٧ - ٧٠٣٤) ومسلما (٢٣٧٣) خرجاه من طريق الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وإذ قد صح من وجه آخر عن أبي سلمة عن أبي هريرة فلا معنى لانتقاده من طريق الماجشون عن ابن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

بل وجاء الحديث من وجه آخر عن أبي سعيد الخدري، خرجه البخاري (٢٢٨١ - ٣٢١٧ - ٤٣٦٢) ومسلم (٢٣٧٤) وأحمد (٣/٤٠).

وأما طريق الأعرج التي ذكر أبو مسعود وصحح الحديث من جهتها.

فقد خرجها البخاري (٢٢٨٠ - ٦١٥٢) ومسلم (٢٣٧٣) وأبو داود (٤٦٧١) وأحمد (٢/٢٦٤).

* * *

٣٩٤

□ قال البخاري (٧٠٣٧): حَدَّثَنَا يَسَرَةُ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ جَمِيلٍ اللَّخْمِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ فَنَزَعْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَنْزِعَ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ حَوْلَهُ بِعَطَنٍ».

• **قال أبو مسعود:** سقط منه رجل بين إبراهيم بن سعد والزهري، وقد رواه مسلم على الصواب عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الزهري، والله أعلم. انتهى. نقله ابن حجر في هدي الساري (٣٨٢)، ونقل الجياني في التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري (٢٣٤) عن أبي مسعود كلاما بمعنى ما ذكر الحافظ.

وسكت عليه الحافظ في هدي الساري (٣٨٢)، وهو الحديث الوحيد الذي سكت على علته ولم يجب عنها بشيء، وكأنه أقره على علته.

وقال: في الفتح (٤٥٢/١٣): وقد تعقبه قبله الإسماعيلي فقال:

إنما يعرف عن إبراهيم عن صالح عن الزهري، ثم ساقه من رواية جماعة عن إبراهيم بن سعد كذلك، وقال: يبعد تواطؤهم على الغلط، وقال البرقاني في كل من رواه عن إبراهيم أدخل بينه وبين الزهري صالحا. اهـ.

والحديث خرجه البخاري (٣٤٦٤ ـ ٦٦١٨) ومسلم (٢٣٩٢) وابن حبان (٦٨٩٨) والبيهقي (١٥٣/٨) من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وقال مسلم في صحيحه عقب الحديث المتقدم (٢٣٩٢): وحدثني عبدالملك بن

شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد ح

وحدثنا عمرو الناقد والحلواني وعبد بن حميد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن صالح بإسناد يونس، نحو حديثه.

وخرجه مسلم من وجه آخر عن عمرو بن الحارث أن أبا يونس مولى أبي هريرة حدثه عن أبي هريرة.

وخرجه البخاري (٦٦١٩) عن همام عن أبي هريرة.

وخرجه أحمد (٣٦٨/٢) عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وللحديث طريق آخر عن نافع وسالم عن ابن عمر نحوه، خرجه البخاري (٣٤٣٤ - ٣٤٧٣ - ٦٦١٦) ومسلم (٢٣٩٣) والترمذي (٢٢٨٩) وأحمد (٢/ ٣٩) والبيهقي (١٥٤/٨).

فالحديث صحيح ثابت لا شك فيه، وأبو مسعود إنما انتقده من الوجه الذي خرجه البخاري المتقدم، وصوبه من الوجه الذي خرجه مسلم.

* * *

٣٩٥

❑ **روى البخاري (٧٠٤٢): حديث عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَاصَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ فَلَمْ يَفْتَحْهَا، فَقَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: نَقْفُلُ وَلَمْ نَفْتَحْ، قَالَ: «فَاغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ فَغَدَوْا فَأَصَابَتْهُمْ جِرَاحَاتٌ»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، فَكَأَنَّ ذَلِكَ أَعْجَبَهُمْ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.**

● **قال ابن حجر في هدي الساري (٣٨٢)**: اختلف فيه على ابن عيينة في اسم والد عبدالله هل هو عمر بن الخطاب أو عمرو بن العاص.

فوقع في أكثر النسخ من صحيح البخاري: عبدالله بن عمر، يعني ابن الخطاب،

وفي بعضها ابن عمرو.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: أخرجه الحميدي وأبو خيثمة في مسنديهما في مسند ابن عمر بن الخطاب. وقال أبو عوانة الإسفرايني[١]: رواه جماعة ممن يفهم ويضبط عن ابن عيينة كذلك.

وكذلك كان يقول قدماء أصحاب ابن عيينة عنه، والمتأخرون منهم يقولون عن عبدالله بن عمرو بن العاص، ومنهم من لا ينسبه، كذا وقع عند النسائي.

والاضطراب فيه من سفيان.

وقال أبو علي الجياني[٢]: حدث به علي بن المديني عن سفيان فقال عبدالله بن عمرو، فرد ذلك عليه حامد بن يحيى البلخي، فرجع إليه.

وصوب الدارقطني في العلل قول من قال ابن عمر. انتهى.

ثم **أجاب الحافظ** عن هذا بقوله قلت: ليس في التعليل بذلك كبير تأثير والله أعلم.

وقال في الفتح (٨/٤٤): والأول هو الصواب في رواية على بن المديني وكذلك الحميدي وغيرهما من حفاظ أصحاب ابن عيينة، وكذا أخرجه الطبراني من رواية إبراهيم بن يسار، وهو ممن لازم ابن عيينة جدا.

والذي قال عن ابن عيينة في هذا الحديث عبدالله بن عمر وهم الذين سمعوا منه متأخرا، كما نبه عليه الحاكم، وبالغ الحميدي في أيضَاح ذلك.

فقال في مسنده[٣] في روايته لهذا الحديث عن سفيان عبدالله بن عمر بن الخطاب.

وأخرجه البيهقي في الدلائل من طريق عثمان الدارمي عن على بن المديني قال حدثنا به سفيان غير مرة يقول عبدالله بن عمر بن الخطاب، لم يقل عبدالله بن عمرو

(١) (٦٧٦٦).
(٢) التنبيه (١٧٥).
(٣) (٧٠٦).

بن العاص.

وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة فقال عبدالله بن عمر، وكذا رواه عنه مسلم، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عنه، فزاد قال أبو بكر سمعت ابن عيينة مرة أخرى يحدث به عن ابن عمر. وقال المفضل الغلابي عن يحيى بن معين: أبو العباس عن عبدالله بن عمرو، وعبدالله بن عمر في الطائف الصحيح: ابن عمر. انتهى. وراجع شرح النووي على مسلم (١٢/١٢٣).

وحاصل ما ذكروا أنه وقع اضطراب في صحابي هذا الحديث هل هو عبدالله بن عمر؟ أم عبدالله بن عمرو؟

وأيهما صح فهما صحابيان جليلان، فكيفما دار الحديث دار على ثقة.

والحديث خرجه البخاري (٤٠٧٠ ـ ٧٠٤٢) وأحمد (٢/١١) والبيهقي (٩/ ٤٣) والحميدي (٧٠٦) وأبو عوانة (٦٧٦٦) وأبو يعلى (٥٧٧٣) عن ابن عمر.

ورواه مسلم (١٧٧٨) وابن حبان (٤٧٧٩) وأبو عوانة (٦٧٦٥) عن عبدالله بن عمرو.

وللحديث شاهد:

عن مصعب بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن عوف، خرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤١١ ـ الحوت) و(٨/٥٤٣ ـ اللحام): ثنا عبيدالله بن موسى عن طلحة بن جبر عن المطلب بن عبدالله عنه.

وطلحة هو ابن جبير لا ابن جبر، مختلف فيه كما في اللسان (٣/٢٦٠).

* * *

---

(١) الذي في المصنف (٧/٤١٠ ـ الحوت) و (٨/٥٤٣ ـ اللحام) عن عبد الله بن عمرو وقال مرة: ابن عمر.

٣٩٦

☐ قال البخاري: (٧٠٧٩): حَدَّثَنَا عَبْدُالْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ أَوَّلُهُمْ: أَيُّهُمْ هُوَ؟ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ: هُوَ خَيْرُهُمْ، فَقَالَ آخِرُهُمْ: خُذُوا خَيْرَهُمْ، فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى، فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ، فَلَمْ يُكَلِّمُوهُ حَتَّى احْتَمَلُوهُ فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بِئْرِ زَمْزَمَ، فَتَوَلَّاهُ مِنْهُمْ جِبْرِيلُ فَشَقَّ جِبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبَّتِهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْفِهِ فَغَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِيَدِهِ حَتَّى أَنْقَى جَوْفَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ مَحْشُوًّا إِيمَانًا وَحِكْمَةً فَحَشَا بِهِ صَدْرَهُ وَلَغَادِيدَهُ - يَعْنِي عُرُوقَ حَلْقِهِ - ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَضَرَبَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا، فَنَادَاهُ أَهْلُ السَّمَاءِ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: جِبْرِيلُ، قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مَعِيَ مُحَمَّدٌ، قَالَ: وَقَدْ بُعِثَ، قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: فَمَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا، فَيَسْتَبْشِرُ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ السَّمَاءِ بِمَا يُرِيدُ اللَّهُ بِهِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى يُعْلِمَهُمْ، فَوَجَدَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا آدَمَ، فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ: هَذَا أَبُوكَ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ آدَمُ، وَقَالَ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا بِابْنِي، نِعْمَ الِابْنُ أَنْتَ، فَإِذَا هُوَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِنَهَرَيْنِ يَطَّرِدَانِ، فَقَالَ: مَا هَذَانِ النَّهَرَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا النِّيلُ وَالْفُرَاتُ عُنْصُرُهُمَا، ثُمَّ مَضَى بِهِ فِي السَّمَاءِ، فَإِذَا هُوَ بِنَهَرٍ آخَرَ عَلَيْهِ قَصْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ وَزَبَرْجَدٍ فَضَرَبَ يَدَهُ فَإِذَا هُوَ مِسْكٌ أَذْفَرُ، قَالَ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا

الْكَوْثَرُ الَّذِي خَبَأَ لَكَ رَبُّكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتْ لَهُ الْأُولَى، مَنْ هَذَا قَالَ جِبْرِيلُ؟ قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قَالُوا: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: مَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، وَقَالُوا لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى الرَّابِعَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، كُلُّ سَمَاءٍ فِيهَا أَنْبِيَاءُ قَدْ سَمَّاهُمْ، فَأَوْعَيْتُ مِنْهُمْ إِدْرِيسَ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَارُونَ فِي الرَّابِعَةِ، وَآخَرَ فِي الْخَامِسَةِ لَمْ أَحْفَظِ اسْمَهُ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّادِسَةِ، وَمُوسَى فِي السَّابِعَةِ بِتَفْضِيلِ كَلَامِ اللَّهِ، فَقَالَ مُوسَى: رَبِّ لَمْ أَظُنَّ أَنْ يُرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدٌ، ثُمَّ عَلَا بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى وَدَنَا لِلْجَبَّارِ رَبِّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْحَى اللَّهُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى أُمَّتِكَ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ هَبَطَ حَتَّى بَلَغَ مُوسَى، فَاحْتَبَسَهُ مُوسَى، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَاذَا عَهِدَ إِلَيْكَ رَبُّكَ؟ قَالَ: عَهِدَ إِلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَارْجِعْ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ وَعَنْهُمْ، فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ أَنْ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَعَلَا بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ، فَقَالَ وَهُوَ مَكَانَهُ: يَا رَبِّ خَفِّفْ عَنَّا فَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَسْتَطِيعُ هَذَا، فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرَ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُوسَى فَاحْتَبَسَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُهُ مُوسَى إِلَى رَبِّهِ حَتَّى صَارَتْ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ احْتَبَسَهُ مُوسَى عِنْدَ الْخَمْسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ لَقَدْ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمِي عَلَى أَدْنَى مِنْ هَذَا فَضَعُفُوا فَتَرَكُوهُ، فَأُمَّتُكَ أَضْعَفُ أَجْسَادًا وَقُلُوبًا وَأَبْدَانًا وَأَبْصَارًا وَأَسْمَاعًا، فَارْجِعْ فَلْيُخَفِّفْ

عَنكَ رَبُّكَ، كُلُّ ذَلِكَ يَلْتَفِتُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جبرِيلَ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ جِبْرِيلُ، فَرَفَعَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ إِنَّ أُمَّتِي ضُعَفَاءُ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ فَخَفِّفْ عَنَّا، فَقَالَ الْجَبَّارُ: يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، كَمَا فَرَضْتُهُ عَلَيْكَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، قَالَ: فَكُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، فَهِيَ خَمْسُونَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، وَهِيَ خَمْسٌ عَلَيْكَ، فَرَجَعَ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: كَيْفَ فَعَلْتَ؟ فَقَالَ: خَفَّفَ عَنَّا أَعْطَانَا بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، قَالَ مُوسَى: قَدْ وَاللَّهِ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ أيضًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مُوسَى قَدْ وَاللَّهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي مِمَّا اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَاهْبِطْ بِاسْمِ اللَّهِ، قَالَ: وَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ.

- وأخرجه مسلم (١٦٢) من طريق شريك مختصرًا، وقال مشيرًا إلى علته: وساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني وقدم فيه شيئًا وأخر وزاد ونقص.

هذا الحديث تكلم فيه من جهة إسناده، ومتنه.

أما من حيث السند: فأعله الدارقطني بالاختلاف في سنده.

فرواه شريك عن أنس. وهو حديث الباب.

ورواه قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة(١).

ورواه الزهري عن أنس عن أبي ذر(٢).

---

(١) رواه البخاري (٣٠٣٥ - ٣٦٧٤) و مسلم (١٦٤) و الترمذي (٣٣٤٦) و النسائي (٤٤٨) و أحمد (٢٠٧/٤ - ٢٠٨) و ابن خزيمة (١٥٣/١) و ابن حبان (٤٨) و أبو عوانة (٣٣٦ فما بعد) و البزار (٣٨٩٢) و أبو نعيم في المستخرج (٤٢٠) و الطبراني في الكبير (٢٧١/١٩).

(٢) رواه البخاري (٣٤٢ - ١٥٥٥) و مسلم (١٦٣) و أحمد (١٤٣/٥) و ابن حبان (٧٤٠٦) و أبو عوانة (٣٥٥) و أبو نعيم في المستخرج (٤٧١) و أبو يعلى (٣٦١٦).

و رواه ثابت عن أنس[١].

و الجمع بين هذه الوجوه سهل جدا فأنس يروي الحديث عن مالك بن صعصعة وأبي ذر، وعنهما تحمل، فكان تارة يرسله من قبله، كما جرت بذلك عادتهم.

و مراسل الصحابة حجة، فلا إشكال. ولذلك خرجه الشيخان من جميع هذه الوجوه، وانفرد مسلم بطريق ثابت.

و عليه فلا التفات إلى إعلال ابن القطان له في بيان الوهم والإيهام بالإرسال (٢/ ٤٧٢) بكون أنس لم يحضر القصة.

قال: ومن المتقرر أن سن أنس تصغر عن وقت الإسراء، فلابد أن يكون حديثه مرسلًا، وأما الذي فيه من الاضطراب فلسنا في هذا الكتاب لبيانه، وإنما حسبنا ما يخص الأسانيد. انتهى.

وهذا الإعلال من ابن القطان على أصله في رد مراسيل الصحابة.

وقد بينت بطلانه فيما تقدم، وكذا في كتابي آراء ابن القطان الفاسي.

وأما من حيث المتن، فهو صحيح من جميع طرقه المتقدمة.

إلا طريق شريك التي خرج البخاري مطولًا.

فقد وقعت فيها زيادات انفرد بها شريك، وفي حفظه ضعف.

تكلم فيها الخطابي وابن حزم وغيرهما.

فلنذكر كلامهم في شريك، ثم نذكر كلامهم في هذه الرواية.

قال ابن معين: ليس به بأس.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال مرة: ليس بالقوي.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.

وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة فلا بأس برواياته.

---

(١) رواه مسلم (١٦٢).

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات (٣٦٠/٤)، وقال: ربما أخطأ.

وقال ابن الجارود: ليس به بأس، وليس بالقوي، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه.

قال الساجي: كان يرى القدر.

قلت: فطائفة وثقته بإطلاق، وطائفة وثقته توثيقا وسطا، فالرجل حسن الحديث.

وقول النسائي ليس بالقوي معناه ليس بأقوى ما يكون كما هو معلوم من تصرفاتهم. وهو ما صرح به النسائي في الرواية الأخرى. ولهذا جمع ابن الجارود بين ليس به بأس، وليس بالقوي.

وأما ترك يحيى بن سعيد الرواية عنه فلا يوجب ضعفه بإطلاق، ففضلا على تشدده، فقد يكون تركه لأوهام وقعت له، أو لأشياء انفرد بها، فإن الترك له أسباب عديدة، ذكرتها في كتابي: الفوائد الحديثية.

وقال في الفتح (٤٨٥/١٣): فهو مختلف فيه، فإذا انفرد عد ما ينفرد به شاذا، وكذا منكرا على رأي من يقول المنكر والشاذ شيء واحد.

أما روايته لهذا الحديث.

فقد قال النووي في شرح مسلم (٢٠٩/٢): وقع في رواية شريك أوهام، أنكرها العلماء.

قال ابن حجر في الفتح (٤٨٤/١٣): وقال عبدالحق في الجمع بين الصحيحين: زاد فيه يعني شريكا زيادة مجهولة وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ، وسبق إلى ذلك أبو محمد بن حزم فيما حكاه الحافظ أبو الفضل بن طاهر في جزء جمعه سماه الانتصار لأئمة الأمصار، فنقل فيه عن الحميدي عن ابن حزم قال: لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا، إلا حديثين ثم غلبه في تخريجه الوهم مع إتقانهما وصحة معرفتهما، فذكر هذا الحديث، وقال: فيه ألفاظ معجمة والآفة من شريك. انتهى.

وقال ابن القيم في زاد المعاد (٩٩/١): وأما ما وقع في حديث شريك أن ذلك كان قبل أن يوحي إليه، فهذا مما عد من أغلاط شريك الثمانية، وسوء حفظه لحديث الإسراء. انتهى.

لكن رد هذا ابن طاهر المقدسي في الانتصار لأئمة الأمصار، فقال، كما في الفتح (٤٨٥/١٣): تعليل الحديث بتفرد شريك، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه شيء لم يسبق إليه فإن شريكًا قبله أئمة الجرح والتعديل ووثقوه ورووا عنه وأدخلوا حديثه في تصانيفهم، واحتجوا به، وروى عبدالله بن أحمد الدورقي وعثمان الدارمي وعباس الدوري عن يحيى بن معين: لا بأس به، وقال ابن عدي: مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك وغيره من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به، إلا أن يروي عنه ضعيف.

قال ابن طاهر: وحديثه هذا رواه عنه ثقة، وهو سليمان بن بلال.

قال: وعلى تقدير تسليم تفرده بـ (قبل أن يوحى إليه) لا يقتضي طرح حديثه. فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث، ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور.

ولو ترك حديث من وهم في تاريخ لترك حديث جماعة من أئمة المسلمين، ولعله أراد أن يقول (بعد أن أوحي إليه) فقال: قبل أن يوحى إليه. انتهى.

قلت: الإنصاف أن شريكًا حسن الحديث، لكن قد يتوقف في بعض ما ظهرت نكارته، والله أعلم.

و قد تتبع الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٨٠/١٣ فما بعد) تلك الأوهام والأفراد التي تفرد بها شريك.

وليست كلها معلولة، وبعضها توبع عليها، وبعضها لا يظهر أنها قادحة.

فلنذكر حاصل ذلك هنا.

- **اللفظة الأولى:**

قوله: قبل أن يوحى إليه.

قال الحافظ في الفتح (٤٨٠/١٣): وقوله (وقبل قبل أن يوحى إليه) أنكرها

الخطابي وابن حزم[١] وعبدالحق والقاضي عياض والنووي[٢]. وعبارة النووي: وقع في رواية شريك، يعني هذه، أوهام أنكرها العلمّاء. أحدها: قوله (قبل أن يوحى إليه) وهو غلط لم يوافق عليه، وأجمع العلمّاء أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل الوحي. انتهى.

وصرح المذكورون بأن شريكًا تفرد بذلك، وفي دعوى التفرد نظر فقد وافقه كثير بن خنيس، بمعجمة ونون مصغر عن أنس، كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في كتاب المغازي من طريقه[٣].

وقال الحافظ: قوله (فلم يرهم) أي بعد ذلك (حتى أتوه ليلة أخرى) ولم يعين المدة التي بين المجيئين، فيحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أوحى إليه، وحينئذ وقع الإسراء والمعراج، وقد سبق بيان الاختلاف في ذلك عند شرحه.

وإذا كان بين المجيئين مدة فلا فرق في ذلك بين أن تكون تلك المدة ليلة واحدة أو ليالي كثيرة أو عدة سنين.

وبهذا يرتفع الاشكال عن رواية شريك ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في اليقظة بعد البعثة، وقبل الهجرة، ويسقط تشنيع الخطابي وابن حزم وغيرهما بأن شريكًا خالف الإجماع في دعواه أن المعراج كان قبل البعثة، وبالله التوفيق.

❑ اللفظة الثانية:

قوله: ثم مضى به في السماء الدنيا، فإذا هو بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد فضرب يده، فإذا هو مسك أذخر قال: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي خبأ لك ربك.

قال ابن حجر في الفتح (٤٨٢/١٣): وهذا مما يستشكل من رواية شريك، فإن الكوثر في الجنة، والجنة في السماء السابعة.

---

(١) وقفت على كلامه حديثا في: جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين لابن حزم (١٥).

(٢) شرح مسلم (٢٠٩/٢).

(٣) ولم يسق الحافظ سنده لننظر فيه.

وقد أخرج أحمد[١] من حديث حميد الطويل عن أنس رفعه: دخلت الجنة فإذا أنا بنهر حافتاه خيام اللؤلؤ، فضربت بيدي في مجرى مائه، فإذا مسك أذفر، فقال جبريل: هذا الكوثر الذي أعطاك اللّٰه تعالى، وأصل هذا الحديث عند البخاري بنحوه.

وقد مضى في التفسير من طريق قتادة عن أنس، لكن ليس فيه ذكر الجنة، وأخرجه أبو داود[٢] والطبري من طريق سليمان التيمي عن قتادة، ولفظه: لما عرج بنبي اللّٰه ﷺ عرض له في الجنة نهر. الحديث.

ويمكن أن يكون في هذا الموضع شيء محذوف تقديره: ثم مضى به في السماء الدنيا إلى السابعة فإذا هو بنهر.

❑ **اللفظة الثالثة:**

قوله: ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا اللّٰه حتى جاء سدرة المنتهى.

قال ابن حجر في الفتح (٤٨٣/١٣): كذا وقع في رواية شريك، وهو مما خالف فيه غيره، فإن الجمهور على أن سدرة المنتهى في السابعة، وعند بعضهم في السادسة[٣]، وقد قدمت وجه الجمع بينهما عند شرحه، ولعل في السياق تقديما وتأخيرا، وكان ذكر سدرة المنتهى قبل ثم علا به فوق ذلك بمالا يعلمه إلا الله. انتهى.

قلت: في حديث ثابت المتقدم عند مسلم (١٦٢) أنها في السابعة وحديث الزهري عن أنس عن أبي ذر عند البخاري (٣٤٢ - ٣١٦٤) ومسلم (١٦٣) وحديث مالك بن صعصعة عند البخاري (٣٠٣٥ - ٣٦٧٤) وغيره.

فهذا هو الصحيح في هذه اللفظة.

❑ **اللفظة الرابعة:**

قوله: ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى.

قال الخطابي: ليس في هذا الكتاب (يعني صحيح البخاري) حديث أشنع ظاهرا

---

(١) (١٠٣/٣ - ١١٥).

(٢) (٤٧٤٨).

(٣) رواه مسلم (١٧٣) عن ابن مسعود.

ولا أشنع مذاقا من هذا الفصل، فأنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر، وتمييز مكان كل واحد منهما، هذا إلى ما في التدلي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي تعلق من فوق إلى أسفل... إلى آخر كلامه. انظر الفتح (٤٨٣/١٣).

وقد رده الخطابي بشيئين:

الأول: أنه رؤيا.

الثاني: أن القصة حكاية يحكيها أنس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبي ﷺ ولا نقلها عنه.

وهذان مستندان ضعيفان:

أما أولهما فقد رده الحافظ بقوله: لكن جزم الخطابي بأنه كان في المنام متعقب بما تقدم تقريره قبل. اهـ.

قلت: قال ابن حجر في الفتح (١٩٧/٧): وقد اختلف السلف بحسب اختلاف الأخبار الواردة، فمنهم من ذهب إلى أن الإسراء والمعراج وقعا في ليلة واحدة في اليقظة بجسد النبي ﷺ وروحه، بعد المبعث، وإلى هذا ذهب الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء والمتكلمين، وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة، ولا ينبغي العدول عن ذلك إذ ليس في العقل ما يحيله حتى يحتاج إلى تأويل، نعم جاء في بعض الأخبار ما يخالف بعض ذلك فجنح لأجل ذلك بعض أهل العلم منهم، إلى أن ذلك كله وقع مرتين: مرة في المنام توطئة وتمهيدا، ومرة ثانية في اليقظة.

كما وقع نظير ذلك في ابتداء مجيء الملك بالوحي، فقد قدمت في أول الكتاب ما ذكره ابن ميسرة التابعي الكبير وغيره أن ذلك وقع في المنام، وأنهم جمعوا بينه وبين حديث عائشة بأن ذلك وقع مرتين، وإلى هذا ذهب المهلب شارح البخاري وحكاه عن طائفة وأبو نصر ابن القشيري ومن قبلهم أبو سعيد في شرف المصطفى، قال: كان للنبي ﷺ معاريج: منها ما كان في اليقظة، ومنها ما كان في المنام، وحكاه السهيلي عن ابن العربي، واختاره، وجوز بعض قائلي ذلك أن تكون قصة المنام وقعت قبل المبعث، لأجل قول شريك في روايته عن أنس: وذلك قبل أن يوحى إليه وقد قدمت في

آخر صفة النبي ﷺ بيان ما يرتفع به الإشكال، ولا يحتاج معه إلى هذا التأويل.

وأما ثانيهما فرده ابن حجر في الفتح بقوله (١٣/٤٨٣): وما نفاه من أن أنسا لم يسند هذه القصة إلى النبي ﷺ لا تأثير له فأدنى أمره فيها أن يكون مرسل صحابي فإما أن يكون تلقاها عن النبي ﷺ أو عن صحابي تلقاها عنه، ومثل ما اشتملت عليه لا يقال بالرأي، فيكون لها حكم الرفع، ولو كان لما ذكره تأثير لم يحمل حديث أحد روى مثل ذلك على الرفع أصلا، وهو خلاف عمل المحدثين قاطبة، فالتعليل بذلك مردود. انتهى.

وقال الخطابي: وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة، وذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من جهة شريك.

وقال ابن حجر في الفتح (١٣/٤٨٤): وقد أخرج الأموي في مغازيه ومن طريقه البيهقي[(١)] عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ قال: دنا منه ربه. وهذا سند حسن، وهو شاهد قوي لرواية شريك. انتهى.

والحاصل أن الخطابي لم يأت بما يقنع.

والحامل للخطابي على ذلك، والله أعلم، ميله للمذهب الأشعري، القائم على التأويل والتعطيل.

وقد قال ابن القيم في زاد المعاد (٣/٣٨): وأما قوله تعالى في سورة النجم ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾﴾ فهو غير الدنو والتدلي في قصة الإسراء.

فإن الذي في سورة النجم هو دنو جبريل وتدليه، كما قالت عائشة وابن مسعود، والسياق يدل عليه، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾﴾ وهو جبريل، ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾﴾، فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلم، الشديد القوى، وهو ذو المرة، أي القوة، وهو الذي استوى بالأفق الأعلى،

---

(١) وكذا الطبري (٢٧/٤٤) واللالكائي (٩٠٦).

وهو الذي دنى فتدلى، فكان من محمد قدر قوسين، أو أدنى.

فأما الدنو والتدلي الذي في حديث الإسراء، فذلك صريح في أنه دنو الرب تبارك وتدليه، ولا تعرض في سورة النجم لذلك، بل فيها أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، وهذا هو جبريل رآه محمد على صورته مرتين: مرة في الأرض، ومرة عند سدرة المنتهى. والله أعلم.

❑ **اللفظة الخامسة:**

قوله: فعلا به إلى الجبار تعالى، فقال: وهو مكانه: يا رب خفف عنا.

قال الخطابي: والمكان لا يضاف إلى الله تعالى، إنما هو مكان النبي ﷺ في مقامه الأول الذي قام فيه قبل هبوطه.

❑ **اللفظة السادسة:**

قوله: كل سماء فيها أنبياء قد سماهم فوعيت منهم إدريس في الثانية وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة، لم أحفظ اسمه، وإبراهيم في السادسة، وموسى في السابعة بتفضيل كلام الله.

قال الحافظ (٤٨٥/١٣): وقد أفصح بأنه لم يضبط منازلهم، وقد وافقه الزهري في بعض ما ذكر، كما سبق في أول كتاب الصلاة.

قلت: بل في مناقب الأنصار (٢١٠/٧).

وبيان ذلك باختصار:

في رواية شريك: في الدنيا آدم، وإدريس في الثانية، وهارون في الرابعة، وإبراهيم في السادسة، وموسى في السابعة.

وفي رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في الدنيا آدم، ويحيى وعيسى في الثانية، ويوسف في الثالثة، وإدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، وموسى في السادسة، وإبراهيم في السابعة.

وفي رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر ذكر أنه وجدهم في السماوات، ولم

يفصل منازلهم، غير أنه ذكر آدم في الدنيا، وإبراهيم في السادسة.

وأما رواية قتادة والزهري فلا تعارض بينهما إلا في إبراهيم.

قال الحافظ في الفتح (١/٤٦٢): قوله (إبراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس، والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة، فإن قلنا بتعدد المعراج فلا تعارض، وإلا فالأرجح رواية الجماعة.

وانظر تمام البحث في الفتح (٧/٢١٠).

❑ **اللفظة السابعة:**

قوله: وهو نائم في المسجد الحرام.

قال ابن حجر في الفتح (٧/٢٠٤): قوله (مضطجعًا) زاد في بدء الخلق: بين النائم واليقظان، وهو محمول على ابتداء الحال، ثم لما خرج به إلى باب المسجد فأركبه البراق استمر في يقظته، وأما ما وقع في رواية شريك الآتية في التوحيد في آخر الحديث فلما استيقظت، فإن قلنا بالتعدد فلا إشكال وإلا حمل على أن المراد باستيقظت أفقت، أي أنه أفاق مما كان فيه من شغل البال بمشاهدة الملكوت ورجع إلى العالم الدنيوي.

❑ **اللفظة الثامنة:**

قوله: فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطردان فقال: ما هذان النهران يا جبريل؟ قال: هذان النيل والفرات عنصرهما.

قال ابن حجر في الفتح (١٣/٤٨٥) والمشهور في غير روايته أنهما في السماء السابعة، وأنهما من تحت سدرة المنتهى. انتهى.

قلت: هكذا في حديث مالك بن صعصعة عند البخاري (٣٠٣٥).

❑ **اللفظة التاسعة:**

شق الصدر.

وهو قوله: فشق جبريل ما بين نحره إلى لبته حتى فرغ من صدره وجوفه.

لكن هذا لم يتفرد به، فهو في طريق قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في البخاري وغيره.

❏ **اللفظة العاشرة:**

تصريحه بأن امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة.

قال ابن حجر في الفتح (١٣/٤٨٥): ومقتضى رواية ثابت عن أنس أنه كان بعد التاسعة.

❏ **اللفظة الحادية عشر:**

رجوعه بعد الخمس.

وهو قوله: ثم احتبسه موسى عند الخمس. فقال: يا محمد والله لقد راودت بني إسرائيل قومي على أدنى من هذا فضعفوا فتركوه. فأمتك أضعف أجسادا وقلوبا وأبدانا وأبصارا وأسماعا. فارجع فليخفف عنك ربك كل ذلك يلتفت النبي ﷺ إلى جبريل ليشير عليه ولا يكره ذلك جبريل.

فرفعه عند الخامسة، فقال: يا رب. .

قال ابن حجر في الفتح (١٣/٤٨٥): والمشهور في الأحاديث أن موسى عليه الصلاة والسلام أمره بالرجوع بعد أن انتهى التخفيف إلى الخمس، فامتنع كما سأبينه.

وقال (٤٨٦): ورجوع النبي ﷺ بعد تقرير الخمس لطلب التخفيف مما وقع من تفردات شريك في هذه القصة، والمحفوظ ما تقدم أنه ﷺ قال لموسى في الأخيرة: استحييت من ربي، وهذا أصرح بأنه راجع في الأخيرة، وأن الجبار سبحانه وتعالى قال له: يا محمد. قال، لبيك وسعديك، قال: إنه لا يبدل القول لدي.

و قد أنكر ذلك الداودي فيما نقله ابن التين...

ثم ذكر كلامه.

❏ **اللفظة الثانية عشر:**

زيادة الثور في الطست.

وهو قوله: ثم أتي بطست من ذهب فيه تور من ذهب محشوًا إيمانًا وحكمة.

قال ابن حجر في الفتح (٤٨١/١٣): قوله (بطست من ذهب فيه تور من ذهب) التور بمثناة تقدم بيانه في كتاب الوضوء، وهذا يقتضي أنه غير الطست وأنه كان داخل الطست فقد تقدم في أوائل الصلاة في شرح حديث أبي ذر في الإسراء أنهم غسلوه بماء زمزم، فإن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون أحدهما فيه ماء زمزم، والآخر هو المحشو بالإيمان، واحتمل أن يكون التور ظرف الماء وغيره، والطست لما يصب فيه عند الغسل صيانة له عن التبدد في الأرض، وجريا له على العادة في الطست وما يوضع فيه الماء.

* * *

خاتمة

افتتحت هذا المصنف المبارك بدراسة وافية في بيان صحة أحاديث الصحيحين وتلقي العلماء لهما بالقبول، وجلبت أقوال عديدة في هذا الموضوع لكبار الحفاظ ومشاهير من تكلم في هذه المسألة من الفقهاء والمحدثين.

ثم تكلمت في الفصل الأول عن الكتب المصنفة في انتقاد أحاديث الصحيحين، والكتب المصنفة في الأجوبة عن الأحاديث المنتقدة، وذكرت أصناف الأحاديث المنتقدة.

ثم سردت في الفصل الثاني الأحاديث المنتقدة على الصحيحين حديثًا حديثًا والجواب عنها.

وقد تبين لنا من خلال هذا التتبع أن أغلب الأحاديث المنتقدة لها أصول صحيحة ومخارج ثابتة، إلا ما تقدم التنبيه عليه في المطلب الثالث.

فأحمده سبحانه على ما علم وألهم، وتفضل وتكرم، فلولا تأييده وتوفيقه ما كان لهذا العمل أن يختتم، وصلى الله وسلم على نبينا الأكرم.

المؤلف

المصادر والمراجع

- أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين لحافظ ثناء اللَّه الزاهدي . دار ابن رجب . المدينة المنورة . الطبعة الأولى .
- أحكام الجنائز لناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الرابعة .
- أجوبة الحافظ أبي مسعود الدمشقي عن الأحاديث التي انتقد الدارقطني على مسلم . نسخة مستخرجة من الانترنيت .
- الأدب المفرد، للإمام البخاري . دار البشائر الإسلامية . بيروت . محمد فؤاد عبدالباقي . الطبعة الثالثة .
- إرشاد الفحول للعلامة محمد بن علي الشوكاني . المكتبة التجارية . مكة . محمد سعيد البدري .
- إعلام الموقعين لشمس الدين ابن القيم . دار الجيل . بيروت . طه عبدالرؤوف سعد .
- إرشاد النقاد للعلامة الأمير الصنعاني .
- إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي . الطبعة الأولى .
- الإلزامات والتتبع للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني . دار الكتب العلمية . بيروت . تحقيق مقبل بن هادي الوادعي . الطبعة الثانية .

- الإيمان لابن منده محمد بن إسحاق . مؤسسة الرسالة . علي بن محمد الفقيهي . الطبعة الثانية.
- الاقتراح للحافظ ابن دقيق العيد . دار الكتب العلمية . بيروت.
- الاعتبار في معرفة الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر الحازمي.
- بيان الوهم والإيهام لأبي الحسن بن القطان الفاسي . دار طيبة . السعودية . الحسين أيت اسعيد . الطبعة الأولى.
- الباعث الحثيث للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير . دار العاصمة . الرياض . علي حسن الحلبي . الطبعة الأولى.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر العسقلاني . دار الكتاب العربي.
- تدريب الراوي للحافظ السيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت.
- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني . دار الفكر . بيروت . الطبعة الأولى.
- تهذيب السنن لشمس الدين ابن القيم . دار الكتب العلمية . بيروت.
- تحفة الأشراف في معرفة الأطراف للحافظ جمال الدين المزي . دار الكتب العلمية . بيروت . عبدالصمد شرف الدين . الطبعة الأولى.
- تحفة الأحوذي للعلامة المباركفوري دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى.

- توضيح طرق الرشاد لحسم مادة الإلحاد لمحمد بن أحمد العلوي الإسماعيلي. دار ابن حزم.
- تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية.
- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني. دار الرشيد. حلب. محمد عوامة. الطبعة الرابعة.
- التعريفات لعلي الجرجاني. دار الكتاب العربي. إبراهيم الأبياري. الطبعة الأولى.
- التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبداللّه هاشم اليماني. المدينة المنورة.
- التنكيل لعبدالرحمان بن يحيى المعلمي. مكتبة المعارف. ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى.
- التقييد والأيضَاح للحافظ زين الدين العراقي. مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الأولى.
- التاريخ الكبير للإمام البخاري. دار الفكر. بيروت. هاشم الندوي.
- التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري، للحافظ أبي علي الجياني الغساني. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، محمد أبو الفضل.
- التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم، للحافظ أبي علي الجياني الغساني. رابطة علمّاء المغرب. محمد أبو الفضل.

- التمهيد للحافظ أبي عمرو ابن عبدالبر . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب . جماعة من المحققين . الطبعة الأولى.
- التوحيد لابي بكر ابن خزيمة.
- الثقات لأبي حاتم ابن حبان . دارالفكر.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل . لصلاح الدين العلائي . عالم الكتب . حمدي عبدالمجيد السلفي.
- جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك . للإمامين: أبي محمد ابن حزم الأندلسي، وأبي بكر الخطيب البغدادي . طبع دار الكتب العلمية، بتحقيق بدر العمراني.
- جامع العلوم والحكم، للحافظ ابن رجب الحنبلي . مؤسسة الرسالة . شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس . الطبعة الثانية.
- الجامع لمعمر بن راشد، ملحق مصنف عبدالرزاق . المكتب الإسلامي . حبيب الرحمان الأعظمي.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب البغدادي . مكتبة المعارف . الرياض . محمود الطحان.
- الجوهر النقي لابن التركماني . دار الفكر . بيروت.
- حجة اللّٰه البالغة للعلامة ولي اللّٰه الدهلوي.
- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الرابعة.

- الحطة في ذكر الصحاح الستة للعلامة صديق حسن خان القنوجي. دار الجيل. بيروت، دار عمار. عمان. علي حسن الحلبي. الطبعة الأولى.
- الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي. دار ابن حزم.
- زاد المعاد لشمس الدين ابن القيم. مؤسسة الرسالة. بيروت. شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط. الطبعة الرابعة عشرة.
- سنن أبي داود السجستاني. المكتبة العصرية. بيروت. محمد محيي الدين عبدالحميد. الطبعة الأولى.
- سنن أبي عبدالرحمان النسائي. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. عبدالفتاح أبو غدة. الطبعة الثالثة.
- سنن أبي عيسى الترمذي. دار الحديث. القاهرة. أحمد شاكر وآخرون. الطبعة الأولى.
- سنن ابن ماجه القزويني. دار الكتب العلمية. بيروت. محمد فؤاد عبدالباقي. الطبعة الأولى.
- سنن أبي محمد الدارمي. دار الكتاب العربي. بيروت. فواز زمرلي وصديقه. الطبعة الأولى.
- سنن الدارقطني. عالم الكتب. الطبعة الأولى.
- سير أعلام النبلاء للحافظ أبي عبدالله الذهبي. مؤسسة الرسالة. شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي. الطبعة التاسعة.

- السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي . دار الفكر.
- السنن الواردة في الفتن، لأبي عمرو الداني. دار العاصمة. الرياض. ضياء اللّه المباركفوري . الطبعة الأولى.
- السنة لعبداللّه بن أحمد . دار ابن القيم . الدمام . محمد سعيد القحطاني . الطبعة الأولى.
- السنة لابن أبي عاصم . المكتب الإسلامي . بيروت . ناصر الدين الألباني . الطبعة الأولى.
- السلسلة الصحيحة . ناصر الدين الألباني . المعارف . الرياض.
- السلسلة الضعيفة. ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى.
- شعب الإيمان لأبي بكر البيهقي . دار الكتب العلمية . محمد سعد زغلول . الطبعة الأولى.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة، لأبي القاسم اللالكائي . دار طيبة. الرياض . أحمد سعد حمدان.
- شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي. عالم الكتب. جماعة من المحققين.
- شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي . عالم الكتب . صبحي السامرائي . الطبعة الثانية.
- شرح صحيح مسلم للإمام النووي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى.

- صحيح الإمام أبي عبدالله البخاري . دار ابن كثير . بيروت . مصطفى ديب البغا . الطبعة الخامسة.
- صحيح مسلم بن الحجاج . دار إحياء التراث العربي . محمد فؤاد عبدالباقي.
- صحيح أبي بكر ابن خزيمة . المكتب الإسلامي . بيروت . محمد مصطفى الأعظمي . الطبعة الأولى.
- صحيح أبي حاتم ابن حبان البستي، بترتيب ابن بلبان الفارسي . مؤسسة الرسالة . شعيب الأرناؤوط.
- صيانة صحيح مسلم للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح . دار الغرب الإسلامي . موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.
- الصواعق المرسلة لشمس الدين ابن القيم . دار العاصمة . الرياض . علي بن محمد الدخيل الله . الطبعة الثالثة.
- الضعفاء الكبير للحافظ أبي جعفر العقيلي . دار الكتب العلمية . عبدالمعطي قلعجي . الطبعة الأولى.
- طرح التثريب للحافظ ولي الدين العراقي.
- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج للحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد . دار الهجرة . الرياض . تحقيق علي حسن الحلبي.
- علوم الحديث للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . الطبعة الأولى.

- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله . المكتبة الإسلامية . تركيا .
- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي . دار المعرفة . الطبعة الأولى .
- العلل لأبي الحسن الدارقطني . دار طيبة . محفوظ الرحمان زين اللّه السلفي . الطبعة الأولى .
- العلل الكبير للترمذي، ترتيب القاضي أبي طالب . عالم الكتب . جماعة من المحققين . الطبعة الأولى .
- غرر الفوائد المجموعة بمعرفة الأحاديث المقطوعة للحافظ رشيد الدين العطار . مكتبة الرشد . تحقيق صلاح الأمين بلال .
- الغنية للقاضي عياض . مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة . علي عمر . الطبعة الأولى .
- فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني . دار المعرفة . بيروت . عبدالعزيز بن باز ومن معه .
- فتح الباري للحافظ لابن رجب الحنبلي . دار الحرمين . القاهرة . جماعة من المحققين . الطبعة الأولى .
- فتح المغيث للحافظ السخاوي . أم القرى . القاهرة .
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لمحمد بن أحمد المعروف بابن الكيال . دار الكتب العلمية . بيروت . كمال يوسف الحوت .

● الكامل في معرفة الرجال للحافظ ابن عدي الجرجاني. دار الفكر. بيروت. سهيل زكار، ويحيى مختار غزاوي. الطبعة الثالثة.

● الكاشف، للحافظ شمس الدين الذهبي. مؤسسة علوم القرآن. محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب.

● الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.

● لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني. دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى.

● مسند الإمام أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية.

● مسند أبي بكر الحميدي. دار الكتب العلمية. حبيب الرحمان الأعظمي.

● مسند أبي بكر البزار. مكتبة العلوم والحكم. محفوظ الرحمان زين الله. الطبعة الأولى.

● مسند أبي يعلى الموصلي. دار المأمون للتراث. دمشق. حسين سليم أسد. الطبعة الأولى.

● مسند أبي داود الطيالسي. حيدر أباد الدكن. الهند. الطبعة الأولى.

● مسند أبي عوانة الإسفراييني. دار المعرفة. أيمن بن عارف الدمشقي.

● مسند الشاميين لأبي القاسم الطبراني. مؤسسة الرسالة. بيروت. حمدي السلفي. الطبعة الأولى.

- مسند علي بن الجعد مؤسسة نادر. بيروت. عامر أحمد حيدر. الطبعة الأولى.
- مسند عبد بن حميد. مكتبة السنة. القاهرة. صبحي السامرائي وصديقه. الطبعة الأولى.
- مسند الشهاب، لأبي عبدالله القضاعي. مؤسسة الرسالة. حمدي السلفي. الطبعة الثانية.
- مسند أبي بكر الروياني. مؤسسة قرطبة. أيمن علي. الطبعة الأولى.
- مسند الهيثم بن كليب الشاشي. مكتبة العلوم والحكم. المدينة. محفوظ الرحمان زين الله. الطبعة الأولى.
- معرفة السنن والآثار للبيهقي. دار الكتب العلمية. بيروت. سيد كسروي حسن. الطبعة الأولى.
- مجمع الزوائد لنور الدين الهيثمي. دار الريان. القاهرة. دار الكتاب العربي. بيروت.
- المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله الحاكم. دار الكتب العلمية. مصطفى عبدالقادر عطا. الطبعة الأولى.
- مجمع البحرين بزوائد المعجمين لنور الدين الهيثمي. مكتبة الرشد. الرياض. عبدالقدوس بن محمد نذير. الطبعة الأولى.
- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق محمد رشاد سالم.

- محاسن الاصطلاح لسراج الدين البلقيني. دار الكتب العلمية. خليل المنصور. الطبعة الأولى.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين الذهبي. دار الفكر. بيروت. علي محمد البجاوي.
- موضح أوهام الجمع والتفريق للحافظ الخطيب البغدادي. دار المعرفة. عبدالمعطي أمين قلعجي. بيروت. الطبعة الأولى.
- موطأ الإمام مالك بن أنس. دار إحياء التراث العربي. مصر. محمد فؤاد عبدالباقي.
- المنتقى لابن الجارود. دار القلم. جماعة من المحققين. الطبعة الأولى.
- المحلى لأبي محمد ابن حزم. دار الآفاق الجديدة. جماعة من المحققين.
- المستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي نعيم الإصبهاني. دار الكتب العلمية. بيروت. محمد حسن الشافعي. الطبعة الأولى.
- المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني. حمدي عبدالمجيد السلفي. الطبعة الثانية.
- المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني. دار الحرمين. مصر. طارق بن عوض الله، وصاحبه. الطبعة الأولى.
- المصنف لأبي بكر ابن أبي شيبة. مكتبة الرشد. الرياض. كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى.

- المصنف لعبدالرزاق الصنعاني. المكتب الإسلامي. بيروت. حبيب الرحمان الأعظمي. الطبعة الأولى.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر. دار المعرفة.
- نصب الراية لجمال الدين الزيلعي. دار الحديث. القاهرة. زاهد الكوثري. الطبعة الأولى.
- النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني. دار الكتب العلمية. بيروت. مسعود السعدني ومحمد فارس.
- نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر النزهة، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني. دار ابن الجوزي. علي حسن الحلبي. الطبعة الأولى.
- نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى.
- النكت الظراف (مع التحفة) للحافظ ابن حجر العسقلاني. دار الكتب العلمية. بيروت. عبدالصمد شرف الدين. الطبعة الأولى.

فهرس الأحاديث المنتقدة

طرف الحديث	رقم الحديث	مجلد/صفحة
- ادفع يدك حتى يعضها ثم انتزعها	(٣٥٠)	٢٨٨/٢
- ارجع فأحسن وضوءك	(٥)	٩٢/١
- ارجع فصل فإنك لم تصل	(٥٢)	١٧٦/١
- اسق يا زبير	(١٤٨)	٣٤٣/١
- استرقوا لها، فإن بها النظرة	(٢٨٧)	١٨٥/٢
- اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم	(٣٧٤)	٣٤٣/٢
- استجمر بالألوة غير مطراة	(٣١٠)	٢٢١/٢
- استكثروا من النعال	(٢٨٩)	١٨٩/٢
- اغسلوه ولا تقربوه طيبا ولا تغطوا وجهه	(٩٠)	٢٤٣/١
- اكفئها يا أنس فكفأتها	(٢٧٦)	١٦٩/٢
- التمس غلاما من غلمانكم يخدمني	(٢١٦)	٥٤/٢
- انصرف من جنازة ابن الدحداح ونحن نمشي حوله	(٨٦)	٢٤٠/١
- الاستجمار تو	(١١٣)	٢٨٤/١
- الاستئذان ثلاث	(٣٠٧)	٣٠٧/٢
- انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج فإن فيها امرأة	(٣٥٩)	٣١٢/٢
- بين كل أذانين صلاة ثلاثا	(٤١)	١٦٢/١
- بينا أنا نائم رأيتني على قليب،	(٣٩٤)	٣٦٨/٢
- ابني هذا سيد	(٢٠٣)	١٣٥/٢
- تخلف كعب بن مالك في غزوة تبوك	(٢١٧)	٥٦/٢
- تزوج ميمونة وهو محرم	(١٢٥)	٣٠٥/١

طرف الحديث	رقم الحديث	مجلد/صفحة
- كان يقرأ في الفجر بق والقرآن المجيد، وكان صلاته بعد تخفيفا	(٣١)	١٤٧/١
- كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى	(٣٢)	١٤٧/١
- كان يقرأ في الظهر بسبح اسم ربك الأعلى	(٣٣)	١٤٨/١
- كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح	(٤٨)	١٧١/١
- كان بلال يؤذن إذا دحضت	(٤٤)	١٦٦/١
- كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة	(٥٤)	١٨٠/١
- كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: اللهم رب جبرائيل وميكائيل	(٦١)	١٩١/١
- كان يخطب قائما	(٦٥)	١٩٨/١
- كان رسول اللّٰه لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات	(٧١)	٢١٢/١
- كان النبي إذا كان يوم عيد خالف الطريق	(٧٣)	٢١٦/١
- كان رسول اللّٰه إذا نهض من الركعة الثانية	(٤٢)	١٦٣/١
- كان رسول اللّٰه يقبل الهدية ويثيب عليها	(١٥٤)	٣٥٧/١
- كان رسول اللّٰه قلما يريد غزوة يغزوها	(١٦٥)	٣٨٠/١
- كان للنبي فرس يقال له اللحيف	(١٦١)	٣٧٤/١
- كان لا يقدم من سفر إلا نهارا في الضحى	(١٧٠)	٣٩٠/١
- كان رسول اللّٰه قد شمط مقدم رأسه ولحيته	(١٩٣)	٢٠/٢
- كان المشركون على منزلتين من النبي	(٢٦٠)	١٤٠/٢
- كان يقول عند الكرب	(٣٣٠)	٢٥٣/٢

طرف الحديث	رقم الحديث	مجلد/صفحة
- لا، إلا أن يجيء من مغيبه	(٥١)	١٧٥/١
- لا يبع حاضر لباد	(١٣٦)	٣٢٤/١
- لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام	(٨٠)	٢٢٧/١
- لا تذبحوا إلا مسنة	(٢٦٩)	١٥٣/٢
- لا تمنوا لقاء العدو وسلوا اللّٰه العافية	(١٦٧)	٣٨٥/١
- لا تجلدوا فوق عشرة أسواط	(٣٥٨)	٣٠٩/٢
- لا تسبوا أصحابي	(٢٠٠)	٣٠/٢
- لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم	(٣٠٢)	٢١٠/٢
- لا تقتله	(١٥٥)	٣٥٩/١
- لا صلاة إلا بقراءة	(٢٣)	١٢٧/١
- لا قراءة مع الإمام في شيء	(٧٥)	٢١٩/١
- لا يأتيني إلا أنصاري	(٢١٥)	٥٢/٢
- لا يجوع أهل بيت عندهم التمر	(٢٦٣)	١٤٦/٢
- لا يحنو أحد منا ظهره حتى نراه	(٣٤)	١٤٩/١
- لا يحل لامرأة تؤمن باللّٰه واليوم والآخر تسافر مسيرة يوم	(٧٦)	٢٢٠/١
- لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح	(١١٧)	٢٩٠/١
- لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم	(٣٣١)	٢٥٦/٢
- لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة	(٣٦٣)	٣١٨/٢
- لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن	(٣٨٧)	٣٥٨/٢
- لا يستوي القاعدون من المؤمنين	(١٥٨)	٣٦٨/١

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني

سرد الأحاديث المنتقدة على الصحيحين والجواب عنها حديثًا حديثًا

المجلد الثاني

بحمد الله

تم الجمع والصف بمكتب الرضا للدعاية والإعلان
☎ : ٢٣٢٠٢٥٤ (٠٨٢)، محمول: ٠١٠١٤٦٠٨٦١
بني سويف - ج . م . ع.